

الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٥٣)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ٥٣

المقاومة بالتشريع

يونيو ١٩٩٢ - ديسمبر ١٩٩٢

اعداد

المحررة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٤٣ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

- ١ #٩٢/٠٦/٢٥ في الممنوع
مجدى مهنا الوفد
- ٢ #٩٢/٠٦/٢٥ *قانون لمكافحة الا رهاب ..ام لزيادة الا رهاب
سيد عبد العاطى الوفد
- ٧ #٩٢/٠٦/٢٦ *قانون مكافحة الا رهاب..والضرورة الحتمية
الا هرام
- ٨ #٩٢/٠٦/٢٦ *قانون الطوارئ باق بعد صدور قانون مكافحة الا رهاب
الوفد
- ٩ #٩٢/٠٦/٢٦ *هل مصر فى حاجة الى قانون للارهاب؟
عاطف فرج المصور
- ١٥ #٩٢/٠٦/٢٦ *مصر وقانون مواجهة الا رهاب
تبيل رشوان المصور
- ١٨ #٩٢/٠٦/٢٧ *تعديلات جديدة لقانون حيازة الاسلحة والذخائر
الا هرام المساشى
- ٢٥ #٩٢/٠٦/٢٨ *فكرة
مصطفى امين الا خيار
- ٢١ #٩٢/٠٦/٢٨ *رماس الا رهاب..وقوانين المواجهة"
امير ابوالسعود الوفد
- ٢٣ #٩٢/٠٦/٢٨ *قانون الا رهاب ..يبين نعم ولا
عبدالفتاح عباس حريتى
- ٢٨ #٩٢/٠٦/٢٨ *قانون مكافحة الا رهاب فى المجلس قبل نهاية هذه الدورة
محمد مصطفى اكتوبر
- ٣٦ #٩٢/٠٦/٢٩ *مكافحة الا رهاب
مصطفى كامل مراد الا حرار
- ٣٩ #٩٢/٠٧/٠١ *العلماء والمفكرين يؤكدون رفضهم التام لقانون مكافحة الا رهاب
مجدى حلمى الوفد
- ٤٠ #٩٢/٠٧/٠١ *مجلس الوزراء يبحث مشروع قانون مكافحة الا رهاب
الا هالى
- ٤١ #٩٢/٠٧/٠١ *قانون الا رهاب مرفوض..والتطرف مسئولية الحكومة
محمود الخولى النور
- ٤٥ #٩٢/٠٧/٠٢ *نيشات
نعمان جمعة الوفد
- ٤٧ #٩٢/٠٧/٠٢ *لجان مصرية تبحث فى اصدار قانون مكافحة الا رهاب
الحياة
- ٥٠ #٩٢/٠٧/٠٣ *الشباب يقترح اصدار قانون لمكافحة الا رهاب
الا هرام

- ٥١ #٩٢/٠٧/٠٤ *النفمة المحيطة
نبيل اباطة الا اخبار
- ٥٢ #٩٢/٠٧/٠٤ *محكمة خاصة..على مستوى الجمهورية..لمحاكمة الارباببين
المساء المساء
- ٥٣ #٩٢/٠٧/٠٥ *قانون لمكافحة الارباب كيف؟
مصطفى على محمود اكثوبر
- ٦٠ #٩٢/٠٧/٠٦ *مقدم شرطة د.محمد الغنام اهذىمكتبة مجلس الشعب كتابه
الاربام الاربام
- ٦١ #٩٢/٠٧/٠٦ *المشاكل والحلول
عبد الفتاح نصير الوفد
- ٦٢ #٩٢/٠٧/٠٦ *لماذا يخاف حسين عبد الرازق من قانون الارباب؟
مايو مايو
- ٦٤ #٩٢/٠٧/٠٦ *الارخوة"الاعداء"فى انتظار قانون الارباب..كيف؟
جمال عبد السميع الارحرار
- ٦٥ #٩٢/٠٧/٠٦ *القاهرة.قانون جديد للارباب للقضاء على الجماعات المتطرفة
الوسط الوسط
- ٦٩ #٩٢/٠٧/٠٧ *الارباب المواجهة بالقانون
احمد حسين الاربام
- ٧٢ #٩٢/٠٧/٠٧ *قانون الارباب لن يوقف التفجرات الشعبية
محمد حلمى مراد الشعب
- ٧٥ #٩٢/٠٧/٠٨ *التعديلات القانونية الجديدة لمواجهة الارباب
الالهالى الالهالى
- ٧٦ #٩٢/٠٧/٠٨ *بين ورطة الحكومة وربية المعارضة وحيرة الاربابية الصامتة
ماهر عسل الالهالى
- ٧٨ #٩٢/٠٧/٠٩ *القلب...الذى ليس يرغب بنا
عبد العزيز محمد الوفد
- ٨٠ #٩٢/٠٧/١٠ *التعديلات القانونية الشاملة لمواجهة "الارباب"
محمود معوض الاربام
- ٨٥ #٩٢/٠٧/١٠ *الشرعية تواجه العنف والارباب والتطرف
الجمهورية الجمهورية
- ٨٨ #٩٢/٠٧/١٠ *بدانا مرحلة الرد العلمى..على الارباب
مجدى عبد الرحمن المساء
- ٩٠ #٩٢/٠٧/١٠ *الاعداء..عقوبة الارباب
محمود نقادى الجمهورية
- ٩٧ #٩٢/٠٧/١٠ *مجلس الشعب المصرى يناقش السبت
الحياة الحياة

- *الا شغال الشاقة المؤبدة لزعماء الجماعات والمنظمين اليها
العروبة
#٩٢/٠٧/١٤ ١٣٠
- *قانون الا رهاب يهدد حريات المواطنين جميعا
الشعب
#٩٢/٠٧/١٤ ١٣٤
- *قانون الا رهاب ..ماذا وراءه؟
الشعب
#٩٢/٠٧/١٤ ١٣٨
- *اهدار للحريات واغتتيال للمحقوق التي اقرها ديننا
الشعب
#٩٢/٠٧/١٤ ١٤٠
- *مصر بكل قياداتها وفشاتها ترفع الا رهاب الحكومى وتحويلها الى دولة بوليسية
عبد الحى محمد
#٩٢/٠٧/١٤ ١٤١
- *تجريم الفكر..وتزويد من قمع المعارضين
الشعب
#٩٢/٠٧/١٤ ١٥٠
- *كبار المستشارين:نطالب اولى الا مر بالا لزام بالدستور
الشعب
#٩٢/٠٧/١٤ ١٥١
- *هذا تقنين للتهر وتعبير عن العجز فى مواجهة المشكلات
الشعب
#٩٢/٠٧/١٤ ١٥٢
- *شكرى:التعديلات الجديدة تعمق بالديمقراطية وتزيد العنف
الشعب
#٩٢/٠٧/١٤ ١٥٣
- *الفنانون:هذه التعديلات ستزيد من العنف
الشعب
#٩٢/٠٧/١٤ ١٥٤
- *اللجنة التشريعية وافقت على القانون فى جلسة واحدة
الشعب
#٩٢/٠٧/١٤ ١٥٥
- *عقوبة الا رهابية وقانون الا رهاب
محمود السقا
#٩٢/٠٧/١٥ ١٥٧
- *القضاء على العنف
جلال السيد
#٩٢/٠٧/١٥ ١٥٩
- *مواجهة لارهاب ام تصفية للعمل السياسى؟
الا هالى
#٩٢/٠٧/١٥ ١٦٠
- *الفاظ ومعان
اسماعيل صبرى عبد الله
الا هالى
#٩٢/٠٧/١٥ ١٦١
- *تعديلات مواجهة الا رهاب
الا هالى
#٩٢/٠٧/١٥ ١٦٢
- *التجمع يطلب تعديل مشروع مقاومة الا رهاب
الا هالى
#٩٢/٠٧/١٥ ١٦٣
- *مجلس الشعب يوافق من حيث المبدأ
الا هرام
#٩٢/٠٧/١٦ ١٦٤

*الاعلبية:يد القانون لا تطول الجمعية الاسلاميه الملتمزة بالقانون واحكام محمود معوض	الا هرام	١٦٥ #٩٢/٠٧/١٦
*برلمانيات جلال السيد	الا خبار	١٦٨ #٩٢/٠٧/١٦
*لا...لا رهاب القانون عبد العزيز محمد	الوفد	١٦٩ #٩٢/٠٧/١٦
*كلمة حق في مشروع قانون الا رهاب يحيى الرفاعي	الوفد	١٧١ #٩٢/٠٧/١٦
*اربع عقوبات حددها القران لمواجهة الا رهاب الفواء الاسلامي		١٧٣ #٩٢/٠٧/١٦
*مجلس الشعب يوافق على تعديلات مكافحة الا رهاب	الا هرام	١٧٥ #٩٢/٠٧/١٧
*ليس بالقانون وحده..نكافح الا رهاب سامي متولي	الا هرام	١٧٦ #٩٢/٠٧/١٧
*القانون لا يحرم الدعوة وانما يجرم اي تنظيم يمثل خطرا على المجتمع محمود معوض	الا هرام	١٧٧ #٩٢/٠٧/١٧
*التعديلات الجديدة تحول مصر الى دولة بوليسية	الوفد	١٨١ #٩٢/٠٧/١٧
*الا حزاب والنقابات المهنية تطالب بالغاء التعديلات حمدي شفيق	الوفد	١٨٢ #٩٢/٠٧/١٧
*..والنقابات والا حزاب وهيئات التدريس ورجال القانون يرفضون التعديلات الجديدة	الوفد	١٨٣ #٩٢/٠٧/١٧
*شبح عدم الدستورية يطارد تعديلات القوانين لمكافحة الا رهاب	الوفد	١٨٤ #٩٢/٠٧/١٧
*النقابات المهنية..واساتذة الجامعات ورجال القانون يرفضون تعديلات القوانين لحقوق الشاذلي	الوفد	١٨٦ #٩٢/٠٧/١٧
*تعديل مادتين في تعديلات القوانين لمكافحة الا رهاب	الوفد	١٨٧ #٩٢/٠٧/١٧
*٢٠شخصية مصرية كانت مدرجة على جدول الاغتيالات لتنظيم الجهاد صوت الكويت		١٨٨ #٩٢/٠٧/١٧
*رحلة كل يوم فؤاد فواز	الوفد	١٨٩ #٩٢/٠٧/١٨
*استنكار شديد لتعديلات مواجهة الا رهاب سامي مبري	الوفد	١٩٠ #٩٢/٠٧/١٨
*الحكومة والمعارضة تهاجمان قانون الا رهاب سوسن الجيار	روزاليوسف	١٩٤ #٩٢/٠٧/٢٠

- * إذا لم يتهم واضح هذا القانون بالخيانة العظمى... فمن يتهم بها؟
١٩٦ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * رجال القضاء يواصلون تصديهم للقوانين الظالمة
١٩٨ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * القوى السياسية : التعديلات
٢٠٠ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * استنكار شعبي من العمال والطلاب... والمعلمين... والسائقين
٢٠٢ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * التاريخ يعيد نفسه
٢٠٤ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * ندوة العلماء
٢٠٥ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * الناس... والا رهاب... والطوارئ... وإيام القهر
٢٠٦ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * استاذة جامعة القاهرة يرفضون قانون الا رهاب
٢١٠ #٩٢/٠٧/٢٢ الثورة
- * ٢٤ ناشبا يعترفون على قانون الا رهاب
٢١١ #٩٢/٠٧/٢٢ الا هالى
- * الموافقة على ١٢م مشروع قانون واشفاقية فى ٤ساعات
٢١٢ #٩٢/٠٧/٢٢ الا هالى
- * كل هؤلاء يرفضون تعديلات مكافحة الا رهاب... فلمصلحة من تصدر؟
٢١٧ #٩٢/٠٧/٢٢ الا هالى
- * لا جريمة... بدون قصد جنائى
٢٢٠ #٩٢/٠٧/٢٣ صباح الخير
- * وجاهه الدرس من الجراش
٢٢٣ #٩٢/٠٧/٢٣ الوفد
- * القوانين وحدها لا تحمى مجتمعا... ولا تواجه ارهابا
٢٢٥ #٩٢/٠٧/٢٣ الوفد
- * نعم لقانون الا رهاب... ولكن
٢٢٨ #٩٢/٠٧/٢٥ . حواء
- * النص الكامل لقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢
٢٣٢ #٩٢/٠٧/٢٧ الا هرام الا اقتصادى
- * الا مائة العامة للشباب ترفض قانون الا رهاب
٢٤٠ #٩٢/٠٧/٢٧ الا حرار
- * "حدوث"
٢٤١ #٩٢/٠٧/٢٧ الا حرار ليلى عبد السلام

٢٤٢	#٩٢/٠٧/٢٧	*مصر بين قوة العدل وقوة الطغيان.. عصبت الهواري الا حرار
٢٤٤	#٩٢/٠٧/٢٧	*رسالة سليم عزوز الا حرار
٢٤٥	#٩٢/٠٧/٢٧	*سؤال هشام طنطاوى الا حرار
٢٤٦	#٩٢/٠٧/٢٨	*تعديلات قانون الا رهاب باطلة.. لا نها مخالفة للدستور محمود بكرى الشعب
٢٤٩	#٩٢/٠٧/٢٨	*لعنة "عدم الدستورية" تطارد التعديلات الجديدة فوزية عبد الستار العالم اليوم
٢٥٢	#٩٢/٠٧/٢٩	*وقد التعديلات الا خيرة لمكافحة الا رهاب زكريا فكرى الوفد
٢٥٣	#٩٢/٠٧/٢٩	*مؤتمر نوادى التدريس يدين قانون الا رهاب محمد حمدينو الا هالى
٢٥٤	#٩٢/٠٧/٢٩	*طالبات باحتجاز الشرطة للمواطن ٢٤ ساعة وليس اسبوعا الا هالى
٢٥٥	#٩٢/٠٧/٣١	*نوادى التدريس ترفض قوانين الا رهاب عامر عيد الشعب
٢٥٧	#٩٢/٠٨/١٢	*ارهاب الحكومة.. وارهاب الا افراد والجماعات الشافعى البشير الشعب
٢٥٩	#٩٢/٠٨/٣٠	*قانون الا رهاب.. هل يحل المشكلة؟ المختار الا سلامى
٢٦٠	#٩٢/١٠/١٢	*تعديلات الا رهاب.... المختار الا سلامى
٢٦٣	#٩٢/١١/١٨	*رفض اجراء تعديلات جديدة على قوانين الا رهاب والا حداث على خميس الوفد



المصدر: الوفاء

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠٠٤ ١٩٩٢

جنى أمينغ

لقانون الطوارئ، بجلالة اسمه غير قادر على مواجهة الإرهاب. وعلى التصدي لتأثير العنف الجارف في المجتمع. ولتقل صراحة أنه عاجز عن وقف الجريمة السياسية التي تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ولاداعي للتخفي وراء شعار حملة الوحدة الوطنية والحفاظ على أمن المجتمع.

وسوف نكتشف قريباً إن القانون الجديد عاجز هو الآخر عن مواجهة الإرهاب. وإن موجة الإرهاب في ظلّه قد تزايدت ولم تقتصر. ووقتها سيطلب رجال السياسة والأمن بتشريع جديد يعالج الثغرات التي كشف عنها تطبيق قانون الإرهاب.

إن قانون الطوارئ المفضوب عليه، على خلاف ما أشيع يعطى لوزارة الداخلية الحق في اعتقال أي مواطن لمدة ستة شهور متقطعة. وحتى بعد مضي هذه الفترة يمكن لوزارة الداخلية أن يصدر قراراً باعتقال نفس الشخص بعد أخرى. وهناك من أمضوا عامين في السجون في ظل قانون الطوارئ، وليس ٤٥ يوماً فقط كما قيل نحت قبة مجلس الشعب. يخرج المعتقل يوماً أو اسبوعاً ثم يدخله من جديد. وهذه السلطات الواسعة هي التي منحها قانون الطوارئ لوزارة الداخلية. فعلاً في وسع قانون مكافحة الإرهاب أن يفعل أكثر من ذلك؟ هل في وسعه الكشف عن الجريمة قبل وقوعها؟ هل في وسعه معرفة منظمات وأهداف واساليب جماعات العنف والتطرف؟ إن يستطيع القانون الجديد أن يفعل شيئاً من ذلك. كل ما هناك أنه سيعطى لأجهزة الأمن سلطة الضرب

في اللجان بلا ضوابط ولا قيود
● بالمصلحة كشف الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء عن نوايا الحكومة من وراء إصدار قانون العلاقة بين ملك ومستاجر الأرض الزراعية. وهي تنحصر في فرض "اتوة" جديدة تؤهل لمصالح خزنة الدولة. قل د صدقي بصريح الصراحة نحت قبة مجلس الشعب لمس الأول من الضروري موافقة المجلس على طلب الحكومة. بفرض الاتوة الجديدة. معلمان نقض في القانون، أي عشان توافق الحكومة على إصدار القانون ولا ترجع في كلامها.

إن لم تصدر الحكومة القانون الجديد عن قناعة بمخالفه القانون الحالي للشريعة الإسلامية.. وليس عن قناعة برفع الظلم عن الملك الصغير. فكل عليهم الحكومة من القانون الجديد هو فرض "اتوة" وحصولها على نسبة من الزيادة في القيمة الإيجارية وأقرها رئيس الوزراء بـ ٤٠٪ من نسبة الضريبة الحالية. وقال رئيس الوزراء إن هذه الزيادة لن تزيد على عشرة جنيهات في المليون الواحد. هذا مع العلم بأن الضريبة يتم تغييرها كل عشر سنوات.. وموعدها تغييرها يحل في عام ١٩٩٩ أي بعد سبع سنوات كاملة! وعجبي

مجدى مهنا



المصدر : **الوفاء**

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابنزار مصحح
قتل قوات الانوار

فانسون
للكافة

أمر بزيادة
الجزء

مسلمة
النظام متعدد
على استخدام
القوة والجهة
العنف
والدم
ولدت حوائث
أغتيالات
سياسية
موز
وحدان
الشعب
المصري

الجزء السياسي
ننتشر في ظل

قانون الطوارئ والأحكام العرفية



المصدر: الوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ شهر ١٩٩٢

السلطة «إرهابية» والطرف... الإدين الطبيعي للنظام الشمولي

الإرهاب

قضية اجتماعية
واقتصادية
وليس
أمنية فقط



المصدر : **الرفد**

التاريخ : **٢٠٠٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فرج غودة ، ودمر عشر ثلاثة من وزراء الداخلية لحولات
القتل (أثرياشا - التتوي - بدر) وشملت السلطة
بإستخدام قانون الطوارئ في معالجة التطرف والعنف
والإرهاب .
ورغم ذلك لم تستطع السلطة - بل لجأت أخيراً بعد
تطور أحداث العنف الأخيرة إلى إعداد مشروع قانون
جديد تنقلت عليه (قانون مكافحة الإرهاب) إضافة إلى
قانون الطوارئ والإحكام العربية . سوف يدرس
مشروع القانون الجديد على مجلس الشعب في أغسطس
القادم للموافقة عليه . ويهدف القانون - كما أعلنت
وزارة الداخلية - إلى تعزيز العقوبة على التنظيمات
الإرهابية أو الأفعال الشائكة المؤدية للإعدام .
«الوقت» استطلعت رأي مسئلة القانون والمجسدين
جول مشروع قانون مكافحة الإرهاب ، وبأن جديد من
العنف والإرهاب . إنهم سيضعون أجماعات الأساطعة إلى
مزيد من الإرهاب .»

تؤمن السلطة أن استخدام القوة - هو الطريق
الوحيد لمواجهة التطرف والعنف والإرهاب . وتجاهل
تماماً الأسباب التي دفعت إلى ذلك . فالوضع
الاقتصادي والاجتماعي والمعيشية التي تشهدها
البلاد - عظمى بأن تجعل الشعب المصري كله شعباً
متمرداً . فالشباب لا يملكون حافزاً طبيعي في الحصول على نسبة
والزواج . ملايين آخرون عاطلون بلا عمل . آلاف
الأسر تعرضت لمخيمات تضييق حركات تنويع
الأموال . حكومة بعيدة كل البعد عن مسئول
الجمهير .
ورغم أن مصر منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن تحكم بقانون
الطوارئ والإحكام العربية لمواجهة ما يسمى بالتطرف
والعنف والإرهاب . إلا أن هذا القانون - وعلم الإحكام
لم تجد من العنك بل دفعت به إلى بعد الإرهاب
والاعتقالات السياسية . التي ظل القانون الطوارئ
سلط الوكتور وضعت للجيوب قليلاً . وأعتقل الدكتور



٢٥ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وانني ارى ان صاحب الراى سواء كان يمينيا او يساريا له الحق في طرح رايه ومناقشته . مهما كان متطرفا . ولكن المخطور ايران .. ان يرفض الراى بصفه والا يخشى الايران والحياة العامة ! ويشهد د . البنا : ومن وجهة نظري ان التطرف ليس مجل مصلحته بطريق الامنية . وهي مهمة ليست من مهام وزارة الداخلية .. بل يجب ان يعالج الراى بغراى .. وارى ان القوانين القائمة في مصر كافية لحماية اعمال العنف بكل اشكاله سواء الجنائى او السياسى . والى ثوبا والعصب وتلقى بالاهداء .. اين ما المصود بقتول جديد كخلفه اراى ؟ هكذا يقال د . البنا ويجب على سؤاله .. لا لتصور من وراء هذا القانون ، سوى التوسع في سلطات البوليس والسلطة بدون لىن كئيبة . ويدين عمليات قضائية بقتل على الأشخاص .. اى اغلاق يد السلطة في الاعتقال رغم وجود ذلك في القانون الطوارىء ..

وقد تقصروا بقتول ان قانون مكافحة الارهاب الذى ستعرضه على مجلس الشعب في المجلس القادم سوف يحد من الارهاب . ولكني اؤكد انه سيزيد من صلاحيات العنف . بل ويوسع الجماعات الاسلامية والمختطفين الى اسلوب العمليات الانتحارية في التعامل مع السلطة ..

فالتاريخ السياسى المصرى شاهد على ان معظم البرامج السياسية تدت في ظل قانون الطوارىء والاحتكام العربية . فبعد تولي الرئيس مبارك الحكم في عام ١٩٨١ وبعد تحكم بقتول الطوارىء . اى منذ ١١ سنة .. وطول هذه الفترة ولدت ايشع الجرائم السياسية . فلم اغتيال الدكتور رفعت الحجيوب والدكتور فرج فودة . وهرش ثلاثة من وزراء الداخلية لحملات اغتيال وهم ايوباشا والنبوي وركى بدر . ولم تمنع الاحكام العربية او تحد من ظاهرة العنف والارهاب . ويشهد د . البنا سلطة الآن التى لديها القوة والنفطة . تختلف فى الامن بالقوانين والاجراءات العلمية . ولكن استخدام القوانين الاستثنائية هو طبيعة السلطة الرئاسية . فالان يحتفل بالبيئة وليس بالقوة !

خطة متكاملة

● المستشار سعيد العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا . يطلق على مشروع قانون مكافحة الارهاب قائلا : - قانون الطوارىء صدر سنة ١٩٨٠ . وقد حدثت تطورات كثيرة . جعلت منه قانونا اوسع من اللازم في بعض الحالات . واضيق من المطلوب في حالات اخرى واعتقد ان قانون الطوارىء نفسه في

النوع الجنائى او السياسى .. كذلك يمكن ان يستخدم قانون الطوارىء ضد هؤلاء الذين يروجون المخدرات . والدعارة . ولجار العملة الذين يهدمون الاقتصاد البلاد .. والمختطفين على انتقام العلم .. ولكن ارى ان قانون مكافحة الارهاب سيكون اضافة على قانون الطوارىء . لانه من المستحيل ان يغطي قانون الارهاب - الذى ينصرف الى الفعل الإرهابى فقط - طوعا وسلطا ورجعتها في ان تستخدم اجراءات استثنائية وسريعة في مواجهة الجماعات الاسلامية

● هل قانون مكافحة الارهاب يمكن ان يعد من المبررات الارهابية ؟

د . ايمنه قول لا . كن قانون الطوارىء لم يمنع ايشع الجرائم السياسية التى ارتكبت في مصر . وارى ان قانون الارهاب ايضا ان يمنع ظاهرة الارهاب . لاننا لم نقتل على السبب العنصرى السدى يؤدى الى التطرف اريحية . والتطرف هو الابن العنصرى للنظام الشمولى . والتطرف في مصر لم يخرج الا من تحت عاية هذا النظام الشمولى . والاسباب معروفة . وهي قتل النظام في تحريك مطلب الشعب . فلا تعليم ولا صحة ولا نغية ولا موى فضلا عن الانهيارات الخلقية . والتطرف ظاهرة موروثة في كل مجتمع . ولكنها معدة الحجم والاثار . وتنتقل الى الظاهرة خفية . عندما يتعمق التوازن الاجتماعى في التدهور . وهذا لا يتم الا في ظل الدكتاتورية والطغيان .

الثالث الخطر

● الدكتور عاطف البنا استاذ القانون المستوى بجامعة القاهرة . يؤيد كثيرا من الجوانب التى طرحها د . هيفالة . ويقول : هناك ثلاثة مصطلحات ظهرت على الساحة خلال السنوات الاخيرة . وهي التطرف - العنف - الارهاب . وفى تقديري ليس هناك محل للتلازم عن التطرف . او ما يسمى بالتطرف . لكنه ليس محل ادانة .. فقراى يجب ان يره عليه بقاى والانتباه .. وما يعتبر متطرفا

الدكتور ابراهيم مسولى استاذ السكوتية العلم المساعد لحزب الوفد . يرى ان السلطة بهذا القانون الجديد تمنح نفسها المزيد من القوانين الخفية للحريات .. وبكذلك لا تصور ايدا ان الحكومة سوف تقلص من سلطاتها الضمنية في هذه الميادين المتعددة للتصديا على ميدان واحد . وهو الارهاب . واعتقد ان هذا القانون سيكون اضافة الى قانون الطوارىء لتزويد الحكومة بمزيد من السلطة الضمنية . وبكامل القوية التى لا يقيدها قانون الطوارىء الحال . ولعل اهم هذه السلطات . هي سلطة الاعتقال المطلق مع تقييد حق المرحوضة في اقرار الاعتقال . وبالتالي فان قانون الارهاب سوف يحدد حق المتهم القضائى في اقرار الاعتقال . فضلا عن انه سوف يتيح للحرس اخذ اجراءات جديدة لتقييد حرية الشخص الذى اغلق على وقع بها العنف . او يشبهه ان يقع بها عتب . مثلا اغلاق منطقة او حي لفترة زمنية محددة لتحويل

او لتصرف الى ان يستقيموا الوصول الى الارهابى .. ويؤكد د . ايمنه ان قانون الطوارىء من المخوف ان يكون اشمل من القانون مكافحة الارهاب . لان قانون مكافحة الارهاب ينص على قتل مجرمين . وعلى قتل سجين . وهو الفعل الذى يستخدم العنف في مواجهة السلطة او في مواجهة الغير . بينما قانون الطوارىء يملك كل حالة يبدو فيها امن البلاد مهددا . او امن منطقة معينة في حالة المخاطر الطبيعية (زلازل - فيضانات) فضلا عن انه يشمل الارهاب سواء كان من

تحقيق :

سيد عبد الحامى

اليوم لا يعتبر رايها متطرفا بعد سنوات . وايضا ما كان يعتبر متطرفا في حالة سابقة قد لا يعتبر متطرفا الآن . بل اقول ان الدعوات الكثيثة كلها مواقف تطرفا فليها !



المصدر : **الأمم المتحدة**

٢٦ ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

قانون مكافحة الإرهاب .. والضرورة الحتمية



عبد
العليم
موسى

أصبح إصدار قانون لمكافحة الإرهاب ضرورة حتمية . بعد أن ثبت فشل القانون الطوارئ في مواجهة الواقع التطرف والإرهاب والعنف التي أصبحت تكلل المجتمع وتهدد أمنه وتؤثر على مناخ الديمقراطية وسيادة الانتفاخ الاقتصادي والسياسي . ويجب على مجلس الشعب أن يقر هذا القانون على وجه السرعة . والقانون قائم في كثير من دول العالم المتقدم . تتعامل به هذه الدول لضبط مسيرة أمنها وللضمان على الطواغيت الشاذة المقلقة للمجتمعات وسلامة مجتمعاتها .

وتلعب أحداث التطرف التي يبت وأنها على سطح المجتمع المصري في الفترة الأخيرة . وصرفات وزيرو الداخلية من أن بعض المنظمات التي وابت في قانون الطوارئ - عملية أن يطبق عليهم - هي بمثابة امتثلت مساوئة لخصائص التطرف والإرهاب التي تمارس نشاطها في زوايا الأمن والاستقرار . فلقانون الطوارئ يلقى بالإفراج عن المعتقلين بعد ٤٥ يوما من المحاكمة ولا تستطيع الداخلية إعادة اعتقالهم في جو الحرية والديمقراطية السائد فيمصر هؤلاء أن ممارسة نشاطهم وإجرائهم والله سبحانه أن أصدر الحكومة مشروعا للقانون المطوب ومنه لجنة على أعلى مستوى تراجع وتصحح مبادئه . وعلى على مجلس الشعب أن يناقشه ويقره ليصبح سري المفعول بدلا من أن تكتفى فقط بالاطلاقية به بعد وقوع أي جريمة لم تمر الأيام ولا يرى لقانون النور .

وأعتقد بعد التحيز الاقتصادي الذي سلكنا سبيله وبعد الانتفاخ السياسي والديمقراطي والحزبي الذي شهد مجتمعا . أصبح قانون مكافحة الإرهاب والتطرف ضرورة أممية لمن مصر ووجدتها الوطنية . وسلامتها الاجتماعي .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الداخلية لـ «الوفد» :

قانون الطوارئ : باق بعد صدور قانون مكافحة الإرهاب

أكد اللواء محمد عبدالحليم
حوسى - وزير الداخلية - في

تصريح خاص لـ «الوفد» ، أن
لقانون مكافحة الإرهاب لا يستتبع
بالضرورة إلغاء قانون

الطوارئ ، وقال إن القانون
الطوارئ مستمر وإن يتم التخلؤ
واستطرد متسللا -

- من كل انشا عليين لقانون
مكافحة الإرهاب .. إحتنا حافظي
لقانون الطوارئ عطفنا نحارب
الإرهابيين !

كما أكد مصدر مسؤول بمجلس
الشعب أن تقديم الحكومة
لقانون مكافحة الإرهاب لا يعنى

بالضرورة إلغاء القانون
الطوارئ ، في إشارة منه إلى
اتجاه نية الحكومة لتطبيق
لقانونى الطوارئ ومكافحة

الإرهاب معا . وعلمت أن مجلس
الشعب سوف يناقش قانون
الإرهاب في شهر يوليو القادم بدلا
من أغسطس ، وأن الدعوة

البرلمانية مستمرة خلال الاجازة
الصيفية وأن يصدر قرار
بفضها .



المصدر :

٢٦ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل مصر في

حاجة إلى

قانون للإرهاب؟!

● ● ● حضرت قضية إغتيال الدكتور فرج فودة تسلاطات جدرة حول كيفية مواجهة الإرهاب ، ودارت التساؤلات حول مجز قانون الطوارئ، عن المواجهة وتشدد البعض في المطالبة بإعادة النظر في الديمقراطية كلها ، واستصدار قانون جديد لمعالجة الإرهاب بقتل سرعة الحركة والقدرة على المواجهة ... وإمتهاده إلى كل من يتاجر بالإرهاب حتى وإن كان بالكتابة ... في المقابل كانت الدعوة إلى تعميق الديمقراطية وتكريس مبادئها - في نظر البعض - هي الره الأمل والوأي للقضاء على مشكلة الإرهاب - الديمقراطية هي السلاح الفعال في هذا الشأن ● ● ●

عاطف فرج

تحت تسميات أخرى مثلما حدث في السبعينات عندما نشأت جماعة التكفير وجماعة الجهاد ثم إنها مشكلة إجتماعية ترتبت على المشاكل الاقتصادية الناشئة بدورها عن الانفجار السكاني الذي لا توجد مؤشرات تحسني الأمل في أن هذا الانفجار يتراجع ولهذا تستغل الأجهزة المتطرفة تحت الرداء الديني هذه المشكلة في جذب

يقول اللواء حسن أبوفاشا وزير الداخلية الأسبق مؤيدا لصدار قانون مكافحة الإرهاب... إن قانون الطوارئ مهما كانت فاعليته فهو قانون مؤقت في حين أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة ممتدة في مصر في ظل عوامل ثلاثة أولا : إنها تتخطى وراء الرداء الديني ، ولها أسباب تاريخية امتدت حوالي نصف قرن وإن كانت قد تلاشت في فترات فأنها عشت



الطوارئ مع تعديلات تتفق مع ظاهرة
الارهاب وخطورتها . وفي ذات الوقت
تمكين جهاز الأمن من السرعة الاجرائية ..
ولا يمكن القول بأن هذا القانون يتعرض
لمنى تعرض مع الدستور خصوصا انه
سيخضع للرقابة القضائية بشكل يوافي كل
الضمانات الدستورية لظاهرة الارهاب ظاهرة
غير تقليدية ويجب ان تتلحظ بمنطق غير
تقليدى ..

قانون العقوبات يكفى

ويوضح المستشار محمد سمير
المشعلون ان قانون العقوبات يتضمن
عقوبات مناسبة للجرائم وبضخما شديد
شدة الجرائم وهي عقوبات كافية في ذاتها
لردع أى مجرم ومنع أى جريمة فيما لو تم
اعلام الناس بهذه العقوبات من خلال
المحاكمة والتكليفين والإذاعة غير انه
يحول دون تطبيق هذه العقوبات مصاحب
لشئ لا يفرض الدستور والقانون الاجراءات
التجارية لاجراءات معينة في ضبط الجريمة
وتقديم الأدلة بحيث يتم ذلك من خلال

أسلوب شرعي وقانوني يستهدف حماية
الأبرياء قبل ان يقضن حماية للمجرمين
للقاعدة القانونية ان قانون العقوبات هو
قانون المدينين اما قانون الاجراءات
الجنائية فهو قانون الشرعاء أى القانون
الذى يفرض ضوابط معينة في قبول أى
دليل لأدانة المتهم وذلك حماية من تطبيق
أدلة لادانة الأبرياء ونتيجة لهذه الضوابط
فإن المحاكم لم تستطع توفير الضوابط
على المتهم حتى وإن التفتحت انه هو
المجرم وذلك لانعدام أى دليل شرعي
يتوافق مع الدستور ويمتثل مع القانون .
لقد يحدث ان يتم الضبط باسلا أو ان يكون
تفتيش الأشخاص والمساكن بغير إذن من
التفتيش أو الا يتم تحرير المضبوطات
تحريرا سليما أو ان يخشى الشهود سطوة
المجرمين فلا يشهدون بما رأوا أو يزيغون
الشبهة أو يمتنعون عن الحضور أمام
المحكمة أو يغيرون القوائم في المحاكم
وينتج عن ذلك ان المجرم العادى يصعب
في كثير من الأحيان بمضى عن توجيه

الشباب لها . ثم ان اصدار قانون لمكافحة
الارهاب سيكون له تأثير مفول كما انه

سيجسد تصميم المجتمع على مكافحة هذه
الظاهرة الآن ومستقبلا .. وكذلك اعتبارها

ظاهرة عرقية لاتتفق مع المنطق
الديمقراطى الذى يسمى المجتمع
ترسيخه الآن .

سرعة الضبط والملاحقة

ويضيف ابوينا فلا ومن حيث
المضمون فإن القانون مكافحة الارهاب .
ميكمل تطبيق أربعة ابعاد اولها : فترة
اجرائية سريعة لردع الأمن في مواجهة
ظاهرة خطيرة على هذا النحو حيث
لايسف القانون العادى رجل الأمن على
ملاحقتها وحصرها والوقاية منها خصوصا
ان مجرده وقوعها يؤثر في اوضاع سياسية
واجتماعية واقتصادية ولايحتدل للمجتمع
تكرارها بين لحظة ولحظة .

ثانيا : سيجعل القانون مكافحة عقوبة
رادعة يمكن ان يكون لها تأثيرها في توفير
عنصر الردع وبالتالي الوقاية من هذه
الجريمة . وثالثا : انه يتيح سرعة
المحاكمة من خلال تشكيل محكمة خاصة
بمحكمة أمن دولة ، تتولى نظر مثل هذه
القضايا المهمة والخطيرة ولايتأخر الفصل
فيها طبقا لاجراءات العفوية التى ينص
عليها القانون العادى . ورابعا انه يتيح
الفرصة لإلغاء الفصل بقانون الطوارئ
خصوصا ان القوى السياسية كثيرا
ماتندى بإلغاء هذا القانون ، يضاف إلى
ذلك ان دولا كثيرة أخذت بهذا المنطق
وأصدرت قانونا خاصا لمكافحة الارهاب
لإدراكها ان ظاهرة الارهاب تؤثر على
الممارسة الديمقراطية في هذه الدول وهذه
الدول دول ديمقراطية مثل إنجلترا وفرنسا
وايطاليا والمانيا .

ويستطرد اللواء ابوينا فلا : اما فيما
يتعلق بضمانات تطبيق القانون فإنه يمكن
ان يكون هناك نوع من الرقابة القضائية
على أسلوب تنفيذ قانون مكافحة الارهاب
بنفس المنطق الذى نص عليه القانون



المصدر : **القدس**

التاريخ : **٢٦ رجب ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ● ● **حسن أبو بياتا :**
● **قانون الطوارئ لا يستطيع مواجهة**
● **الأرهاب .**

● ● ● **سعيد العشاوي :**
● **قانون العقوبات كاف لكن المشكلة في**
● **الاجراءات .**

● ● ● **د. أحمد جلال عز الدين :**
● **القانون الكفائي يحارب الإرهاب قبل أن**
● **يحدث . ويهزم التعاطف معه .**

في بعض البلاد ومنها بريطانيا وألمانيا ...
وإذا رأى إصدار مثل هذا القانون فليس
الترح عم التعجيل في إصداره مثل هذا
القانون وإعطائه الفرصة الكافية للدراسة
والمناقشة حتى لا يكون رد فعل إنفعالي أو
يتضمن إجراءات تهدد حقوق الأبرياء ،
فاليد من عرض هذا القانون على القضاء
والمحاكم واستئذنة الجمعيات والقوى
السياسية المختلفة لإبداء الرأي فيه
وتجميع الملاحظات ومنقشاتها . والقانون
الأرهاب أو صغر فإنه يتعين أن يتضمن
تعريفاً جليلاً للإرهاب حتى لا يساء تطبيقه
فيظلم الأبرياء ويشيع لتجاهل من المظالم
والافتقار العدالة كما أنه يتعين أن يحدد
المقصود بالأعمال الإرهابية ويضع

المعوبة لتحويله ولاخذه جلق المحر
ولارهاب المجتمع وتخويله أي سلطة . هذا
فضلا عن صعوبة ضبطه أصلا . والقانون
الطوارئ يواجه بعض الأعمال التي يمكن
أن تسيء إلى المجتمع فيضمن لجراءات
وقائية لاعتقال بعض المشتبه بهم لكنه
لا يفي في طبيعة الليل الذي لا يد أن يفي
عليه المحكمة أسبابها . وعند اعتقال فرد
فإنه يجوز له أن يتنظم إلى المحكمة بعد
شهر من اعتقاله وتكفل المحكمة في تنظيمه
إما بالقبول أو الرفض وكثيرا ما تلتقي
المحاكم بقبول التظلم وتخرج من المنهم
ظنرا لعدم تقديم وزارة الداخلية معلومات

عن أسباب الاعتقال أو لتقييمها معلومات
غير كافية للاعتقال أو لتقييمها معلومات
تضمن أسبابا وأهمية للاعتقال مفهوم
المحكم غير مفهوم الإدارة وذلك فإن
أسباب اعتقال الأشخاص بواسطة الإدارة
قد لا يصحف هؤلاء لدى المحاكم ..

تغرات إجرائية

ويضيف المستشار العشاوي قائلا ...
وإزاء هذه التغرات الإجرائية في القانون
العدلي وفي قانون الطوارئ فإن كفيهما
فشل في مواجهة أعمال العنف والإرهاب
ومن ثم فقد اقترح البعض إصدار قانون
خاص بالإرهاب إقتداء بالتجارب التي تمت



المصدر :

التاريخ : ٢٠١٢ - ٢٠١٢

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

لديه نية الاشتراك بمقابلة في تلك الجرائم وتصل العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . المادة ٩٨ ، ٩٨ مكر تعاقب أيضا من علم بوجود مشروع بارتكاب جريمة من تلك الجرائم ولم يبلغ السلطات أو من زوج أو حرس أو حاز بكذا أو بواسطة محررات أو مطبوعات أو أي وسيلة من وسائل الطبع لطبع أو تسجيل أو إذاعة ما يحض على كراهية المبادئ التي لهم عليها النظام في الدولة . المادة ٩٨قرة و تعاقب كل من استغل الدين في الترويج أو التحريض بالقول أو بالكتابة أو بغيره وسيلة أخرى لاغتر ملتزمة بقصد كثرة الفتنة أو تحفيز أو إزراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو للأضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي بل وصل الأمر بالقانون إلى النص في المادة ١٠٢ عقوبات على طعن كل من جبر بالعصا أو الغذاء لإثارة الفتنة والمادة ١٠٢ مكر تعاقب كل من إذاع أخبارا أو بيانات أو شغلت كاذبة أو مفترضة .

ويضيف اللواء أحمد جلال قائلا : بالنسبة للسلاح والخبرة للقانون ١٤٥ لسنة ٥٤ في المادة ٧ منه يعاقب على إحراز المفرقات بالأشغال الشاقة المؤبدة إلا إذا كان هذا الإحراز لغرض سياسي فتكون العقوبة الإعدام . لكن ما ينقص قانون العقوبات إيران أولا عدم تجريمه لاحتجاز الرهائن بنص مبطن والفرح أن ينص على كل من قبض أو حبس أو احتجز أو لخصف شخصا آخر كجريمة أو شرع في ذلك بقصد إكراه السلطة في الدولة أو الغير على الاستجابة لطبق أو تنفيذ شرط ما يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة فلا ما نشأ عن الفعل موت الرهينة فتكون للعقوبة الإعدام .

الأسر الذي هو لنا وقصنا انتفاقيات طوكيو سنة ١٢ ولاهاي سنة ٧٠ ومونتريال سنة ٧١ الخاصة بمنامة أعمال خطف الطائرات وهذا يلزمنا أن تدخل نصا على قانون العقوبات بتجريم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات [عمال لهذه الانتفاقيات .. والنص الواضح في مواجهة الإرهاب يتناول في القيد

الإجراءات الوقائية كإقامة لتقويم الإرهابي وعزل نشاطه من المجتمع حتى يستقيم أمره . ولا يكون من الأصوب إنشاء محكمة خاصة بالإرهاب تتبع إجراءات سريعة وتختص في نثار قضايا الإرهاب ، حتى تكسب الخبرة في قضائها وتسرع في الفصل في القضايا المطروحة عليها .

شلة على كلفة العقوبات

وياسر اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين الخبير بالألم للتحديد لمنع الجريمة مدى كلفة قانون العقوبات للضد للإرهاب فيقول إن النصوص العقابية والظروف المشددة تلحق غيرها في كثير من قوانين العلم فالمادة ٧٧ تعاقب بالإعدام كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي إلى التسلسل باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها . والمادة ٨٥ ، ٨٥ ققرة دء تنص على اعتبار الجماعات السياسية في حكم الدول حتى ولو لم تعترف لها مصر بصفة الدولة والمادة ٨٧ تعاقب بالإعدام كل من ألف عصية أو تولى زعمتها بقصد محاولة قلب نظام الحكم بالقوة أو تغيير الدستور أو النظام الجمهوري أو تشكيل الحكومة . والمادة ٨٩ تعاقب بالإعدام كل من ألف عصية ملجأت طائفة من السكان أو قومت بالعصا ورجال السلطة العامة وأيضا نفس الأمر بالنسبة للمادة ٩٢ وما تلاها من نصوص بالإضافة إلى ذلك فالمادة ٩٥ ، ٩٥ ققرة ه تعاقب بالأشغال الشاقة كل من أنشا أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو منظمات من شأنها التأثير على نظام الدولة الاجتماعي أو الاقتصادي أو عدم أي نظام من النظام الأساسي لهيئة الاجتماعية أو تحريض شيء مما تقدم أو الترويج له متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظة في ذلك والمادة ٩٤ تعاقب بالأشغال الشاقة أي شخص جلب أسلحة أو مهيأت أو وسائل أو محلات يلقى إليها من ذكر من قبل ذلك أو يجتمعون فيها ، المادة ٩٥ تعاقب بالأشغال الشاقة كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد المتعلقة بتنظيم إرهابي والمادة ٩٦ تعاقب على الاتفاق الجنائي أو التحريض أو التشجيع على ارتكاب الجرائم المذكورة أو تقديم معونة مادية أو مالية دون أن يكون



المصدر :

المرجع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ - يونيو ١٩٩٢

المتهم أو التكتير على الإثالة أو التكتير على الضمور ... تدخل عليه تعديل جعل الحبس الاحتياطي وجوبيا في الجرائم الإرهابية حتى ولو لم تتوفر أسبابه المبررة لها والمتعلقة بالظروف المحلية . بالنسبة للتفتيش لمدة ١٠٢ من القانون الأمني تجيز تفتيش مبان بأكملها للتحقق على شخص مشتببه فيه بارتكاب جريمة خاضعة للمادة ١٢٩ في الظروف العادية لتفتيش شقة أو مسكن واحد - إلى جانب أن هذه المادة تسمح أيضا بفتح أو تفتيش أي من المشتبه فيه بمقتضى الوثائق والتحرى بيلدا سمحت المادة ١١١ في حالة تفتيش لاطنين لجريمة إرهابية القيام بصلاحيات تفتيشية للطرق العامة يكون فيها كل شخص طرما بأن يثبت شخصيته وبالإمكان لتفتيش شخصه أو سيارته وكل ما يحمل من الأشياء .

ويقول الخبير بالأمم المتحدة أيضا .. وبالنسبة لإجراءات المحكمة أجازت المادة ١٢٩ و ٢٢١ ب إجراء محكمة المتهم في الجرائم الإرهابية دون إضراره من السجن إذا كان في ذلك خطر على الأمن أو اختلال بنظام الجلسة وبالنسبة لحقوق الدفاع فإنه يمكن إبعاد أي من المحامين من الدفاع في الجرائم الإرهابية إذا ما تضررت حوله

بشهادات كما أن حق الاتصال بين المحامي والمتهم قد شمل إلى حد بعيد حيث تم التقليل من خلال حظر الفصل وكل ما يتم تبليغه من أوراق أو أشياء يجب عرضه على قاض يقوم بفحصها ويحلف للقانون قيام محام واحد بالدفاع عن أكثر من متهمة واحد كما لا يجوز للمتهم أن يوكل عنه أكثر من ثلاثة محامين . في جريمة اختطاف رجل الاتصال هاتز مارتن شيلدر بمعرقه منظمة بفر مافوق تبين أن كلمة السر لارتكاب هذه الجريمة قد تم توصيلها بواسطة أحد المحامين بين بعض قادة المنظمة الموجهين بالسجون وبين الناجين في الخارج وبذلك أمكن للمنظمة أن تستمر في نشاطاتها رغم وجود زعمائها في السجون لذلك أجاز القانون الأمني في بعض الحالات منع الاتصال نهائيا بين المتهم ومحاميه أو بينه وبين العالم الخارجي للسجون بأي صورة من الصور .

الواردة في قانون الإجراءات الجنائية التي تحد من سلطات وصلاحيات رجال الأمن في مواجهة العملية الإرهابية ويتم حليا استخدام قانون الطوارئ للتعليق على هذه الصعوبات أما قانون مكافحة الإرهاب فسمانه التصدي للظاهرة برزت على سطح المجتمع المصري بصورة تتطلب التدخل السريع للشرطة . وهنا يرى أن قانون مكافحة الإرهاب قانون عاجز بالدرجة الأولى وليس قانونا عقابيا لأن القانون العقابي مكمل للمطلوب أن تكون هناك سياسة جنائية متكاملة وواضحة المعالم تأخذ بفكرة الدفاع الاجتماعي بمعنى

تجريم الحالة الخطرة وانتفاخ التذمير الاحترازية للحيلولة دون نشوء الشخصية الإجرامية .

نماذج لتسريعات مكافحة الإرهاب

ويستلزم اللجوء لعدد جائل قللا : دول العالم انتهجت ثلاثة مناهج في التصدي التشريعي للإرهاب .. النظام الأول وتأخذ به ألمانيا ويعتمد على تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وبعيد يكون لغيره على مواجهة للظاهرة الإرهابية فضلا لتدخلت المادة ١٤٠ عقوبات التي مدت للمحاكمة العقابية إلى ما قبل ارتكاب العمليات الإرهابية فلما المشرع الألماني في سبيل عرقلة الانضمام إلى المنظمات الإرهابية ووقف توار التعاطف معها إلى تدخل هذا النص الذي يجرم تحديد الإرهاب أو الموافقة على ارتكاب جرائمه بل أن المادة ١٢١ في القانون الألماني تنص على معاقبة جريمة تحديد ارتكاب العنف بالمعد أن يصبح ذلك عملا مرفوضا يعال اعتداء صرخا على السلام العام وينطبق هذا على القتلات والمنشورات والتكتيكات وغيرها .. أدخلت أيضا المادة ١٢٩ والمادة ٢٢٩ فقرة ١ و ٢ فقرة ٢ ب وتناولت كل جرائم الاختطاف واحتجاز الرهائن وتنظيم المنظمات الإرهابية وحفظ الطلقات . أما بالنسبة للقانون الإجراءات الجنائية فقد أدخلت عليه تعديلات عاجية فضلا بالنسبة للحبس الاحتياطي فإن القانون الألماني في الأحوال العادية لا يجيز حبس المتهم احتياطيا إلا إذا توافرت أسبابه وهي خفية هروب



المصدر :

٢٦ - يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المادة ١٦٣ ب ١٦٣ و نصت على
امكان استئصال ولف الأشخاص الذين يمكن
ان يعتبروا شهودا على الجريمة لمدة ٢٤
ساعة بهدف التحليل من معلوماتهم وتعتبر
هذه المادة التي تمكن من احتجاز الشهود
بدعة مطلقة في قانون الإجراءات
الجنائية .

الاتجاه الثاني هو استخدام قانون
الطوارئ لمكافحة الإرهاب ومطله في
بريطانيا وايرلندا وهي عبارة عن تدابير
استثنائية مؤقتة تمنح صلاحيات موسعة
لرجال الشرطة في مكافحة الإرهاب . فهي
تمنح الحق لوزارة الداخلية بوقف نشاط
أي جمعية أو منظمة حتى ولو كانت خيرية
إذا ما اشتبه ان لها صلة بالإرهاب وكذلك
الحق في ابعاد أي شخص عن البلاد
وترحيله إذا ما اشتبه في ان له نشاطا ذا
صلة بالإرهاب وبمن ان تحتاج له لرمسة
للجوء للقضاء . أيضا القانون اعطى
للسلطة التنفيذية حق الاحتفاظ على أي
شخص واحتجازه لمدة تصل الي ٧ أيام
قبل عرضه على النيابة أو المحكمة إذا ما
توالت اسباب موقوفته وشبهات كلفه بأن
له صلة بالإرهاب والفرض من الاحتجاز هو
اعطاء القارسة لرجال الأمن لاجراء
التحريات عن الأشخاص المملوذين وهناك
صلاحيات أخرى كثيرة بالنسبة لتفتيش
الأشخاص والقبض عليهم وفحص
ممتلكاتهم .

النوع الثالث هو النوع الإيطالي
والفرنسي اللذان جمعا كل نموص
القوانين المضادة لعمال العنف في قانون
واحد وهذه القوانين تمنح صلاحيات
لوسع لرجال الشرطة خارج حالات التلبس
بحسب الأشخاص المشتبه فيهم احتياطيا
ومراقبة البيانات واحتلال مواقع فيها
وتفتيشها بغرض البحث أو الحصول على
أسلحة أو متفجرات .

عاطف فرج



المصدر :

٢٧ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر وقانون مواجهة الإرهاب

●● علمت "المصور" أنه يجري الآن إعداد مشروع قانون لمكافحة الإرهاب . وإن اللجنة التي تعد المشروع تضم خبراء من وزارتي الداخلية والعدل وتضع تحت نظرهما قوانين الإرهاب في كل من إنجلترا والمانيا ... ويهدف مشروع القانون الجديد الذي ستقدمه الحكومة لمجلس الشعب بعد انتهاء أعمال المؤتمر العام السنفس للحزب الوطني (٢٠ - ٢٢ يوليو القادم) إلى تشديد العقوبة على المنتمين للتنظيمات الإرهابية ومعالجة كل الأحداث الأخيرة التي ظهرت في المجتمع . ويجري الاتجاه لمعالجة كل التفجرات التي تم رصدها في معالجة قانون العقوبات لهذه الظاهرة . وسوف تصل العقوبة في العمليات الإرهابية إلى الأشغال المؤبدة والإعدام .

ماذا يقول أعضاء مجلس الشعب وممثلو القوى السياسية والمثقفون من حاجتنا إلى قانون للإرهاب ●●

كتب : نبيل رشوان ومحمد الشاذلي

الذين زعيم المعارضة ورئيس حزب التجمع أن موضوع الإرهاب مهم جدا ونحن ننقله داخل الحزب . ويطلب بقرار أبعيدته كل الدراسة من جميع اللجان المعنية . وسوف ندخل رأينا بعد أن تنتهي الحراسة والمناقشة .

وترى د . مني مكرم عبيد (مستقلة) إن مسألة احتجنا إلى قانون جديد لمكافحة الإرهاب أمر لايتوكل على القوانين القائمة . وهل تكفي وحدها أم لا ... والذي تحتلته مصر نظرا في رأيي هو احترام القوانين الموجودة . وكلنا عدم احترام للقوانين . علينا أن نعيد سيادة القانون . ولابد من معالجة من يخترق القوانين .

وإذا كانت القوانين القائمة غير كافية فلا بد من وضع تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب والأمن والمخدرات لما لها من تداعيات إجتماعية واقتصادية خطيرة .

يقول احمد حمدي رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب : نحن محتاجون فعلا لتكوين جديد لمكافحة الإرهاب يعطي لسلطات الأمن صلاحيات كافية من الإرهاب كما يضع إجراءات وقائية رادعة .

أرى ضرورة تعديل القانون الحالي ليقتصر استخدامه على الإرهاب ويعطي لسلطات الأمن حق الاعتقال في حدود ستة بدلا من النص الحالي الذي يجعل مدة الاعتقال شهر واحد فقط .

ويؤكد اللواء احمد رشدي عضو اللجنة العامة بمجلس الشعب أن بعض مستودعات

ومخزونات مستلزمات إرهابية جديدة . وبعد أن أصبح الإرهاب سمة عالمية اتجهت العديد من الدول لوضع قوانين لمكافحة ومحصرتها . ولذا ينبغي أرى ضرورة صياغة قانون لمكافحة الإرهاب وعلينا أن ندرس ونقترح المواد الضرورية اللازمة لكي يخرج القانون الجديد متكاملا . وفي رده على المصور أكد خلد محيي



«تضيقية الإرهاب والتطرف إلا بمزيد من الديمقراطية والالتزام بالقانون المطبوع والقانون الإجرامات .. حتى لو كانت بطيئة فذلك يعني مزيداً من الضمانات خير من التسرع ، وعندما يقصر الضمانات من الضمانات مطبوعة فيكون شرماً ، وقضايا الإرهاب تتعلق بقضايا الرأي والفكر والعقيدة وذلك مسائل أن الضمرا .. والآن ماذا يقول المحققون عن قانون مكافحة الإرهاب ؟»

●●● نجيب محفوظ

«أنا لا ألقى في قانون جديد للإرهاب .. أنا من دعاة الديمقراطية ولا يمكن أن أفكر في قانون طوارئ أو قانون إرهاب .. وإنما أعود الديمقراطية كعقيدة وليس لدى تفكير إطلاقاً في قانون للإرهاب .. وحل مشكلتنا أن يتم الآن عن طريق الديمقراطية على الدولة أن تطلق حرية تكوين الأحزاب ، واتاحة الفرصة لهذه الأحزاب لكي تحصل بالشعب عن طريق الصحافة والتلفزيون .. وبعد أن يقول كل حزب رأيه فنتخذ الرأي الذي يرضيه للشعب عن طريق الانتخابات الحرة .. أنا ضد الإرهاب بجميع صوره ولكن الديمقراطية هي الحل ..»

●●● فكري غنم
رأى هذا متسق مع مبادئ وفكرى وما أؤمن به ..

«أنا ضد الإرهاب وأرفضه ولتصور أنه لابد من مواجهته بطرق مشروعة وقانونية ..»

ويرى ياسين سراج الدين عضو الهيئة الوطنية العليا أن الأمر ليس سهلاً ، فلابد من أن تجتمع كل الأطراف السياسية والمفكرون واساتذة الاجتماع ورجال الأمن لمرجعة القوانين الحالية ومراعاة الأحداث الأخيرة ، ومعرفة ما إذا كنا نحتاج إلى قانون جديد أم أن الموجود يكفي ..

ويقول ضياء الدين داود أمين للحزب الناصري وعضو مجلس الشعب : إننا نحتاج لتشريع جديد لمكافحة الإرهاب ، ومعالجة الإرهاب لا تتم بمزيد من القوانين وإنما بمزيد من الإجراءات .. مثل مزيد من المكافحة الاجتماعية والقضاء على البطالة وتحسين أحوال الناس ..

ويقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار وعضو مجلس الشورى لا اعتقد أننا في حاجة إلى مثل هذا القانون .. فالمفكرون المعادي يكفي لمنع وإدراج أي نوع من الإرهاب ..

ويرى النقيب كمال شافع (مستقل) أن ما يعالج ظاهرة الإرهاب هو مزيد من الديمقراطية ، وإن القانون مثل قانون الطوارئ يقدّم لهم الضمانات ويجعله أكثر شراسة .. وإذا كان المقصود من قانون الإرهاب التبريد المتطرف فاعتقد أن أي قانون يحدّد العقوبة ولكن الإعدام خير من تشديد الجريمة والإرهاب .. وفي تصوري أنا ، ليس من وسيلة ..

موسى أمام مجلس الشعب :

لابد من تشريع جديد لمواجهة الإرهاب

● في بيان أمام مجلس الشعب أعلن عبد الحليم موسى وزير الداخلية أنه لابد من وضع تشريع جديد لمؤلف التشريع الذي يتقدم لمواجهة ذلك إذا اردنا أن نحسم قضية التطرف والإرهاب بما يكفل أمن مصر ووحدتها الوطنية وسلامها الاجتماعي .. وقال أن بعض الضمانات التي وردت في قانون الطوارئ .. عملية لمن يطبق عليهم هي بمثابة امتيازات معونة لخصائس التطرف والإرهاب التي تمارس نشاطها في زعزعة الأمن والاستقرار امتين من كل جزاء ..



المصدر :

٢٦ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن في الوقت نفسه بالحزم الذي يعبر
عن رفض المجتمع لهذا الأسلوب الممسر
للحياة .. واعتقد أنه لا يمكن أن يكون في
القانون الجديد للارهاب عقاب رادع ، لأنه
من المهم أيضا سرعة الإجراءات ، لأن
استعجال المحاكمة والتحليل القانوني تعطل
العدالة ، والعمل البطيء القرب إلى النظام
لأنه يحرم المجتمع من حقه من الأمن
وعقاب الشخص الذي يلجأ إلى العنف
والإرهاب . تحصيل الردع يؤدي إلى نوع
من الظلم للمجتمع . والنظم هنا يكون في
صورة قلق وانزعاج لا مبرر لهما . الأمر
يحتاج أسلحة بالتمسك للقانون أن يوفر
سورة ومرونة في التحلل الإجراءات دون
التمسك بحرية الإنسان في الدفاع
المشروع عن نفسه ، وتلك هي حدود
القانون ، ومرفوض تماما أخذ الناس
بعضياتهم .

●●● عجل إسلام ...

- أثبتت الأحداث الأخيرة أن من قانون
خاص بالارهاب ضرورة ، قانون منفرد
للمهاجرة منفردة ، لا يتمسك مع بقية
القوانين التي يفرسها القانون العادي .
لأن الإرهاب في أبسط صورته يروج لمن
المجتمع ويلقي على الحريات الشخصية
التي كلها المستور بل ويتدخل في مسار
السلوكيات الشخصية للشعب ويعتد
تصل إلى حد إطلاق الرصاص . والتصور أن
يكون القانون الجديد مائما للارهاب قبل
وقوعه . أي يكون هناك تنسيق بين أجهزة
الأمن وبين سلطات القضاء بما يكفل توفير
الحماية اللازمة للمواطنين قبل أن تصيبهم
رصاصات الإرهاب وعنفه ، حتى لا يكون
هذه خلط في تطبيق مثل هذا القانون
المرتب عنه ، أن يكون هناك تعريف واضح
للارهاب . ولذا لا قصد التطرف البيئي لفظ
ولكن الارهاب بجميع صورته . والارهاب في
تصوره هو كل من يخلع السلاح في مقابل
الكلمة ويريد نفي الآخر .



المصدر : المرامى

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المرامى جديد

القانون الجديد

الأسلحة والداخلية

بيان هام لوزير الداخلية أمام لجنة
مشتركة بمجلس الشعب حول مشروع
القانون والموقف الأمني الداخلي



المصدر : الإهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ محرم ١٩٩٢

تشديد عقوبة حمل الأسلحة غير المرخصة خاصة في الحاحد ودور العبادة موافقة اللجنة الأمنية برئاسة مدير الأمن شرط لمنح تراخيص السلاح حمل السلاح بدون ترخيص لأعضاء مجلس الشعب والشورى ونيابات الادارة العامة

السلاح ممنوعا بشرط موافقة لجنة أمنية برئاسة مدير الأمن بالمحافظات .

كما تتضمن التعديلات المقترحة ان يسمح لأعضاء مجلس الشعب والشورى الحائزين والسفاحين وقيادات الادارة العامة بحمل السلاح بدون ترخيص بشرط تقديم لخطار عنها بمديرية الأمن التي يتبعها حاكم السلاح . وعلم مندوب الإهرام المسائي أيضا ان وزير الداخلية سوف يتحدث من آخر التطورات بالتنسيق للموقف الأمني الداخلي في ضوء أحداث العنف التي ارتكبتها الجماعات المتطرفة في الفترة الأخيرة خاصة في قرية صنيو بمدينة مديوط كما يتناول في بيانه جهود رجال الأمن في تصحيح نشاط تلك الجماعات وما أسفرت عنه الحملات الأمنية المكثفة من ضبط أعضاء الجماعات المتطرفة وسيت من الأسلحة غير المرخصة بحوزتهم .

علم مندوب الإهرام المسائي ، ان اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية سوف يشهد يوم الأحد القادم اجتماع اللجنة المشتركة من لجنة الدفاع والأمن القومي ، واللجنة الدستورية بمجلس الشعب ، لعرض التعديلات الجديدة لمشروع قانون الأسلحة والذخائر . وسوف يتناول الوزير في بيانه العام رؤية الوزارة لأهمية تنظيم جديد لحيازة الأسلحة وتنشيد العقوبات على حامل الأسلحة غير المرخصة وتوسيع أعداد أنواع الأسلحة المحظورة منها والمرافقة بجدول القانون الجديد .

وعلم مندوب الإهرام المسائي ، ان التعديلات الجديدة سوف تتضمن تشديد العقوبات على حيازي الأسلحة غير المرخصة في المساجد وبور العبادة ، ورفع قيمة الأسلحة على تراخيص السلاح وتجديد تراخيص



المصدر: **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤/٦/٢٨

فكرة!

انتهى ضد الإرهاب وأرجب
بالتقنين للقانون الإرهابي . ومعنى
التقنين في هذا القانون أن قانون
الأحكام العرفية لا ينطبق . ولهذا
بحسب أن نلغي قانون الطوارئ
الذي ثبت عدم كفايته عندما نقرر
عمل قانون للإرهاب . ولا معنى
لبقاء قانون الطوارئ مع قانون
الإرهاب ..

والفشل أن يكون قانون مقاومة
الإرهاب شبيها بالقوانين الموجودة
في البلاد المتعدنية للقانون الإرهابي
ولا يحوى أى مواد تقيد الحريات
... أننا لننقل الإرهاب إنما نحترمه
لنمنح نصيب أى بلد . ونعمل سريه
ونعزل تقدمه ونوقف انطلاقه
ونمنع استقراره . بل أننا نعتقد أن
الإرهاب يؤدي دائما إلى القوانين
الاستثنائية فلم يكسبه الإرهاب
حرية أكبر بل أضاعه إطلاقا أكثر .
ونحن نوافق على قانون منع
الإرهاب إذا كان محصورا على
الحريات . وإذا لم يمتد إلى حريات
الحريات أو إلى تهديد الديمقراطية
أو إلى القضاء على المكاسب التي
حققتها البلاد في تقدمها نحو
الديمقراطية ..

ونعتقد أن الإرهاب لا يقوم
بالقوانين والإجراءات الصلبة . بل
بديمقراطية أكثر وحرية أكثر
وحوا أكثر وأكثر . نحن نعتقد أن
نزول المسألة إلى الشارع ونصلهم
بالجماعات والخلعهم على الحقائق
هو أفضل طريق لمحاربة الإرهاب .
اشاعة الأنوار هي الوسيلة
الوحيدة لمحاربة الظلام . والعمل
على المكشوف هو الوسيلة لخروج
الذين يعملون تحت الأرض لكي
يعملوا في النور ..

أن العمل تحت الأرض خطر على
البلد فهو يشجع غير المسؤولين على
الاشتراك في العمل السريسي بغير
خبرة وبغير علم . ويعزلهم عن
معرفة اتجاهات الشعب ويجعلهم
ضحية لأيدي الأشرار ولغير
المخلصين .

أننا نطالب بديمقراطية أكثر ،
والدك نحرص على أن لا يمس قانون
الإرهاب سنة أوى ديمقراطية ..

مصطفى أمين



رصاص الارهاب.. وقوانين المواجهة «٤»

[illegible][illegible]

المراد من هذا القول ان لا يفسى الوصول الى حل

[illegible][illegible]

حقاً في القرن العشرين والمسيح
عديدة يمكن أن يندرج ضمنها قواعد
والمبادئ مثل القانون العام أو العيب الذي
يكون مست ١٩٧٧ وأما حدود جند تلك
النصوص في القانون الاجمالي .. والتخصص
للانفرد بالبرامج التعليمية موجهة ..
وكان لا بد من تطوير ان المسألة قواعد قانونية
جديدة بمناسبة القانون معاهدة الجاني
سواء تركز على التواضع الاجمالي
والحد من سلطات الاجرة الان وبمساعدة
المنهج والمخطط واضح ذلك من اجراءات

[illegible]



المصدر: الوفاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ يونيو ١٩٩٢

لقد تونا وبالصحيح لا نحل المشكلة من جنورها ..

.. ويشيف .. إذا كانت الذنية متجهة فعلا إلى إصدار قانون جديد لمواجهة الإرهاب فانه من الضروري أن يشمل كافة أنواع الإرهاب وليس القنبلي فقط عن التطرف الفكري أو الديني .. تأخذ الإرهاب بكافة أشكاله حتى إرهاب أجهزة الأمن بمعنى لا تترك طرفا وتأخذ الآخر .. ويشيف رجل القانون مرتضى منصور ويقول .. إن يكون الحل للقضية الإرهاب أكثر شمولاً فيقول .. لابد من النظر إلى الموضوع نظرة عميقة ومعمقة ليسبب ومسببات التطرف الفكري لدى هؤلاء الشباب .. والمحاكمة الحقيقية التي تشهدهم إلى هذا الطريق ..

النواحي الإجرائية

وجهة نظر أخرى من رجل القانون المستشار محمد لطفي السيد يؤكد أن قانون العقوبات يكفي من الناحية القانونية لعلاج ورذع الإرهاب .. أما إذا كان القانون الزمعه أعداده لمواجهة الإرهاب يتضمن تسهيل الناحية الإجرائية فقط فإن هذا الجانب يمكن تربيته حتى لا تحول الإجراءات دون تسهيل مهمة أجهزة الأمن والقانون السعيد يمكن أن يسهل الإجراءات لأجهزة الأمن

ويقال المستشار محمد لطفي السيد : صحيح أن قانون العقوبات فيه لكافة من كافة النواحي القانونية ، والمشرع هدف في القانون كافة الإرضاع ، ووضع الإجراءات والضمانات للمتجهين ، ولكن مواجهة الإرهاب قد تحتاج إلى سرعة أكثر من التحلية الإجرائية لذلك فإن قانون الإرهاب قد يعالج هذا الجانب بأن يعطي لأجهزة الأمن الحق في تجاوز بعض الإجراءات الوقائية أو الشكلية لصحة الأمن أو يختصر بعض الإجراءات الطويلة التي ينص عليها قانون العقوبات ، وفي إجراءات يمكن اختصارها لإعطاء أجهزة الأمن مرونة وفرة أكثر في التعامل مع الإرهاب دون قيود ..

تطبيق القوانين

وتواصل الحوار مع رجل القانون .. الاستاذ أحمد ساسي الذي يرى أن كل أنواع الإرهاب مجسمة في قانون العقوبات .. ويؤكد أن القانون وضع من أجل حماية المجتمع .. ويقول أن وضع قوانين وتشريعات جديدة لمكافحة ومواجهة الإرهاب لن تشر .. لأن المجتمع المصري كله ضد التطرف والإرهاب .. ولكن هل نحن فعلا في حاجة إلى المزيد من القوانين لمواجهة الفعل جماعات الإرهاب .. أم بحاجة إلى تطبيق القانون .. وعدم تلطيخه بالتفسير بصادر القوانين .. ويشيف : قانون الطوارئ المعمول به حاليا بمعنى سلطات استثنائية مكلفة السلطة التنفيذية لإتخاذ ما تراه من إجراءات دون الاستناد إلى قواعد ..



المصدر : حريت

٢٨ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قانون الارهاب بين نعم ولا

الشارع المصري كله كان هذا الاسبوع في «هليل بارك»
حقيقة للرأى .. والتعبير .. واطلاق ما في النفوس من
مشاعر حقيقية ..

رغم ان لون الدم الاحمر الذى سال قد طغى على خضرة
حقيقة الرأى الحر وصفها بلونه الدامى .. إلا أن الناس قالت
الكثير في هذا الموضوع .. فالمستهلف من كل ما حدث
وجرى .. كانت في الام .. مصر .. انن فالصمت عن حقها في
الامن والحياة جريمة .. والكلمات ولو كانت مجرد كلمات ..
دفاع نبيل عن مستقبل امن للناس وللوطن ..

أدركت الناس هذه الحقيقة نون توجيه من أهد .. لذا كانت
كلماتهم أكثر من صادقة .. كانت شموعا اضاعت حقيقة للرأى
وحرية التعبير ..

تحقيق :

عبد الفتاح عباس

سمير عبد النبي

سماح هنال

المؤيدون:

ضروري ..
لاستقرار المجتمع

المعارضون:

لا لزوم له .. اذا عالجنا
مشكلات الشباب



المصدر : حريص

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ مارس ١٩٩١

في حديقة الرأي المتكئين هذا الاسبوع مع الناس في حديث عن مشروع قانون مكافحة الارهاب الذي سينظره مجلس الشعب خلال الشهر القادم .. ورسم قامة الموضوع فقد كان الوعي المستنير لمسطاء الناس على أرض الشارع المصري علامات نور وهاج على درب الامان لمصر .. بعضهم كان لا يعرف القراءة ولا الكتابة واستعان بنا لتساعده في التعبير .. وبعضهم انساب منه الكلمات بطلاقة مبهرة عن يمين واليسار .. لكن وفي كل الحالات لم يفتهم الصدق لحظة واحدة .. واجتمع الاميون والمتعلمون في خلق واحد .. توجدت فيه مشاعرهم ضد الارهاب بكل أشكاله على أرض مصر الأمانة .

قمة من الذين استغلوا بمظلة حرية التعبير وآرائى كان لهم رأى مختلف .. لكن ولان حديقة الرأي الحر الفاتحة

الاضطرار تتسع لكل رأى صادق يعبر عنه فقد اتسعت لهم برهانية وتحت أشجار الحديقة التفوا جميعا .. الذين أيدوا .. والذين عارضوا .. والذين أيضا رفضوا الكلام ..

نعم .. نعم

يوسف محمد عبدالقادر - ناظر - ١٥ سنة .. أقول نعم للقانون الارهاب .. البلد في حاجة ملحة لمثل هذا القانون .. ويجب أن ينص بوضوح على حقوقه الاعدام للارهابي .. وإن يتم الاعدام علنا أمام الملأ في ميدان عام .. لانه لا يقتل فردا بعينه .. بل يقتل المجتمع كله .. يقتل فيه السلام

والمحبة والسماحة والقيم . والاسلام لم يعرف الارهاب ولم يحثنا عليه الرسول صلى الله عليه وسلم .. بل على العكس نهانا فنيثا السمع عنه وحذرنا منه ..!! جمال قنص - تجار - ٢٨ سنة .. الارهاب جعلنا نعش في خوف دائم .. ولانامن على حيواتنا .. والارهابي يجب أن يعدم في ميدان عام وهذا عتاب عائل لكل قاتل .. أيضا يجب ألا يستلصر القانون الجديد على عقاب الارهابي المنطد للجريمة .. إتسما أيضا المحرضين عليه والممولين لجريته سواء بالمال أو العناد أو بالتشجيع .. كلهم يجب أن يعاقبهم القانون الجديد .. وينس القوة ..

ويثقل معه في الرأى كل من محمد رفعت وأحمد سعيد محمود وسعيد أحمد إبراهيم . فرقى حديث ليهب - ٢٠ سنة - موقفة .. ترى أن اصدار قانون يكافح الارهاب أصبح أمرا ضروريا لامن مصر واستقرارها خاصة أن المستثمرين من الممكن أن يتراجعوا عن استثمار أموالهم في مصر في ظل هذه الظروف ..



المصدر :

حريري

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٢ - ٢٠١٢

فرج فودة .. كيف يكتب أي صحفي أو كاتب رأيه بشجاعة إذا كان الرصاص موجها لصدره دون أن يكون يحميه ويحمي المجتمع ؟

هل يطلع الإرهابيون في تكويم الاطوار ؟ قانون الطوارئ لأمر تماماً لان المجتمع بعد الافراج عنه يقتضي ليدبر جريمة جديدة تهيئ كيان المجتمع كله .. لا بد من قانون سريع وحاسم به عقوبات رادعة لمكافأة الإرهابيين ؟ يشاغل السيد زيان - ٦٠ سنة -

كيف لا يصدر قانون لمكافأة الإرهاب ؟ لا بد من إصداره وبسرعة لمصلحة المجتمع والحفاظ على النظام والا أصبحت فوضى .. فمن أعطى هؤلاء الحق في القتل وسلك الدماء والإرهاب .. من فوضهم بذلك ؟ وهل ما يظفونه سيحيي المجتمع ويحافظ على استقراره ؟ وهل قتل النفس التي حرمها الله وجعل أمر جثاتها وممانتها بيده وحده لأن صاحبها قُتل رأياً في إحدى القضايا ؟ لا بد من علاج جذري لهذه المشكلة التي تهدد كيان المجتمع وإن يتحقق ذلك إلا بالأعدام العنفي هؤلاء الإرهابيين في مكان جريمتهم حتى يعتبر الآخرون وحتى لا تسود الفوضى وإن يتحقق ذلك إلا بسرعة إصدار قانون لمكافأة الإرهاب لتصل مواده على الأعدام للإرهابيين ولعن

الادمان السماوية والقوانين الوضعية تؤكد أن في القصاص حياة ..

قانون الطوارئ لا يكفي

يؤكد على حسن جوهر - موقف بشركة المحارث والهنسية - أن قانون مكافحة الإرهاب أصبح الآن ضرورة ملحة لحماية المجتمع وبطلب بأن يتضمن هذا القانون مادة تلص على الأعدام العنفي والفرار للإرهابيين في مكان عام .. لقانون الطوارئ غير كاف على الإطلاق لمواجهة هؤلاء الإرهابيين لأن الإرهابي بعد اعتقاله وفقاً لقانون الطوارئ يقتضي شهرات بلرج عنه القضاء ويقتضي فترة ليعود بجريمة جديدة .. فلابد من الحزم والجسم في مواجهة هذه العناصر لحماية الأرواح والحفاظ على أمن واستقرار المجتمع .. ولابد من ردع للإرهاب أياً كان مصيره ..

يشارك معه في الرأي مهندس عبدالمقصود - مدرس أول مواد اجتماعية - يقول : انتهى انقاع الرأي الذي يطالب بالأعدام للإرهابيين وبسرعة صدور قانون مكافحة الإرهاب واكتفى كالتسلي أن يصدر هذا القانون قبل ذلك بفترة طويلة قبل اعتقال د. رفعت المحجوب والكتبة

الإرهاب أيضاً يقتضي على السباحة وهي مورد هام يعتمد عليه الاقتصاد المصري .. لذا فهي تتأثر الحكومة الإصرار في إصدار هذا القانون وتطبيقه لتحقيق الأمن والاستقرار .. وأن يكون الأعدام هو العقاب الرادع للإرهاب والإرهابيين .

الحاج فتحي محمود - نقاش - ٦٣ سنة يوافق على قانون الإرهاب بشرط أن يتوخى الدقة في تطبيقه حتى لا يؤخذ المواطن العادي بلبب خيسره من الإرهابيين .. كما يجب ألا يطلى صلاحيات لضباط الشرطة غير تلك التي جندنا له القانون وحتى لا يقتضى الإرهاب من ضباط الشرطة أنفسهم .. وأن يحدد القانون في بنوده من هو الإرهابي ؟ وما هي نوعية الجرائم التي لو ارتكبها شخص ما يطبق عليه القانون الجديد ..

ويتفق معه في الرأي محمد خليل وصابر إبراهيم صابر ..

مورث جورج - بعلوم تجارة - ١٩ سنة .. يؤكد إصدار قانون لمكافأة الإرهاب .. ويترك الحكومة اختيار بنوده لأنها الوحيدة - من وجهة نظرها - التي تستطيع أن تفعل ذلك .. في حين يرى أستاذة لمحمد مهلح - ونسب زكريا - مصور - أن الضرب بيد من حديد على الإرهابيين هو العلاج الشامل للإرهاب خاصة أن مرتكبي هذه الجرائم من البائسين العاقلين المميزين للخطأ من الصواب .. ولو نال أحدهم عقاباً رادعاً سيدمتع الآخرون وسوف يصبح عبرة لغیره من الإرهابيين .. ثم إن جميع



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ شهر ١٩٩٢

يهدمون أمن المجتمع عن عمد !!
نعم انسان يخرج عن القانون بهذه
الطريقة ويضرب المجتمع في أعز
ما يملك وهو أمنه واستقراره لابد أن
يعدم ويكون عبرة لغيره ..
بهذه الكلمات شديدة اللهجة بدأ
الحاج .. عبدالرحمن عبدالنبي محمد -
تاجر بميدان العتبة بكلمة وأضاف :
إن الله حرم القتل .. ومصر بلد
أمن .. كيف يحدث فيها هذا ويتم قتل
الناس وابهائهم لانهم عبروا عن
رايهم .. لابد من الشدة مع هؤلاء
الارهابيين .. لذا أطالب في قانون
مكافحة الارهاب بالاعدام لهؤلاء
الناس .. ولو أن هناك عقوبة أشد
أطالب بها !!

لوس بالرصاص !

● ● ● وتؤكد أخته مثال عبدالرحمن :
نعم القتل حرام وأنا إذا كان هناك خلاف في
الرأي بينهم وبين الدكتور فرج فودة أو
غيره لوس معاذ أن يكون الرصاص هو
الوسيلة الوحيدة للتفاهم ولابد من
الشدة والحزم لحماية المجتمع ..
وسأصور قانون لمكافحة الارهاب في يوم
مطلوب وإن يعرض أحد على ذلك إلا
إذا كان ضمن هذه الجماعات
والممنوعات الارهابية !!

ويؤكد نفس الشيء عبدالداوي
عبدالصالح «مائل القويوس» ويقول :
إنه من الأفضل عمل قانون لمكافحة
الارهاب لحفظ الامن في المجتمع
ولحماية أماننا جميعا في مصر واعتقد
أن أي مصري مخلص لبلده سيسعد
بمثل هذا القانون !

ويسرى محمد ريسان محمود
«تاجر» : أن الضرب على الارهابيين
من جنود أصبح ضرورة ملحة بعد أن
تكررت حوادث العنف والاعتقال في
المجتمع .. ولاستجد أناسا في ماضي
كبير ويتكتمون الاستمرار .. ولكن يجب
وضع ضوابط محددة لهذا القانون
بحيث لا يسطر لضباط الشرطة حقوقا
أكثر من الالتزام مما يؤثر بالسلب على
حقوق الأفراد ويساعد على العنف
المضاد في المجتمع !

ويؤكد طارق الراوي «معلم» : أننا

يتشديد العقوبة على هؤلاء الارهابيين
لحماية المجتمع والحفاظ على الامن
والنظام ..
د. حلمي نمر رئيس جامعة القاهرة
الاسبق قال : بعض الظواهر السلبية
والتغيرات السلبية في المجتمع حاليا
بعيدة عن قيم المصريين .. لابد من
التفكير في وسائل عديدة حتى نضع حدا
لها .. سواء عن طريق قانون جديد أو
بمطرق كثيرة .. فلهذه الظواهر
والتغيرات تكبرت من عوامل اقتصادية
 واجتماعية ونسبية غير مناسبة ..
والحل هو اجراء دراسة شاملة لهذه
العوامل أولا للاحتاط بها ووضع العلاج
المناسب .. وإن تشترك جميع الجهات
في تنفيذ هذه الحلول من المنزل إلى
أجهزة التعليم التي يذهبها القصور إلى
وسائل الاعلام وغيرها التسددي
للتغيرات السلبية الفارقة .. ثم يأتي
القانون كأخر مرحلة إذا كنا في حاجة
له بالفعل

نعم .. للحزم

من المؤيدين بشدة للحزم والضرب
على يد الارهابيين الدكتور أحمد حسن
البرسي رئيس قسم التشريعات
الاجتماعية بمحور القاهرة يقول : أن
حوادث الارهاب كثرت في الأونة
الاخيرة بشكل لافت للنظر حيث اغتيل
الدكتور رفعت المحجوب ثم ضابط أمن
الدولة باليوم وأخيرا د. فرج فودة ،
ولا يوجد الردع المناسب لهؤلاء
المتطرفين حتى الآن ..

إننا كمثقفين سواء اتفقا في الرأي
أو اختلفنا معه نستمر أن نؤيد الرأي
بالرصاص .. لذلك فالقانون الحالي
قصر وأنا أؤيد بشدة إصدار قانون
جديد لمكافحة الارهاب يتيح للحكومة
الحق والسلطة في القاء القبض على
هذه العناصر السلبية ونفيها إلى أي
مكان أو استخدام كل الوسائل التي لم
تنتظر اليها القوانين الحالية لحماية
المجتمع حيث فاض الكيل من هؤلاء
الارهابيين -

الدكتور يونان لبيب رزق - استاذ
التاريخ بجامعة عين شمس - قال من
أشد المناصرين للقانون جديد لمكافحة
الارهاب .. فالشيء المثير للدهشة أننا
في حين نتشدد في قوانين حماية الفرد
تترأخى في تشريع قوانين حماية
المجتمع .. وإذا كان قانون الطوارئ
لحماية نظام سواي قلتي اعتقد أن

قانون مكافحة الارهاب سيكون لحماية
المجتمع ككل .. لقانون الطوارئ
قصر حيث يارج عن المعتقل بواسطة
القضاء بعد شهر ، يخفى بعدها
لا نعرف عنه شيئا ليدبر جريمة اغتيال
أخرى تهز للمجتمع كما حدث مع
د. فرج فودة .. واعتقد أن القانون
مكافحة الارهاب في استخاطه القضاء
على الظاهرة بشرط أن يضمن جانبها
اجرائيا هو اطلاق فترة الاعتقال في ٦
اشهر ، وجلبها تدريجيا بتشديد
العقوبة .

يضيف د. يونس : إن أثر الدول
ديمقراطية وهي التجترأ لتشدد في
قانون حماية المجتمع للخصاء على
الارهاب .. ونحن في مصر لا نملك
مناخا هذه الظاهرة لكن يبقى تفتين
اجراءات التسدي لها .

إن الجريمة السياسية في مصر لم
تأت أبدا بنتائج ايجابية - فكنا يقول
للتاريخ - بل أتت في فترات الاحتلال
إلى تكملة .. وإذا كان اغتيال د. فرج
فودة نوعا من الارهاب الموجه ضد
المثقفين ، فإن ذلك أن يؤثر على
مصر وسوف يمسك بالسلب على
جماعات الارهاب .

القول القام

د. يسرى عبدالمصن استاذ الطب
النفسى : أرى أن يتضمن القانون الجديد
تشديد العقوبة لأن الموجود حاليا غير



لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الطريق : ٢٨

التاريخ :

رابع .. بالإضافة إلى تصنيف نوعات الارهاب .. فهناك ارهاب ايجابي يأخذ شكل القوة الجبرية و ارهاب سلبي مستنكر لا يتعامل بأي سلاح أو قوة تكتيدية .

وأرى ضرورة الاعلام المبرمج والمباشر عن الاحكام التي تصدر في قضايا الارهاب .

فالارهابي شخص غير سوى يعانى من عقد نفسية كثيرة التمسكت على تكوينه النفسي بمحول عدواني ضد المجتمع والأخرين ، لا يبايى ، متلهذ الاعفالات والمواقف ولا يستفيد من الخبرات سابقة ولا يعنيه أى نتائج مستقبلية ترتب على فعله .

ويضاف : افرح في القانون الجديد ان يتضمن معاهدة الارهابى اذا ثبت ضده التزمده في القتل وتكرار فعله ان يتر لاله بولرة فساد وجرح ثمة في جسد المجتمع ، أو يتم عزله مدى الحياة في أماكن أشبه بدور التربية التي تطلق عليها الاصلاحيات .

فيكون .. لقانون الارهاب

الذين قالوا أيضا لاصدور قانون لمكافحة الارهاب كان لهم أيضا مسحة في حيلة الترابى ..

كان الدكتور أحمد المجذوب الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أحدهم ..

في حيث المبدأ أنا ضد أى قانون جديد يعالج ما يسمى بظاهرة الارهاب لان قانون العقوبات به من النصوص ما يكفى وزيادة لمواجهة أى شكل من أشكال الخروج عنه سواء بالتجمهر أو حمل السلاح أو الاعتماد وغيرها ..

فالايراد فى اصدار القوانين يضر أكثر مما ينفع .. وقد نشأت لدينا فى المجتمع نهضة هذا «الاسهال

الشرعوى» ظاهرة السيل الشهود للخروج عن القوانين المطبقة ، حيث الاستخفاف بالنظام والاضطباط ..

الشواهد على ذلك كثيرة مثل حالات الغتصاب وهتك العرض والشفلات

الطريق ومخلفات المباتى .. وكلها لم تختلف باصدار قوانين جديدة .. وليس بالقانون وحده تعالج الظواهر الاجتماعية غير المصوبة التي تخرج تحت مسمى الارهاب .

وتوقف الدكتور المجذوب قليلا قبل أن يتساءل : ما هو المتوقع من اصدار قانون لمكافحة الارهاب .

ان بعض الآراء ترى تخفيف العقوبة على مرتكب الجريمة السلوسية على اعتبار ان لديه «غوية» أى أفكار ثلاث ويعمل لصالح فئة معينة من المجتمع .

ان هذه مشكلة كبيرة ، لذلك أرى ان رد الفعل باصدار قانون جديد سوف يقتنع غالبا إلى المنطق السليم واعتقد ان معظم القوانين في مصر جاءت من قبل رد الفعل بليل تعطلها بعد فترة وجيزة من اصدارها .

● لكن ما هو الحل من وجهة نظر خبير الاجتماع ؟

يقول .. أحمد المجذوب ان الحل هو توسيع هامش الديمقراطية والحرية حتى تعمل التيارات فوق الارض ويترك لها المجال للتعبير ثم تحكم عليها .

الامر الثاني هو التخفيف من المعاملة البولوسية لان التشدد يعتبر خطأ كبيرا ، فالمطاردة تخلق انسلاخا خائفا لارهاب ماذا سيعمل ؟

كامل غايقة .. عضو مجلس ادارة اتليه للتقاهرة .. يرفض تماما وضع قانون للارهاب .. ويؤكد ان للقانون الحالي يحوى على كثير من النصوص الكفيلة بمحاربة الارهاب والقضاء عليه نهائيا أو طوق بشكل جاد ..

لايد من البحث أولا عن أسباب الارهاب قبل صدور القانون لاننا بذلك ان تكون في حاجة إلى قانون لمكافحة الارهاب اسفول يخلتى من تلقاء نفسه

ولكن بعد حل مشكلات الشباب وعلاج الامباب .

هكذا يؤكد محمدى فهمى يوسف محام .. ويضيف : في رأى الشخصى ان وضع قانون لمكافحة الارهاب ان

يحل المشكلة وليس يقضى على الارهاب .. فلدينا مئات القوانين ورغم ذلك للجريمة مستمرة فلماذا أولا من البحث عن أسباب الجريمة وأن نملأ الفراغ الفكري لدى الشباب وإن نحل مشكلاتهم بالقضاء على البطالة وعمل مشروعات تستوعب الآلاف الخريجين

المشربين في الشوارع ثم بعد ذلك سيخلتى الارهاب تلقائيا وإن تكون في حاجة إلى قانون جديد يضاف إلى الآلاف للقوانين الأخرى دون أى فائدة تعود على المجتمع وإلا لن نفكر أننا جميعا

أبناء مصر ..

ويضيف : ان التجوء إلى قانون الطوارئ والعمل على اصدار قانون لمكافحة الارهاب نوع من التصف

وشياخ الوقت فيما لا يابيد ولا يادى من البحث عن الأسباب أولا وكيفية علاجها ؟؟

الدكتورة نادية جمال العيون الاسكندرية عين شمس في مصفر الوسط تقول : بعض قنائل عن اصدار قانون من عدمه يجب أولا التخلص من اليطام الشديد فى الإجراءات والاحكام ولابد من السرعة فى الحسم فى تطبيق

الطويات المستنصوص عليها فى القوانين الموجودة . فمثل حتى الآن لانعرب ما أذى تم اتخاذه ضد مثليات

الدكتور رفعت المجذوب .. لكن لب المشكلة كما أراه هو أن التنظيم والتربية أهم من اصدار أى قانون ..

حيث أن مرتكبي الجرائم أفراد تطبعت فى أذهانهم أفكار معينة ويسرون

مفاهيم عن الوعى فى قضا .. وقانون ويتكون بأشخاص لا يعرفهم بمسلة مباشرة .. واعتقد ان لقانون الطوارئ

الحالى يكفى وزيادة وإنما في حاجة لقوانين جديدة .

والذين لم يفلحوا شيئا

رفضت القاتبة الصحفية صافيا نازك كلام ابداء أى رأى فى الموضوع سواء بالسلب أو الإيجاب ..

ولاتعلق !!



المصدر : **الكنز**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٨ محرم ١٩٩٢
أحد عشر أكتوبر

د . فتحي سرور :

الانزواء ومكافحة الإرهاب في المجلس قبل نهاية عدد الدورية

محمد مصطفى

والآن وقبل أن تنتفض الدورة الثانية من عمر مجلس الشعب الحالي .. كان لابد من لقاء رئيسه د . فتحي سرور لإلقاء الضوء على أهم القضايا التي ناقشها المجلس ، وتلك التي كادت تعصف به وتنتصر على وجهات نظره حول كل ما يقال أو يثار عن المجلس الحالي .. ليتناول هذا الحوار بعض الشارح وتساؤلات المواطنين .. وكثيرا من

بالرغم من القضايا الساخنة التي كادت تعصف بمجلس الشعب .. بعد أن أشارت أصابع الاتهام لعهد من نوابه بالانزواء في المخدرات .. هذه القضية التي شغلت الرأي العام المصري لشهور عديدة .. وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع الدكتور أحمد فتحي سرور الوصول بالمجلس بعيداً عن أنواء عاصفة ورياح كانت شديدة بكل ما تحمل الكلمة من معان . فقد أعلن رئيس المجلس بكل قوة .. أن البرلمان لن يتسرع على عضو يشك الجاهز بالمخدرات .. ولن تهمي الحصانة نائباً - مهما كان - حامت حوله شبهات .. وكانت النهاية فصل عدد من التواب في سابقة لم يشهدها المجلس من قبل منذ إنشاء المجلس العالي في عام ١٩٧٤ .

الكنز



المصدر : **الكتاب**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ يونيو ١٩٩٢

إتفاقية مونتريال بشأن قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني والصادرة في سبتمبر ١٩٧١ م .

موقف المعارضة

□ يقول البعض إن مجلس الشعب الحالي لا يمثل المجتمع الانتخابي نقلياً صحيحاً .. فما تعليقكم ؟
□□ هؤلاء الذين يرددون ذلك لم يضعوا في اعتابهم أن المجتمع الانتخابي قائم على الإرادة الحرة في التصويت والتوجه إلى صناديق الانتخابات .. وإذا كانت بعض الأحزاب قاطعت إنتخابات المجلس لهذا هو شأنها ، وهذا مبدأ معروف في كل النظم الديمقراطية والبرلمانية .. ونحدث هذه المقاطعة في كثير من الدول ولكنها لا تؤثر

في المسيرة الديمقراطية .. باختلاف وجهات النظر الحزبية لا تؤثر في الحرية السياسية التي يباشرها المواطنون .
فالمجتمع الانتخابي هو الذي يمثل المشاركة الإيجابية في عاصمة الحرية السياسية ولا يميز أن تغفل أن لدينا معارضة في المجلس تضم ٦ أعضاء و ٣٣ عضواً مستقلاً لم يهرول سياسية مختلفة تحتل الشارع السياسي نقلياً صادقاً وإن لم ينتسب هذا التمثيل إلى حزب معين فالأحزاب السياسية المختلفة موجودة في المجلس .

ولا يمكن أن تعلق إرادة الشعب على إرادة بعض الأحزاب في دخول الانتخابات من عدمه وإلا انتهزت الديمقراطية وأصبحت متوقفة على تحكم إرادة حزبية معينة - وعلى أية حال فالحال ليس سعيداً هذه المقاطعة والتي أن تغفل كل الأحزاب على المسارسة الديمقراطية في كل مجالاتها لأن ذلك يخرى التطبيق الديمقراطي .

□ هناك قوى حقيقية خارج المجلس ، وأحزاب لم تدخل المجلس ما تأخير ذلك على تشريعاته ؟ وهل تعبر هذه

علامات الاستفهام لدى القوى السياسية تحت قبة المجلس أو تلك التي تقارن دورها من خلال الأحزاب التي قاطع بعضها الإنتخابات .

لقد قال الدكتور أحمد فتحي مرور - رئيس مجلس الشعب الكثير في هذا الحديث مما يثير الرغوف عنده وتامل سطوره وكلماته .. وسوف يكشف القاريء دون أدنى معاناة .. أن منصة مجلس الشعب يجلس عليها .. ريان ماهر استطاع أن يحظى باحترام الجميع .. نواب الحزب الحاكم .. والمعارضة .. والمستقلين .. بل الذين يرصدون بحياد مصيرة التجربة الديمقراطية الرائدة التي تعيشها مصر .

قانون للإرهاب

□ يتردد أن هناك قانوناً للإرهاب أمام مجلس الشعب فما حقيقة ذلك ؟

□□ أولاً ليس أمامي أي اقتراح بقانون بشأن قانون الإرهاب تقدم به أحد أعضاء المجلس وتمد الحكومة حالياً مشروع قانون يتعلق بمكافحة الإرهاب وعندما يجال المشروع إلى المجلس لن يتردد في نظره ومناقشته خلال الدورة الحالية قبل انتهائها بلأن الله .

وقد سبق مصر في إصدار مثل هذا القانون دول مختلفة.. فرنسا ، أسبانيا ، ألمانيا ، إيطاليا ، والمملكة المتحدة .

وعندما تفكر الحكومة في وضع مثل هذا القانون فإنها ليست مستعدة ولا متحركة فقد سبقها دول كثيرة عرفت الإرهاب .. والإرهاب الذي عرفته الدول الأوروبية من نوعين إرهاب إقليمي يهدف إلى إستغلال إقليمي داخل الدولة ، وإرهاب عقائدي يهدف لفرض أفكار سياسية معينة على الشعب .. ولقد واجهت هذه الدول كلا من هذين النوعين بقانون للإرهاب .. هذا فضلاً عن الإرهاب الدولي المتمثل في صورة تخطف الطائرات والذي جرمته



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ محرم ١٤١٢

التشريعات عن المجتمع تعبرا
صحيحا ؟

□□ وجود هذه القوى وتلك الأحزاب خارج المجلس لا يمنع بأن يحاط المجلس بارئها .. فالمجلس في معظم تشريعاته العامة يجري جلسات استماع ، ويستمع إلى ممثل الأحزاب التي لم تقل في المجلس ومن قبل ذلك يوضح قانون العلاقة بين الملك والمستشار في الأراضي .. كما يستمع إلى ممثل النقابات والجمعيات فالمجلس ليس بعيدا عن القوى السياسية والتنظيمات الشعبية حتى وإن لم يكن لها تمثيل داخل المجلس .

والمحتشدون داخل المجلس سواء من حزب الأغلبية أو من المعارضة والمستقلين ليسوا ببعدين عن القوى السياسية الحقيقية ويعرفون ما يدور بل إن القوى السياسية غير المحطة في المجلس كثيرا ما تتصل بأعضاء المجلس وتصر لهم عن آراء يتناها البعض وبالتالي فهناك حوار وتبادل في الآراء وتأثير وتأثر القوى داخل المجلس وخارجه .

تطبيق الشريعة

□ في كل دورة من دورات مجلس الشعب تثار مشكلة قوانين تقنين الشريعة الإسلامية والتي يؤكد بعض أعضاء المجلس أنها ما زالت في أدراج رئيس المجلس .. ما هي حكاية هذه القوانين ؟

□□ لا يوجد في درج مكتبي أي مشروع قانون معين جيبته عن المجلس ، ويجب أن يعرف الناس أن مشروع القانون الذي

يعرض على دورة المجلس لا بد وأن تتسك به الحكومة .. فإذا تقدمت الحكومة بمشروع قانون في دورة معينة ، ولم تتم مناقشته قبل نهاية الدورة ، فعلى الحكومة في الدورة الجديدة للمجلس أن تتسك بهذا المشروع وألا مسط .

كانت هناك مشروعات قوانين منذ أكثر من لعانية أعوام تتعلق بتقنين هذه المشروعات لم تتسك بها الحكومة ولا مقدموها منذ ثمانية أعوام مرة واحدة وبالتالي سقطت منذ هذه الحدة ، وأصبحت غير موجودة داخل المجلس ، ولا يمكن عرضها على المجلس بطبيعة الحال .

النقطة الثانية تتعلق بتقنين المجلس بالدستور بأن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، ولم يصدر تشريع من مجلس الشعب يخالف الشريعة الإسلامية .. ولقد حرصت كل الحرص في قانون العلاقة بين الملك والمستشار أن نستعمل رأي فضيلة شيخ الأزهر وفضيلة مفتي الجمهورية أثناء عرض مشروع القانون على لجنة الزراعة واللجنة التشريعية بل وبعد الانتهاء من تقرير اللجنة عقدت اجتماعاً حضره فضيلة شيخ الأزهر وفضيلة المفتي وممثلو حزب الأغلبية وحزب المعارضة ، وعضو من المستقلين ناقش الجميع شيخ الأزهر والمفتي باعتبارهما قطبين من أقطاب الشريعة الإسلامية .. وهو حرص من يبنى على لا يصدر التشريع مخالفا للشريعة وأن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .



المصدر : **الكتبة** **و** **البر**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

رفض غير تصادمي

□ كم مرة رفض المجلس مشروع قانون تقدمت به الحكومة ؟

□ في كثير من الأحوال رفض المجلس مشروعات قوانين تقدمت بها الحكومة ولكن لا يأخذ الرفض صورة المواجهة لأن الحكومة هي حكومة الحزب والأغلبية هي من الحزب والرفض لا يكون كلياً بل يعبر عن اختلاف وجهات النظر لدى المجلس أن المشرع بحاجة إلى مزيد من الدراسة فيعيد إلى اللجنة المختصة .

ومن أمثلة هذه القوانين مشروع قانون التأمين الصحي على الطلاب ، مشروع المحلات السياحية وبعض الإغلاقات الدولية ومشروع خاص بتطبيق كادر الجامعات على الأطباء في المستشفيات الجامعية .. وعندما ظهر الازدحام بعدم الموافقة على هذه المشروعات بمعانها أعيدت إلى اللجنة لدراساتها وهو ما يعنى أن مشروع القانون كما عرض غير صالح لنظره ولابد من إعادة النظر فيه لتفادى الملاحظات التي ألبسها بعض أعضاء المجلس .. هنا رفض محدود بغیر تصادم إنما الرفض التصادمي ألا تعاد مشروعات

الأحد ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٩٢

القوانين للجنة ويقرر المجلس رفضها من حيث البداء وهو مالا يحدث غالباً في البرلمانات عندما تتمتع الحكومة بالأغلبية داخل المجلس .. فلماذا كانت الحكومة لها الأغلبية فكيف يخرج المجلس الحكومة ويرفض بأسلوب تصادمي قبل مشروعات القوانين للجنة ؟ لا تصور أن يحدث رفض للشروع بأسلوب تصادمي والحكومة لها الأغلبية في المجلس .

معارضة وطنية

□ يرى البعض أن المعارضة في مجلس الشعب مازالت لا تحصل على حظها كاملاً ما تعلية ؟ □ المعارضة الموجودة في مجلس الشعب تتشكل من حزب التجمع الذي يضم ٦ أعضاء تحت قبة البرلمان ، و ٣٣ عضواً مستقلاً .. وتسمية المنتحدين من المعارضة أكثر من تسمية المنحذين من الأغلبية ، ولقد حصلت المعارضة على حظها كاملاً ، وأنا حريص على ضرورة الإستماع للرأي الآخر .

□ في كل دورة من الدورات السابقة لمجلس الشعب المصري كثيراً ما حدثت مشادات بين المعارضة ورئيس المجلس ، يضطر على أثرها نواب المعارضة إلى مغادرة الجلسة .. فلماذا تفسرون اختفاء هذه الظاهرة الآن ؟

□ المبادرات التي تحدثت بين المعارضة ورئيس المجلس ، وتضطر المعارضة للتصاحب ترجع إلى أحد أمرين لا ثالث لهما .. الأول أن رئيس المجلس لا يفسح صدره للمعارضة .. والثاني أن المعارضة تريد أن تأخذ موقفًا حاداً بالتصاحب حتى ولو أضره رئيس المجلس أصابعه شموغاً لا يمكن أن تفسر إنسحاب المعارضة من جلسات المجلس إلا بأحد هذين الأمرين ، وهناك أمر أراعيه وأعرض عليه وهو ألا

أحدث مواجهة بين وبين المعارضة ، وهذا هو ما أحرص عليه فيل أنصح صدى للمعارضة في أن تتكلم وأن تثبت ما تقول .

□ والواقع أسجل أن المعارضة تحت قبة البرلمان هي على مستوى المسؤولية .. والمعارضة الممثل في حزب التجمع معارضة وطنية لم تلجأ للإسقاط أو أسلوب رخيص في المناقشة بل أبنت آراء معارضة تقال عن إقتناع حزبي ولا تقال لجدد الإحراج .. ومن هنا فإن المعارضة داخل المجلس كسبت إحتراماً الشديداً ، ولابد أن أنصح صدى لها جيداً ، وتلقى مني كل تعاون ، وتحدث على السمع والبصر .

□ إذا لابد من وجود الرأي والرأي الآخر ، سواء من الأغلبية والمعارضة أو بين صفوف الأغلبية ، حتى تصل إلى الرأي السليم الذي يحقق مصلحة الشعب . وكذلك فإن المعارضة لم تلجأ داخل المجلس إلى الأسلوب المسرحي وهو الانسحاب بغیر مبرر .. وهذه نقطة إيجابية حسب لها .

□ هناك شكوى من أن مجلس الشعب يتأخر كثيراً في البدء بالقوانين التي تعرض عليه رغم الحاجة لإصدارها .. فما هو السبب في هذا التأخير ؟

□ لم يحدث ، علماً بأن الحكومة منذ أوائل شهر ماير قدمت لنا أهم القوانين ، ويبدو أنها استغرقت في دراستها فترة طويلة .. لكن كان على المجلس أن يتعاون ، وأن يكثف جلساته تكتيفاً كبيراً أرهنا كثيراً .

□ وعلى أية حال فإن الإسراع في إصدار القوانين أفة وإذا كان البعض يقول إن هناك تأخراً فلما أقول الثاني ثم التأمل سواء الثاني من جانب الحكومة أو من جانب المجلس لقد أقسنا صدراً في جلسات إستماع وفي غيرها .. وبالتالي فهذا التأخر



المصدر : **الكتبة**

٢٨ جمادى الأولى ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**■ مقاطعة بعض الأحزاب
للانتخابات مبدأ معروف في كل
النظم الديمقراطية النيابية .**
**■ المعارضة في المجلس .. محترمة
ولم تجأ للإسفاف والأساليب
الرفيصة .**
**■ الحصانة .. لن تكون ملاحاً في يد
النائب للخروج على القانون .**
**■ الإسراع في إصدار القوانين ..
آفة خطيرة .**

فالتناقضات تدور في المجلس بين ممثل
الأغلبية والحكومة في الكثير من
الموضوعات سواء المتعلقة بالرقابة على
الحكومة أو تلك التي تتعلق بمشروعات
القوانين المقدمة من الحكومة للمجلس بل
إن ممثل الأغلبية كثيراً ما يروجون
انتقادات أكثر قسوة من ممثل المعارضة
للحكومة .. وإذا كانت الحكومة تحظى
بالثقة ويتم الموافقة على برنامجها فلا يغيب
عن البال أن الحكومة هي حكومة الحزب
وأن الأغلبية في مجلس الشعب من الحزب
الوطني .. وهذا الأمر الموجود هنا في مصر
موجود في كافة برلمانات العالم وفي كل
الدول التي تحظى بالتطبيق الديمقراطي
البرلماني .

سلبية المواطن

□ لماذا تسوء سلبية المواطن
المصري عند إجراء أية انتخابات
وكيف يمكن القضاء على هذه

لا يعد تأخر بل وقت نضبه قريب من
الدراسة والتأمل .

الفصل بين السلطات

□ رغم وجود الفصل بين
السلطات في مصر فإن البعض
يقرر أنه لا يوجد فارق بين
السلطين التشريعية والتنفيذية ،
وأن مجلس الشعب كسلطة
تشريعية يتبع الحكومة .. فما
تمليقكم ؟

□□ كلام فارغ هذا الذي يقوله
البعض .. فالاستمرار واضح حول الفصل
بين السلطات ، والذي يقول هذا يغيب
عنه شيء واحد هو أن الحكومة الحالية هي
حكومة الحزب ، ولأن الحزب يبرز الأغلبية
في المجلس ، وبالتالي لابد من حكم
الأغلبية التي تمثل الحزب والذي جعلت
الحكومة منه ، فلا بد أن يكون هناك تأييد
للحكومة من جانب الأغلبية .
ولكن هذا التأييد لا يعطى على بياض ،



المصدر :

التاريخ :

٢٨ - ٢٩ - ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلبية ؟

□ هذه السلبية ترجع إلى عوامل كثيرة مختلفة من أهمها الوعي السياسى والثقافى .. وإجراءات عملية الانتخاب ، فأحياناً يفضل المواطن عدم التصويت بسبب بعض الإجراءات أو لانتفائه في عمله كما أن بعض المواطنين يعمشون تحت أرواح سياسية بالية وتحت تأثير السلبية في المشاركة .

وهذه الظاهرة ليست في مصر فحسب بل هي ظاهرة عامة في كثير من الدول واعتقد أن مواجهة هذه الظاهرة تكون بزيادة الوعي الثقافى ، وتأكيد الإتيان الوطنى ، ونشاط الأحزاب .

□ يؤخذ على مجلس الشعب المصرى أن كثيراً من أعضائه خاصة الأغلبية لا يحضرون الجلسات .. ما تفسركم هذه الظاهرة ؟

□ ما يؤخذ على مجلس الشعب المصرى في هذه النقطة يؤخذ أيضاً على كثير من البرلمانات في العالم .. فظاهرة الغياب عن الجلسات لا يتفرد بها مجلس الشعب المصرى وحده .

وعلى أية حال يبدو أن بعض أعضاء مجلس الشعب يفضلون البقاء في دوائهم يعمدون المواطنين ، أو أن بعضهم يترك الجلسة لقضاء مصالح أهله وأهله .. وأنا لا أدافع عن هذه الظاهرة ولكن مع استمرار الممارسة البرلمانية أتى أن تختفى هذه الظاهرة .

نواب الكيف .. والحصانة

□ مسألة الحصانة البرلمانية .. ألا ترون أن هناك من يستغلها لصالحه ؟

□ لا أرى هذا .. الحصانة ليست ميزة لعضو مجلس الشعب بل جاءت لتمكينه من ممارسة عضويته بحرية .. ولقد رأيت كيف أسقط المجلس العضوية عن ثلاثة

من أعضائه لشبهة قوة ضدهم بالقاهرة في المخدرات ، وإن مجلس الشعب لا يتحدد في رفع الحصانة لتمكين النهاية العامة من اتخاذ الإجراءات الجنائية .

الحصانة البرلمانية لن تكون سلاحاً في يد النائب للخروج على القانون .

□ بعد كل ما حدث .. ما هو رأيكم في أعضاء مجلس الشعب الذين ثبتت القاهرهم في المخدرات من حيث عملية المجلس مستقبلاً من تسرب مثل هؤلاء إليه ؟

□ ما قرره المجلس من مبادئ تقصيه مستقبلاً .. فالمجلس لم يشترط صدور أحكام بل اكتفى بأن تكون هناك شكوك قوية كلفية لم يحيط بعضو المجلس .. فمن الذى يجرؤ مستقبلاً على أن يسخر بالمواطنين ويخدعهم بينما سمعته السيئة تلوثه وتشوه إليه بأنه تاجر مخدرات .

إن ذلك الذى يريد خداع المواطنين سوف يتربص به المجلس بعد نجاحه في الانتخابات لكي يسقط عضويته على أساس المبادئ التى سجلها .. وما سجله المجلس من مبادئ لم يكن عن الماضي بل كان من المستقبل أيضاً ، وبالتالى أقول إن مجلس الشعب أكد صحابته بما قد يحدث مستقبلاً من تسرب بعض سيئى السعة لأنه سوف يلقى لهم المرصاد .

ظاهرة .. صحية ومرضية

□ ماذا تقصون بكثرة الاستجوابات التى يتقدم بها الأعضاء ؟

□ إن كثرة الاستجوابات المقدمة للمجلس هي ظاهرة صحية ومرضية في الوقت نفسه .. صحية لأن للنص لى تحجب استجواباً عن الناس وبالتالى تسبغ الصدر لمناقشة أنواع الرقابة البرلمانية التى تعرض للحكومة لسحب الثقة منها ، فلا حجب لأى استجواب عن المناقشة وكونها مرضية لأن بعض الاستجوابات كانت لا ترقى إلى مستوى الاستجواب لضعفها وسرعان ما رفضت .



أن رئيس الجمهورية بالنسبة للأزمة
التي قد دعا لاجتماع مشترك بين لجنة
العلاقات الخارجية والشئون العربية ولجنة
الأمن القومي في مجلس الشعب ولجنة
الشئون الخارجية في مجلس الشورى .

أزحم دورة

□ ما هي القضايا التي تعرضت لها
الدورة البرلمانية الحالية ؟

□□ هذه الدورة تعرضت لقضايا في غاية
الصعوبة بل سوف يسجل لها تاريخ الحياة
السياسية في عصر أنها كانت أزحم
الدورات البرلمانية في تاريخ الحياة البرلمانية
كلها سواء من حيث عدد الجلسات وأوقاتها
أو من حيث أهمية القوانين .
ولقد بدأ المجلس دورته بفضيحة سائلة
تتعلق بنواب الكيف .. وكانت قضية
إسقاط العضوية لمجرد سوء السمعة ثم
ناقش المجلس قضايا عامة منها ما يتعلق
بالرقابة البرلمانية .

وإذا نظرنا إلى لغة الأرقام فإثنا نجد أنه
قد تم عقد ٩٨ جلسة استغرقت (٢٤٠)
ساعة تحدث فيها (٣٦٥) متحدثاً ألقوا
ما يزيد على ٢ آلاف كلمة لند تحدث حزب
الجمع في كل مرة بنسبة ١٠٠ ٪ منهم
ه كما تحدث المستقلون بنسبة ٩٢ ٪ منهم
والحزب الوطني بنسبة ٧٧,٣ ٪ منهم
استطاع المجلس أن يشارك في وضع الخطة
حيث أرسل وزير التخطيط للمجلس
الإطار العام للخطة فأعطى المجلس
ملاحظاته عليها وأخذ بها وزير التخطيط ،
ومن أهم الملاحظات التي أبداها المجلس
رفع التمويل لقطاع التعليم إلى ٦ مليارات
جنيه كما وافقنا على ٤٤ اتفاقية دولية وتمت
مناقشة ١١ استمراءاً و ١٢٣ طلب إسقاط
وسؤالا ، وموضوعي مناقشة عامة و ١٢٣
بيانا عاجلا كما قمتا بـ ٢٤ زيارة
ميدانية .. وعقدت لجان المجلس ٧٨٨
اجتماعاً .

□ هناك تنسيق بين مجلس
الشعب والشورى .. ماضي حدود
هذا التنسيق ؟ وكيف يمكن تحقيق
الترايط والفاعلية في الأداء بين
المجلسين ؟

□□ هناك تنسيق كامل بين مجلس
الشعب والشورى يبرز عدة نواحي منها أن
التقارير التي ينتهي إليها مجلس الشورى
إلى إرسالها إلى اللجان النوعية للاستفادة
منها عند بحث مشروعات القوانين أو عند
إعداد تقارير في الموضوعات المعروضة
عليها . ثانياً إن كثيراً من القوانين التي
نظرها المجلس أخذ فيها رأي مجلس
الشورى قبل أن يراها للمجلس ، واعتد في
ذلك على نص في الدستور يسمح بأخذ رأي
مجلس الشورى في أي قانون والالتزام بأخذ
رأي المجلس في القوانين الأساسية .. وقد
عمل ذلك في قانون المرافعات ، وقانون
رسوم الشهر العقاري ، وقانون ضريبة
المبيعات .

كما يأتي التنسيق بين المجلسين في
الزيارات البرلمانية حيث تتم هذه الزيارات
بالاشتراك بين مجلسي الشعب والشورى ..
كما توجد لجنة على مستوى الأمانة
العامة .. برئاسة الأمين العامين لكل
المجلسين لتوحيد المعاملة بين موظفي
الأمانة العامة في المجلسين كما أن التشاور
مستمر بين مجلس الشعب ومجلس الشورى
في القضايا العامة .

□ ما هي الحالات التي تبتزج
عقد اجتماعات مشتركة لمجلسي
الشعب والشورى ؟

□□ السيد رئيس الجمهورية ينتج دور
الانعقاد العادي لمجلس الشعب باجتماع
مشترك بين مجلسي الشعب والشورى كما



المصدر: البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ جمادى الأولى ١٩٩٢

ومن إنجازات المجلس أيضا أن تحدث
رئيس الوزراء في المجلس ١٤٧ مرة .. كما
تحدث نواب رئيس الوزراء والوزراء
٤٩٣ مرة .. وفي نشاط الشعبة البرلمانية
حضر المجلس مؤتمرات في مؤتمر الاتحاد
البرلماني الدولي في أوروبا وأفريقيا وأمريكا
اللاتينية وبحث مشكلات كثيرة جدا ..
كما أصدر المجلس مجلة لمجلس الشعب .
□ وماذا عن التشريعات التي
تدعم مسيرة الإصلاح
الاقتصادي ؟

□ من أبرز هذه التشريعات تعديل
أحكام قانون البنوك ، وقانون سرق المال ،
وتعديل قانون الاستثمار ، وقانون مركز
تنمية الصادرات وقانون الشركة المصرية
لضمان الصادرات وقانون الإصلاح
الزراعي والصناعة بين المسالك
والمستأجر ، وتعديل قانون المرافعات
وقانون الإجراءات الجنائية وقانون تمويل
مشروعات الإسكان .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٩ رجب ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى الممارضة

مكافحة الإرهاب ! وقانون المالك والمستاجر ! وقانون سوق المال !

قامت الحكومة كعادتها بتقديم سبل من مشروعات القوانين في الشهر الأخير من الدورة بالرغم من أهمية هذه القوانين وضرورة مناقشتها مع الأحزاب السياسية وإداعة ذلك النقاش في التليزيون بالإضافة إلى ضرورة عقد عدة لجان للاستماع للمواطنين للتعرف على وجهات نظرهم حتى تصدر هذه القوانين خالية من العيوب والخرقات وأخيراً وليس آخراً أن تكون مقنعة للجماهير التي ستطبق عليها هذه القوانين .

قانون علاقة المالك بالمستاجر

أما عن قانون علاقة المالك بالمستاجر في الأراضي الزراعية فقد أبدت بعض الأحزاب السياسية وجهة نظرهما في إعطاء مهلة للمستأجرين تعود بعدها العلاقة بين المالك والمستأجر طبقاً لإحكام القانون المدني - وكان رأي حزب الأحرار أن يتم التدرج في رفع القيمة الإيجارية خلال السنوات الخمس الانتقالية حتى لا يفاجأ الفلاح المستأجر بانخفاض إيراده بنسبة ٣٠٪ على الأقل في الوقت التي ترتفع فيه أجور العاملين في الدولة والقطاعين العام والخاص بنسبة ٢٠٪ سنوياً فهل هذه هي العدالة الاجتماعية خاصة وأن المستأجرين لديهم أعباء عائلية وأبناء يتعلمون في المدارس والجامعات فكان الأحرار أن يتم التدرج في رفع القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثل الضريبة وليس في غمضة عين وسوف ترى الحكومة المشاكل التي ستترتب على هذا القفز في القيمة الإيجارية لما يقل عن نصف مليون فلاح منتشرين في محافظات الجمهورية .

[البقية ص ٣]

مصطفى كامل مراد



المصدر : الأهرام - ١٩٨٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٨٢

أما التعويض للمستأجر بمقدار ٢٠٠٠ ملى الضريبة فهو
عبل ومنطق حتى يستطيع الفلاح المستأجر الذى خرج من
الأرض أن يربط معيشته ونشاطه الزراعى فى أرض أخرى .

قانون مكافحة الإرهاب

وهو مازال مشروعا لم يقدم بعد إلى مجلس الشعب
لإقراره ولكن الاتجاه الغلب هو أن تتقدم الحكومة بهذا
القانون للخطر والمجلس على وشك انتهاء دورته وقد ظهر من
تصريحات الحكومة بمجلس الشعب أن القانون الطوارئ
بالرغم مما فيه من سلطات واسعة للحكومة فى التحفظ على
المواطنين وتفتيش بيوتهم بدون إذن من النيابة بالرغم من
كل ذلك فإن الحكومة لاتجد ذلك كافيا وتريد أن تطلق يدها
بالقبض على المواطنين المشكوك فى انتمائهم إلى الجماعات
الخطرة بغير حدود أى أن تعتقل من تشاء فى أى وقت تشاء
ولأى مدة تشاء !!

والخطورة هنا تانى من سوء التطبيق لسبب أو لآخر
وتلقى كذلك مما قد يحدث من التوسع فى تطبيقه كما حدث فى
قانون الطوارئ بحيث يمتد من الإرهاب إلى التمييز إلى
غير ذلك من المخالفات والجرائم وكان الحكومة تريد أن
تعفى نفسها من مسئولية تقديم أدلة الاتهام ثم تقديم
المتهمين إلى المحاكمة أى أنها تريد أن تكون جهة اتهام وجهة
قضاء فى نفس الوقت لمن يقرأى لها أنه ينتمى إلى الإرهاب
وهو أمر على جانب كبير من الخطورة ويلقى كاية الضمانات
القانونية لحريات المواطنين السياسية والاجتماعية إذ أن
وجود هذا الحق فى يد الحكومة وحدها كاف لتعويق
الاستثمار والمستثمرين لما سيكون للحكومة - إن قدر لهذا
القانون أن - يصدر - من سلطات مطلقة فى التحفظ على
المواطنين لأجل طويلة يغير تهم واضحة محددة وإن صح
ذلك الظن فإن هذا القانون قبل أن يصدر سيكون مخالفا
للمستور بل مخالفا لمبادئ حقوق الإنسان العلية التي
وقعت عليها مصر وأصدرتها بقانون ونحن نتمنى الحكومة
مخلصين بالا لتلجأ لكل هذه القوانين خاصة وأن قانون
الطوارئ قائم ويعمل به وإن الدعى الاشتراكي وقانونه
سلطة أخرى تمكن الحكومة من السيطرة على المواطنين
وأموالهم والتحكم عليهم بمجرد الإشتباه الذى لا يصل إلى حد
الاتهام نحن نرى كحزب سيملى وما زلنا نؤكد أن القانون
العادى يكفى لحفظ الأمن واستقراره ومكافحة أى نوع من
الإرهاب والألا ما كان هناك داع لإصدار هذه القوانين العادية
بل أننا نطالب الحكومة بأن توقف العمل بقانون الطوارئ
وهي تعلم جيدا أن من يريد أن يربط بالقتل أو بغيره
سيفعل ذلك سواء كان هناك حالة طوارئ أو قانون مقومة



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الارهاب او غيره من القوانين المقيدة للحريات وما حدث من جرائم قتل وارهاب في السنوات العشر الاخيرة يؤكد ان حالة الطوارئ لم تمنع القتل ولم تمنع الارهاب وان القتل والارهاب شر موجود في كل المجتمعات وانه يزداد او ينقص طبقا لاستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد وان من اهم وسائل مقاومة الارهاب في رأينا هو الاسراع في تشغيل المعتقلين والاستمرار في الحوار المفتوح الحر بين الشيعب المختطف وبين الأحزاب السياسية وان يذاع هذا الحوار على ملا حتى يعرف الناس حقيقة الامر .

قانون سوق المال

اما عن قانون سوق المال الذي اقده المجلس في عجلة فقد وضعته عقول لا تؤمن بالتحريك الاقتصادي بل تؤمن بقبض الحكومة وسيطرتها على الاقتصاد اذا ان هذا القانون قد جعل من هيئة سوق المال هيئة عامة قابضة على جميع الشركات المساهمة في مصر لتعمل ما تشاء تحت مظلة حماية المساهمين فهل هذه هي القوانين التي تحقق التحرير الاقتصادي الذي اعلنه الرئيس مبارك وهل هذه القوانين تجذب المال الى مصر للاستثمار نحن لانظن ذلك وان غدا لننظره قريب .. ولعل الحكومة تعلم ان الاقتصاد المصري قبل ثورة ٥٢ كان يتبع النظام الحزبي وكان يسير على العرش والطلب وكان هناك بورصات منظمة للاوراق المالية وهي الاسهم والسندات التي تعتبر أحدث الوسائل الاقتصادية لتوظيف المدخرات الصغيرة في شركات مساهمة وفي شركات الاستثمار فلماذا لاندرس قوانين البورصات قبل ان ندخل في مآطات الهيئات .

مصطفى كامل مراد



المصدر : الإم إلى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

مجلس الوزراء يبحث مشروع قانون مكانة الأرهاف وإدخاله إلى مجلس الشعب خلال اسبوع

علمت - الإم - أن مجلس الوزراء سيبحث في اجتماعه برئاسة الدكتور عاصم صديقي مشروع القانون الجديد الخاص بمكانة الأرهاف. ويتنظر أن تحيل حكومة الحزب الوطني الحسكم مشروع القانون إلى مجلس الشعب خلال أسبوع من مناقشته في مجلس الوزراء على أن تقدم لاجتماع الأمن القومي والتشريعية بمجلس الشعب سلسلة من الاجتماعات لمناقشة مشروع القانون. يشارك فيها وزيراً للداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى و - العدل - فاروق سيف النصر . وانتهى مجلس الدولة بالفعل من مراجعة مشروع القانون الذي أعدته وزارة الداخلية .

وعلى الرغم من جدار العرية الذي أحاطت به وزارة الداخلية وحكومة الحزب الحاكم مشروع القانون إلا أن مصادر رسمية قالت - للإم - أن مشروع القانون سينالون بعض القيود المفروضة على أجهزة الأمن في قانون الطوارئ وفي مقدمتها تحديد مدة الاعتقال بـ ٤٥ يوماً وهي الفترة التي وصفها وزير الداخلية في بيانه أمام مجلس الشعب حول حادث اغتيال الدكتور فرج فودة وحادث النزعة الذي تلقى فيه شطب ولواء شرطة مصر عها بأنها تيسيرات لتجميع الأرهاف . وقالت المصادر ل - الإم - أن مشروع القانون سينالون أجهزة الأمن سرعة التحرك والمواجهة ورصد جرائم الأرهاف قبل ارتكابها ومداومة أوكار الأرهافيين لإجهاضها قبل الشروع في تنفيذها .



1 يونيو 1992

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور صوفي أبو طالب يتحدث لـ «النور»

قانون الإرهاب مرفوض .. والتطرف مسئولية الحكومة !!

للتاريخ .. السادات كان يسمى
لتطبيق الشريعة الإسلامية

الفتوى في معاملات البنوك ..

ليست من اختصاص المفتي

ضمن سلسلة اللقاءات التي تقوم بها جريدة «النور» كان ذلك الحوار مع الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشورى الأسبق حول العديد من القضايا السياسية والفكرية والفقهية التي فرضت نفسها على الساحة في الآونة الأخيرة .. وفي هذا الحوار وضع الدكتور صوفي النقاط على الحروف في قضايا التطرف وادعائه ومدى مسئولية الدولة عنه .. ورايه بصراحة في قانون الإرهاب والقارة والدين في عدم إقرار بنود مطلق دمج الذي أعلن يوم أزمة الخليج .. والقضايا الفقهية والاختلاف بين علماء الإسلام حول ظهور الهلال وفقوى الفتى في معاملات البنوك وقضايا سياسية أخرى شبلها ذلك الحوار؟

أجرى الحوار

محمود الخولي



احتجت الفلجيات مؤخرا بين ملتين من طماء الاسلام الدكتور عبد الجليل شابي. والدكتور السيد دوق الفيلون حيل دافيا التلال في شهر رمضان وهدى المصطفى المسلمين عند رؤيتهم في دولة غير ملتهم. قبل لفرى ملتي الدولة بالصور او الاضمار ملية ١

من المسلم به في اللغة الاسلامي جواز الاختلاف في ايام الاضمار تبعا لاختلاف المكان واختلاف اراء العلماء حول الاضمار في تحديد رؤية الهلال ام ان الامر بترك لكل يد وهذا جعل للعلماء فهم ولكن الجديد هو ان بعض ابناء ادينا قدسوا رؤيتهم للهلال في يوم اسلامي اخر مما يتعدى الى بداية وانقسام افراي داخل نفس البلد كما حدث في مسرور ان ملكه وهذه المسألة في البلاد الاسلامي ما كان يحدث هذا الانقسام ابدا ولكن التوجه والاختلاف الواضح في العالم من قبل الى قول الذي يفيد به ونهيا الصيام في حالة الانقسام السياسي تبعا لرؤية الهلال وعلى ماوصلني هذا اقله ان يتروا بما انتهى اليه اراء الفقهاء في رؤية الهلال والله مافيه علم اراء باء من لشر واكثر من مختلف للاسلام ان يلتزم المراسل برأي ولي الامر في البلاد الذي يقيم فيه ولكن ما يحدث الآن من الانقسام هو نتيجة عدم وجود امر ارشد في العالم الاسلامي فكل دولة وكل امر وهذا امر محمود ولكنه نتيجة طبيعي لتجزؤ العالم الاسلامي سياسيا

ماذا يعني تفريق كتاب في الاموال بين في مؤلفه ان المسيح عربي من عدم هو كويت متح امنين وان صواب علمه السلام هو الكائن في سوريا المنطقة السورية للفتق المصري وان داروه علمه السلام

محسني اللثة وماذا شكل قهوة لك الكتاب لدى الشباب وما هو تاليفها الدكتور الذي قد الكتب في هذه المنطقة ليس يهيد على الساحة الفكرية وما يظهر تقدم تكنولوجيا في العالم وقد احد شاعرين فهي تزعج مزاعم متعددة وانها مسلمة الى التشكيك في الحضارة المصرية واستيعابها الى المصريين والاراء العلم العلم العلم العلم البائين ان هذه مزاعم تثير حشوات علم دور المصريين في الحضارة القديمة فلا يجب ان الشدب ان يصحبه اي اعتراف فلا يهية ولا لا تلتزم لاسرائيل ما تهدف اليه من حطالة على كل فكر شديدا وتشكيك في حضارة المصرية القديمة

حرب سياسية انزال القتال بين ارمينيا واريجيان في القيم وناجوركا باج و مستورا والسحب بالبحرين المسلمين في البوسنة والهرسك واسرائيل تشن حملاتها بخراسنة ضد الجنوب اللبناني ومحاكمات اخرى ضد المسلمين في جنوب افريقيا قبل متفقدن انها حرب منطقة في الاسلام والمسلمين تتراول تباعا وفق مناج من وجع وامية منها المعلقة على الجسبي البشرى في يوريا

ليس الى هذا الحد فالاعلام المتنازع عليه بين الدريمان وارمينيا مسألة عارية اكثر منها امنية فيما اعتد وانس الامر في البوسنة والهرسك فالاعلام انها مسألة

سياسية اكثر منها حرب ضد المسلمين وبالتالي فإن تصوير الامر على انها حرب ضد الاسلام والمسلمين في كافة احاء العالم تصوير مبالغ فيه لانه كما يضرب المسلمون في البوسنة والهرسك يضرب المسيحيون الارثوذكس ويهدم الكنائس اما عن قضية اسرائيل وحربها ضد الجنوب اللبناني في قضية سياسية في المقام الاول لان جنوب اسرائيل في مسكون ومسيحيون والضرب لا يجب بين مسيحي ومسلم فلا يجب ان ينظر اليها على انها محاربة للمسلمين كل البلاد وان هناك وحدة بين بلاد المسلمين وبكثمت لتهربت نظرة العالم لهم ولكن مشغول وشكتم هو الذي ادري الى هوان امرهم على احاء الاسلام والمسلمين

يكفي تصويرهم للوف في افغانستان اليوم وعالم يقرر في القوات الماعرة متى يتقلوا ١٩

الموقف في افغانستان يظهر فيه خلاف واضح بين فصائل المولعين وبدا استمررا في هذا الكفاح فمن غير الافغانين هم المستهدفون وعليهم ان يتقلوا وادوا قبل ان يؤذي مسيرهم الى انهزم لحل الخلافات الداخلية بينهم

قبل مؤتمر مدريد ظلت اسرائيل امريكا باصطناعا فرضا فيما غشقة ملابر لمدار لابي المستوفيات في الاراضي المحتلة وان حصلت اسرائيل مؤخرا في ٤٠٠ مليون دولار من امريكا وباتت عشرات الآلاف من المساكين لايام اليهود الصليبات وذلك في حد ذاته وعد غشقة لاتعاقب لاداي ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٨

فان اقرارات الأمم المتحدة من الكصف الامرياني

من المعروف بان اسرائيل متمصرة ومعتدية بتعمد إعتدائها كليا على امريكا التي لا تمثل اي حساب للعرب وان ان العرب وافقوا على اتفاقية كاسب يهودي لا مانعا في هذا المثل الذي لمن فيه الآن فالمشكلة كانت في فن العرب غير موحدي الكلفة واسرائيل تتحد على ملاكها المتصورة باسروكا فتمسك على فبركات مستديرة العسكرية ومن اللائق ايضا ولكن اقرارات الأمم المتحدة التي صديت لم تتبين في قريب ان يبعد جهاز يروج على إسرائيل في حلة مخالفة وهي ان العرب على يسوا في الولايات المتحدة لكي تخلق على اسرائيل الجزومات المنصوص عليها في محتات عينة الأمم المتحدة في حلة مخالفة لهذه اقرارات

وبل تتصفون في امريكا بتمتعوا لطلب الدول العربية وتوقع جزوات راحة على اسرائيل في حلة مخالفة

ان تقويم اربعة مادموا متحاربين ومسيحيين على الانقسام وهل يمكن ان تقول ان النظام العالمي الجديد يقيم على الضربة الدولية والاعلاخ عن حقوق الانسان كما تزعج امريكا

انهم يملتون هذا ولكن لا التشويق تجري استتباتات هذا ويكثر للفرهم امام مزاعم إسرائيل بسلها في اقامة المستوطنات مقابل حقوق ثابتة للمسلمين وعلى العرب دفعهم هذا الزاعم في الانتخابات الدولية كما حدث في مؤتمر مدريد لكي تتسرى وجهة النظر الاسرائيلية ويقتنع الرأي العام العالمي بوجوه نظرم وهذا مستحرمه الفري الدولية لمخاسرة العرب وايلاف اسرائيل عند هذا

قول الرأي العام العالمي غير ملتصق بالوجهات الاسرائيلية

متسلسل الى الحسين فريق يعتبر ان اسرائيل صاحبة حق واخر يرى العكس واسبب هناك لإسراع من العالم الخارجي على هذه المسألة حتى ومن في القدس

من اعلان ميقات دمشق في مارس ١٩٩١ بعد حرب الخليج لم تتراجع الدول العربية

العالمية المشتركة في هذا القرار لاجلها الضعيف العالمية في ظل النظام العالمي الجديد فان في التسامح العربية انتمش عليها ذلك الفيل في مدينت ٢٠٠٠ ما هي المعوقات التي تقف امام تسامح مدينت ٢٠٠٠

يوجد ان تكون متضيقا فاعل الخليج عتيد يبرأ لاجل اسرائيل ويظهر وحظير العرب يدع هذا الصواب ووجهة التكرير وضما الأصلي وان ذلت باقتيل الفيلق من جوب من حاية التكرير فلا لهم اهل الخليج إذا ما لجرأ ان في لجنية في عربية لصايمتهم ملابم لافراقهم العرب له معزرا عن صليهم

وهنا نقول ان إعلان دمشق كان الهدف منه ان العرب يتسليهم بتهديتهم وتضامنهم على يد عربي من أي هوان خارجي من أي دولة عربية على اخرى عربية

وحسن الآن لم يجر إلتزام كامل لدى دول الخليج بمسحة هذا التصور الجديد وبالتالي فإن إعلان دمشق الذي وضع بهدف حماية أي دولة عربية ضد أي هوان عربي أو خارجي مازال محل تردد من جانب دول الخليج وهل هذا الربيع يكتفيهم لاصالهم الدولان عليهم لا ومن ثم يهتكم الاستقامة بدولة كينية وذلك فإن ميقات دمشق يمثل صورة من الوحدة السياسية العربية والتمسك بالحق العربي والحق الفلسطيني التي تكرتها فبازالت دول الخليج التي تزداد في شانه وسيكتف في ذلك في الاتصاح الخليل سواء بقدرة دول الخليج على حماية بعضهم من انهم يغفلون الاستقامة



النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

التاريخ

١٩٩٢

- لجره ان يتسع صديقكم لسؤال القائل ..
- اشترت من مطعم القناتن الفطيرة الى صديقه
- تطيق احكام الشريعة ... فالحق كان هذا الامر
- من رصود اهتمامكم عندما جرائكم برئاسة
- مجلس الشعب عهد الرئيس السادات
- ام يكن هذا الامر بعيدا على عندما
- حضرت برئاسة مجلس الشعب بل كان في بؤرة
- اهتمامي ليس هذا فقط بل كان في بؤرة
- اهتمامي كجزء من النظام والتاريخ في بؤرة
- الرئيس السادات يتبع هذا العمل بسيرة
- جدية وكان الدكتور عيه لثمن التمر ويتبع
- ذلك وقد كالي له الرئيس السادات ان اي
- قانون يتم اصداره بشأن الرئيس السادات
- الشريعة لنفورا لورا .. ولكن الرئيس السادات
- يقول ايضا انه يجب ان تتفق كل القوانين مع
- احكام الشريعة الاسلامية وهذا امر طبيعي
- لان كل شعب يتبع من غيره في الجدل القائل
- لفرض كسليمي كائنات برزقنا الانساني
- مع الشريعة الاسلامية .. ان
- تطبيق احكام الشريعة الاسلامية هو ميراثنا
- ولا تخشوا منها كئنه ان تخلفنا عن ميراثنا
- الاسلامي
- وهل نعلم حقا هذا تخلف ليه احكام
- الشريعة الاسلامية ..
- هناك صديق الامور لم يتلق لها احكام
- الشريعة الا وكما تعلم ان الشريعة تشمل
- الصدق والتعزوات والاخيرة لا تخلف مع
- نظام الان حيث ان امرها مشرو لول الامر
- اما الحكم فلها شريعة في التطبيق بعضها
- يتعلق بالشريعة وبعضها الآخر لا يتعلق الان
- ول هذا الحالة يتم تطبيق التعزير عملا
- بالحدود القصوى .. (مروحيه الحد)
- والشبهات .. ولكن نفل ان جميع احكام
- القانون المدني والتجاري تتفق مع احكام
- الشريعة الاسلامية ..

شكري مرة

- عرض الدكتور مؤرخا متفكرين بين
- الاسلاميين والعلمانيين على تصديق ان
- هناك خلوة من طرح الفكر العناني
- وسومه عبر أجهزة الاعلام الغربية امام
- القلي ما قد يشير استقرازا لفساد عن
- سبط الشهاب المسلم على هذا الفكر
- هناك شكوى من جهة الاعلام
- حيث يزعم ان هناك إتهامات كثيرة في الرأي
- العام وعلانا ان البوارج ملك الدولة فعليه ان
- يتبع كافة الاتجاهاات الموجهة ولكن اقول
- اني من الممكن ان ارضي كافة إتهامات الرأي
- العام دون ان تقع لي دية بل تقال من كيد
- بعيد كل البعد عن التقاليد الاسلامية وكان
- الاعلام مازال بعيدا عن الفكر الاسلامي
- فكلا بصفتنا كدستورية الدولة ..
- اما عن هذه التروار والانتقاز
- لوني ارضي اني في صالح المصالح لتدبر على
- وجهات النظر المختلفة .. فلي الشريعة امران
- احكاما فالحق لا محل للجل فيها ولا

بمورد الى تفسير الناس بامور ديننا لتوضيح
الظواهر الاسلامية الحقيقية للشباب ثم يأتي
الامن ليعمل في وزارة الداخلية في المرحلة
الاخيرة في حالة مخالفة الشهاب بعد ترويههم
وتصحيح مسارهم

● دور ممتاز لقرائنا القومية ..
● هل اريد سياتكم ان قرائنا القومية التي
● نشتمها وزارة الاوقاف قد أدت الهدف التي
● تجوب ان اهلها المظاهرات والاعتام في توعية
● الشباب

● لقد أدت دورا ممتازا في هذا الشأن
● ويكفيها انها تبين الرأي العام وجهه النظر
● الاسلامية والآراء المختلفة التي تتلج حول
● موضوع واحد .. وأبى ان القيل ان دور هذه
● القرائات يلق عند حد التوعية واعتقد انها
● تمتع في ذلك غير اننا يجب ان نترك السلطة
● لتبني وزارة الاوقاف وهذا الصبر وإن
● كان الامر يشكرها في ذلك مشاركة فعلا
● ولكن اين دور الاحزاب السياسية ويسهل
● الامام .. فالظهور هو الاصول الاسر الى
● إرتكابي جرائم للفرض نظام محين باسم
● الاسلام

● يقلل ان الاسئلة التي تتناقلها اقوال
● القومية للامانة يتجلب الهممات انما هي
● معدة من قبل القائلين على هذه القناعات
● حيث يقل بعضها ويضاح الآخر مخالفة
● اسراج العلماء في اهل على تتناقل القائل
● امام صمود الشهاب من طلبة الجامعات ..
● اما راي فضيلتكم .. في هذه القناعات ؟

● لا اعتقد هذا قد شارك في إحدى
● هذه القناعات مع طلاب جامعة بني سويف
● وقد طرح شهاب الجامعة استقمتهم وام يجب
● سؤال واحد يتم اهل عليها جميعا وكانت
● حوارات إيجابية مع شهاب الجامعة هناك
● حول كل ما طرحه من اسئلة ودون استثناء

● الكعب .. مروحيه ..
● في يوم الاثنين اقترح الكاتب البراجيل
● فرج اخوة إسرائي قائلين لسماء وقائين
● الاية .. على الرئيس مبارك وبعد اغتيال

● فهد بدات الصكرة في اعداد هذا القانون
● لاسداره على قوانين سياتكم ان مصر في
● قريحت السائل في حاجة الى مثل هذه

● القرائات ؟
● ● الاتجاها الى الوسائل لخدمة الاندية في
● قريحت المستقر مروحيه قرائات ان يتم
● الحوار القوي بين هذا الشهاب للمحقق
● نظامهم خالفة وبين الاحزاب السياسية
● والجماعة لتتجلب المواقف في هذا الحوار ول
● نهاية هذا الامر وإذا امر هؤلاء الشهاب على
● تفكيرهم وتطور الامر الى تأليف الشعب عند
● النظام عند فقط يمكن التوجه الى الاساليب
● الاندية ..

● ونحن في مصر لسنا في حاجة الى قانون
● لكلمة الاقرار بل نحن في حاجة الى توعية
● فكرية ايوان وجهه نظر الاسلام الحقيقية
● والاشكالية التي يجب ان نعيها ان لغرض ينظر
● الى الاسلام على انه يرفض التنابش السياسي
● مع التيارات الاخرى .. بؤرة امتشحي ..
● الدكتور صفيو ابو خطاب ..

● بلغة اجنبية ؟
● وهل تعتقدون ان هذا الانتظار والتزود من
● جانب دول الشرق يعمل في حياض شرقية
● الجميل لأمريكا ودول الغرب إزاء موقفهم في
● حرب الخليج ضد العراق ؟
● ليست قضية إرساء الحرب بالمر
● إحتشامهم على انتقامهم لان دور أمريكا
● والحرب في غا الامر ليس واردة
● اشك في تحركات عربية ؟

● وما هي العبة التي لستم تحقيق مبادئه
● ذلك الميثاق ؟

● حرب الخليج كشفت من انتقام عرب
● لا يزال موجودا حتى اليوم ككاف عجز
● عسكري عربي في حياض اي دولة دولة
● اخرى .. إذن فالتطبيق العمل ككاف من هذا
● هناك طلبة كبرى ما بعدها طلبة
● هل لاحت في القلوب يشاهد ترحم عربي
● يمكن في اساسها تنفيذ بنوه ومبادئه يثيق
● بسخط ؟

● اخاف .. اشك في هذا .. فعلازم الحرب
● متصسين في توجهاتهم وهذا يسمح بثنى
● وضعهم الدرولي في مواجهة العالم الخارجي ..

● التفرق في قرائن
● استنقذ الدكتور صفيو ابو خطاب .. من
● المسجل من التفرق من وجهه نظركم ؟
● ● التفرق نوعان .. تفرق في الطبيعة
● بان يزلن الشخص بشكل معين وليس له
● مظهر خارجي جوهاني وهذا لاخير على يولوج
● كثر لهم الذي لا يتفق صحابة بالاتفاق
● بالآراء القليلة المختلفة ولكن يريد لغرض رايه
● على غيره بالقوة ويؤمن انه على صواب

● فيمكنك في سبيل اعلان وجهه نظره الصمود
● من الجرائم وهذا يجب على الدولة ان تصدق
● لهذا العدوان الذي يلق على الجرار
● والظلم رايهم واضع لهم يرون ان
● الاختلاف في الرأي عدم ليس له مظهر
● عنوني خارجي فلا طيب ولا إذا ما تشد
● مظهرا خارجيا كان يولد القوي ضد الحكم
● ويصعد من شأن الحكم من حق ول الامر ان
● ينظر من يقيرون به وإذا تجاوز هذا الى
● مرحلة القتل والاعتقال من حق ول الامر ان
● يثقلته

● اين الاحزاب السياسية ؟

● ومن المسجل من الحصول بالشباب الى
● هذه المرحلة من التطرف والعدوان على
● الاقرار وإرتكاب الجرائم ضد القوي .. الامر
● ام الجفمة ام أجهزة الاحكام ؟
● ● مسئولية الشعب كك حكاما ومحكومين
● فالامر والاحزاب السياسية والجامعات
● وأجهزة الاعلام ودي الاسرة كك مستفيدين
● من ذلك التطرف لغاير التوعية الفكرية
● الشديدة ومعرفة راي الاسلام في القضايا
● المختلفة وهذا في حد ذاته يولد الى اختلال
● الشهاب اراء موجودة في افقه الاسلامي
● وكثيرة جدا يأسا في المثاليات الاقتصادية
● وازمة الدين وازمة التعليم في المدارس
● والجامعات حيث لا تلمس لغرض القدر
● الدولي الكمال في جميع المراحل التنموية
● لتوضيح وجهة نظر الاسلام الحقيقية كك
● الاعلام لغير استقرازا ولا تفرق الاحزاب



المصدر : **المنشور**

التاريخ : **1 - ربيع 1992**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلم هكذا ؟
● هل تتسمين بأهل الاختصاص مجمع
البحوث الإسلامية أم مفتى الجمهورية ؟

● المفتي اختاره الحاكم ليرثي المسلمين
في أمورهم فلا عدد له الاختصاص وحده
هو السقوط وإذا إنشك الاختصاص عليه
وهو أخوه فلنكن ذلك ويشركون معه في
الرأي وإذ يتعد الاختصاص للجنة الفتوى
ومجمع البحوث الإسلامية .

● إذن ... من هم أهل الاختصاص كما ترون
فصليتكم ؟

● مجمع البحوث الإسلامية طبعاً
● وافق رئيس المجلس الأعلى للشؤون
وإرشاداً مضطراً على تطبيق الملائك
الرياضية بين الاندية للمسيرة
والإسرائيلية .. هل توافقون على مثل هذا
التطبيق ؟

● كنا لا نستريح لكل هذه الملائك
الرياضية فإذا كانت هناك علاقات سياسية
موازية كمنفذ لسياسة التفريعة فهذا جائز
لما للتطبيق لكل هذه الدرجة الدينية أمام ما
يعملونه فلا استريح له أبداً .

اختلاف لها وأخرى ليس لها أحكام فعلية
وهي التي تتبين فيها وجهات النظر التي
تستند على أدلة شرعية مستمدة من الشريعة
الإسلامية منها الفليس والاستمسان
والعرف والمصالح المرسلة إلى غير ذلك ويقرر
إعتدافاً على الأمة الشرعية ومسايرتها
لظروف المجتمع تكون مطبوعة من الناس
ويقرر بعدها عن الأمة الشرعية الحقيقية
تستند منها الناس وملازمت محل إختلاف
فهناك إجتهاه وهي أهل الخبرة والرأي أن
يعرض كل منهم وجهة نظره وإذ لا حتى
يتبين جمهور المشاعدين والمسلمين وجه
الصواب .

● ليس اختصاص المفتي
● لي مجلس للخصب الآن يتم دراسة
مشروع تغيير « الفاشة » إلى « طاء » في
أصناف البنوك ... ماذا يعني هذا التغيير من
وجهة الشرع ؟

● أعمال البنوك وما تتكلمه من نسب
معينة منسوبة إلى رأس المال وهل يدخل في
نطاق الربا أم لا مسألة جدلية بين الفقهاء
وهي مجمع للبحوث الإسلامية أن ينتهي إلى
رأي فيها لأنه هو الجهة المختصة بصفحة
الاختصاص في هذا الأمر ولا يتركز الرأي



المصدر : **الرفعة**

التاريخ : **٢١ ربيع الأول ١٩٩٢** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نبضات

نرفض العنف ونرفض نشرهما جديدا للإرهاب .
العنف لا يخدم قضية ولا يحل مشكلة ولا يدعم فكرة .
الشعب المصري يكرهه يرفض إراقة دماء الأبرياء ، سواء كانوا أقباطا أم مسلمين . والقول الشعب يكرهه ولا استثنى التيار الإسلامي . فليدعوا الأخوان المسلمين واضحة وحازمة في رفضها للعنف ، ولي رفضها للمساس بأمن وحيمة وعمل الأقباط أو حتى قبلي واحد .

فلاند من أن نصل إلى حوار طهر مع الذين يتمزقون على أنفسهم ويستقرون على مواجهة المجتمع بالقتل وإحراق المسكن . فهذا العنف لا يخدم الدعوة الإسلامية . بل العكس هو الصحيح . لأن أسلوب العنف يخيف المسلمين قبل الأقباط . فمن الذي يقول حكما شعرا الإسلام إذا كان دعائه بكل هذه الفسوة . حيث يجمعون بين الإساءة والقضاء والتنفيذ . كيف يتقبل الناس حكم الإسلام وقد حرص دعائه على ربط الإسلام بالقسوة وبالعنف وبالقضاء عند الاختلاف في الرأي .

لخالق سبحانه ونعالي له أمر رسوله المصطفى عليه الصلاة والسلام يعلم . وأمره بأن يجعلهم بالقى هي الحسن . ونهاه عن أن يكون فلنا غليظ القلب . ولا تلتصقوا من حوله . وأمره بأن يرد على السيئة بالسيئة ، حتى يتحول عدوه إلى ولي حميم .

ماذا يريد أصحاب هذا العنف ، هل سيستقرون من الاستيلاء على الحكم بالقوة . اعتقد أن ذلك أمر مستبعد تماما . فصر تميز على طول العصور بسلطة مركزية قوية . فإذا أدركنا حجم القوات النظامية التي تملكها الدولة بالإضافة إلى رأي عام قوي يرفض أسلوب العنف والدماء ، ويظهر برهمة شديدة تجاه المظلمين بالعنف ، ولا يتقبل سيطرتهم على مقاليد الحكم . أو وضعنا كل ذلك في الحسبان لأمرنا أن القتل والترويع وإحراق المسكن أن يؤدي إلى سقوط الحكم في أيدي مرتكبي العنف .

كل الذي ستجده نتيجة للعنف هو مزيد من أزهق الأرواح ومزيد من الدماء ومن الدمار . وستجده كذلك استغلال السلطة ، وزيادة أعداد قوات الأمن في الشوارع . ومنع رجال الأمن المزيد من الضلحيات والإمكانيات . وستجده أيضا تأييد قانون الطوارئ بحجة مواجهة العنف بل وأكثر من ذلك ظهرت هذه الأيام دعوة لأصدار قانون استثنائي جديد تحت مسمى قانون مكافحة الإرهاب .

وهكذا يتضح أن العنف لا يخدم الإسلام ولا يؤدي إلى حكم الإسلام ولا يؤدي إلى استيلاء ولا العنف على مقاليد الحكم . وإنما سيخلق للعنف منكفا تموت فيه الحرية وتختفي فيه الديمقراطية تحت وطأة الجلفة في توسيع دائرة التشريعات الاستثنائية .

علينا أن نتضامن جميعا لمحاصرة العنف وتضييق نطاقه . علينا جميعا أن نرفض إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب . بل أن واجبا جميعا أن نصر ونصح على إنهاء العمل بقانون الطوارئ .



المصدر : الوفد

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

فالقوانين الاستثنائية لا تقاوم إرهابها ولا تمنح عفا ، لأن مرتكب العنف لا يعرف الحسابات ولا يفكر فيها . فهو مرتكبها ولذنه أنه سيقبض . أو يرتكبه دون رهبة من العقاب . فلا فرق عنده بين عقوبة الإعدام وعقوبة الأشغال الشاقة . مثل هذه القوانين تخيب الإنسان العادي الذي لا يرتكب عفا ولا يفكر في تحدي المجتمع ومن ناحية أخرى تلزم الإشارة إلى أن قانون العقوبات العادي فيه التغطية وزيادة . فوفقا له يعاقب مرتكبو أغلب حوادث العنف بالإعدام . ووفقا له يكون للثبوتية إلى مثل هذه الحوادث أن تحبس حبسا مطلقا ، وتجدهد بعد طويلا . ومثل هذا الحبس الاحتياطي كثر فعالية من نظام الاعتقال . ولذلك فانند الدولة وتال مسئول فيها أن تلتصع عن إصدار القوانين الاستثنائية . ولا داعي للقول بأنها مؤلفة . فقد فاسينا من قابيد تشريعات عديدة صبرت على أنها مؤلفة . علينا أن نذكر جميعا أن ممركتنا من أجل حياة الفضل ومن أجل زيادة الإنتاج سننوكف . لأن العنف من جانب المواطن يزيد من هيبة الدولة ويوسع كل الجهود والاعتكيات في قتال وصراع داخلي يقضى على الأخضر واليابس .

٥ . نمان جمة



المصدر: الحياة (الأسبوعية)

٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العمليات الفكرية أو الإيديولوجية فيكثفها
الدستور ولا عتاب عليها

- إن مناقشات اللجان يجب أن تنفذ إلى ما
يسمى القيد الفكري في الأفعال الإرهابية، وأن
تقدم في عضويتها أعضاء لتسعين لوضع أسس
خاصة بالخلافين للمبارين بالمرافق نفسها مثل
لديهم مصحات وتشتيف المعقوبات عنهم
ومزاجهم

- إن الإرهاب موضوع للكافة ليس ارباعاً
دينياً فقط وليس ما يدعو به تنظيم «الجهاد
الإسلامي» مثلاً، بل يشمل كل زمن واسم أو
فعل أو منظمة عموماً من دون التطرق إلى
الخصوصيات

وطعت «الحياة» من مصائر قضائية مصرية
أن اللامع الرئيسية لقانون مكافحة العمليات
الإرهابية تستعمل في النقاط الآتية:

لجنة في الصفحة (١)



المصدر: الحياة (النوعية) ١

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢ شهر ١٩٩٢

لجان مصرية تبحث في إصدار قانون تتمة الصفحة الأولى

- الاستناد في الأصل إلى مواد الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات مطلقة، واستناد هذه السلطات إلى المحافظين لمعالجة كل الأعمال الخطة بالأمن بالتنسيق مع السلطات المركزية في القاهرة.

- اعتماد الإدارة المركزية للمحافظات إلى المعاصرة في معالجة الأزمات وإصدار القرارات مباشرة لتجاوز السلطات للمحافظين.

- إخضاع عمليات القسب والتفتيش والحبس الاحتياطي للعمليات القضائية الواردة في الدستور والقائمة على الجريمة والطاب.

- تحديد الجهاز التنفيذي للشرطة به تنفيذ هذا القانون وتحديد الجهة القضائية المنوط بها اختصاص فحص المنازعات الناجمة عن القانون.

- عدم مخالفة القانون الجديد للدستور وعدم النيل من حرية الفكر والتعبير والمعتقد السياسية والدينية وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، وهي حريات مضمونة عليها في الدستور.

- إن القانون الجديد سيحدد للمرة الأولى الجريمة الإرهابية أو السياسية إذ كان قانون العقوبات ينفذ حالاً دون هذه التفرقة وتعريفها، وللقيام الذي ستطبق عليه هل هو للقيام الشخصي أو الموضوعي.

- إن القانون الجديد سيعلم إلى التشدد سعيًا وراء الردع والحفاظ على الأمن لكنه في الوقت نفسه سيمنح فرصاً لتقبل المعونة المجتمعية في المجتمع بعد ارتكاب الجريمة أو قبل ذلك.

- إن القانون سيحدد الطريق لما يسمى شرعية اشتراكية لبعض القوانين المعمولة بناء على قاعدة البقاء للمعوية الأشد والاستثناء عن بعض قوانين السبعينات التي شكلت نوعاً من التفتيش التشريعي.

وعلى رغم بؤس الأمن التي ظهرت في الآونة الأخيرة لانتاج الملائم لتحرير هذا القانون على أرضية ترفض كل أشكال التطرف والإرهاب وأقفال المحرم، إلا أن مصدراً أميناً مصرياً قال لـ «الحياة» ببعض التيارات الأصوية يترصد حالياً بهذا القانون ويستمدع مراجعته بأعمال إرهابية جديدة لوقف مطعونه، إذ تنشر هذه التقارير بأنه موجه في الغمام الأول ضفعا ويصل هيئة قانونية كبيرة في وقت ضابطها، ويقع للجبال أمام زيادة أحكام الإعدام على المخالفين. وهو الأمر الذي لم يكن مطبقاً في الأحكام القضائية السابقة التي لم تتضمن أي حكم بالإعدام منذ حادث اغتيال الرئيس أنور السادات وحتى اليوم. وتمثل التشدد في صدور أحكام بالاضطلال لكافة المؤيدة فقط.

وعلى الجانب الآخر يرمد كبار المحامين القانون استخداماً للطن في عدم دستوريته. وطعت العناية أن شخصيات دينية معتلة تقرر ضمها إلى صفوف هذه اللجان للوقوف على ارتكابها في مواد هذا القانون من منطلق أن للشرعية الإسلامية ترفض كل أشكال العنف والإرهاب ويقتصر دور رجال الدين على إبداء الملاحظات على النقاط الآتية:

- علامة مواد القانون مبادئه للشرعية الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع في مصر.

- تشديد العقوبة التي تصل إلى الإعدام في حالة تعدد الجرائم واعتدائها إلى نطاق آخر.

- الأسس التشريعية التي يقوم عليها مبدأ التنوية وشروطه سواء أقم المنهم عليها قبل انتماء الدولة الإسلامية أو بعدها.

- تصنيف المذنبين داخل السجن حسب ظروفهم الاجتماعية والفسيقية وحسب تشديد العقوبة أو تخفيفها، والأخذ بمبدأ الإفراج شرط التنوية أو الاعتذار في المجتمع أو حسن السير والسلوك وضمان ذلك.



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

□ في ندوة مكتبة سوزان مبارك :

الشباب يقترح اصدار قانون لمكافحة الارهاب

أكد عبدالمعزم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة - في الندوة التي نظمها مكتبة سوزان مبارك التي أقيمتها السيدة فريته فونيس مبركة ولهم ٥٠٠٠ كتاب - أن استراتيجية المجلس تضع في اعتبارها التوسع التدريجي لاستيعاب الشباب بشروط قومية ، بهدف إحرس روح الانتماء للوطنى لديهم واستثمار طاقاتهم ودعمها للتنمية .

و قد اقترح الشباب خلال المناقشات اصدار قانون رادع لمكافحة الارهاب والتطرف للحد من

مصر ويكافئها الى بر الأمان .

وقال أن الارهاب والتطرف ليس ظاهرة بين شباب مصر بعض النشاز من الحركات الفردية التي تعتبر جرس انذار لكل أسرة مصرية بأن تبدأ بجدية في احتضان أبنائها حتى لا يشيروا وسط عوامل الجذب الشيطانية لبعض الجماعات المتطرفة والارهابية التي تستهدف الشباب في مرحلة السن الحرجة .

وقال أنه خلال هذا العام تم تخصيص ٢٦ مليون جنيه لمشروعات الشباب التي يستفيد منها نحو ٢ ملايين وأن خطة العام القادم تشمل ٤ ملايين شاب وأن الجهات وتلك للادوات تثقيفية لشباب الجامعات يتحاور فيها الشباب مع هيئات والفكرين بهدف ربط الشباب بالأحداث وصنع القضايا التي يدور حولها الجدل .



المصدر : الأخبـار

١٩٩٢ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البنخمة الصحيحة

لننا في اشد الحاجة الى قانون لحماية المجتمع من الاخطار التي تحيط به .. وليس الى قانون خاص لمكافحة الارهاب .

فتمن نخطئه اذا قصرنا القانون الجديد الذي تعده الحكومة حاليا على مكافحة الارهاب .. فطوبى لمن يشغل القانون الجديد كل الاجراءات والوسائل التي تمنح حماية المجتمع المصري من كافة الاخطار التي يتعرض لها وكانت السبب في انتشار جرائم غريبة مثل اغتصاب واقتل الابناء لوالديهم .. والزوجة التي تقتل زوجها وقطعه وتضعه في كيس والسقوط لمسح وطلاق الرصاص على المفكرين ... وكل هذه الجرائم دخيلة على المجتمع المصري الذي كان يسوده الحب والمحبة والاخاء ويشغل المرءه ومشغله والنخوة والتمسكة .. وهذه الصفات كانت متصلة في جميع المصريين ولكن للاسف بدأت تضعف تدريجيا منذ ثلاثين سنة حتى خفيت .. وحل محلها العنف الى العلاقات ..

واسلادة علم الاجتماع وعلم النفس يرجعون اختفاء هذه الصفات الى عدة اسباب اهمها هجرة الرجال للعمل في الخارج بتركهم أسرهم بلا عائل او واجب طعنهم الاثام .. كذلك انتشار ادمان الشباب على المخدرات .. وانتشار القنابل من طريق نشر افكار غريبة عن الدين الصحيح تؤدي الى انتشار العنف ...

ولواجهة كل تلك الجرائم والاطار يجب ان نعلم ان المجتمع المصري مستهدف من قوى خارجية تريد بكل الوسائل تقويضه من الداخل وتقديره وتدمير الاقتصاد المصري ومنع اى تنمية اقتصادية وذلك عن طريق نشر الافكار المنطرفة والخراب للشباب في مستنقع الامن والمخدرات ..

والقانون الحالي وحتى قانون الطوارئ لا يتيح لرجال الامن القدرة على احباط هذا المخطط .. او التحرك السريع لواجهة هذه الجرائم التي تهدد المجتمع بالدمار .. والاثر ليس ببعده .. بل ان اعرق البلاد الديمقراطية مثل إنجلترا وفرنسا والمانيا يوجد بها تشريعات لواجهة مثل هذه الجرائم الاهلية .. بل انها تصني ايضا قوانين حماية المجتمع .. وتطلق يد الشرطة للعمل على احباط هذه الجرائم حتى قيل ان تقع .. وتنتج لهم التحرك السريع لواجهتها .. فلماذا لا نقبس من هذه القوانين مبادئها .. وان يجرؤ ان يدعى احد ان الدولة تفرس قوانين عقيدة للحريات او انها قوانين سيئة السمعة !!

لننا يجب ان نحمي مجتمعنا بكل الوسائل المشروعة .. وان نحافظ على استقرارنا الذي يحمينا عليه الجميع .. حتى نتمكن من تنمية موارثنا الاقتصادية وان نعيد للمجتمع صفاته الجميلة .. والاضائل التي كنا نتحل بها ..

نبيل اباطة



المصدر: السمسم

التاريخ: ٤ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مكتب خافا .. قلوب مستر البحر .. يهاكب الإرهاب

علمت « المساء » .. أن قانون الارهاب الجديد الذي ستقدمه الحكومة إلى مجلس الشعب خلال أيام يلص على تشكيل محكمة خاصة على مستوى الجمهورية تتولى محاكمة من تثبت عليهم تهمة الارهاب . وعلمت « المساء » .. أن القانون لن

يمن كيان الديمقراطية والحرية من قريب أو من بعيد .. بل يعمل على دعمه بما يؤدي إلى ازدهارهما . كما علمت .. أن القانون الجديد لن يلغى قانون الطوارئ .. بل سوف يعمل الاثنان معا جنباً إلى جنب .



المصدر: الكتاب الوحي

1997 2/2 0

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سؤال الأسبوع

قانون مكافحة الإرهاب كيف؟!

مصطفى علي محمود

ملحق الفتياني

معيود بيت الشكور

في عهد هناك شك في أننا نحتاج إجراء ما لمواجهة هذه الموجة العنيفة
والضخمة من الإرهاب والتي كان أثر ضحاياها .. فرج فودة .. ومن
المشاركات الغريبة أن .. فودة الذي طالب مراراً وتكراراً بضرورة إصدار
قانون خاص لمكافحة الإرهاب .. راح ضحية هذا الإجراء .. ومن ثم لم
يُسال الذي يطرح نفسه الآن .. ما هو هذا الإجراء .. وهل يكون بإصدار
قانون جديد لمكافحة الإرهاب ..



المصدر : **الكنز**

التاريخ : **١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستشار سعيد العشماوي :
القوانين الحالية قاصرة
عن مواجهة الإرهاب



سمير سرحان :
قانون الإرهاب
ليس بدمية



د. يحيى الجمل :
نحتاج إلى التفكير
الموضوعي
بعيدا عن الانفعال

ثروت إبطاة :
حتى لو عدلنا الدستور
فالقانون مطلوب .



د. محمد حلمي مراد :
قانون العقوبات
كفاف للردع



لطفي واكد :
أوافق بشرط ضمان
الحريات السياسية



وإذا كنا فعلاً في حاجة لإصدار هذا القانون فكيف يكون .. وما هو شكله الخاص وملامحه العامة .. ثم ما هو موقف الدستور من مثل هذا القانون .. هذه التساؤلات طرحناها على الكثيرين من مختلف الاتجاهات .. وهذه كانت إجاباتهم ..

وحش كاسر !

□ الكاتب الكبير ثروت أهانة وكيل مجلس الشورى يرى أننا في أشد الحاجة إلى مثل هذا القانون الآن أكثر من أي وقت مضى حتى يتسنى لنا قمع الإرهاب وردعه قبل أن يتحول إلى وحش كاسر يطيح بأمن مصر واستقرارها . وحول ما يريده البعض من مخالفة هذا القانون للدستور يؤكد ثروت أهانة أن الدستور وضع أصلاً للحفاظ على استقرار مصر .. ومن ثم فلهذه من تمهيد إذا كان يتعارض مع إصدار قانون مكافحة الإرهاب !

ذات فاعلية !

□ ويعتبر د . محمد حسني مراد أمين عام حزب العمل أن الجزاءات المنصوص عليها في قانون العقوبات كافية لردع أي حوادث يمكن أن تروى بالإرهاب اللهم إلا إذا أردت تهميم الفكر وليس الفعل الذي يورث حياة الإرهاب .. وهذا قد يكون هذا القانون غير دستوري لأن حرية التفكير والتعبير عنه مباح قانوناً ولا يجوز تأكيده .. فضلاً عن أنه من الثابت علمياً أن قانون الطوارئ الذي تحكم به البلاد منذ عام ١٩٨١ وما يحمله من سلطات واسعة للسلطة العامة قد عجز عن منع الإرهاب المسلح بما يؤكد أن مكافحة هذا الإرهاب لا تكون ذات فاعلية بالإجراءات الأمنية وحدها .. بل يجب معالجة الأسباب والدوافع الكامنة وراءه من أجل أن يستفاد ما نسميه بالإرهاب المسلح .

وإذا كان وزير الداخلية يترضى على أن قانون الطوارئ يعطى محكمة أمن الدولة صلاحية الرقابة القضائية على أسباب الاعتقال بعد مرور شهر على واقعة الاعتقال ..

واسكانية الطعن في قرار المحكمة بعد شهر آخر أمام دائرة أخرى .. فإن إياحة الاعتقال دون أسباب جديفة تنطقي منها السلطة القضائية تتعير تعديدا خطيرا لحرية المواطنين .. وإعطاء الشرطة سلطة واسعة يمكن أن تتخذ كوسيلة للانتقام في حالات لا علاقة لها بالإرهاب المسلح .. بل قد تكون سبب متاعبات شخصية أو سياسية !

أما ما يقال عن وجود بعض قوانين لمكافحة الإرهاب في الدستور الأخرى .. فإنه لا يجوز أن نطلب عنها إلا في ظل النظم القضائية والأمنية السائدة في كل دولة .. حيث أن القانون الذي يفرض لمعالجة حالة من الحالات يجب أن ينظر إليه في ظل القواعد العامة المطبقة والتي تشكل الحفلات على حريات المواطنين وحقوق الإنسان

المعترف بها عالمياً .. وهذا نحن أولاً نرى أن منظمة العفو الدولية توجه التند إلى الإدارة الأمريكية لأنها اعتقلت عدداً كبيراً من مفيرى الشعب في تونس أنتوسو بالرغم من أن ما حدث كان ثورة للسرد ضد الشرطة المتصاملة عليهم والمتحيزة إلى السكان البيض .. فضلاً عن أن الذين ارتكبوا هذا الاعتد على السابق قد استقاروا من وظائفهم .. كما جاءت الأنباء أخيراً .. رغم تبرتهم قضائياً .

سطح المجتمع !

□ أما ياسين سراج الذين ليس حزب الوفد بالمعززة فيطالب قبل أن تقرر إصدار هذا القانون من عدمه بضرورة تشكيل لجنة قومية تضم كافة التيارات السياسية والفكرية والأجتماعية والدينية والأمنية .. وذلك لإعادة تقييم جميع القوانين الحالية والتأكد من مدى قدرتها على ملاحقة الإرهاب وردعه .. فإذا لم تكن هذه القوانين كافية بذلك .. فعلى اللجنة أن تقرر وتتأقش قانوناً آخر يواجه بحسم هذا الإرهاب الذي ترغضه بنفس الثورة التي تزدج بها حرية المواطن وأمنه واستقراره . كما أن هذه اللجنة القومية مطالبة أيضاً بدراسة أسباب وأسور وجذور طوار العنف التي طفت على سطح المجتمع في الآونة الأخيرة .. حيث إنني لست من أصحاب الرأي الذي يرجع أي حادث إلى ارتفاع الأسعار والبطالة أو بعض الأزمات المزمنة الأخرى وإن كنت لا أستطيع أن أنكر أنها تعد مفاعلاً صالحاً للعنف بأمن مصر !

ومركز ياسين سراج الذين على أهمية الحوار مع كل الأطراف مؤكداً أنه اقترب على وزير الأوقاف أن تضم قوائم الفرعية التي يهوب عائلات مصر بعض رجالات السياسة والفكر والأدب والصحافة .. ولا تقتصر فقط على رجال الدين وخاصة الرسمىين منهم .. لأن أي شبه حكومي رضى أصبح مشكوكاً فيه . ورغم ترحيب وزير الأوقاف باقتراح ياسين سراج الذين فإنه لم يمتل به حتى الآن .. فلذا .. هذا هو السؤال ؟



قتيل الإرهاب !

□□ ويقول د. ميلاد حنا : سارت الأمور في مصر مساراً طويلاً متعرجاً .. وبعد مقابلتي مع الرئيس مبارك في ٢٥ نوفمبر ١٩٩١ عندما خرجت مع آخرين من سين طره .. كتبت كثيراً عن أن الرئيس نزع قبتل الإرهاب والفتنة الطائفية في مصر .. ولكن تراكمت الأمور وسارت مساراً طويلاً متعرجاً .. وكتبت التنجيه في هذا الاستقرار المشوب بالقلق .. ولم يعد من سبيل أمام الدولة إلا أن تتخذ ما الخلفته من إجراءات وأن تصدر ما مصغره من قوانين .. ولكن جمل كل ذلك هو الجلب السلمي للبل وما لم يكن مقروناً بتعديلات جوهرية في سياسات الحكومة فلن يكون الحل كائناً أو شاملاً .

وأرى أنه يجب إقام المحلات الخالية وعقب صدور القانون لابد وأن يتم تشكيل وزاري جديد يتضمن وجهها ذات مصداقية لدى كافة الناس وتقدم برنامجاً محدداً ومترادفاً وأقترح له النقاط الرئيسية الآتية :

● التوازن بين الأجور والأسعار .

وضع خطة عاجلة على مشكلة البطالة على طم ما قام به هتلر عام ١٩٣٣ أو روزفلت في ذات الحقبة باختيار مشاريع عمومية تحتاج إلى كثافة عالية عالية تقص الشبا بأجور معقولة .

● وضع سياسة جديدة للإسكان توفر السكن بإيجار معقول من خلال خطة متوازنة للتسويل الذاتي .

● وضع تشريع في ذات الوقت يبرش ضرائب على طم القانون الأمريكي ليس على الدخل .. وإنما على الثروة "Capital gains tax" أي على الفروق بين ثمن الشراء وثن البيع وبنية تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ ٪ من طم الفرق .. لأنه لم يأت نتيجة عمل بل نتيجة تضخم . أي الأرباح من هجرة الأرض أو بيع الشقق التملك أو ما أشبه ذلك . حيث أن مصر شاعلت مؤخرًا فروقاً ربحية بين التدخل والفروق ويحتاج الأمر إلى تعديل سريع يبرر الاستثمارات للشروعات السريعة التي تستوعب البطالة .

● تعديل مناهج التعليم لكي تكون أكثر عقلانية وتدفع للوحة الوطنية وطرق الإنسان .

● ربا يكون العلاج للوقت السريع هو في تعديل برامج التلفزيون لتتبع الثقافية وطنية عامة .

□□ ويطلب لطفى واكد نائب رئيس حزب التجمع ورئيس مجلس إدارة ومحرر جريدة الأمل بدراسة هذا المشروع جيداً من الناحيتين القانونية والأمنية . فإذا كان هناك ضرورة ملحة لإصدار قانون جديد فيجب ألا يتجاوز هذا القانون حدود مقاومة الإرهاب إلى مقاومة الحريات السياسية التي يكلها المستور .

لا بد إذن - يضيف - أن نتأكد أولاً إذا كانت القوانين الحالية تكفي لمواجهة الإرهاب بشكل جيد أم لا .. هذه المسألة فيب دراستها وبحسب مع الذين يطالبون بهذا القانون للاستماع إلى وجهة نظرم .. وهل هناك فترات معينة في القوانين الحالية تحول دون التصدي للإرهاب على الوجه الأكمل ؟

متعددة الأذرع !

□□ ويعترف د. سعد الدين إبراهيم أسفاد علم الاجتياح السياسي بالجامعة الأمريكية بأنها في حاجة ملحة إلى قانون لمكافحة الإرهاب .. ولكنه يشك في أن هذا القانون سيستطيع القضاء على الإرهاب والفتن !!

لأن هذا يتوقف على طبيعة القانون نفسه فلو لم تكن إجراءاته سريعة ومبسطة فإن التضمين أو التضييق لن ينعوا هم أو مخبرهم استخدام

الحيل واللاصليب للاتلاف حول القانون والحروب من مضطرب .. وهذا هو المحطوط الأول .. أما المحطوط الثاني على إصدار هذا القانون فهو أن يكون سهلاً وسريعاً أكثر من اللازم بحيث يؤدي إلى ملاحقة ومعاقبة بعض الأبرياء .

نحن إذن بصدد معادلة صعبة في صياغة القانون بحيث يكون أفضل من قوانين الطوارئ الحالية وأسرع منها .. ولكن دون أن يجل في نفس الوقت بالإجراءات التي تحفظ الحقوق الإنسانية للتعلم أو المشقة فيه . ولكن حتى في حالة صدور قانون مثالي يده المرافقات فإنه لن يكون كافياً .. ومن ثم فلا بد من التعامل باستراتيجية متعددة الأذرع لمحاصرة وإحشاء الإرهاب تعهداً لتقليله والقضاء عليه .

وهذه الاستراتيجية للتعدي الأذرع لابد وأن يكون لها أذرع اجتماعية .. أذرع اقتصادية .. أذرع تربية .. أذرع إعلامية .. أذرع روحية .. ثم تكون الذراع القانونية مكمله لهذه الأذرع الخمس .

التلاعب بالدين !

□□ ويسأل المستشار محمد محمد العساف : أفان مع ضرورة وضع قانون جديد يستهدى بتجارب الدول المتقدمة



دعوة للإرهاب

□ □ ويعتقد كمال خالد : حضو مجلس الشعب أن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب هو دعوة للإرهاب وليس هناك من أمل في أن تعود الحياة إلى مجاريها إلا إذا عدنا للقانون الطبيعي الذي يعطي كل شخص حقه ، وهنا سنتكلم في الشراسة في المقاومة والرفعة في الانتماء . وإذا عرض هذا القانون على مجلس الشعب لمستكون القصة قاتلة لدى الخطباءة بموله التسعير للطن في علم دستوريته . . .

ويضيف : إننا لمناقض حاجة إلى قانون الطوارئ . أي : شكلته - للإرهاب - ولا أسلوب الديمقراطية - وحدهم الكلي - بأن يعرض للشعب متخفعا بالرجعة للوثقة والسلام الإجماعي . .

□ □ ويخفق الكاتب صالح مرسى مع هذا الرأي حيث يؤكد أن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب أصبح ضرورة ملحة لأنه سيحل محل قانون الطوارئ الذي تقول عنه أنه قانون خداع ولا معنى له . .

ويضيف : إن ما تطلعه الجهات المنطرفة ليس سياسة وهم يحتاجون إلى نوع من الردع سيورده بالتأكيد قانون جديد لمكافحة الإرهاب وخاصة أن القوانين الحالية لا تكفي لدليل أن الجهات المنطرفة مارست نشاطها قبل اغتيال الشيخ الذهبي وطوال ١٦ عاما حتى الآن دون أن ترتدع . والفعل هو اللغة التي يتحدث بها هؤلاء وإلى وصلت دروتها باغتيال الدكتور فرج فودة الذي لم يكن يرى سوى ربه فقط فإذا كان صندم الرأي بالمثل فإنه لابد من وقفة مع هؤلاء واستخدام القمع معهم .

ويقرح صالح مرسى أن يتضمن القانون الفقرة تشديد العقوبة على جرائم الإرهاب ، وإنشاء محكمة خاصة تنظر هذه الجرائم ، كما يمكن الاسترشاد بنموذ وقوانين مكافحة الإرهاب في الدول الأوروبية ، مع الأخذ في الاعتبار ألا تعطى الشرطة أية سلطات إضافية أو صلاحيات جديدة حتى لا تسيء استعمالها وخاصة أن هناك حركة في العالم تهدف لحرية الإنسان .

إبداء الرأي فيها قبل صدوره بالفعل . والمحكمة الدستورية من قبل ومن بعد محكمة مصرية تراعى ظروف مصر وتستقر ما إذا كانت هناك دواع تفرض سن قانون استثنائي أم لا . .

في هذا المجال !

□ □ أما المستشار سامون الحضيضي فيرى أن الحديث عن قانون لمكافحة الإرهاب هو حديث عن مجهول حيث لم يصدر عن أي جهة رسمية شيء يوضح مفهوم هذا القانون . ولا أعتقد أن هناك ما يبرر صدور قانون لمكافحة الإرهاب أخشى أن يكون المقصود منه هروب وزارة الداخلية من رقابة القضاء كما أن لدينا قانون العقوبات الذي تصل أقصى عقوبة فيه إلى الإعدام ، وهو القانون الذي حوكم بوجبه سيد قطب ، فهل هناك عقوبة سيكتفونها أكثر من الإعدام ؟ أما إذا كان المطلوب صدور قانون للأدلة فليس هناك أحد يطلب بمحاكمة الناس بغير أدلة . كما أن القضاء الجنائي عندما ليست عليه قبوره في هذا المجال . . وإذا كان المطلوب صدور قانون للإجراءات فلا أعتقد أنه قد حدث شيء يعرق العدالة حيث للمحاكم الجنائية سلطاتها الواسعة . بل إن لدينا محاكم أمن الدولة والطوارئ أما إذا كان المقصود صدور أحد القوانين الإحترازية فليدنا قانون الطوارئ المطبق منذ ١٧ سنة وإذا كانت الداخلية تؤكد أنها لا تستطيع احتفال فرد أكثر من ٤٥ يوما يمكن بعدها للتابعة أن تفرج عنه . فإن الرد على ذلك أن أفرج التابعة عن المعتقل ليس بسبب عدم كفاية القانون وإنما بسبب عدم تقديم وزارة الداخلية للأدلة الكافية التي تبرر الاعتقال .

لمكافحة الإرهاب كما يدرس هذه الظاهرة وأسبابها والأفكار المكونة لأصلها حتى يكون قانونا متلائما مع الظروف الجديدة في مصر . والواقع أن القوانين النافذة في مصر قد أصبحت قاصرة عن مواجهة الإرهاب . فالقانون المدني صدر عام ١٩٤٨ واستطاع أن يعالج كثيرا من المشاكل الحالية والمتزايدة ولكنه أصبح قاصرا عن حل المشكلات الناجمة عن الثورة التكنولوجية التي لم يكن بالوسع توقعها عام ١٩٤٨ . أما قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧ فقد أجريت عليه تعديلات متعددة غير أنه لم يتوقع أن يحدث إرهاب بالصورة التي تفشت في مصر خلال السنوات الخمس الماضية وأن يكون الإرهاب جزءا الشراسة مع قوى الدولوتون يستند إلى تقاليد مغلقة للناس أو مفاهيم خاطئة للشريعة الإسلامية . أما قانون الطوارئ الصادر عام ١٩٥٨ فقد كان يواجه أمورا موهوبة في وقتها ، ثم أدرجت عليه عدة تعديلات في التشريعات كلفت من شأنه وقلقت من أفكاره . وقد ظهر بالفعل - قصور هذا القانون عن مواجهة الإرهاب الجديد الذي ظهر كإرهاب الويل في مصر .

ويضيف المستشار العشماوي : لابد من أن تستفيد في القانون المقترح بتجارب دول مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا ، التي رأت أن القانون العام لا يكفي لمواجهة الإرهاب وأنه

لابد من صدور قانون خاص لهذا الغرض . كما لابد أن يتضمن القانون المقترح تدابير إحترازية وإجراءات وقائية لمنع الجريمة الإرهابية ووقتها . ولا يقتصر على مجرد وضع قواعد لضبط ومعالجة الجريمة الإرهابية على أن يكون ذلك بشكل مدروس ومتصوّر عليه حتى لا ينتج عنها ما يسمى إلى يومنا هذا من مخاطر . .

وقد نبهنا كثيرا إلى أن التلاعب بالدين سوف يدفع إلى إصدار قوانين تهدم من غربة الأفراد أو تهدم بعض الأعراف ولكن المثل أن يصدر القانون بمثابة بحيث يقتصر على مواجهة الإرهاب والإرهابيين فقط . .

وبقول المستشار العشماوي : إن مسألة دستورية هذا القانون سهلة لأوانها ولا يمكن



ويقول : الذين يتحدثون عن عدم دستورية القانون المقترح يمارسون نوعاً من السيطرة لأنهم يتجاهلون واقع الإرهاب الذي يعيشه الآن بحيث أصبح هناك جندي تخصص حراسته كل صاحب رأي - فهل هذا معقول ؟ وإذا كان الدستور - فهل هذا معقول ؟ وإذا كان الدستور يتعارض فعلاً مع نصرة القانون المقترح فإني أقترح أن نعدل الدستور لنسـهـ .

محل نقاش !

□□ أما الكاتب الصحفي كامل زهيري فيؤكد أن هناك احتياجاً شديداً لإصدار قانون لمكافحة الإرهاب بشرط عدم الجمع بينه وبين قانون الطوارئ ، وبشرط أن يكون القانون الجديد بعيد الخلف .. ويشيد :

إن القانون الجديد سيكون استثنائياً أيضاً فلا بد أن تنص عليه بوضوح له .. كما لابد أن نص عليه أيضاً مبرراً لإلغاء قانون الطوارئ لأن الهدف ببساطة هو مواجهة الإرهاب وتدمير الديمقراطية في نفس الوقت وهذا ما حدث في الدول الأوروبية التي أصدرت قوانين مماثلة مثل القانون الذي صدر في إنجلترا ودأ على هجمات الجيش الإسرائيلي .. والقوانين التي صدرت في إيطاليا وفرنسا وألمانيا ، وكلها لم تؤثر في المسيرة الديمقراطية .

ويعتقد : كامل زهيري « مع الذين يطالبون بتغيير الدستور إذا تعارض مع القانون المقترح ويقول : لابد أن يكون القانون دستورياً وحل نقاش واسع في مجلس الشعب ، وأن يكون هذه الأساسيات تشديد العقوبة على أعمال الإرهاب مع تجديد التهمة بدلة بحيث يعاقب الجاني دون أن يخصص آخر لها أن نعدل الدستور لكي يتفق مع القانون فهو أمر غير منطقي لأن الهدف الأساسي هو تحقيق الاستقرار السياسي .. فكيف يتأتى ذلك بتغيير الدستور ؟ »

تخليط العقوبة !

ويتفق د . عاطف البنا أستاذ القانون

الدستوري بحقوق التفرقة مع الرأي القائل بعدم وجوب حاجة على الإطلاق لإصدار قانون لمكافحة الإرهاب وبطيف .. هناك ثلاث حجج يعرضها المؤيدون للقانون هي : ضرورة إطلاق رجال الأمن ليتمكنوا من التصرف بدون إذن من النيابة وهو أمر يبرره تماماً قانون الطوارئ الحال .. والحجة الثانية هي إطلاق يد الشرطة في استعمال السلاح وهو أمر أيضاً يبرره القانون .. ويصير في حالات محددة - مع العلم بأن بوليس سكوت لا يتجاوز الشهر لم يكن يحمل سلاحاً على الإطلاق حتى وقت قريب .. والحجة الثالثة هي ضرورة تقليص العقوبة على عمليات تهريب أو تشجيع الإرهاب وهي عبارة مطاطة يمكن أن تفسر على حرية الرأي والتعبير ويمكن أن تفسر وفق المهرى الشخصي .. ويتأهل كل هذه الحجج مردود عليها بأن لدينا « ترسانة » من القوانين التي تلي بالحاجة .. وبدلاً من إصدار قانون بهذه الصيغة علينا أن ندرس الأسباب الحقيقية للإرهاب سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو فكرية .. إلخ .

أما القول بأن هناك قوانين لمكافحة الإرهاب في أوروبا لمرودة عليه بأن هذه القوانين لا تمنح صلاحيات واسعة أبداً ، ولا تحتوي على شيء مما يحصره قانون الطوارئ عندما مثلاً .. ويضيف د . عاطف البنا : إذا أمر مجلس الشعب قانوناً لمكافحة الإرهاب فيسبكون من السهل الطعن في دستوريته خاصة إذا تضمن القانون زيادة مدة اعتقال الأفراد إلى ستة شهور أو ستة مثلاً دون تظلم وهو أمر يتناقض مع المادة ٦٨ من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز تحصيل أي صل من أعمال المعلقة من الطعن القضائي » ..

مرحلة خطيرة !

□□ ويطلب د . سمير سرحان رئيس اللجنة المصرية العامة للكتاب بشروطه صدور مثل هذا القانون وفي هذا الوقت بالذات .. فقد زادت حراوات العنف ووصلت إلى أختياف أصحاب الرأي والفكر بعد أن كانت مقصورة

على اغتيال السياسيين وهذا يعني أننا مقبلون على مرحلة خطيرة جداً من مراحل ممارسة الإرهاب والتي ستؤثر على العمليات الأساسية التي تقوم عليها التجربة الديمقراطية في مجتمعنا الآن .

وإني أرى أن هذا القانون يجب أن ينطبق على موضوع الأسلحة التي انتشرت بكثرة في الفترة الأخيرة وذلك بجمع هذه الأسلحة وإعادة الترخيص لمن يستحق فقط وبذلك نستطيع صهرها ومنع تسريبها لجهات الإرهاب ، أيضاً لابد أن ينطبق القانون على أن القتل بسبب الخلاف في الرأي وترويع المواطنين وإحالة القتل إلى السلطة مهما كانت الوسيلة يعد من أعمال الإرهاب .

لقد سبقنا العديد من الدول العربية في الديمقراطية وإصدار قوانين لمكافحة الإرهاب بما هو الخلف من إصدار هذا القانون علينا ؟ ولكن يجب أن نعلم جيداً أن هذا القانون ليس العلاج السحري لمشكلة الإرهاب بل لابد من البحث في جذور المشكلة ومعرفة الأسباب المؤدية إلى التطرف والعنف حتى نستطيع أن نتجنب ذلك .

تجريم الأفكار !

□□ أما د . محمد عصفور أستاذ القانون

الدستوري فيعرض على إصدار مثل هذا القانون وخاصة في الوقت الحالي مؤكداً أن هناك قانوناً للعقوبات يعد من نفس القوانين في العالم وفيه من النصوس والإجراءات ما يعنى في قانون خاص بالإرهاب لم يعلنا أن نوضح أولاً ما هو الإرهاب ، وما هي الجريمة التي سيجرمها هذا القانون ، وهل سيجرم العمل الذي أو الأفكار والمواقف ؟ وأحب هنا أن أرحب أنه إذا انتقلنا من مجرم الأعمال إلى مجرم الأفكار فهذا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية .

وإذا كان البعض يريد أن هناك دولة متقدمة عندما تدين خاص بالإرهاب فيجب أن يعرف هؤلاء أن هذه الدول أصدرت هذا القانون لمواجهة والجرائم الفعل المادي وليس مجرم الأفكار كذلك يريد البعض أن قانون الإرهاب



إطار شامل !

□ أما د . يحيى الجليل استاذ القانون الدستوري فيرى ان صدور مثل هذا القانون في هذه الظروف قد لا يكون أمراً مرغوباً من حيث المبدأ ولكنه يحتاج عند وضعه إلى منتهى الدقة والاحساس بالتوازن من ناحية وحريات وحقوق الأفراد من ناحية أخرى ، أيضاً يجب تحديد ما الذي يمتنه الإرهاب ؟ ومن يحدده ؟ هل تطلق يد رجال الأمن في تحديد الإرهاب أم تبذل رجال القضاء بشاركرون في تحديد من هو الإرهاب ، الأمر ليس سهلاً ويجب أن ننظر إليه في إطار شامل فمن دولة تتطلع للتنمية وتبحث عن الاستثمار وأكثر شياً يؤثر على ذلك هو الحديث عن الإرهاب ، إن طاعة تعليم الأمور بعد كل حادث تعد ظاهرة متطفلة يجب ألا تكون المسألة مجرد رد فعل لحادث يشع لابد من التفكير للموضوع بعيداً عن الانفعال ، الأمر يحتاج إلى العمل والدراسة المتأنية .

□

سبلان قانون الطوارئ وإذا صبح هذا لسبكون كارتة لأن القانون الجديد بالتالي سيتضمن من الإجراءات الاستثنائية اللازمة لمراجعة الإرهاب أكثر من الموجودة في قانون الطوارئ .

حرب أهلية !

□ ويقول الكاتب وحيد حامد :
نحن في أمس الحاجة لصدور هذا القانون لمواجهة مشكلات العنف والتطرف التي انتشرت في الفترة الأخيرة وهذا لا يتعارض مع الديمقراطية بل يحميها فالدولة مطالبة بحماية المواطن من أي ظلم أو تعسف يقع عليه من مواطن آخر كذلك لا تصبح الديمقراطية معاملة بعض أفراد الشعب فرض الكراهة بالقرعة على بقية المواطنين ، لا يجب التهور بما يحدث الآن .

لا بد من قانون يحمي الوطن من حرب أهلية بدأ دخانيا يتصاعد الآن .
أيضاً لا بد أن يتضمن هذا القانون تحديد ما هو الإرهاب ونوعيته حتى لا يكون غامضاً بالإرهاب الذي فقط كذلك لا بد أن تكون العقوبة رادعة وسريعة وأن توجد نوعية من المحاكم التي تنظر مثل هذه الجرائم ولا بد أن يستند هذا القانون بنوده من الشريعة الإسلامية التي فيها العقاب الرادع ، والوطن يحتاج الآن بدأ من جديد لمواجهة هذه الأمور .

المصدر: **الأمم المتحدة**



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ ١٩٩٨

● ملاحم فرقة د . محمد الختام الذي
مكاتب مجلس الشعب كناية ، الأرهف
وتشريعات المناقشة في الدول
الديمقراطية ، ليكون تحت تصرف
الأعضاء أثناء مناقشة مشروع قانون
الأرهف .



المشاكل والحلول

فلا تضر الدولة وأيضاً بعض الأفراد على اكتسب بوسائل تقليدية وأساليب حديثة وعطية في محاولة إيجاد حلول للمشاكل المتعددة التي تواجه مجتمعاتنا ؟ أننا نواجه مشاكل في التعليم والتعليم والصحة والأمن وزيادة عدد السكان ولا يستطيع أحد أن يترك أن هذه جهوداً ضخمة لتبذل وأموال طائلة تنفق للقيام على تلك المشاكل على الأقل الحد منها ومنعها من التزايد . فهذه مشاكل أزيد عدد السكان . لسؤالون يحاولون حل المشاكل عن طريق الاتصالات والمصاحبات ومراكز الرعاية الطبية والحديث ، المست المكثورة ، على ذلك بدون جدوى حقيقية لمؤازرة الإعداد للتزايد والمشكلة تتكاثف معاً لا تنجا إلى أزيد حل وهي وعمل ؟ الله من المعروف أن نسبة التزايد في الوليد تكون أعلى بين طبقات النساء غير العاملات فلا تطافرت الجهود لعمل مشاريع يسهل في القرى والأحياء الشعبية لإقامة للفرصة للمرأة لتزاول بعض الأعمال التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة مثل النسيج والخياطة والنقل الأجرة بعض الصناعات الخفيفة مثل الخياطة ونجاعة الخياطة والخضر أو رعاية البقول .. الخ . ومشكلة أخرى تحتاج إلى حل هي وجوب الأ وهي مشكلة التعليم والتعليم شكل وزير يأتي إلى عيسى الوزارة المختصة بالتعليم يحاول حل مشكلته عن طريق تجميع الفاعل وتحويل البرامج وحذف الصفحات من الكتب وتحويل الطلاب على نماذج من الاستشارات وغيرها حلول ملغية لا تنس أب المشكلة لماذا الكف والوراث . أما مشكلة للشكل الآن فهي الأمن . فمن بعد مقتل الرئيس الصادق فرس الذين الثوريين وفيه حملة المجتمع من أعمال العنف والأرهاب قبل تحقق ذلك ؟ أن يواجه العنف بالعلم والأرهاب بتواتر شديد وهي لم يأت نتيجة لماذا لاتنجا السلطات إلى حوار صريح مع السجون عن أعمال العنف والأرهاب في محاولة لتهدئة المتمردين وتحليل التفرقة . أن التفرقة هو سمة الحياة وستبذل وسائل يصاح لحل مشكلة على المدى ليس هو بالضرورة الأسلوب الأمثل لحل نفس المشكلة في الحاضر وأعتقد أن لدينا من المؤسسات ومراكز البحوث المتخصصة على أعلى تقديم الشورى اللازمة على نفس العلمية وعملية المشكلا .

بعد الفتح نصير



من قانون الإرهاب؟

- عندما يلوى الكاتب عنق الحقيقة لمجرد الأثرة لا يصبح الصمت عليه ممكناً ، خاصة إذا كان يعبر عن فكر شيعوى لفظته الجماهير الى الأبد .
- والكاتب الذى تقصده فوجسين عبد الرزاق رئيس تحرير مجلة اليسار ؟ الذى صور له خياله ان الحكومة تستغل جريمة الجماعات الغلامية التى اغتالت فوج فودة وحالة السخط والغضب التى اجتاحت للشوارع المصرى لتمرير قوانين وممارسات قمعية جديدة ان تطال الارهاب وحده ولكنها تستهدف الوطن كله والقوى السياسية المعارضة جميعا وائى تحرك جماهيرى .
- يقول حسين عبد الرزاق ان تحالف اليسار ونواته المفترضة (حزب التجمع - الحزب الشيوعى المصرى - الحزب الديمقراطى العربى الناصرى) سيقود المعارضة الجماهيرية !



التعليق

● وقتون الإرهاب
يمكن أن يحبط
أهداف :

أولا : فكرة إرهابية
سرعة رجال الأمن في
مواجهة ظاهرة خطيرة
على هذا النحو حيث لا
يسمح للقانون المعادي
رجل الإنسان على
ملاحقتها وحصرها
والوقاية ، ما
خصوصا أن هـ رد
وأجرعها يؤد ر في
أوضاع سياسية
والضامة والمصانة
لا يضمن المجتمع
تكرارها بين لحظة
وأخرى .

ثانيا : يحبط القانون
عقوبة رادعة يمكن أن
يكون لها تأثيرها في
توفير عنصر الردع
ويقتضي الوقاية من
هذه الجريمة .

ثالثا : أنه يتيح سرعة
المحاكمة من خلال
تشكيل محاكم خاصة
تتولى نظر مثل هذه
القضايا الهامسا ولا
تأخر الفصل فيها طبقا
للإجراءات العادية .
رابعا : أن تقتضي
الإرهاب يتيح الفرصة
لائتمام العمل بالقانون
الطوارئ .

● وأخيرا فإن الوحيد
الذي يستطيع من
إصدار قانون مكافحة
الإرهاب هو الشخص
الذي له صلة مباشرة
أو غير مباشرة
بالإصاال الإرهابية أو
الذي يفكر في اللجوء
إلى الإرهاب في مرحلة
قادمة .. ولذا .. فنحن
نتمنى : لهذا دوافع
حصين عبدالرزاق ٢٢

● وهناك دول كثيرة
سيقتلها إلى من
تشرىكت خاصة
للإرهاب مثل إيطاليا
ولفرنسا وبريطانيا
والمكسيكو وفي هذه
الدول عبارة عن تدابير
أمنية خاصة تتطو
صلاحات موسعة
لرجال الشرطة في
مكافحة الإرهاب ،
فهي تعطى الحق
للشرطة الداخلية بوقف
لشاش أي جمعية لها
صلة بالإرهاب وترحيل
أي لئيمي يشبه في أن
له نشاطا ذا صلة
بالإرهاب وكذلك حق
التحفظ على أي شخص
لمدة ٧ أيام كإل عرضه
على النيابة إذا ما
توافرت شبهات قوية
بأن له صلة
بالإرهاب ، والفرش
من التحفظ هو إعطاء
الفرصة لرجال الأمن
لأجراء التحريات عن
الشخص المحتجز ولم
يعترض أحد في تلك
السلوك طسي هذه
التدابير أو يدعي
أنها موجهة إلى كل
الفرى السياسية .

● أن الجبان القس
تدرس قانون مكافحة
الإرهاب حريصة على
أن يتضمن القانون
تحريفا جامعا للإرهاب
والإصاال الإرهابية
ويضع الإجراءات
الوقائية اللازمة لتأديم
الإرهابي وعزل نشاطه
عن المجتمع حتى
يستقيم أمره .

موضوع نشره رغم
أنه حزب سرى غير
شرعى .
● كما يستخدم
حصين عبدالرزاق
الإشارة الجماعية في
تحرير هذه المجلة حتى
تحوط إلى منشور
سرى من منشورات
الشيوخين .
● وقد وجد حصين
عبدالرزاق في جريمة
القتل فرج لوده
فرصة ليند بالإرهاب
ويشترك في مكافحة
القتل ولما إيهاجم

الحكومة ويتهمها
بإسبع كل القسوى
السياسية حتى ولو
كان هذا الاتهام يجر
المصرية ، كما أن
الربط بين الحكومة
والجماعات الإرهابية
يؤثر الانتماء .

● أن حصين
عبدالرزاق يدعى أن
الحكومة تسبق
الجريمة للتميز
قواتين لمعينة
جديدة .. والحقيقة
التي يعرفها الجميع أن
ممارسات الجماعات
المتطرفة في مصر
وعلى رأسها أحداث
الضف التي شهدتها
قري ديروت باسويوط
وغيرها وحادث اغتيال
أرج لوده كملت ما كان
وطالب به البعض منذ
فترة بإصدار قانون
خاص لمكافحة
الإرهاب .

● رغم سقوط
الشوعية في كل مكان
بالعالم ودخولها إلى
متحف التاريخ لا يزال
الشيوخيون
المصريون مستعربين
في طيهم بعد أن
صدفوا الأنوية التي
أفترعوها بأن جماهير
العمال والملاحين تكلف
في انتظارهم للكلام
بلسرة شيوعية
كبيرة !!

● ورغم أن التجربة
الديمقراطية استوحيت
لفصائل الشيوعية في
بعض الأحزاب لتتوج
لهم فرصة العمل
الطبي في إطار
الشرعية والقانون إلا
أن الشيوخيين
يحاولون استغلال
الديمقراطية في نشر
أساليب العمل السرى
التي يفرمون بها وعلى
رأسها إثارة الجماهير
وقب الحلق وأعلان
الكانيب .

والكتاب حصين
عبدالرزاق مثال على
على ذلك فقد استغل
حزب التجمع في
استصدار ترخيص
رسمي بإصدار مجلة
شهريية باسم
« السوسا » تكون
لسان حال الشيوخين
وهي المطبوعة
الوحيدة في مصر التي
تنشر بيانات وأخبار
الحزب الشيوعى
المصري وتتخطم
وتحرص على إبراز
وجهة نظره في أي



حدث

في

البرلمان

يقدمه :

جمال عبد السميع

الأخوة « الأعداء » في انتظار قانون الارهاب .. كيف ؟

الأخوة « الأعداء » في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى على انتظار حالة الرئيس مبارك مشروع قانون الإرهاب المناقشت والقرار . في مجلس الشورى لم يمان الدكتور مصطفى كمال حلمي . رئيس المجلس من نفس السوية لانتظارا لأي مشروع قانون يحمله الرئيس مبارك إلى المجلس كما وهدم في اللقاء الذي تم عقب انتخاب الدكتور حلمي وتبيل انعقاد جلسة الإجراءات للتشكيلة الجديدة التي نظمت المجلس « خاصة بالتحسين - ومن اميد انتخابهم من الأعضاء تعطي دلالة عامة من تسلط وحيوية في أداء مجلس الشورى واستعدادا لمناقشة المزيد من القوانين الهامة .

.. وفي مجلس الشعب وحيث « يمتنع » ثوابه و يضيقون ، من مجرد مناقشة مجلس الشورى لأي مشروع قانون قبل أن يناقشونه هم ، يعاول الأعضاء الذين يشتعن بسلاميات واختلاجات تفرغية وواقعية أن يشترطوا انهم ليسوا في حاجة إلى مناقشة إشغالاتهم « الأعداء » قبلهم وانهم وهدم قادرون على إصدار القوانين .. هذا الشعور الذي يدركه حينئذ أعضاء الشورى الذين يظنون انهم يكلفهم أن يسجلوا للتاريخ مستوى عال من المناقشات العلمية الهادة المبعدة عن الحزبية والصراعات السياسية ويطلب على مناقشتهم طابع الهدوء وأيس لهم من يعاول ضرب من وعارضة كما ليس فهم من يعاول التشويش أو إرهاب خصمه السياسي كما أن التصديق عندهم بدعة مرفوضة لأنها تقلد « الوقار » !!

.. والامانة ، فإن تشكيلة مجلس الشعب لا تتاح فيه لرئيس الجمهورية فرصة تعيين أكثر من عشرة أعضاء من الكفاءات العلمية الخاصة ، وطبيعة الصراع حول الفوز بمقاعده في انتخابات تسمح « بتسريب » بعض النماذج خاصة من هوة الصراع - وينحصر في نسبة لا ٥٠٪ التي مازالت كافية على امتلاك المجتمع رغم انتهاء الاتحاد السوفييتي وتغيرت الدنيا ولازالت « ماكتين » ؟

.. والفرق كبير بين المعالجة التفسيرية التي يعيدها الدكتور فتحي سرور في ضبط أيقاع المناقشات التي يضطر فيها للاستماع إلى كلمات مائل الله بها من سلطان بعضها ممن يعرفون ماذا يقولون والبعض الآخر يتحدث في موضوع آخر تماما عن مشروع الجلسات ، وبين الهدوء النفسي والعصبي الذي يتمتع به د . مصطفى كمال حلمي وهو يستمتع - طويلا - إلى كلمات من صفوة رجالات العلم والفكر لكن يا خسارة



الوسط

المصدر :

٦ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القاهرة: قانون جديد للارهاب للقضاء على الجماعات المتطرفة

القاهرة - الوسط،

■ استحوطت محافظة اسيوط (صعيد مصر) على اهتمام وسائل الاعلام المصرية والعربية والاجنبية في الايام القليلة الماضية بعدما بدأت السلطات المصرية عمليات واسعة النطاق يشارك فيها اكثر من ألفي شرطي ورجل امن لوضع حد لنشاطات العناصر الدينية المتطرفة اثر تجدد أحداث العنف الطائفي وسقوط عدد من القتلى والجرحى من مسلمين وأقباط. وتحولت اسيوط الى ما يشبه الشكّة العسكرية، وشهدت بعض قرراها ومراكزها مواجهات بين أجهزة الامن والجماعات الدينية المتطرفة التي تؤكد الصابر الامنية المصرية انتماءها الى تنظيم الجهاد الديني المحظور. وعلى رغم الواجهة المستمرة في اسيوط التي تقع على بعد ١٠٠ كيلومتر جنوب القاهرة، الا أن العاصمة المصرية شهدت اخيرا مواجهات اخرى بين الشرطة والمتطرفين مما دفع الحكومة المصرية الى الاعلان عن اعداد قانون جديد للارهاب سيقدم في وقت لاحق الى مجلس الشعب لقراره، بعد أن ثبت ان قانون الطوارئ المعمول به في مصر حاليا أصبح لا يكفي لمواجهة عنف الجماعات الدينية. ويؤكد مصدر رسمي مصري أن بعض المناطق في القاهرة وبعض المحافظات الأخرى أصبحت مركزاً رئيسياً لتصدير الارهاب



المصدر : الويسا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠١٩

الاجتماعي الحدود لكي تضمن الاستقرار
الخانق
ويشير المصدر الى صعوبة حصر هذه
الجماعات التي هاجرت من الريف، بسبب
انتفاها اساليب غير شرعية في الاستقرار في
الذين حيث تستخدم غالباً وثائق رسمية مزورة
وتقوم بوضع بيها على اراضي الدولة وتشيد
احياء ذات طبيعة عشوائية تتحول في ما بعد
الى مراكز لاستيراد وتصدير التطرف والأسلحة
والارهاب

ويؤكد المصدر حدوث تزاوج «غير رسمي»
بين الجماعات الدينية المتطرفة الوافدة من
الريف وبين جماعات العنف الجنائي والخارجين
على القانون والهاربين من احكام القضاء وتجار
المخدرات لتشكل في النهاية «توليفة» تتسلح

بالعنف لتحقيق اهدافها الختلفة.
وعلى رغم جهود الحكومة المصرية وانتفاها
اجراءات للحد من الهجرة المنتظمة من الريف
وزيادة نخل الفرد من سكان القرى واحداث
تغيير جوهري في البيئة الاقتصادية الريفية
وتشجيع ونشر الصناعات الريفية، الا ان هذه
البادرات لم تسفر عن نتيجة مؤثرة نتيجة
لبعض العوامل التي ساعدت على دعم وجود
الجماعات الدينية في بعض المناطق.
ووفقاً لما قاله «مصدر امني» فان هذه العوامل

والتطرف الديني، وان الطبيعة الاجتماعية
والجغرافية لهذه المناطق ساعدت على ازدياد
حدة التطرف فيها لدرجة وصلت الى حد الصدام
المسلح ضد الاهالي والشرطة بشكل شبه
يومي، وان وجود هذه المناطق الساخنة يسبب
قلقاً بالغاً لاجهزة الامن والحكومة على حد
سواء، نتيجة تلاصقها مع احياء هائلة ذات
مستويات اجتماعية مرتفعة، اضافة الى
سيطرة بعض الجماعات المتطرفة على احياء
كاملة وفيما ساهت بتشكيل «حكومات ظل» باخلها
ومجالس للشورى بخواري «الامراء» لقيادتها
واصدار الفتاوى من خلالها. ويضيف المصدر ان
السيطرة على تلك المناطق وصل الى حد تغيير
اسماء الشوارع باسماء تحمل طابعاً اسلامياً او
اسماء ضحايا حوادث العنف من المتطرفين،
اضافة الى مطاردة المتطرفين لكل من يرون انه
خرج على «مبادئ العمل الاسلامي» الذي يمثل
استراتيجيتهم. ويشير المصدر الى ان نزوح
مجموعات من المتطرفين في هجرة جماعية من
المناطق الساخنة في الريف الى المدن وبعض
اطراف القاهرة أدى الى تمازج وتداخل الملامح
المميزة للمتطرفين في كل مناطق التوتر، كما ان
الجماعات الوافدة من الريف الى المدن ظلت
تحتفظ بالكثير من العادات والتقاليد الريفية،
وتتركز في بعض المناطق ذات المستوى



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٦ يونيو ١٩٩٢

المصدر:

الوسط

هي - ارتفاع نسبة الامية بين سكان الريف وسهولة التأثير عليهم ببعض العبارات والشعارات.

- سيطرة مفهوم القضاء والقدر على السلوك اليومي لسكان الريف.

- ازواجية الثقافة الريفية الناتجة عن الصراع بين الحاضر والماضي واختلاف الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في الريف والتي تتطور بصورة سريعة.

- قيام الجماعات المدنية باستثمار بعض القيم الريفية لصالحها، ومنها مفهوم البر والجمالة والتعاون.

- فلسفة الموت السائدة في الريف المصري والتي ترجع جذورها الى عصر الفراعنة، وهي انت الى انتشار سلوك تشاؤمي من الحياة ساعدت الجماعات على دعمه بالاساليب والعبارات المثالية.

- رفض المشاركة التنسالية في التنمية الريفية اعطى للرجل السلطة المطلقة في امارة كل امور الحياة في الريف.

لقانون الارهاب

وعلى رغم اتفاق جميع الاحزاب والتيارات السياسية المصرية على ضرورة اقرار قانون الارهاب الا ان الدوائر المصرية تتوقع مناقشات حادة داخل اللجان المتخصصة التي تم تشكيلها لاعداد القانون برئاسة الدكتور احمد فتحي سرور ورئيس مجلس الشعب والتي تضم في عضويتها عددا من اعضاء هيئات التدريس بكميات الحقوق المصرية وخبراء للتشريع واعضاء في أجهزة الامن وممثلين عن الهيئات القضائية وخبراء في مكافحة الارهاب.

وقال مصدر مصري مسؤول ان نقاط الخلاف التي لا تزال تحتاج الى بحث ودراسة حول القانون هي الآتية:

• تعريف ماهية الارهابي والتطرف في ضوء التعددية الحزبية والفكرية وكيفية طرح تعريف جامع لهذه المصطلحات.

• مدى ملاءمة هذا القانون الجديد وانسجامه مع الشريعة الاسلامية والدستور.

• ان القانون الجديد سيكون اشد لصرامة من قوانين الطوارئ التي من المتوقع النفاذ مع بدايات الدورة البرلمانية الجديدة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وبدا اعضاء هذه اللجان الاستعداد لمناقشة مواد القانون الجديد في الوقت الذي تشهده فيه

اجهزة الامن قبضتها اتع الاخلال بالنظام العام وصمغ بعض الفصائل السرية الصلحة للقيام باية اعمال ارهابية كنوع من الاعتراض على القانون على طريقته الخاصة واوضح احد كبار اساتذة القانون الدستوري المشاركين في

مناقشة مواد القانون الجديد لـ «الوسط» اهمية هذا القانون الذي يصدر للمرة الاولى في مصر ويخصص لمكافحة التطرف والارهاب السياسي، مؤكدا ان اهميته ستمتد الى محاور اخرى تتمثل في الآتي:

- اصدر هذا القانون يستتبع اجراءات تعديلات عاجلة وسريعة لبعض مواد قانون العقوبات والجراءات الجنائية ولأنة السجون وقانون الادارة المحلية

- القانون الجديد سيكون اكثر شمولية من قانون الطوارئ، مما يحتم بعد اقتران الاول برأينا كفاء الثاني لقادي ازواجية القوانين التي تحاكم للجرم باكثر من مادة في والقة واحدة.

- يسمى القانون الجديد في الاصل الى اعادة سيطرة الامن ووقف عمليات الاخلال به، وستكون لمكافحة الارهاب السوس الذي يصدر في صورة اعمال سلوكية خارجة عن نطاق التفكير وتجاوزة، اما الصراعات الفكرية او الايديولوجية فهي مكفولة بنص الدستور ولا علق عليها.

- مناقشات اللجان يجب ان تمتد الى ما يسمى بالبعد النفسي في الافعال الارهابية وتضم اللجان اطباء نفسيين لوضع اسس خاصة بالمخالفين الصايين بامراض نفسية مثل ابدانهم مصحات نفسية وتخفيف العقوبات عليهم وعزلهم داخل مصبهم.

- الارهاب لراد مكافحته ليس ازهايا دينيا فقط وليس ما يقوم به تنظيم الجهاد الاسلامي منفردا بل تمتد لكل زمن وكل اسم او فعل او منظمة بصورة عامة دون التفرق الى الخصوصيات.

وعلمت «الوسط» من مصادر قضائية مصرية ان اللازم الرئيسية لقانون مكافحة العمليات الارهابية ستتمثل في النقاط التالية:

• الاستناد في الاصل الى مواد الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات مطلقة وامتناد هذه السلطات الى المحافظين امامية كل الاعمال الخلة بالامن، كل حسب ظروفه الداخلية، بالتنسيق مع السلطات المركزية بالقاهرة.

• امتداد الابعة المركزية للمحافظات الى العاصمة في معالجة الازمات واصغر القرارات مباشرة لتجاوز السلطات للحدودة للمحافظين.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الوسط

التاريخ :

٢٠١٩

- إخضاع عمليات الضبط والتفتيش والحبس الاحتياطي للضمانات القضائية الواردة في الدستور والقائمة على الجريمة والعقاب.
- تحديد الجهاز التنفيذي الموثوق به لتنفيذ هذا القانون وتحديد الجهة القضائية الموثوق بها لاختصاص فض المنازعات الناجمة عن القانون.
- عدم مخالفة القانون الجديد للدستور وعدم النيل من حرية الفكر والتعبير والعقائد السياسية والدينية وحرية إنشاء الجمعيات

والأحزاب، وهي حريات مضمونة عليها في الدستور

• القانون الجديد سيحدد للمرة الأولى الجريمة الإرهابية أو السياسية حيث كان قانون العقوبات يحدد حالاً في هذه التفرقة وتعريفها والمعيار الذي ستطبق عليه، هل هو المعيار الشخصي أو الموضوعي.

• في الوقت الذي سيجلب فيه القانون إلى التشديد بهدف الردع والحفاظ على الأمن، سيتم فتح فرصاً لتقليل العودة الصحية للمجتمع بعد أو قبل ارتكاب الجرائم.

• سيحدد القانون الطريق لا يسمى ثورة تشريعية لبعض القوانين المناوئة، بناء على قاعدة البقاء للعقوبة الأشد والاستثناء عن بعض قوانين السبعينات التي شكلت نوعاً من الترخيص التشريعي.

وعلى رغم بوادر الأمل بتهذيب المناخ للملأمة لتحرير هذا القانون على أرضية واضحة لكل أشكال التطرف والإرهاب والعنف المموي، إلا أن مصدراً أميناً مصرياً قال لـ «الوسط»، «بعض التيارات الأصولية ترفض حالياً لهذا القانون وتستعد لمواجهة قانون الإرهاب بأعمال إرهابية جديدة لا يطاق معهولة حيث تستشعر هذه التيارات أنه موجه في المقام الأول إليها، وأنه يمثل عقبة تشريعية كبيرة أمام نشاطها ويفتح المجال لزيادة أحكام الاعدام على المخالفين، وهو الأمر الذي كان غير مطبق في

الأحكام القضائية السابقة التي لم تتضمن أي حكم بالاعدام منذ حادث اغتيال الرئيس أنور السادات وحتى اليوم، إذ تمثل التشديد بمصدر أحكام الأشغال الشاقة المؤبدة فقط.

وعلى الجانب الآخر يرصد بعض كبار الحامين القانون استخداماً لطعن فيه بعدم دستوريته، وعلمت «الوسط» أن بعض الشخصيات الدينية المعتلة تارر ضمها إلى عضوية هذه الجناح للوقوف على أرائها في مواد هذا القانون من منطلق أن الشريعة الإسلامية ترفض كل أشكال العنف والإرهاب ويقتصر دور رجال الدين في إبداء الملاحظات حول النقاط التالية.

- ملاءمة مواد القانون لمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرسمي للتشريع في مصر.

- تشديد العقوبة لكي تصل إلى الاعدام في حالة تعدد الجرائم وامتدادها لنطاق آخر.

- الأسس التشريعية التي يقوم عليها مبدأ التوبة وشروطه، سواء أقيم التهم عليه قبل إتمام العملية الإرهابية أو بعدها

- تصنيف الذنوب داخل السجن حسب ظروفهم الاجتماعية والنفسية وحسب تشديد العقوبة أو تخفيفها والاخذ بمبدأ الإفراج تحت شرط التوبة أو الانخراط في المجتمع أو حسن السلوك وضمانات ذلك



الارهاب المواجهة بالقانون!

○ القانون المقترح لا يتعارض مع الديمقراطية

○ الطوارئ غير قادرة على مواجهة الارهاب!

بعد ان تمتعت حوادث الارهاب في الفترة الأخيرة بعمق صيحات المواطنين والمسؤولين بضرورة اصدار لقانون جديد للارهاب يكون اكثر فعالية في مواجهة ظاهرة الارهاب من القوانين الحالية .. ويصبح السؤال كيف تبدو صورة هذا القانون .. وهل سيعالج هذه الظاهرة بتجديد العقوبة على المتهمة للتكليفات الارهابية التي لم يعد يكفي لقانون العقوبات لمحاربتها .. وهل يبقى قانون الطوارئ بعد صدور القانون الجديد .. ثم لماذا برزت الحكوم سبعة اعضاء الذين تكلموا عليهم الشرطة وتقدمهم للمحاكمة بتهمة الارهاب .

تحقيق:

احمد حسين



يقول الدكتور حسين عبيد - استاذ القانون الجنائي ونائب رئيس جامعة القاهرة - ان الارهاب هو الافعال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يتمثل غرضها أو طبيعتها في إخضاع الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص أو أمة لشعب .. ويشمل الركن المادي في الفعل الإرهابي . في التخويل للظنون بالاعتكاف مثل العقل والتجسس وتدمير المنشآت العامة وتخصيم السمك المصيدية والقتال والاعتداء وتسميم مياه الشرب . وتلزم الإضرار المعنوية والقتل الجنائي والختف . وعلى ذلك فإن محور الارهاب يتحصر في موضوع - الجريمة أو في الترهش الذي يتخديه الجنائي سواء كان للمحصول حل مندم مادي أو فرض مذهب سياسي أو تخيير ضل الدولة أو في التماثلين يمكن اعتبارها ارهابيا داخليا أو مواليا حسب موضوع الجريمة . فلا انصب على التماثل الداخلي أو السياسي الداخلي كان ارهابيا داخليا . أما ان امتد الى العلاقات الدولية فهو ارهاب دول .

بعض الإجراءات

ويقول الدكتور حسين عبيد : اذا كان الواقع العمل قد تكلف من صور جديدة للسلوك الإجرامي في هذا المجال فيجب لتقنين هذا السلوك من طريق التدخل التشريعي وذلك باستحداث نصوص جديدة في قانون العقوبات (العالم) المادى وليس الاستثنائي سواء لجهات

هذه النصوص الى تجريم صور جديدة للسلوك الإرهابي الذي يواجهه في هذه الأيام . أو لتغطية بعض الظروف للحدود للنصوص القائمة وميلها على ذلك من تغطية العطف سواء بتغيير نوع العقوبة أو بالارتجاع بها إلى الحد الأقصى المقرر لها حاليا قبل ظهور الإرهاب .. ولذا كانت النصوص الحالية في القانونين لاتتعلق الردع لصور الإرهاب وجرائمه لأن الأمر يستلزم القضاء على هذه الإجراءات التقنسية في مثل تلك الجرائم سواء في إجراءات الاستدلال أو الخيرة أو التحقيق الابتدائي أو المحكمة وذلك بزيادة عدد المعلنين في تلك الأجهزة بحيث يمكن حل وجه السرعة ضبط الجريمة ومكسبها وسرعة الفصل في القضايا بما يحفل اعتبارات الردع العام .

ويقول المستشار محمد سعيد المصطفى ورئيس محكمة ابن الدولة لعليا - بعد أحداث الإرهاب الأخيرة التي

شهدتها البلاد هناك اتجاه لاولها يرى ان القانونين للامعة أي القانونين الجزائية والشعرون الطوارئ كطية لواجهة الارهاب . أما الإلحاح الثاني يرى ان ذلك للقوانين قد فشلت في مواجهة الارهاب بديل انه يستلزم تكاملا في كل أنحاء مصر واصبح يهد حياة الدولة ويترك من سلطانها دون ان تستطيع تلك القوانين استكمال شأنته وانقاذ على جلوره .

وفي الدول المتقدمة

وقوانين الإرهاب التي صدرت في بلاد متقدمة مثل بريطانيا والمانيا وإيطاليا واسبانيا نجد انها لها خلفية بعض نصوص في قانون الجزائية أو في استحداث قانون متكامل للإرهاب ..

وفي قانون الإرهاب التي صدرت في بلاد اصل الإرهاب وتتمثل السلطات رسميا لوضع الجلب من الإرهاب ومقرات . وان ينضم لادبير لحازمية وإجراءات وتلك تساعد في منع الجرائم الإرهابية وتلك عند حدود مواجهتها عندما تقع .

قانون الإرهاب ضروري

ويقول المستشار محمد المصطفى - ومن هذا إزاء انتشار موجة الإرهاب العنيفة في مصر لأول مرة في تاريخها

وبهذه الصورة التي نذكر من مية الدولة وتهدد كل فرد لائن من يلائون بعداد قانون للإرهاب ه يكون أكثر صوابا وأحد لتقنين الظروف الحقيقية لمواجهة الأحداث بصورة تتواءم مع جسامتها ، على بأن طبيعة القانون الشد . وأن القانون لا ي قانون لنا يشعرون على أساس الواقع الحاصل على ميسر لتقنيا به من أحداث .. غير انه قد تقع أحداث لم يكن في وسع المشرع توقعها ولا تتصل في حصيلتها على اتجاه بركان الإرهاب في مصر

سائل السنوات التالية للشعبية .. للفتن العام يواجه حوادث أمنية متفرقة . أما الإرهاب فله يلجأ للحلا من الجرائم وطولها من الأحداث التي يمكن مواجهتها بقانون العام .

مواجهة الإرهاب

ويضيف رئيس محكمة ابن الدولة العليا - من قانون الطوارئ مصر في عام ١٩٨٨ وكان يواجه ظروفًا قلقة في ذلك الوقت .. وفي السبعينات تم تحميله



تشديد العقوبة

ويضيف رئيس محكمة أمن الدولة العليا - أنه لا بد من أن يتضمن القانون الجديد فرض عقوبة على مجرم الانتقام لجرائم ارضائية بشرط أن توسع الضمانات الكافية لكي يقع العتاب على من ينتمي للجرائم ارضائية فعلا ولا يؤخذ به شخص يريه أو مشبهه في امره . ويجب أن يراعى الشرع في هذا القانون ضمانات الفعل وتدابير العقوبة في هذا التتبع بحيث إذا كان الجاه المشرع إلى تنفيذ العقوبات في هذا القانون فإنه لا بد من تشديد العقوبة عند الانضمام إلى جماعات ارضائية حتى يتحقق الانضمام في التشريع ذاته .

غير كاف

وحول بقاء قانون الطوارئ بعد صدور قانون الارهاب الجديد يقول المستشار سعيد المنشوى - اعتقد ان قانون الطوارئ لم يلجأ في القضاء على الارهاب بديل لم يحدث الآن من جرائم ارضائية . وبذلك أيضا التفكير في إصدار قانون جديد لمكافحة الارهاب . ويبيى بعد ذلك على السكينة التشريعية إذا كانت ترى إنهاء العمل بقانون الطوارئ أو ترى استمرار العمل به . فلا تلجأ إلى مد العمل به فارجو أن يكون رأيها في ذلك واضحا واسميا في ذلك مقعدة حتى لا يسهل القصد أنه معكم بمرسلة من القوانين التي لا ضرورة لها .. فالمرر بالتنسيق لقانون الطوارئ : وزير الداخلية يشرح أمر الاعتقال باعتباره ذاتيا للحكم العسكري وهو رئيس الجمهورية . ويشرح به المعتال وينفذ عليه . ويكون للمعتال الحق بعد ٣٠

ساعات الظهور وقصر ثوبه وإصبح غير قادر على مواجهة الارهاب بديل أنه لو كان يستطيع للقانون العام وقانون الطوارئ القضاء على الارهاب لما كان هناك حاجة إلى التفكير في إصدار قانون خاص للارهاب . سيقبلنا إليه بعض الدول للتقدمه يوم أن يتعرض ذلك مع نظمها الديمقراطية . ومن غير أن يتبقى أحد على الحريات لأن دمه خطر الشرف أمر علني ولا بد له من بعض الإجراءات التي لا بد أن يتخذها الشعب حتى يخلص من الارهاب .

محكمة خاصة لقضايا الارهاب

ويؤكد المستشار المنشوى - أن تعريفا للارهاب والارهابيين . ويطلب في تقريره الاستعمال الخفي لتفسيره وبأنه مغلوطة . والتقرير السليم لتعريفات شرعية وغير عقلانية .. كما أنه ينبغي أن يتضمن تشكيل محكمة خاصة للارهاب تتكون بمصادرات تسمح لها بالمخاطبة من بعض الإجراءات التي تعوق المحاكمات ويطلب أمضا . هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع تدابير استرازية . وإجراءات وقائية على مراقبة الارهابيين واعتقال ذوي الخطورة منهم . وحظر بعض الانتصاف على المخربين منهم على أن يتم ذلك تحت اشراف قضائي حتى لا يسهل السلطات الاربابية استخدام الرخص القانونية . وحتى لا تلتزم جهة واحدة بتقدير المسلك وإبرام القرارات . وإنما يكون ذلك تحت اشراف سلطة قضائية تراجع وتخلص وتقرر .

وحول الإجراءات المبصرة في محكمة الارهاب يقول المستشار سعيد المنشوى : التي اقترح أن يتضمن القانون الجديد للارهاب في هذا الشأن ضمانات تحول دون به أو مخاصمة جهة المحكمة التي يستغلها الدفاع لإطالة أمم التقاضي وعم تطبيق الرخص المطلوب ارتكابها مثل هذه الجرائم البشعة . وذلك وضع ضمانات خاصة لسماع الشهود والخبراء من المحامين في بعضون أو اطة أمم المحكمة بالتمسك بسماع شهود يقدمهم الارهابيون فلا يفسحون إلى المحكمة لدراسة بشهاداتهم في القضايا أو قد يفسحون من الوثائق تحت التهديد .. كما أن طلبات به القضاء قد تتخذ سبيلا لتعطيل الفصل في الدعوى وإطالة حياة المحكمة ضمانا وتحويلها إلى خصم للمتهمين .

يؤام النظم من قرار الاعتقال أمام محكمة أمن الدولة العليا .. ويتضمن على وزارة الداخلية أن تقدم المحكمة معلومات بفساد الاعتقال .. ويطلب الواقع أن وزارة الداخلية في أغلب الأحيان لا تقدم هذه المعلومات أو أن تقدم معلومات بفساد غير كافية لينتمي الأمر بالمحكمة بأن تخرج عن المعتال . وساعات المستشار سعيد المنشوى قائلا يرات الحكم سلطة أغلب الذين تلبس عليهم الشرطة وتقدمهم للمحكمة بتهمة الارهاب ٢ . فلان أن الشرطة عندما تلبس على الشخص أنها تعمل ذلك لا يرتكبه جريمة معينة . ولكن بكل امس لأن إجراءات الضبط قد عبرتها بعض الأخطاء . كما أنه قد تكون هناك مخبرات الإثبات المقدمة . هذا بالإضافة إلى محاولات الدفاع واستغلال كل نقاط الضعف في القضايا الأمر الذي قد ينتهي إلى الحكم بالبراءة . لأن الأصل في الإنسان هو البراءة . والمحكمة حين تلبس بالبراءة إنما تلبس بما هو أصلا . ولا يمكن للمحكمة أن تكتم بيانات شخص ألا بعد أن تجد أسبابا كافية لقتل بها . ولكن ذات صفة موضوعية . فلا يكتفى القاضي ذاتيا بل ينبغي أن يكون لاعتقال مقاما وموضوعيا أي مطلق للثقة بحيث يكتفى كل من يقرأ الأساليب بطول القضية . ولها يمتد إلى الاعتقال فلا سبق القول بأن وزارة الداخلية لا تقدم معلومات في كثير من الحالات التي يضعها المعتالون . بل أنها أحيانا تكتم أسبابا لقتله أو حقه أو ضلعه مما يوقع الضحايا في الاعتقال تختلف عن ضوابط المحكمة في الاعتقال تختلف عن ضوابط الشرطة كما سبق القول .



المصدر : **الشرق الأوسط**

التاريخ : **٢٠ يونيو ١٩٩٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قانون الإرهاب لن يوقف التفجرات الشعبية



بقلم:

د. محمد حلمي مراد

لست أجد ما استهل به كلامي عن عدم جدوى إصدار قانون جديد باسم «مكافحة الإرهاب» للتدليل على ذلك خير مما جاء في عدد جريدة الأهرام - وهي ليست من صحف المعارضة، بل الصحيفة التي توصف في الخارج بشبه الرسمية - الصادر يوم ١٩٩٢/٦/٢٨، من تحقيق صحفي ميداني عن أحداث قرية صنيو يركز مبروط محافظة أسيوط، حيث انطلقت أحداث العنف سالت فيها السماء وانتقلت إليها الفرق للدراسة وقوات العمليات الخاصة للأمن المركزي لإعادة الأمن إليها.

والد جاء في مقدمة هذا التحقيق وصف على لسان مسئول في الناحية - طلب عدم ذكر اسمه لأحداث القرية، قال فيه : إنه لا توجد خلافات ثأرية بين أهالي القرية، وليس هناك فتنة طائفية. فالسحبيون الذين حرقت ديارهم يعيشون في بيوت للمسلمين معاً.. والتضع من قضايا هذا التحقيق للميداني أن أهل هذه القرية يعانون من غياب الخدمات الحكومية حيث إن هناك نقصاً في وجود رفيف الخبز الذي ينتظره سكان القرية في طوابير طويلة، وإن الوحدة الصحية أبيلة للسقوط منذ عام ١٩٨٩، ولم يتحرك أحد ولا يوجد بالقرية سوى مركز شباب واحد لا يأنثها، وأغلب نواحيته مفلق لعدم توافر الإمكانيات (بينما تنفق ٦ ملايين من الجنيهات على الاشتراك في الدورة الأولمبية ببرشلونة)، ووجود آلاف من حملة اللؤلؤات العليا ولتوسطه العاطلين عن العمل.



وقد قامت الجماعة الإسلامية في القرية... كما جاء في التحقيق المذكور - بملاحقة الأفراد والمحتاجين في مناطق حسين قروش الكشوف الترميد، والمساعدة في توزيع الخبز، وشراء اللحوم من التبرعات وتوزيعها على أهالي المحتاجين في العيد، وإن أميرها عرفه درويش - ابن الثلاثين عاماً - كان يقوم بدور المصلح الاجتماعي ويحل مشاكل المحتاجين بإعانات اجتماعية، وكان للمسيحين ولجان إلى له لحل خلافاتهم رغم علمهم بأنه مدرس لغة العربية، ومن عرخبى الأضر، وأمير للجماعة الإسلامية بالقريّة، إلى أن قتل في صدام بين المصلح وقوات الأمن أمام مسجد القرية، حيث كان يشتر نظامه، مع كان مشاراً لأعمال العنف المتبادل بين أنصار الجماعة وبين أفراد الأمن.

هذه الصورة التي نجدها متكررة مع اختلاف في التفاصيل في مواقع متعددة من الصعيد، وبعض الأحياء الضعيفة في القاهرة، كالزاوية الحمراء وبين شمس، أو إمبابية بالجيزة إنما تدل على أن هذه التفجيرات الضخمة إنما ترجع إلى سوء الأحوال المعيشية والاجتماعية للمواطنين في هذه المناطق الفقيرة بالوجه القوي، والأحياء الضعيفة بالماهرة الكبرى، مع إهمال الحكومة في القيام بإيجادها نصراً لهم، وعدم رغبتها في نفس الوقت من قيام جماعات إسلامية بإياد هذا الدور الذي تلبست في القيام به ضخمة استخباراتها المسيطرة على زمام الأمور بحيث تتمكن من إحداث انقلاب سياسي، وإن يهوى اندلاع هذه التفجيرات الضخمة إصدار قوانين لمكافحة الإرهاب تمكنها من إبادة هذه الجماعات الإسلامية التي تحصد العنف والتعصب، تلك لأن اندلاعها والمضامين إليها يؤمنون بما يؤمنون به كطبيعة دينية، ويعتبرونه إلهاماً لا يسبيل الله، وهم يبرسونه بالاستشهاد في سبيله، ومن هنا فلن يتبين من طريقهم تصور قانون يقضي بالاعتراف لهم أو إعطائهم وهو قائم من قبل بل إن العنف الأمي الذي يتخذ صفة يزيد من التعاطف معهم ويصورهم في نظر مواطنهم من المحتاجين والأفراد في صورة الشهداء في سبيل إنقاذهم والوقوف إلى جانبهم، ولذا استطاعت

قوات الأمن أن تقضي على وجود هذه الجماعات في بعض هذه المناطق فإنها لن تلتفت أن تظهر في مناطق أخرى، لغرض نفس الحرمان والفقر، وسوء الحال، وإهمال الحكومة. وهل من التصور أن يظن في الصحف من قيام وزارة الداخلية بملاحقة أفراد هذه الجماعات في الجبال الشرقية بالصعيد عن طريق طائرات الهليكوبتر كالنوا على إبادة القوات الأجنبية غارياً. وأن يظن مدير أمن بني سويف أن طاقلاً منشور بصريّة الجمهورية أنه سيطلق عليهم حد الحراسة... الأمر الذي أدى إلى جعلهم يظهرون إلى جهاز الشرطة باعتباره عدو لهم متحارباً ضدهم بدلاً من اعتبارهم جهازاً مسلحاً يؤيد واجبه في خدمة الأمن والثانون... وهي صورة خطيرة تبيّن على الأسس والقتال؟

وزير الداخلية يكذب على

مجلس الشعب لإقناعه

بإصدار قانون للإرهاب:

وقد انعشني أن يلقى اللواء محمد عبد الحليم موسى - وزير الداخلية - في مجلس للشعب، ويخبرني على خلاف الحقيقة أن قانون الطوارئ لا يميز له أن يعقل العناصر الإرهابية - من وجهة نظره - أكثر من خمسة وأربعين يوماً... في حين أن قانون الطوارئ يميز الاعتقال دون تحديد مدة لا كحد أقصى، ولكنني أمشي للمعتقل حتى التنظيم من اعتقاله أمام محكمة أمن الدولة العليا كل ثلاثين يوماً بالنظر للفترة الأخيرة من لسنة ١٩٨٢ من قانون الطوارئ... وفي البداية تستطيع وزارة الداخلية إبقاء المعتقل لمدة تسعين يوماً رغم التنظيمات الخاصة بوقف الحكم أصلاً، إذ أنه لا يجوز للمعتقل التمتع بتطبيق إلى المحكمة إلا إذا انقضى ٢٠ يوماً من تاريخ صدور اعتقاله دون أن يرض عنه، وتصور المحكمة أن التنظيم خلال ١٥ يوماً... ولوزير الداخلية الظن على قرار المحكمة بالإرهاب خلال ١٥ يوماً من تاريخ صدور حكمه بالإرهاب، ويحال الظن إلى دائرة أخرى خلال ١٥ يوماً من تاريخ الإحالة بحيث تفصل فيه خلال ١٥ يوماً... فلماذا قامت

الشرطة الجديدة بالإرهاب مرة أخرى، وجب تنفيذ قرار المحكمة... ومجموع هذه الند بلائ تسعين يوماً... إلا أن وزارة الداخلية لاتحترم أحكام القضاء كواجبة للظن في جميع الأحوال، إذ كلما ما تلجأ إلى إعادة اعتقال المعتقلين المحكوم بالإرهاب عنهم بإيعازهم لم يمكن الصبر ببركان الشرطة، لم تعيد إصدار قرارات جديدة باعتقالهم مرة أخرى دون أن يمارسوا في الحياة عملاً يبر إعادة اعتقالهم... وقد أبلغت لدى إحدى منظمات حقوق الإنسان على كسوف بأسماء العديد من المعتقلين الذين تكررت قرارات اعتقالهم ما بين ١٢ و ١٧ مرة بحيث بلغوا (وغيرهم) أساليبهم، نيل فوس مارون - السيد قاضي السيد - حسن الطراباوي - شخصاً - معصود محمد أحمد شبيب - أحمد جاد الرب - وبعض الأخر أمشي. ومن الاعتقال المذكور أكثر من عام (ويشمل كلهم على ٢٢ أسماً) وأسرى ثلاث مئتي من اعتقالهم المذكور أكثر من ستة أشهر (ويشمل كلهم على ١٧ أسماً).

وقد أكد الاستشهاد على صحن رئيس محكمة أمن الدولة العليا أن تصريح له نشر بصريّة الأضرار يوم ٢٥/١/١٩٩٢ وفقاً لما قد يور من قسب تصالح المحكمة للإسراع من المعتقلين - أن ٥٠٪ من حالات التظلم التي مرفقتها إلى المحكمة خالية من المذكرات التي توضح أسباب الاعتقال وبالتالي لا توجد للمحكمة أمامها ما يبرر استمرار الاعتقال، وأن ٢٪ من حالات التظلم تأتي مرفقة بذكرات غالباً ما تكون مضمومة أسباباً مجهلة أو تتسم بالمسومية فائتد فيها بالإرهاب... وهذه الحالات يكون إصداً قد أنشئ في الاعتقال ٤ يوماً... أما ٢٥٪ الأخرى فتتضمن مذكراتاً معلومات جديدة ومعددة من المعتقل مثل بيان وفلاح تخيمات أو إقراراً بسلطتها، ربما تتجه المحكمة إلى رفض التنظيم من الاعتقال لواء يزيد السيد وزير الداخلية أرجل شروع شيخ العرب... لم يزيد أن يعتقل المواطنين على أسباب جديدة مما يؤيد إلى وضع الناس في المعتقلات لجرد خلافاً شخصياً، أو لإجبار بعض المواطنين على التصرف على نحو معين في بعض الماسلات أو لجرد البطش واستعراض العضلات، كما حدث بالفعل في بعض الحالات أو لكي يمتد إلى المعترضين على أهل الحكم والمشاريين لدى الحكومة والتفرد.

لم يرد إلقاء الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة بالاعتقال لتكون بد وزارة الداخلية مسئلة في إيداع



لواشنطن العلاقات بسلامة رقيب أو حسيب. وهو أمر متوقع مستوريا ولا يجوز أن يتفهمه القارئ الذي يكترون فيه كالحكمة الإلهية أو أي تعديل للقوانين إن الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من الدستور القائم تنص على أنه: «يجوز الفصل في القوانين على تصديق أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء».

القوانين القائمة تنفي عن استبعاد الجرائم وتقليد العقوبات

ويحاول البعض تحرير إضافة قانون جديد للإرهاب إلى ترسانة القوانين الاستثنائية المعروفة باسم «القوانين السيئة السمعة»، بحجة أنها تقضي أفعالا جديدة يتم تجريمها، أو أنها ترفض عقوبات أكثر شدة. في حين أن قانون العقوبات المعمول به حاليا قد يشمل على كافة أنواع الجرائم التي يتصور أن تحصل بالإرهاب والتعسف وفرض عليها أقصى العقوبات وهي عقوبة الإعدام. بحيث لا يبقى إلا تجريم السراقة والفكر، وهو ما يتعارض مع حرية الرأي التي نعطيها المستمع والإيمان الدول لمعقود الإنسان، أو تأجيل التوقيف التي تضمنها الدستور. ولا اليأس من عقوبة تجوز إرهابي روح للشخص أكثر من مرة بواسطة متوعدة:

فقد خصص قانون العقوبات بياضاً بأكمله، وهو الباب الثاني من الكتاب الثاني منه «للجنايات والجنح المصرة بالحكومة من جهة الداخل»، بحيث نص على عقوبة الإعدام على من يؤلف عصبا مسلحة أو يتولى القيادة فيها لمحاولة قلب نظام الحكم أو دستور الدولة بالقوة (المادة ٨٧). أو لمحاولة طائلة من السكان، أو مقاومة رجال السلطة بالسلاح أو تنفيذ القوانين (المادة ٨٩). وبعبارة الإعدام أو الأشغال المؤبدية من جرائم تخريب الأموال ذات الصلة العامة أو احتلالها (المادة ٨٩) وما بعدهما، كما تضمن العقاب بالأشغال الشاقة المؤبدية على كل من أنشأ أو نظم أو أدار منظمة أو جماعة من شأنها معاضة نظام الحكم، متى كان استعمال القوة أو العنف أو الإرهاب ملحوظا في ذلك (المادة ١٨٩ مكررة). وبعد أن فصل القانون والغش الصوريين أو الممارسة أو التفتيش أو الشهادة أو إرادة من حيث التشجيع أو التعريض أو المشاركة أو التآمر مع الإرهاب، حتى أوردنا وعلى عليه، ومن المادة ٨٨ إلى غاية كل من علم بجرائم مذكورة أو ارتكاب جريمة من الجرائم المذكورة ولم يبلغه إلى السلطات المختصة

مع استثناء الزوج والأصول والقديح. وابتدع ما سمي باسم الاشتراك في ارتكاب جرائم، لا ارتكاب جريمة من هذه الجرائم الواردة بهذا الباب، أو لم ترتكب فعلا أو يشرع فيها (المادة ٩٦).

وهذه عينة موجزة لبعض ما تضمنته هذا الباب من أفعال مجرمة دون دخول في التفاصيل والتفصيلات التي لا أول لها ولا آخر. وإنني لأطالب كل من يهمل الأمر — وخاصة السياسيين والفصحين وأعضاء مجلس الشعب — أن يتحلى لواء من وقم ٨٧ في قانون العقوبات لكي يشرع بالرعب له في قانون العقوبات لكي يشرع بالرعب. ولقد من السهل السلطة الحاكمة أن تجد السبل البليدة لإسلاف أي مواطن ببساطة ثمة تحت سلطة حاكم من هذه الأنواع مما يقتضي الأمر التخلص منها وأعادة ضبط تعبيراتها وسرورها مسانئها إلى أحكام الدستور والالتفات الدولية لحقوق الإنسان، وليس محاولة الإضافة إليها وتشديد ما تشترط عليه من أفعال وتصرفات وتقليد ما تقضي به من عقوبات!

كما لفتت إلى إخلال قانون العقوبات على باب مستقل لكل مجموعة من الجرائم الأخرى كجرائم الممرقات «بالإضافة إلى قانون الأسلحة والأشياء»، وجرائم الحريق القصد، وإتلاف الأموال الخاصة، وإتلاف حرمة ملك الغير، وتعطيل المواصلات، والنقل والجرح والضرر الذي يقع لأحد الناس، بحيث يمكن بالإحكام على قتل النفس مع سبق الإصرار أو التردد، سواء كان قتلًا سياسيًا أم عاديًا.

فما السئ الذي يلي إذن لتجريمه من الأفعال التي يمكن أن ترد تحت مصطلح «الإرهاب» إلا أن يكون هو إرهاب الدولة للمواطنين؟

العبرة ليست بنقل سميات القوانين الأجنبية دون تحويلها

وإذا كانت الحكومة تريد التصريح خلف القوانين التي صدرت في بعض الدول الأوروبية تحت مسمى «قوانين مكافحة الإرهاب»، لكي تصدر تشريعات جديدة لشدة نسوة وسوءا مما ورد في قانون العقوبات وما مرأوا إيراد هذه التشريعات، وما أعادها قانون حاله الطوارئ (المادة ١٩٨ من سلطات واسعة للنظام الحاكم، فلننتقل للمسترين إن العبرة ليست بالتسمية التي تحمي القانون ولكن البنية الموضوعية. وإن من يخلون الناس في قوانين مكافحة الإرهاب مروجوة في الدول الغربية، وهي التي أثبتت أنها مفيدة، طالما أنها القوانين التي في هذه النظم القانونية والنظامي لهذه البلاد لتتبنى

أنها خلف كثيرا مما ورد في القوانين العقوبات والإجراءات الجنائية والطوارئ في مصر. وإذا كانت هذه القوانين الشبيهة بالرواية مجتزعة عن إلفاق هذه التشريعات الشبيهة بالرواية، فإن ذلك لا يرجع إلى نقص في القوانين، وإنما إلى فقدان الوعي لدى المسترلين، بالأسباب الحقيقية. أنقى هذه التشريعات المقترحة بالبنفس، والتي تضم نفاها وتزيدا ليهيبه، وإغلاهم لمتابعة إلى معالجاتها والقضاء عليها

ومما حاول الحكام تشديد الرواية على المواطنين، ومواجهة الانتقادات الشعبية بالمزيد من العنف السلوي، مشترين تحت اسم «قانون مكافحة الإرهاب» — سواء من إلقاء حبال الطوارئ وإيقاف قانونها وهو أمر مستبعد — لأنه يؤمن بانهم لا يستطيعون إلا أن يملأوا أو ينهض حالة الطوارئ، لكتفاه بما تضمنه القانون الجديد. في العمل من أفعال هذا القانون كما يشاء حاليا لأنه لا يحق لهم الطوبى إلا ما أقتضوا به قانون مكافحة الإرهاب في الدول الغربية. والاتجاه إلى إخلال تعديلات على القوانين العقوبات والإجراءات الجنائية والطوارئ، لتزايدها بكثافة وقسوة. فإن إصلاح الحال لن يتم إلا بإعادة النظر في سياسات الحكم بما يحق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد، وإقامة الديمقراطية والحرية الوطنية واحترام حقوق الإنسان، «بحرية تكوين الأحزاب والجمعيات وإطلاق حرية الصحافة والتعبير وليس بفرض حكومة عاجزة لسنوات طويلة رغم أنف الشعب تحت شعار الاستقرار غير الجدير، وتزوير مجلس تشريعي يسل اسم الشعب زورا وبهتانا يوافق على ما تحده السلطة الحاكمة من قوانين، بينما يئن المواطن تحت ضغط الارتقاء للذهب لاسمحوا، وفيما يخدم الحياة الأساسية التي ما وجدت الحكومة أن العمل على تقديمها للناس في أفضل صورة وبأقل الأثمان



المصدر : **الألمانية**

التاريخ : **١٠ يوليو ١٩٩٢** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعديلات القانونية الجديدة لمواجهة الارهاب

علمت . الأهل . أن عدول الحكومة عن فكرة اعداد قانون جديد للارهاب والاكتفاء بوضع النصوص المقترحة بقانون الارهاب في احدى مواد قانون العقوبات . قد تم بعد عقد عدة لقاءات على مستوى عال حضرها الدكتور فحسي سرور رئيس مجلس الشعب والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ومحمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ومدير ادارة التشرييع بوزارة العدل وعدد من المستشارين ورؤساء القانون .

التوسع في تطبيق قانون الطوارئ ، خلال السنوات الماضية قد افسد القانون لفاعليته والهدف منه مما ادى الى صدور احكام قضائية عديدة بغاء القرارات الاعتقال ورفض الاستئنافات المقدمة من وزارة الداخلية .

وعلمت . الأهل . أن التعديلات الجديدة في القانون سوف تضع عقوبات جديدة على اصحاب اساءة استخدام الدين وتجرى كل عمليات التدريب العسكرية التي تتم بدون إذن من الدولة سواء في الداخل او الخارج وان التعديلات تستهدف - كما صرح - للأهل - مصدر قانوني مشترك في اعداد التشريع - معلومة كل اساليب الاثارة او التحريض على كل ما من شأنه استخدام الابيضان في فرض السراى بالقوة .

وكانت تقارير المخابرات المصرية بالخارج قد حذرت من اخفاء أية إجراءات أمنية عنيفة تثير الرأي العام العالمي خشية أن تؤدي تلك الإجراءات الى خفض المساعدات المالية والاقتصادية التي تحصل عليها مصر وخاصة أن الاتجاه الدولي في دول أوروبا يربط تقديم المساعدات الى الدول النامية بحدوث انقراض في قضايا حقوق الإنسان والحماية السياسية .

وقد حضر الدكتور سرور من اصدار قانون جديد للارهاب يمكن أن يضاف الى القوانين الاستثنائية الأخرى وحسب يصبح القانون بمثابة من الطعن عليه وكانت مناقشات مستفيضة قد دارت في هذه اللقاءات حول اصدار هذه التعديلات في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ الذي في سلطات استثنائية لرجال الأمن وخاصة فيما يتعلق بالاعتقال وقد كشفت المناقشات عن أن



فحسي سرور فاروق سيف النصر



مشروع قانون الإرهاب :

بين ورطنة الحكومة وريبة المعارضة وحيرة الأغلبية الصامتة

● عذاك قد تراجعت الحكومة في يونيو عن وعدنا بتقديم مشروع قانون لتأنيبات الحريات على أساس القانون وليس على أساس العقوبة المعلقة التي أدت إلى الصناديق في هذه الأجزاء التي تتحكم حكما مباشرة في الحياة اليومية للأغلبية الصامتة السلوية الأربعة.

من هذه الأمثلة الثلاثة للممارسات المتصلة للحزب الحاكم خلال شهر واحد يبين أن القوى المعارضة قد تفقد مع الحكومة في القلق لتأنيبات نطق الإرهاب لكنها تختلف معها في نواحي القلق وفي أهداف ونوايا وأساليب التحرك لمحاصرة التطرف والإرهاب.

لنا شخصيا انهم إن تتسع أصوات التطرف في مجتمع ملحق يصبح من الضروري إعلان حالة الطوارئ. لكنني لا أهتم مطلقا كيف يمشي في حالة طوارئ دائمة لأحد طرف عما لم نتكلم عن حاجة المجتمع للثقة. وهذا الطرح الضيق من جانب حكومتنا يجعلها الضعيفة ومسخة بين الحكومات.

الرأي العام مهوم بمحاصرة يرد الإرهاب والحيولة دون تأنيباتها وانتشارها في طول البلاد وعرضها. لكن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتحركة وليس هناك أسلوب للتعامل عاجل، بل جمع ... نهائي ...

وأول بالعولة إن تفكر في أساليب العلاج المتعددة المحاور والأولويات. وفي هذا الصدد، ولأننا اعتقد أن خطوة واحدة جادة، مثل إعادة تشكيل مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون على أساس ديمقراطية تجعله ممثلا لكافة الاتجاهات الوطنية يمكن أن يؤدي إلى فوصح الممارسة الديمقراطية ومحاصرة الممارسة الإرهابية أفضل مما يمكن أن يؤدي إليه العمل القانوني لكافة الإرهاب.



د. ماهر عسل

الأغلبية التي لمعناها كدهور أكثر فاطر. وليكن أساليب وخبرة الأمل هي مشاهيرها الأممية التي تجعلها تصمد إلا أن كل ما يردده أيواي الحكومة ... ولكنه ليس في الفلب والاعم تبدو غير معنية بوزارة الحكم ... وقد تمتعت فيه أيضا. لذا كانت الشريكات التي يوجهها الإرهابيون للحكم بعيدة عن التفكير المبكر في حالة الناس.

ولنا فتاونا ممارسات الحكومة فقط خلال شهر يونيو الأخير نجد مثل:

● ترليج الحزب الحاكم من القارة مع أحزاب المعارضة على الوصول بشكل رضائي مشترك إلى تشريع موازن لإعادة صياغة العلاقة الديمقراطية الزراعية.

● وفي شهر يونيو اجرت الحكومة انتخابات مجلس الشورى فإذا الناس ويتكلمون أن حكومتنا قد امتدت التزوير لأنها يستمعي على العلاج ويعز منه الأمل في القضاء ويساهل أي عائل مامية مجلس الشورى حتى ترغ الحكومة من أجله سمعتها سرية أخرى في وحل التزوير الفاضح !!

يتحطم احساس الرأي العام المصري بمشاكل الإرهاب. وتتدحج زوايا الإحساس بالخطر. فلقوى السياسات ولا سيما المستنير أو الديمقراطية تستشعر خطرا قريبا على الوحدة الوطنية التي ميزت المجتمع المصري منذ الفتح العربي والأغلبية الشعبية الصامتة التي تقف حتى الآن خارج الملعب السياسي تستشعر الخطر على حياتها وأموالها وهراتها الشخصية. فالإرهاب يهددها والمواجهة الأمنية للإرهاب تضيق عليها فرص المضي للرق. وفي بعض قرى الوجهة المستنيرة لا يظهر الرجل متأزما إلا لثيوبات ملحة. الأفراح موحلة وحشي الصلوات تتم في أصيل الحدود. والأصل موكلة

للضياء. أما الفتوة فهي تستشعر الخطر على هويتها وتضمن على استخدام زعم السلطة بأي ثمن ... وهي قلقة من ردود فعل دولي لئلا لا يصلح للإسكان الأجنبية للتمويل والإستثمارات خاصة في قطاع السياحة.

وهكذا يتدحج الضغوط والمضامين الاجتماعي والسياسي للضغوط متعلقة الإرهاب. وبلا مواربة، أرى أن أزمة الثقة بين الحكومة والمعارضة تجعل احتمالات الوصول إلى صيغة قانونية مقبولة لكافة الإرهاب أمرا بعيد الاحتمال. ولأننا أن الحكومة هي المصطلح الأول عن طوائف الحكومة محسنة لها لدى المعارضة ومن باب أولى لدى الأغلبية الشعبية الصامتة.

للمعارضة السياسية من التي التمييز إلى أقصى اليسار تشرف بحكم خبرتها أن تستنير القوانين السبيلة السبعة العديدة للحريات أكبر من حاجة أية حكومة إلى ضبط أفعال المجتمع ولو لحساب الحكومة. ولكن بفكر الذي يجعله مشروعا ومقبولا ولو على مشفى !

والأغلبية الصامتة ترى الحكومة مزورة بالتأنيباتها واتجاهاتها بلغة إرهاب غير مقبومة الدلالة غير مولوق بصحتها ... لذلك بقضية لهذه



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٩٢

إن طرق مكافحة الإرهاب لا حصر لها ، ولا ضرورة - هنا - للتوقف عندها تفصيلا وعلى أبحاث - ويرغم انني لست قانونياً - فإني من ماضيني لما يجري من أحداث اعتقد أنه قد يكون ضروريا الشغل بعض التعديلات على القانونين والسياسات لقانون الاجراءات لضمان تحقيق مواجهة جادة لارتكبي جرائم العنف السياسي للسلط . ولتأمين مصلحتات تتسم بالسرعة والحسم كسبيل لردع دعاة الفتنة والنوأت الإرهاب لخلواء ، ليسوا سجناء رأى وإشغالهم بمكافحة خطر باهم يهدد سلامة الوطن وأمنه وحرية الفكر فيه ، ولذا هم أيضا خطر يهدد وحدة الوطن ووحدة المواطنين .

وبلختصار فإن الحكومة بسلوكها اليومي تنفخ في خيران التطرف والحنف والإرهاب حتى إذا طغلتها النار صلتت بالمجاهير الشعبية : لا بد من التضييق ببعض ما تبقى لنحكم من حريات لكي نواجه التطرف والإرهاب .

والتي إن تدرك الحكومة بأسرع مايمكن الأبعاد الحقيقية لخطر الإرهاب . ويوم تقترن الحكومة من الهجوم الشعبي لهذا الخطر إن تكون هناك مشكلة أو جماعية إن منقذة أي قانون أو مشروع بكل تجرد وتزامة من جانب القوى الوطنية المعارضة ... ويومها إن تتصدد الأحزاب برؤى ذاتية قصيرة النظر ... ويوملا تخرج الحكومة من ورطتها وتتحل المعارضة عن ربيبتها وتخلص الإكثارية المصلية من ربيبتها ... والفكرة الآن في طلب الحزب الحكم وحكومته ...



المصدر : ١١ وقد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ٩ يونيو ١٩٩٢

الغلب .. الذي ليس يرضى بنا !!

بقلم : عبدالعزيز محمد المحاسي

ارتفعت درجة الحرارة وانتشرت الصفوة ، حتى كانت تصبح هي !! وتضاعف الحديث من لقون جديد للارهاب ، بحسب اسمعيله انه طوي الذخاة لمواجهة ظاهرة الصنف للصفاء !! حتى ان احد الكتاب قد اخذ اسمعيل فقال انه اذا كان الصنف ذكاته ، قد يال او يسبح سوابط او موانع امام هذا الانجاه ، فلن الصنف يجب ان يهمل ، ونحمد الله انه لم يال يجب ان يلقى !! ولذا كان الحديث من وضع قانون جديد للارهاب ، قد لعبت ذخرا له اسفله ، خوفا على الحد الاثني البتالي من الضمانات ضمتا ، فقد اخذت الحكومة بتبنيها نكية من البعض ، فاعطت لها حبالا لله ان تضع لقونا جديدا للارهاب ، اما سقوطه فله بعملية بسيطة ، وهي اجراء بعض الضمانات في لقون العقوبات والقوانين الاجراءات والقوانين للصفاء لهما ، وتضمن الصنفة بهذا ان العملية يمكن ان تخيل !! ومن يثق لقون عنها بانها لا تحبب ولكنها فله تعجيل ! لقد كان الدرس الاول لنا في للقون - وعزال - هو ان لقون العقوبات والقوانين الاجراءات وعملقتها في اي دولة ، هو مرة حضارتها ، وعلمها ادى احكامها للقوانين وعملقتها فيها ، وانما اذا اريد ان تعرف طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسبيل لاية دولة ، فنظر الى لقون عقوباتها والقوانين لاجراءاتها ، ولا تنظر فله الى مستوى !! القول هذا للقائين على لدر-التشريع ضمتا في مجلس الشعب ، فقد درسوه وسمعوه ضمتا !! بل ان الهم الوالي لرئيس مجلس الشعب هو لقوله في هذا المجال ، فقد برز واقع يكتفيه عن اللجان في لقون الاجراءات ، وعن الشرعية الاجرائية ايضا ، حيث لرسى واصل المعايير التي تحلق المعنى لهذا الدرس الاول الذي تملكتها وحيثها !! ان للصفوة الحقيقية في هذا الانجاه ، ان التجربة قد دلت على ان القصدي للارهاب والصنف ، بالتشريع وحده ليس يكفي ، فلا يمكن علاج الظواهر الخصمية بالتشريع فله ، بل ان التشريع وحده في مثل هذه الحالة يحمل خطورة التصعيد غير المطلوب ، كما انه يعمل خطورة كل علاج ظاهري لداء يقين !! والسؤال اللج الذي يفرض نفسه في هذا الشأن هو : هل ان ترسانة لقون العقوبات والقوانين الاجراءات وتواهبها وعملقتها من تشريعات ، مثل لقون الطوارئ والقانون الحبيب والقانون محاسب ابن الدولة والاسلمة والذخائر والتجوير والاجتماعات والاعزاب وغيرها وغيرها .. هل هي ليست كافية ، او انها تظل يد السلطة باي قيم من القصدي للصفب والارهاب !!

الحق نقول ، ان الترسانة الضخمة ، تقار من كل حلقة ، بل انها تقار صورة مجمعة للقصدي للتشريعي البالغ الصوء !! فهي تظل كل فعل ، بل تظل حتى مجرد التفكير ، فهي تعاقب على التحديد والتشريع ، كما انها تعاقب على تغيير الامن العام واث الضمانات ، وهي كذلك تعاقب على مجرد الشروع ، بل على بعض حالات الاعمال الحضورية ، وتعاقب على الاشتراك بكل صورة ، وتعاقب على الانكشاف الجنائية العامة والخاصة ، كما انها تعاقب ليس فقط على استعمال القوة بغيره ، بل انها تعاقب ايضا متى كان استعمال القوة ملحوظا حسب ، وهي تعاقب كذلك على



المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩٢

التجبر ولا تسبح بالإجماع العام إلا بترخيص وشروط، وتعاقب على إحراز السلاح حتى ولو كان نשל سكين !! ولا ينسحب الملاحق أسير مختلف صور التجريم والعقاب الشديد !! والقانون الإجراءات - الذي هو قانون الضباط - والذي هو القانون الأول لتسييرهم - تكللت فيه الضمانات - جاني أصبح قانوناً ذليلاً ، بل إن بقايا هذه الضمانات يجري انتهاكها دون رحيم !! والقانون الطوارئ الذي يفرط في السلطات والصلاحيات والذي يسمح للسلطة القائمة عليه بإصدار أوامر تنفيذية أو شطوية يجري تنفيذها والعقاب على مخالفتها ، بدءاً من وضع اليد على حرية الأشخاص في الإجماع والانتقال والأقامة والحرور في أماكن معينة أو تولت معينة والتفويض على الضحية فهم أو الضحايا في الأمن والنظام العام واعتقدهم والتفويض في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات .

والأمر بمرافقة الرسائل إما كان نوعاً إلى آخر هذه السلطات التي لم تمنح للقصاص من قبل بل إن هذا للتفويض جعل الرئيس الجمهورية توسيع دائرة هذه الصلوقي والملاحقات بالشرطة شطوية عنه . وقانون العيب - لا يتطلب أبداً الدليل ، إنما يكفي بمجرد الدلائل ، ويضيق الملاحق من تعداد صوب هذه السلطات المفرطة والتي تشمل مثاقب وإتلاف جادة وقطعة للدولة عندما تريد !! إن هذه التوسعة العجيبة ، مع تكتل الضمانات كما رأينا تكتي تنويعها ميسماً للدولة البوليسية ، والتي أصبح فيها رجل الشرطة في أي مجال هو القانون وأملك الخربوب !! ومن هذا كان الإكسنام الخريب الذي جاء رداً على حديث وزير الداخلية الذي وقف بتمسكهم ويقول إن قانون الطوارئ لا يمسحاً لتفتيش والإحتلال لمدة خمسة وأربعين يوماً فقط ، فلا الفرج القضاء من الممثل ، قلته لا يمكن إلا أن يمثل !! في حين أن هذا القانون يمسحاً ، بيمسح الملاحق ضمت هذه الكدة ، قلته إنكيلي . ولذا كان يمكن

القضاء الذي يفرج عن المعتقل ، فحسب إن مراجعة التفتتات كلها تكلف من أن خمسة وتسعين في المائة منها ، لا تقام فيها الدلائلية مجرد تبريرات لهذا الإحتلال ، أصلاً بقول القضاء !! بل إن مراجعة التفتتات تكلف من تسعة مائة من فواير الإحتلال تأتي على يدها !! وتصبح المعوية بين يدي صغار ضباط الدلائلية !! وفي الأفراد من ذلك ماء كثير !! ومرة أخرى ، هل نحن في حلقة إلى المزيد من التفتتات والتفتتات !! الحق والضمير ، تؤكد أن فيما هو قادم التفتت والفتنة والغريب !! وإن الدعوة إلى المزيد لها خبيرة ليس يطفي ، وإنما تأتي ستارة للحميل والتزويل الحشوري والبقاء وضيق الألق ، الذي يرى أنه مالمصا القليلة بل وبالأند

فقط . يمكن إحتلال كلفرة هي تأتي حراسة أداء باطن . ومقام معالج من الأسس بولي الحق ، فإن هذا أداء سويلي يمتري ويتنكر حتى يطفي على إلهيش !! إن طبيب السرطان الذي يقتل بالعجاجة وحسماً إلهيشي الأرواح ، إنما هو بوجراحة والأشعة والتعويضات ، وتعتبر تمت حيلة إلهيشي ذاتها بعمل به إلى بر السلامة والشقاء !! قبل نحن نستطيع ذلك !! أم أننا قد رضينا بقلوب ، فإن للشباب الخربوب علينا فيما ليس يرضي !! فلهذا من القلب بكثرة والسوء ، والحيث بكيفية القليلة من الضمانات !!



التعديلات القانونية الشاملة لمواجهة « الإرهاب »

أحال الرئيس حسني مبارك إلى مجلس الشعب والقبوري أسس مشروع القانون الذي يتضمن تعديلات في قوانين العقوبات ، والإجراءات الجنائية ، وسرية العمليات ، والأسلحة والذخائر .

وكانت التعديلات مجال التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية كأحدى الأدوات التي تسهم في مواجهة الإرهاب من خلال طويات رادعة وإجراءات سرية حاسمة للتعلم بالاحترام الدستور وسيدة القانون .

وتنقل التجريم إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة تدعو إلى تعطيل

الحكم الدستور أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

ولخرج القانون صور التجريم المستحقة أو الجرائم التي ترتكب تنفيذاً للأغراض الإرهابية من نطاق تقديم الدعوى بحسبها جرائم تقع على الحريات .

وقد خول القانون للسلطة العام أو من يفوضه سلطة الأمر بالتحقيق عن العمليات السرية للمتهمين في مثل هذه الجرائم ومن تشير إليه أصبح الاتهام بتحويلها . كما اتجهت التعديلات إلى تشديد العقوبة المقررة على الاتجار والصنع أو الاستيراد للأسلحة النارية والآلية

والبيضاء ، وتجريم حيازة أجزاء الأسلحة الرئيسية وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والأدوات التي تستخدم استخدام هذه التنظيمات لها في تنفيذ أغراضها .

وكان نص مشروع القانون على عدم الإخلال بالحكم الرأى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ أو بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر وفى المشروع كل حكم يتعارض مع أحكامه .

وفما إلى النص لكل التعديلات الشاملة للقوانين التي تمت في مشروع واحد .

يشكل إلى قانون العقوبات المواد التالية :



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ٢٢ ١٩٩٢

الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة لاستخدام

العنف والسلاح ضد الوحدة الوطنية

استحداث عقوبات رادعة للترويج للارهاب

بدور العبادة والقوات المسلحة والشرطة

قواعد جديدة للاعفاء من العقاب وتخفيف
العقوبة في حالة إبلاغ الجاني أو اعترافه

الأسلحة والذخائر محل التجريم

يسلحة يشمل الجسم المعنى
والأمر (السلاح)
ويقتضية للمدافع
والرشاشات والبنائق الآلية
المدافع والرشاشات : الجسم
المعنى والمصورة والبنائق
الآلية : الجسم المعنى والمصورة
والقنبريس ومجموعته

ويقتضية للبنائق للفتحة
والنصف آية تشمل : الجسم
المعنى (الفتحة) والمصورة
والقنبريس ومجموعته ويقتضية
للمسدسات بكافة أنواعها تشمل
مسحبا وخزينة : الجسم المعنى
والفتحة والمصورة ومسحبا

تضمن الجدول التالي
بمميزات الفتحة الأسلحة
والذخائر بطى الأجزاء الرئيسية
للأسلحة النارية محل التجريم
وهي : يقتضية للبنائق ذات
المصورة للصقولة من الداخل
تشمل الجسم المعنى والمصورة



كانت تسببها بكون عليها خلع البلاد
واقترن من الإرهاب أو التعرّض العسكري
بمقابل لتطبيق أخيراً حتى بار كانت
أصلها غير موجبة إلى مصر .

وتكون العنصرية الانتماء للشعلة المؤيدة
إذا تلقى الجنائي تعريبات عسكرية أيها أو
شخص في صليتها غير للجهة إلى مصر .

الفقرة ٨٨ .

ويطلب بالاضطلاع للشعلة المؤيدة كل من
اختطف وسيلة من وسائل التل الجوية أو
الجوية أو للتتبع معرضاً سلباً من بها
للشخص . وتكون العنصرية الانتماء للشعلة
المؤيدة إذا استخدمت الجنائي الإرهاب أو نشأ
عن الفعل المذكور جرح من المنصوص عليها
في المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من هذا القانون لأي
شخص كان داخل التوسيلة أو خارجها ، أو
إذا ظلم الجنائي بالقلعة أو السلطات
السلطة أثناء تلبية وفيلها في استعادة
الوسيلة من سيطرتها .

وتكون العنصرية الانتماء إذا نشأ من الفعل
موت شخص داخل التوسيلة أو خارجها .

الفقرة ٨٨ مكرراً .

ويطلب بالاضطلاع للشعلة المؤيدة كل من
أفيس على أي شخص في غير الأحوال
المنصوص بها في القانون والرائع أو لمحتبه
أو حصة كونهما بذلك بلها التفتير على
السلطات العامة في شأنها أصلاً أو
الحصول منها على منعة أو ميزة من أي
نوع .

ويطلب بذات الطريقة كل من مكن أو
شروع في تكتين مطبقين عليه في الجرائم
المنصوص عليها في الفصل من القوانين .

المؤيد لمن يقاوم السلطات

وتكون العنصرية الانتماء للشعلة المؤيدة
إذا استخدمت الجنائي القتل أو العنف أو
التعذيب من الإرهاب أو تزيين بدون وجه حق
بزيّ منطوق العسكرية أو المنصف وسيلة
كلاية ، أو أبرز كماً تزييراً مدنياً صحوة
عليها ، أو إذا نشأ عن الفعل أصلاً شخص
أو إذا ظلم السلطات العامة أثناء تلبية
وفيلها في شأنها أصلاً أو
الحصول منها على منعة أو ميزة من أي
نوع .

وتكون العنصرية الانتماء إذا نجم من الفعل

في هذه الفقرة . ويطلب بذات العلوية كل من
أمدداً بأسلحة أو لاختار في مفرقات أو
معدات أو آلات أو أموال أو ممتلكات أو أي
شيء لخرم عليه بما يدعو اليه ويطلبها في
تطبيق وتطبيق ذلك .

وتكون العنصرية الانتماء للشعلة المؤيدة
بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة
الثانية من المادة السابقة إذا كان الإرهاب
من الوسائل التي تستخدم لتطبيق أو تنفيذ
الأغراض التي تدعو إليها الجماعات أو
الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو
السلطات المذكورة في هذه الفقرة أو إذا كان
الجنائي من أفراد القوات المسلحة أو
القوية .

وتكون العنصرية السبب عدة التزويد على
طرح سفوف بالقضية للجريمة المنصوص
عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة إذا
كانت الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو
الجماعات أو السلطات المذكورة في هذه
الفقرة تستخدم الإرهاب لتطبيق الأغراض
التي تدعو إليها أو كان التعذيب أو التعذيب
دليل غير المبررة أو الإكراه الخسنة
بالقوات المسلحة أو الشرطة أو بين
أفرادها .

الانعدام في حالة وفاة الجنائي عليه

لمادة ٨٦ مكرراً (ب) : ويطلب بالاضطلاع
الشعلة المؤيدة كل شخص بأحد الجماعات أو
الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو
السلطات المذكورة في هذه الفقرة أو إذا كان
الانتماء إلى أي منها أو منحه من الانتماء
عنها .

وتكون العنصرية الانتماء إذا شتبه على أحد
الجنائي موت الجنائي عليه .

الفقرة ٨٦ مكرراً (ج) :

ويطلب بالاضطلاع للشعلة المؤيدة كل من
سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو
منظمة أو جماعة أو وسيلة يمكن مطبقها
خلال الجبال أو بأحد من يعامل لمصلحة
أي منها ، وبذلك كل من تفتير منها أو رمة
القيام إلى محل من أعمال الإرهاب داخل
مصر أو عند ممتلكاتها أو مؤسساتها أو
ممتلكاتها أو ممتلكاتها الدولية أو غيرها .
سوفها أثناء سقوط أو وجودهم بالشارع أو
الانتماء في ارتكاب شيء مما ذكر .
وتكون العنصرية الانتماء إذا وقعت للجريمة
موضوع المسمى أو التفتير أو شروع في
ارتكابها .

الفقرة ٨٦ مكرراً (د) :

ويطلب بالاضطلاع للشعلة المؤيدة كل
مصري تفتير أو التفتير - بغير إذن أو
صريح كلاً من الدولة المصرية
المنظمة - بالقوات المسلحة لقوة أجنبية أو
بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أياً

مادة ٨٦ : يطلبد بالإرهاب في تطبيق
احكام هذا القانون كل وسيلة يلجأ اليها
الجنائي لتنفيذ المشروع الإجرامي أيدي أو
جماعي بهدف إلى الإخلال بالنظام العام أو
تعريض سلامة المجتمع وأمنه للشخص من
خلال استعمال القوة أو العنف أو التهديد بها
أو كل من شأن ذلك إيقاظ الأشخاص أو
إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حرياتهم أو
أمنهم للشخص أو الخيال للشخص بالبيئة أو
بالانتماء أو المواصلات أو بالأموال أو
بالمال أو بالأموال العامة أو الخاصة أو
أموالاً أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة
ممارسة السلطات العامة أو دور المبررة أو
مصادرة العلم أصلاً أو لتطبيق تطبيق
الفسوق أو القوانين أو اللوائح

المادة ٨٦ مكرراً : ويطلب بالفسوق كل من
لنشا أو أسس في نظم أو أدار - على خلاف
احكام القانون - جمعية أو هيئة أو منظمة أو
جماعة أو وسيلة يمكن العرض منها الدولة
بأية وسيلة إلى تطبيق احكام الدستور أو
القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو
أحدى السلطات العامة من ممارسة أصلاً
أو اعتماداً على العنصرية الشخصية للقوانين
أو غيرها من المبررات والمطابق العامة التي
كانها الدستور والقانون ، أو الانسداد
ويطلب بالاضطلاع للشعلة المؤيدة كل من تولى
زعامة أو قيادة ما فيها أو أمدداً ومعدات
عليه أو ما فيه مع طاء بالفرش الذي تدعو
اليه .

ويطلب بالسبب عدة التزويد على شخص
سفوف كل من انضم إلى إحدى الجماعات أو
الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو
السلطات المنصوص عليها في الفقرة السابقة
أو شارك فيها بأية صورة .

ويطلب بالعنصرية المنصوص عليها بالفقرة
السابقة كل من يروج بالقلع أو للكتابة أو بآلة
طريقة أخرى للأغراض أو للخدمة التي
تدعو إليها الجماعات أو الهيئات أو المنظمات
أو الجماعات أو السلطات المذكورة في الفقرة
الأولى ، أو حسن أمن من أمورها ، وكذلك
كل من حاز بالذات أو بالرسالة أو أحرز
معدات أو ممتلكات أو تسببها أياً كان
أوجهها تفتير ترويحوا في تجهيز شيء مما
تقدم إذا كانت عدة للتوزيع أو لإطلاق الغير
عليها . وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من
وسائل النقل أو التفتير أو العلانية
مختصة أو وسيلة وقائية لمنع أو تسهيل
أو إدامة شيء مما ذكر .

المادة ٨٦ مكرراً هـ : تكون العنصرية
الانتماء إلى الاضطلاع للشعلة المؤيدة بالنسبة
للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من
المادة السابقة إذا كان الإرهاب من الوسائل
التي تستخدم في تطبيق أو تنفيذ الأغراض
التي تدعو إليها الجماعات أو الهيئات أو
السلطات أو الجماعات أو السلطات المذكورة



محمود معوض

موت شخص .

المادة ٨٨ مكرراً (١)

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يعاقب بالإشغال الشاقة المؤقتة كل من تصدع على أحد القاتنين على تنفيذ أحكام هذا الفصل وتلك تلك سبب هذا التنفيذ ، أو قومه بالقوة أو العنف أو التهديد باستغلالها معه أثناء تلبية واجباته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا نشأ عن التصدع أو المقاربة عامة مستهينة يستعمل برؤاها ، أو كان الجاني يحمل سلاحاً أو قام بخطف أو احتجاز أى من القاتنين على تنفيذ أحكام هذا الفصل أو زوجة أو أحد من أسبله أو فروعها . وتكون العقوبة الإعدام إذا نهم عن التصدع أو المقاربة موت الجاني عليه .

المادة ٨٨ مكرراً (٢)

تسرى أحكام المواد ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ - (١) - من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل .

ويرأس هذه الحكم بالمصادرة عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية وتخصيص الأشياء الحكم خصصاً بمصادرتها للجهة التي كانت بالمقتضى متى رأى الوزير المختص أنها لازمة لمباشرة نشاطها في مكافحة الإرهاب .

المادة ٨٨ مكرراً (٣) :

لا يجوز تطبيق أحكام المادة (١٧) من هذا القانون عند الحكم بالإعدام في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل عند الإعمال التي ينشأ فيها القاتنين على الحكم بالإعدام ، فيجوز التزول بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة .

تدابير مع العقوبة

المادة ٨٨ مكرراً (٤) :

يجوز في الأحوال المنصوص عليها في هذا الفصل تسليلاً من الحكم بالعقوبة المقررة الحكم بمعير أو أكثر من التعابير الآتية :
١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة .
٢ - الزام بالإقامة في مكان معين .
٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .
٤ - وجوب الإحراق لإيجوز أن تزيد مدة التدين على خمس سنوات .
٥ - وجوب كل من يتخلف التدين الحاكم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .

المادة الثالثة

تستبدل عقوبة السجن الذي لا تزيد مدته

على خمس سنوات بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ من قانون العقوبات . وتستبدل هذه العقوبة أيضاً بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة إرهابية أو تنفيذاً لفرض إرهابي . ويضاف إلى الإلزام بالعقوبات المقررة للعقوبات ، كما يضاف إلى الإلزام بالعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة إرهابية أو تنفيذاً لفرض إرهابي .

المادة الرابعة

تضاف الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الواردة في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية .

المادة الخامسة

تضاف فقرة ثالثة إلى المادة الثالثة ، وقرعة جديدة بدم ٧ مكرراً إلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محكم أمن الدولة تصمها كالآتي :-

جرائم خاصة بالحدث

المادة الثالثة (قرة ثالثة) :

وتخص إحدى محكم أمن الدولة الطر للفتاة بأداة ممكنة استئناف التكملة بنظر الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات دون تنفيذ لإجراءات الاختصاص المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما تخص أيضاً بالعقد فيما يقع من الأحداث من هذه الجرائم . ويعلق على الحدث عند ارتكابه إحدى هذه الجرائم أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الإعدام هذا المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مخصصة جنبيه كل من النجر او استورة او
صنع بغير ترخيص الاسلحة للبيضاء
البيضاء بالجنود رقم (١)
ويعلق بالجنين وبطرامة الاكل عن
مخصصات جنبيه ولا يجوز الف جنبيه كل
من النجر او استورة او صنع او اصطحب
بغير ترخيص سلاحا ناريًا من الاسلحة
المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) .
وتكون المطوية الانشغال للشه
المؤقتة اذا كان السلاح مما نص عليه
البند (١) - من القسم الاول من الجدول
رقم (٣) وتكون المطوية الانشغال للشه
المؤقتة اذا كان السلاح مما نص عليه في
البند (ب) - من القسم الاول او في القسم
الثاني من الجدول رقم (٣) :

مادة ٢٥ مكررا (فقرة اخيرة) :
يسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة او
لحراز الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية
المهوية بالجدول رقم (١) المرافق أو كلفات
أو مخلفات الصوت والتفسيكات التي
تركب على الاسلحة المذكورة .

البند الحادي من الجدول رقم (١)
هـ البند والسكان والجائز والسجن واي
اداة اخرى تستخدم في الاحداث على
الاشخاص دون ان يوجد لاحرازها او حيازة
مسور من الضرورة الشخصية او العملية .

بقاء قانون الطوارئ المادة الثامنة

مع عدم الاعمال بمسلك قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨
بمضان حالة الطوارئ وبأي طرية اشد
يعلن فيها قانون الطوارئ او أي قانون آخر
بأي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا
القانون .

المادة التاسعة

وتقرر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
ويجوز به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ
نشره .



المصدر : **الجريدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **١٠ يوليو ١٩٩٢**

في المذكرة التفسيرية للتعديلات الجديدة:

الشرعية تواجه العنف والإرهاب والتطرف مقمة أمن الدولة العليا تنشر قضايا الإرهاب

تجريم الدعوة لتعطيل أحكام الدستور

أو الإضرار بالوحدة الوطنية

فيما يلي نص المذكرة التفسيرية التي أعدها المستشار فاروق موبد التمر وزير العدل عن مشروع قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والأجرام الجنائية وبعض القوانين الأخرى :

الإرهابية التي هدأت أمن البلاد واستقرار الجماعة ولتقام الدولة والتمت بالسلط على حركة الناس والتطور . فقد واجهت العديد من الدول الديمقراطية كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا والمكيا والمملكة المتحدة هذه الظاهرة والأثرها المدمر من خلال الآلة التشريعية المناسبة بما أدى إلى إسهام في مكافحة هذه الظاهرة مع تحقيق التوازن بين مكافحة التطرف والإرهاب وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم لذلك أن نيل الغاية لا يأتي من شرعية في سبيل . وكان منهج بعض هذه الدول إصدار قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب ومنهج البعض الآخر منها إضلال تعديلات في قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة وذلك كله وفقاً لأحكام دستورها .

وتمريض سلامة المجتمع وإمنه للخطر وقطع الطريق على الحركة الحضرية الجسور إنشاء الدولة المصرية المصرية أراح بيت فصيحه بين الشباب ليدفع به إلى طريق العنف والتخريب والإرهاب . فيجعله من دوره الطبيعي في أن يكون عدة مصر وفوتها في مشوارها الحضاري . في أن يكون قاطع الطريق عليها في هذا المشوار .

مسلح الشرعية

وهكذا شهدت مصر في السنوات الأخيرة تلك الصور من العنف والإرهاب والتطرف تفلوا لمشروعات إجرامية جماعية أو فردية لم تكن تعرفها من قبل . ولم يكن ثمة يد من مواجهتها تترجىها بكل الحسم وسيف القانون ومسلح الشرعية الذي أقيمها تولجه به مصر كل خروج على قيمها الأساسية وتقليدنا الخالدة وعزمها الأبد على البناء والتعاقي بركب الإنسانية الحضاري .

وإذا كان المجتمع الدولي قد عانى في العامين الأخيرين من ذات الظاهرة

لقد كانت قوة الغير والسماحة . وإعلاء قيم المودة والتراحم . وإثبات البناء وصنع الحضارة . هو زاد مصر ، وفوتها . عبر رحلتها الرائدة في تاريخها الإنساني العريق . وطعنا للكتاب العنف والإرهاب أرجاء شتى من المعمورة قللت مصر واحة للأمن والأمان حتى أنها لم تكن بحاجة إلى تجريم الفعل ليس لها وجود في الواقع المصري .

على أنه وقد كانت مصر أن تفرغ من مشاكل شتى كانت تعراقل مسيرتها في البناء وتوجهت بكل طاقتها في الحبة الأخيرة لصنع مشروعها الحضاري القوي في بناء دولة صربية لها مكانتها ومكانتها في عالم الرخاء والسلام والطمح . إلا وقد خرج عليها من قتال إرهاب أسود ليس له من زاد وقلات به إلا التلبل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية فيها وأيس له من هدف إلا الإخلال بالتقسيم الصام



إجراءات حاسمة

ولا كشف الواقع في مصر عن وجوب التدخل التشريعي - لمواجهه هذه الظاهرة الاجرامية ، فقد اثر المشروع المرافق - تأسيسا بمنهج الكثير من التشريعات المقارنة الى اشكال بعض التعديلات طسى هذه القوانين في مجال التجريم والعقاب والاجراءات الجنائية كأحد الاموات التي تسهم في مواجهة الارهاب من خلال عقوبات رادعة واجراءات سريعة حاسمة تتلزم باحترام الدستور وسيادة القانون .

وهي قاعدة من هذا القنظر اعد مشروع القانون المرافق مقبولا للقوانين التالية :

أولا : قانون العقوبات :

وهكذا ورد التدخل في الشق الموضوعي منه تعديلا بالإضافة على الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، حيث قسم هذا الباب الى فصلين خصص الفصل الاول منه للجرم الارهابية ، فالتجهت أولى مواده وهي المادة ٨٦ عقوبات الى تحديد مفهوم الارهاب والوسائل التي يلجأ اليها والغاية التي يسعى لبلوغها ، والاثر المترتب عليه

قانون سبيل الناصر

لم تست المواد الثانية على تجريم إنشاء أي تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة تكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو للقوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي (م ٨٦ مكررا) . باعتبار أن مثل التنظيمات هي لقوات الأولى للامن والارهاب . كما عاقبت كل من انضم إليها أو شارك فيها بأية صورة ، وكل من روج للاضرار والتمادي التي تدعو إليها ، وشدد العقوبات إذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو اغراضها

كما عقب المشروع على استعمال الارهاب لاظهار شخص على الاعتصام اليها أو دفعه من الانفصال عنها . وعلى التعاون أو الاتحاق . بغير ان أو تصريح كتبي من الجهة الحكومية المختصة . بالقوات المسلحة دولة اجنبية أو باي جمعية أو منظمة أو جماعة يكون مقرها بالخارج وتتخذ من الارهاب أو للتجريب الصكري وسبل تحقيق اغراضها

الاختطاف والرهائن

كذلك عقب المشروع كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معرضا لسلامته من بها الخطر وشهد العقوبة إذا استخدم الجاني الارهاب أو نشأ عن الفعل المذكور جروح لأي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو إذا قام الجاني بالقوة . أو العنف السلطنة لفصاة أثناء تأدية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته

كما تناول المشروع عقب كل من قوض على أي شخص أو أخذه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في اتيها لصالحها أو الحصول منها على مفعة أو مزية من أي نوع . أو مكن أو فرغ في تمكن مخبوض عليه من الهرب وكذلك عالج المشروع حالة التعدي على احد القلعين على تنفيذ احكام الفصل الأول من الباب الثاني من قانون العقوبات

الاعفاء من عقاب

هذا وقد نزل المشروع على صور التجريم المستحدثة تلك الاحكام الصغار تطبيقها في قنون العقوبات بالنسبة لما يشيهاها من جرائم . وهي الاحكام المتعلقة بالتعريض والاتفاق والمساعدة وتقليط العقوبة على من يؤدي دورا افيها في هذه التنظيمات الارهابية وفراغ الاعفاء من العقاب وتخفيف العقوبة في حالات ابلاغ الجاني أو اعتزاله ومد نطاق التجريم والعقاب الى الافعال التي تقع في الخارج استهدفا لتنفيذ اغراض هذه التنظيمات داخل البلاد

كما حظر تطبيق احكام المادة ١٧ من قنون العقوبات عند الحكم بالالة في هذه الجرائم عدا الاحوال



في المذكرة التفسيرية.. بقية ص ٩

مما تستلزمه ضرورة لتحقيق وصولة أمن المجتمع من صلاحيات ملقاة في تلك أحكام المادة ٤١ من الدستور .
رابعاً - كأول سرية الصلاحيات :
ولما كان الواقع قد كشف عن أن هذه التنظيمات الإرهابية تعتمد في ممارسة نشاطها على تمويل قد يأتي من خارج البلاد ، ولا تستطيع السلطات العامة والقائمين على التحقيق - بالنظر في الكود التي يضعها القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن سرية الصلاحيات - أن تلقى على وجه الحفيظة في الوقت المناسب إلا بالاطلاع على حركة حسابات المتهمين في هذه الجرائم ومن تدير إليه إصابع الاتهام بتمويلها ، فقد حول المشروع للكتاب العام أو من يفوضه من المحامين العاملين سلطة الأمر بالكشف عن مثل هذه الحسابات .

خامساً - كأول الأسلحة والمتفجرات :
ولما كانت طبيعة للنشاط الإرهابي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحيازة وإجراء المتفجرات والأسلحة النارية والبيضاء ، كانت الطويات المقررة في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لم تعد راحة في بعض صور التجريم الواردة بهذا القانون ، وكانت بعض الأسلحة وما يتصل بأسلحتها وصنعها المعلن تملك من نطاق التجريم ، فقد اتجه المشروع إلى تقديم الطويات المقررة على التجار أو الصنع أو الاستيراد أو الإصالح المتصلة بالأسلحة النارية وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والبنائات التي تستخدم هذه التنظيمات لها في تنفيذ أفعالها :

لتنص فيها القانون على الحكم بالإعدام فيجوز التزول بالطوبة إلى التفتيش الشاقة المبررة . وأجراً فضلاً عن الحكم بالطوبة الحكم ببعض تدابير على النحو المبين بالمادة ٨٨ مكرراً (ب) .
ثانياً - ولما يتعلق بأنون الإجراءات الجنائية :

أخرج المشروع صور التجريم المستحقة أو الجرائم التي ترتب عليها للأغراض الإرهابية من نطاق نفع الدعوى بصحتها جرائم تقع على الحريات أصلاً للمادة ٥٧ من الدستور .

ثالثاً - ولما يتعلق بالاختصاص القضائي وسلطات الضبط والتفتيش :
ترتب على إيراد صور التجريم المستحقة في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الطويات أن خضعت هذه الصور لما تخضع له الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة إحصار الاختصاص بنظرها مطبوعاً لمحكم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

كما نص المشروع على أن تختص لدى محكم أمن الدولة العليا المنشأة بوزارة محكمة استئناف القاهرة بنظر هذه الجرائم دون التفرع بوقائع الاختصاص المكتبي المتخصص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بتقدير أن تترويع إليها لا يقتصر على المكان الذي وقعت فيه الجريمة وإنما يتم الوطن بأكمله وهو سمحت فيه بعض التشريعات المقررة في هذا الشأن .

كما نص المشروع أيضاً على اختصاص هذه المحكمة بالفصل أيضاً فيما يقع من الأبحاث من هذه الجرائم .
ولما كانت إجراءات التحريات والاستدلالات والضبط في مثل هذه الجرائم التي تنسب في الأغلب الأعم والجماعية والتنظيم وتعدد الجناة ، لها طبيعة خاصة تستلزم مزيداً من الوقت مختلفة في تلك عن الجرائم العادية ، فقد اتجه المشروع إلى تناول هذه الإجراءات على النحو الوارد بالمادة ٧ مكرراً من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المستحقة مستهدفاً توفير



رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين : بدأنا مرحلة الرد العملي.. على الإرهاب تشديد العقوبات.. استجابة لإرادة الأمة تعديلات القوانين.. لافتصار الإجراءات وسرعة المطالبة

مصطفى كامل مراد :

نحن معها.. قلبا وقالباً

أحمد عمر هاشم :

الإسلام.. ضد تروريع الأمنيين

قال صلى الله عليه وسلم : « من أصبح متم آمناً في مربه معالي في بطنه عتده قوت يومه فلقتما حزن له فلقتما بطنها عتده »

مسئولية ايمانية

لهذا كله فان الدعوة الى الامان وتقبله للمجتمع من القنن والاحزاب والانضباط يستوجب على الجميع الحكومة وشعبا ان يكون عند مستوى المسؤولية الامنية وان يلتزموا بوزان العدل الايماني في الارض فلا ظلم ولا عدوان ولا اعتداء على نفس انسان فان العدوان على النفس الانسانية يخرج صاحبه من حقيرة الايمان « ومن يقاتل مؤمنا متصفا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما » .

ولكن عبدالعال الجارحي وكيل مجلس الشورى ان مشروعك القوانين الجديدة جاءت في توقيت مناسب لكي تتاح الفرصة كاملة للقضاء على ظاهرة الارهاب والتطرف ومحاربة اوكارها تآمرا وسلاما للمجتمع .

البقية ص ٢٧

تأمين المجتمع وحماية استقراره .. وأشار الى ان هذه التعديلات يجب ان تأخذ حلقها في المناقشات قبل اقرارها حتى تأتي مناسبة لانتساح جنود الارهاب .

قواعد الامن

اما الدكتور احمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر فقال ان الاسلام يؤكد على الأمن والاستقرار ويرفض تروريع الأمنين ويدعو اتباعه ان ينشروا اسس الأمن في الارض .. وكه لخصها القرآن الكريم في امرين الأول الايمان والثاني العدالة وعدم الظلم لقوله تعالى : « الذين آمنوا ولم

يلبسوا ايمانهم يظلهم اولئك لهم الامن وهم مهتدون » .

اضاف قائلا لفتني الايمان بوضع الامان من الارض وينشتر الانضباط والازهاب ومن اجل هذا فان مقاومة العنف والارهاب والعمل على نشر الايمان في الارض بأسلوب يتجدد وفقا للقنن الساموي الذي نادى بأمن الانسان في الارض ودعا ان يكون في حياة امته وهو بذلك يصبح اسد الناس

أكد رجال القانون والاحزاب وعلماء الدين ان تعديلات بعض احكام قوانين العقوبات لمواجهة العنف والارهاب .. بداية لمرحلة الرد العملي على كل من يحاول الاخلال بأمن المجتمع واستقراره ..

قالوا : ان تشديد العقوبات على ارتكاب الجرائم التي تستهدف النيل من الجازات التي جاءت استجابة لإرادة الأمة التي تشجب الارهاب والتطرف واستغلال المنهج الديمقراطي في الاقدام على مساعدة العنف بأي وسيلة من الوسائل سواء الاعمال للاعمال الارهابية او تروريسه الانتفاص بالاسلحة والتخالف .

اضافوا ان التعديلات تستهدف اختصار اجراءات التقاضي لضمان سرعة سكتة مرتضى الجرائم التي تعصف بأمن المجتمع .

في البداية قال مصطفى كامل مراد : رئيس حزب الاحرار نحن مع تشديد العقوبات على مرتكبي الاعمال الارهابية التي تهدد المجتمع في امته واستقراره .. قال تحسين مع هذه التعديلات قلبا وقالباً كوسيلة للقضاء عليها مع الأخذ في الاعتبار ان يكون تلك مسارا لخطوات اخرى تستهدف



رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين (بقية ص١) باديسر : التعديلات.. لحماية الوحدة الوطنية المواري : انتقرونها.. لسردف الفساد الجارحي : جهات في توقيت مناسب

تحليل :

مجدى عبد الرحمن
أحمد سليمان
أشرف أبو سيف
هشام أبو الوفا

يقول فهمي ناشد المحامي ونائب رئيس اتحاد المحامين الأتراك : كنا في أمس الحاجة لصدور هذه التعديلات خاصة أن صناعة الإرهاب صناعة صعبة لم تكن موجودة خصوصاً قانون العقوبات والأجرامات الجنائية أضاب : من حق الدولة ومن واجبا أن تكون عن نفسها ومواطنيها هذه الهمة كما فعلت المجتمعات في البلاد الديمقراطية مثل ألمانيا وأمريكا وفرنسا وغيرها من الدول حماية وتأميناً لشعوبها .

ويرى أن هذه التعديلات من الناحية القانونية سليمة لأن واجب التشريع الإنساني أن يتطور مع تطور احتياجات ومطالبات المجتمع .. والمستصرا لاجراءات محاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب والتطرف .

أما شوقي خالد المحامي وعضو اللجنة التنفيذية العليا لحزب العمل والجهة الاشتراكية، فيؤكد أن هذه التعديلات تعتبر أفضل علاج لمحاولات شرب للسلع الوطنية من جماعات التطرف

قال أحمد الصالحى رئيس حزب الأمة أن حزبه مع مكافحة الإرهاب والتطرف بكل صورة وأشكاله .

أضاب أن حزب الأمة هو أول حزب اعد مشروعا لمكافحة الإرهاب ينهى عملية التطرف والإرهاب بمصر .

وقال الشيخ منصور الرفاعي عبيد ان المتطرفين مفسدون في الأرض ، وحكم هؤلاء حده الله في أية الحرية علماً قال تعالى «لما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله» .

لكن أن الإسلام أعطى للحاكم أن يضع من التشريعات ما يكفلهم مع ظروف المجتمع وما تتطلبه الحالة ، وما دام الحاكم له أثر هذا القانون وإرضاء قانتنا نرجو أن يكون رادعاً لكل من تسول له نفسه لتفروج على مقضي العرف السائد والتقاليد الاجتماعية

اقتلاع جذور الإرهاب

أشار د. ماهر صعل أمين الإعلام بحزب التجمع : إلى أن الحزب لا يمانع إطلاقاً في تشديد العقوبة وتوصيف تهمة الإرهاب لأنها تنقل تماماً مع أي تشريع يمثل خطوة جادة وحقيقية في سبيل اقتلاع جذور الإرهاب .

وقال عصمت الهواري وكيل نقابة المحامين أن الإرهاب ناطل بوجهه الفيق على مصر والسد على الأمن حياتهم وبالتالي وجب على الجميع حكومة ، ومحكومين التصدي لهذه الظاهرة المدمرة وهو ما ورد فعلاً في التعديلات التي شملت قوانين العقوبات والتي انتقرونها طويلاً لردع المعتدين .

أكد أنه متفق تماماً مع ما ورد من تعديلات ولا يعتقد أن هناك أي عائق يحور على وقته ومصالحته يرفضها لأنها السبيل للخروج من مأزق ترويع الأمن وإراقة دماء الأبرياء .

أضاب أن هذه القوانين من خلال ما تضمنته من نصوص يمكنها أن تعارب أولئك الذين يحاولون أن يصفوا بأنهم المجتمع ويهدموا مقراته خاصة أن هؤلاء يحاولون ارتكاب أعمالهم العدوانية على الأبرياء وأصحاب الرأي تحت ستار الدين والدين منهم براء وأن التعديلات هي بداية لمرحلة فرد الصلي على الإرهاب والتطرف الدليل على مجتمعنا .

قال كمال هنري باديسر رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشعب أن مصر شهدت خلال السنوات الأخيرة أحداثاً من العنف والإرهاب فربية عليها في ظل الوحدة الوطنية التي يتسم بها الشعب بكل طوائفه وهذاته ، ومن هنا كان لابد من إصدار قوانين تصمم الموقف مع هؤلاء في ظل للشرعة الدستورية وسيادة القانون للحصن هذا الشعب ضد كل من يحاول النيل منه ومن الاتجاازات التي يحلقها على المدى القريب والبعيد .. وأهم هذه الاتجاازات وحققنا الوطنية التي نتمتع بها .

أشار إلى أن مصر بما تتمتع به من ديمقراطية وحرية دائماً مستهدفة من الداخل والخارج وإن الحرم والنصم من خلال قوانين رادعة هي الملائم لكي يحافظ الشعب على وحدته الوطنية وعلى أمنه من الخطر الذي يواجهه من هؤلاء المتطرفين .



المصدر : إلى وزارة

للتش والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ١٠ محرم ١٤١٧

تقديرات القوانين لمواجهة الإرهاب .. أمام مجلس الشعب
الانتحار : مسؤولية الإرهاب
الأطفال الشابة .. لأحراز السلاح دون ترخيص
التربو النيلية العامة من قيود الطب والأذن
العام مخوف في كبد الحيات البرية



المصدر: **الجريدة الرسمية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٢

كتاب - محمود لحادي :

يبدأ مجلس الشعب يوم الأربعاء القادم مناقشة مشروع قانون تعديل بعض أحكام قوانين العقوبات والأجراءات الجنائية ومحاكم أمن الدولة والاشتباه والخصائبات المبرية والإسحة والخفر ، بهدف مواجهة الإرهاب تنص التعديلات على :

وصرح د. فتحي سرور رئيس المجلس بأنه إحال التعديلات فور تلقيها من مجلس الوزراء إلى اللجان المختصة التي تكبا مناقشتها كذا .
وقال إن هذه التعديلات تهدف إلى مواجهة العنف والإرهاب وتأمين الوطن والمواطن وصاية المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية الاقتصادية في ضوء ماكشفت حله لحادث العنف الأخيرة .

النص الكامل للتعديلات (ص ٩)

● الإخلال للخللة لاختطاف وسائل النقل العام ولأن يساعد متهما على الهرب .
● الإخلال للخللة لإحراز الأسلحة النارية ولجوازها الأساسية بدون أشخاص .
● تحرير تلبية العامة من قيود الطلب والأذن .
● استثناء النائب العام من قانون سرية الحسابات والبراهك بهدف لكشف عن الحقيقة .

● تجريم استخدام القوة أو التهديد بها للإكذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم .
● الإعدام لكل عمل إرهابي أو تزويد بالأسلحة أو التخابر مع الدول الأجنبية بهدف الإخلال بالأمن .
● السجون لعضوية الجمعيات والمنظمات التي تسعى للإخلال والوحسدة الوطنية والعالم الاجتماعي .. والإخلال للخللة لقياداتها .

المصدر: الجمهورية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩١

النص الكامل لتعديلات قوانين العقوبات لمواجهة الإرهاب

**تجريم القوة أو التهديد بها
لإيذاء الأشخاص أو إلقاء
الرعب بينهم**

السجل لعضوية

الجمعيات المخلة

بالوحدة الوطنية



المصدر: الجزيرة دورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٢

التخاطب مع القوى الأجنبية الإعدام لكل عمل أرتعابى والتزويد بالأسلحة



التاريخ :

1992-22-1

بمشرور قانون

بِتَمَسُّلٍ بِعَظْمٍ نَمُوسٍ

قانونى العقوبات

والاجراءات الجنائية

وبعض القوانين الأخرى

رئيس الجمهورية

وعلى قاتلون العكرهات ، وعلى

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في

العدد ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن

الأحداث ، وعلى القتلون رقم ٩٥
سنة ١٩٨٠ بشأن معاملة أمت

الدولة وعلى القانون رقم ٧٠٥

الحسابات بالبنوك .

قرار

مشروع القانون الآتي نصه يقدم

إلى مجلسي الشعب والسناد:

المادة الأولى

وقسم الباب الثاني من الكتاب الثاني من
لكتون الطوبى الى فصلين الاول وقسم
المواد من ٨٦ الى ٨٩ والثاني يضم المواد من
٨٩ مكررا حتى نهاية مواد هذا الباب

المادة الثانية

ويضاف إلى الفصل الأول من الباب الثاني
من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المواد
التالية :

[illegible]

● القائمة ٨٦ مكررا :
تقدم باليسكون كل ما نشأ أو يس أو
يقام أو اثار على خلاف أحكام القانون خاصة
أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة ويكون
الغرض منها الدخول بأية وسيلة إلى التسلل
إلى اقليم التصور أو القرارت أو منع إحدى
مؤسسات الدولة أو إحدى سلطاتها من
ممارسة أعمالها أو الانضمام إلى الهيئة
الخاصة بالتصوير أو غيرها من الحريات
والحقائق العامة التي كفلها الدستور والقانون
أو অন্যর উপরোধিত আইন বা অন্য

الاجتماعي ويحالب بالانتماء للشجالة الموقدة
كل من تولى رهنه أو فؤاده ما فيها أو لمدحا
بمؤنا مادية مالية مع علمه بالفرض الذي

ويطالب بالسحب مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الفصائل المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بأية صورة.

[illegible][illegible]

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات بالنسبة للجمعية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة إذا كانت الجمعية أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الشخصيات المذكورة في هذه الفقرة تستخدم الأرباح لتطبيق الإغراض التي يدعو إليها أو كان الترويج أو التعذيب دلال دور لها أو أو الامكان الخاصة بالعقوبات المسلحة أو الشرطة أو بين أفرادها

● المادة ٨٦ مكرراً «ج» :
يحاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل عضو
بأحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو
الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة
٨٦ مكرراً يستعمل الإرهاب لأجساد أشخاص
على الإضطرار إلى أي منها أو منعه عن
الانضمام إليها .
المطوية الاستعمال إذا
أُرتكب على فعل الجاني موت المتجنى عليه .
● المادة ٨٦ مكرراً «د» :

وعقاب بالاشتغال الشاقة الموقدة كل من
مسي الذي دولة "طوتية" أو كتي جمعية أو
منظمة أو جماعة أو عصاية يكون مقرها
خارج البلاد أو بأحد ممن يصلون لمصلحة أي
مفخر، وكذلك كل من تغاير معها أو معه لتعليم
بأي صلب من أصال الأرباب نابل مصري أو
تند ممتلكتها أو مؤسساتها أو مؤلفاتها أو



المادة الثالثة

تستبدل طعونة السجون ذاتي التزويد مثله على خمس سنوات وطعونة المنصوص عليها في المواد ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ١٦٠ من قانون العقوبات. وتستبدل هذه الطعونة أيضاً بطعونة المنصوص عليها في المواد ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة فرعية أو تالياً لفرض رهبي.

ويضاف بعد الطعونة المقررة في المواد ١٦٠، ١٦١، ٣٦١ من قانون العقوبات، كما يضاف بعد الطعونة المقررة في المواد ٢٤٠ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة فرعية أو تالياً لفرض رهبي.

المادة الرابعة

تضاف الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الولي في فقرة ثالثة من المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية.

المادة الخامسة

تضاف فقرة ثالثة في المادة الثالثة، مادة جديدة برام ١٠٠ مكرراً في قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محكمة من القواعد نصها كالآتي :

المادة الثالثة (فقرة ثالثة) :

ولخمس إحدى محكمة أمن الدولة العليا المنشأة بقرار محكمة استئناف القاهرة بقرار الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من كتاب الثاني من قانون العقوبات دون التفرع وبأوامر الاختصاص المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، كما تختص أيضاً بالفصل فيما يقع من الأحداث من هذه الجرائم، ويطلق على البحث عن ارتكابه لهذه الجرائم الحكم بالقتل لمدة ٣١ سنة ١٩٧٤ بشأن

الأحداث هذا المواد ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٨، ٤٠، ٥٢ منه. ويكون لتلبية المادة جميع الاختصاصات المبينة في الباب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية.

المادة السادسة

استثناء من أحكام المادة السابقة ويكون لتلبية تامة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من كتاب الثاني من قانون العقوبات - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضي التحقيق، وسلطة محكمة الجناح المختصة بمطبعة في فقرة المسدورة المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية ..

المادة ٨٨ مكرراً جـ :

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب بالقتل الشائكة الموقلة كل من تصد على أحد القاتنين على تنفيذ أحكام هذا الفصل وكان لكه سبب هذا التتليخ أو تأخير العقوبة أو العنف أو التهديد باستعمالها معه لإثام تلبية والفرقة أو سببها.

وتكون الطعونة الإخلال الشائكة الموقلة لنا من التصدي أو المقاومة عامة مستتبعة يستعمل برؤها أو كان الجاني يحمل سلاحاً فلم يخلط أو استعزى أي من القاتنين على تنفيذ أحكام هذا الفصل هو أو زوجة أو أحد من أصوله أو فروعه.

وتكون الطعونة الإخلال إذا نجم من القتلى أو المقاومة موت المجنى عليه

المادة ٨٨ مكرر (ب) :

تسرى أحكام المواد ٨٧، ٨٦، ٨٤ (أ)، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩ (م) من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل.

ويراعى عند الحكم بالمعاصرة عدم الإخلال بطول الفير حسن تلبية.

وتختص الأقسام المنصوص إختصاصاً بمصارفها لتلبية قتل القاتن بالضبط من رأي الوزير المختص على لائحة لمعالجة لسلطات في مكافحة الإرهاب.

المادة ٨٨ مكرر (ج) :

لأجل تطبيق أحكام المادة (١٧) من هذا القانون عند الحكم بالإقامة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل دعا الإخلال التي ينص فيها القانون على الحكم بالإعدام، فجعلت القتل بالطعونة إلى الإخلال الشائكة الموقلة.

المادة ٨٨ مكرر (د) :

يجوز في الأحوال المنصوص عليها في هذا الفصل الحكم بالحكم بالطعونة المقررة في هذا القانون أو قتل من تتبذير الأثر :

١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة.

٢ - الإلزام بالإقامة في مكان معين

٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة

وأي جميع الأحوال يجوز أن تزيد مدة التكبير على خمس سنوات

وهذا كل من يعاقب التكبير المستعمل به والحسن مدة لا تقل عن ستة أشهر.

مكتبها القنصلية ومنه أو موافقتها لقاء عملهم أو وجودهم بالخارج أو التفرغ في ارتكاب شيء مما ذكر. وتكون الطعونة الإعدام إذا وقعت للجريمة موضوع المسمى أو للتخلف أو شرع في ارتكابها.

المادة ٨٦ مكرراً جـ :

يعاقب بالإخلال الشائكة الموقلة كل مصري كان أو التقي بغير فن أو تصريح كتابي من الوجهة الحكومية المختصة - بالسلوات المسلحة دولة إقليمية أو بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو كانت تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتقتد من الأرباب أو التكريب العسكري وسائل تحقيق أغراضها حتى ولو كانت إصغافها غير موجهة إلى مصر. وتكون الطعونة الإخلال الشائكة الموقلة إذا تعلق الجاني تعريضات عسكرية فيها أو شارك في صلباتها غير الموجهة إلى مصر.

المادة ٨٨ :

يعاقب بالإخلال الشائكة الموقلة كل من اختطف وسيلة من وسائل القتل الجوية أو البرية أو المائية ممرها ساحة من بها للخطر وتكون الطعونة الإخلال الشائكة الموقلة إذا استخدم جثتي الأرباب أو لثام من القتل المذكور جرح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤١، ٢٤٠ من هذا القانون لأي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو إذا قام الجاني بالقتل أو العنف السلطات التابعة للثام تلبية وإخلالها في استمادة الوسيلة من مسيرته.

وتكون الطعونة الإخلال إذا نشأ من قتل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها

المادة ٨٨ مكرراً :

يعاقب بالإخلال الشائكة الموقلة كل من أفضى على أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القانون والقوانين أو لاعتذار أو حيلة عريضة. وللكه بغية التكبير على السلطات التابعة في قتلها لإصغافها أو الحصول منها على مطلق أو مزية من أي نوع.

ويعاقب بثلث الطعونة كل من مكن أو شرع في تمكين مجهول عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل من الإرهاب

وتكون الطعونة الإخلال الشائكة الموقلة إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب أو ترى بدون وجه على برى من على الحكومة أو تمتد بصفة كاذبة أو فبراً لمرأ مزوراً مدعياً مدعوه عنها، أو إذا نشأ من قتل ضحية شخص أو إذا قام السلطات العامة قتله تلبية وإخلالها في إخلاء سبيل الزهيدة أي إعادة المتهربين عليه. وتكون الطعونة الإخلال إذا نجم من القتل موت شخص.



النشر والذخايات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ - يوليو ١٩٩٢

الاجزاء الرئيسية للامثلة القانونية

اولاً : بالنسبة للامثلة ذات الصلة

المصولة من الفلج

١ - الجسم المعنى

٢ - المأمورة

٣ - بالنسبة للامثلة المشفطة

والتصايب

١ - الجسم المعنى (الفلج)

٢ - المأمورة

٣ - التوزيع ومجموعته

ثانياً : بالنسبة للتصايب بكافة انواعها

١ - مصطنع بكلفة

٢ - الجسم المعنى

٣ - المأمورة

٤ - مصطنع بكلفة

٥ - الجسم المعنى

٦ - المأمورة (المصطنع)

٧ - بالنسبة للتصايب والاشفايات

والامثلة الاخرى

١ - المصطنع والاشفايات

٢ - الجسم المعنى

٣ - المأمورة

٤ - بالنسبة للامثلة

٥ - الجسم المعنى

٦ - المأمورة

٧ - التوزيع ومجموعته

ويطلب بالصور وبصورة اتصال من

المصطنع عليه واتجاه الف جنيه كل من

الصور او المأمورة او صنع او صنع بغير

الرخيص صلاحاً لثراً من الامثلة المتخصص

عليها في الجدول رقم (١)

وتكون الصورة الاشغال المشفطة المرفقة

كان الصلاح مما نص عليه البند (١) من القسم

الاول من الجدول رقم (٢) وتكون الصورة

الاشغال المشفطة المرفقة اذا كان الصلاح مما

نص عليه في البند (ب) من القسم الاول او

في القسم الثاني من الجدول رقم (١٢)

مادة ٣٥ مكرر (فقرة ثالثة) :

يسرى حكم الفقرة السابقة على جواز او

احراز الاجزاء الرئيسية للامثلة القانونية

المصطنع بالجدول رقم (١) المرفق او كانت او

مفصلات الصوت والتسجيلات التي ارفق

على الامثلة المذكورة

البند العاشر من الجدول رقم (١)

(الفيلد المستكين والجدول والاصناف والى

الامثلة المستخدم في الاستخدام على

الاصناف دون ان يوجد لاحرازها او جعلها

مصر عن الضرورة الشخصية او العرفية)

المادة الثامنة

مع عدم الاعمال بأحكام قرار رئيس

الجمهورية بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٨

بأن حالة المأمورة وهي صورة تعد بخص

عليها قانون المأمورة او أي قانون اخر يلقى

كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون

المادة التاسعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية

ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ

نشره

ولا يتعدى الفقرة السابقة في مذكرتها
التحقيق ووقع الدعوى في الجرائم المشار
لها في الفقرة السابقة بقدرى كلفه او الاثن
المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون
الاجراءات الجنائية ، والمادة ١٦ من القانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من
الصعب .

ويكون مأمور ضبط الضلعي اذا اوفرت
لديه دلائل كافية على التهام شخص بارتكاب
احدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل
الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من
قانون العقوبات ، ان يتخذ الاجراءات
التحقيقية المنصوص وان يثبت من الفيلد العامة
خلال التفتيش ويضمن ساحة على الاكثر ان تأن
له بالتفتيش على المتهم ، والفيلد العامة في
هذه الحالة ولازم من مقتضى ضرورة التحقيق
وصيغة لمن المصطنع ان تأن بالتفتيش على
المتهم لمدة سبعة أيام يجوز مدتها لمدة واحدة
مستأنة

كما يجب على مأمور ضبط الضلعي ان
يصبح اقل المتهم المتضبوط ، ولانما يتأيد
ببره يرضه بعد انتهاء مدة المذكرتها فيها في
الفترة السابقة الى كتابة العامة المختصة
ويجب على الفيلد العامة ان تستجوبه في
الفترة تفتيش ويضمن ساحة من عرضه عليها
ثم تأمر بخصه احتياطياً او اطلاق سراحه

المادة العاشرة

استثناء من احكام المادة الثالثة من القانون
رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية
التصايب بالبنوك ، يكون للشعب العام او لمن
يؤرخه من المحامين القانونيين على الاقل ان
يأمر مباشرة من تقاض نفسه او بناء على طلب
جهة رسمية بالاتلاع او الحصول على أية
بيانات او معلومات تتعلق بالتصايبات او
الادراك او الامتثال او الفلجان المنصوص
عليها في المادتين الاولى والثانية من القانون
المشار اليه او العمليات المتعلقة بها اذا
التمنى ذلك كشف الحقيقة في جريمة من
الجرائم المنصوص عليها في الفصل الاول من
الكتاب الثاني من الكتاب الاول من قانون
العقوبات

المادة السابعة

يستأن من احكام المادة ٢٨ ، والفقرة الاخيرة
من المادة ٣٥ مكرر من القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٨٨ ، والبنود العاشر من الجدول رقم (١)
بأن الامثلة المرفقة المرفقة به كما يشاف
جدول رابع الى الجدول المرفقة للقانون
نصها كالآتي :

مادة ٢٨ :

يطلب بالصور وبصورة اتصال من
الاجزاء من مائة جنيه واتجاه الف جنيه كل من
جنيه كل من الصور او المأمورة او صنع بغير
الرخيص صلاحاً لثراً من الامثلة المصطنع بالجدول
رقم (١)



المصدر : الجريدة (الألمانية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

مجلس الشعب المصري يناقش السبت تعديلات قانونية لمكافحة الارهاب



١- القاهرة - الحياة

■ تعرض أمام مجلس الشعب المصري غدا السبت تعديلات لإجراء مجلس الوزراء على قوانين الطوارئ والإجراءات الجنائية والحسابات المصرفية السرية والأسلحة والذخائر تركز على منح السلطات صلاحيات أوسع لمواجهة موجة العنف التي تشهدها البلاد. ولقد مصدر قضائي أن تخلي الحكومة عن تقديم قانون خاص بالإرهاب وجعلها في طرح هذه التعديلات هدف إلى «تقوية إصرار الطعن في دستورية القانون الجديد».

وقال رئيس البرلمان المصري الدكتور أحمد فكري سرور لـ «الحياة» أن هذه التعديلات تستهدف بالدرجة الأولى مواجهة جرائم العنف والإرهاب وتأمين لوطن والمواطنين وحماية المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية الاقتصادية في ضوء ما تكثفت عنه أحداث العنف التي وقعت أخيراً.

ويبدأ مجلس الشعب والشورى غدا السبت مناقشة هذه التعديلات ولها ما يقضي به أحكام الدستور. ويأتي وزير الداخلية والعدل وميناء أمام لجان المجلس لتناول الأسباب التي دعت إلى إجراء هذه التعديلات. ويصوت الممثلات على تجريم إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأي وسيلة إلى تعطيل لحكم الدستور أو القانون أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الإضرار على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي تكفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السيادة الاجتماعية. باعتباره أن مثل هذه التنظيمات هي لوائح الأولى للعنف والإرهاب، كما تقتضي بمعالجة كل من انضم إلى هذه المنظمات أو شارك فيها بأي صورة، وكل من روج

للإرهاب والمبادئ التي تدعو إليها، وتتمديد العقوبة إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ المراض هذه المنظمات.

ويقضي المشروع بمعالجة من يستخدم الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى هذه الجماعات أو منعه من الانفصال عنها، وعلى التعاون أو الانحياز بغير إذن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالوات المسلحة لدولة اجنبية وبأي جمعية أو منظمة أو جماعة يكون مقرها خارج مصر وتتخذ من الإرهاب وسائل لتحقيق أغراضها.

كذلك يدعو المشروع لمعالجة كل من اختلف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معرضاً سائماً من فيها للخطر ويشدد العقوبة إذا استخدم الجنائي الإرهاب أو إذا نشأت من فعله جروح لأي شخص كان دخل الوسيلة أو خارجها أو إذا قاوم

الجنائي بالقوة أو العنف السلطات المختصة أثناء تلبية وفيلسها في استعادة الوسيلة من سيطرته. كما تناول المشروع عقاب كل من قبض على أي شخص أو احتجزه أو حبسه كرهية بغية التأثير في أداء السلطات العامة لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع، أو عكس أو شرع فيمكن موقوف عليه من الهرب.

وعلمت «الحياة» أن السلطات المصرية المست بالراي الداعي إلى إجراء تعديلات بدلاً من إصدار قانون الإرهاب لإيجاد عدة هي:

أولاً: استصدار قانون لمكافحة الإرهاب كان سيفتح المجال أمام المعارضة الطعن بعدم دستورية باعتباره قانوناً استثنائياً يدمر سلطات رجال الأمن في الاستقبال والاستجواب الأمر الذي لرفضه كل فصلل المعارضة.

ثانياً: أن قانون الإرهاب كان سيفتح على قدم المساواة مع قوانين الطوارئ حيث طالبت بعض القوى السياسية أن يرحل أحدهما بعد إلزام الثاني وأن بعض الأجهزة الأمنية طالبت بإبقاء قوانين الطوارئ التي تلتزم فاعليتها خلال المرحلة الماضية ولذا اتجه إلى التخلي عن مشروع قانون الإرهاب.

ثالثاً: أن القرار القانون التاسع يفتح مجالاً أمام المعارضة لتوسيع مجالات هجومها على النظام وينبع الفرص لجمعيات حقوق الإنسان في الداخل والخارج للمطالبة بإسقاطه.

رابعاً: أن قانون الإرهاب على رغم الخراج السياسي اللازم حالياً لإقراره لئلا يخاف الإحتشاكين ويحال الإصمصال الذين أبدوا تحفظاً عن القانون خفيفة تصببه في هروب رؤس الأموال خاسراً، أن الظروف في الدول الديمقراطية التي لقت قوانين خمسة لمكافحة الحظر والإرهاب مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والمانيا تختلف تماماً عن ظروف مصر الداخلية وأن العمليات الأخيرة التي انضمت بانضم البلاد لم تمثل في حدتها وخطورتها أي مستوى تلك التي حدثت في الدول التي لقت مثل هذه القوانين.

سادساً: أن التقارير الواردة من الدبلوماسيين المصريين في الخارج حثت على التحذير من استمرار الوضع ومطالبة المصريين من يمثل عقبة أمام تدفق تحويلات المصريين في الخارج التي تشكل مورداً مهماً في الموازنة وبلغت أخيراً ١٠١ بليون دولار.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن القرار مجلس الوزراء المصري بتعديل في قانون العقوبات هي في نفسها مواد قانون الإرهاب للحد من قوة على المعارضة مخططاً كانت اعته بالتنسيق بين أسلحتها لتشتت لجان فعال كل المعارضين لرفض قانون الجديد، وأن جماعة الإخوان المسلمين كانت ستقوم هذه المعارضة.



المصدر : **الجمهورية السورية**

التاريخ : **١٩٩٢ / ٧ / ١٤**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتياح الشارع السياسي

يبدأ مجلس الشعب والنشورى هذا الأحد مناقشتها حول تعديلات القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب .. وهي تعديلات تشمل سبعة قوانين هي قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الأسلحة وقانون الحصانات السورية وقانون الأحداث وقانون محكم أمن الدولة العليا وقانون حماية القلم من الخيب .. وقد تم تجميع هذه التعديلات كلها في مشروع قانون واحد معناه دعم فترة الدولة ولجهزة الأمن على مواجهة الجماعات الإرهابية من خلال القانون العمدى ويون حلقة الى اصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب .

لقد كان البعض يتخوف من ان يكون اصدار قانون خاص بمكافحة الإرهاب افرصة لتشنيد قبضة أجهزة الأمن على الحياة السياسية وتقليص مساحة الديمقراطية الممنحة للجماعات والأحزاب والقيادات السياسية المختلفة .. ولم يكن هذا التخوف بغير مبرر في مهلة لأن الحكومة أعلنت منذ أول لحظة ان الهدف هو مكافحة الإرهاب وليس أى شيء آخر ولكن بعض المطابع التي جيلت على الشك والتشكيك ظلت تعلن تخوفاتها التي لا أساس لها .. ولذلك فإننا نتصور ان يؤدي هذا الحل الذى استبعد اصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب وغير الاعتمده على تصوص القوانين الحالية مع تشديدها واحكام قبضتها حول عنق الإرهاب والارهابيين - ان يحدث حالة ارتياح عام في الشارع السياسي

المصري وإلى هدوء الشك لدى جماعات التشكيك على نحو يمكنهم من المشاركة الإيجابية في مناقشة التعديلات المطروحة على مجلس الشعب والنشورى بطريقة موضوعية وخلاقة .

لقد أصبح واضحاً ان الإرهاب ظاهرة معزولة ومخجلة على الطبيعة المسئلة لوطننا وأبناء شعبنا .. وقد عرّى الإرهاب نفسه بنفسه بقدر ما هزله جماعته شعبنا بانفصامها من حوله .

عرّى الإرهاب نفسه حينما قرر ان يلجأ الى محاولة أحداث لفة ظالمة بين الأغلبية المسلمة والأقلية المسيحية متجاهلاً التاريخ الوطنى الطويل للتعايش والتمازج بين المسلمين والأقباط وانهما معاً كانوا ولا يزالان وسيبقيان ابد الدهر جزءاً من نسيج اجتماعي ووطني واحد . وسواء كان هذا الإرهاب متسترًا بالاسلام أو متضحاً بالمسيحية فإنه فشل في ان يصنع لنفسه مركزات قوية وسط الجماعية المسلمة أو جماعية الأقباط

عرّى الإرهاب نفسه حينما لجأ الى الجريمة بكل أنواعها وخاصة جرائم السرقة والسلب المسلح لادانة قلوبنا وأخلاقنا في ان واحد لقد كشف الامر عن مجرمين عديمين يريثون مسوح الذين ليسوا به اجراءهم . عرّى الإرهاب نفسه حينما لجأ الى التآمر والتخلف مع الجهات الأجنبية

لما كان اسمها أو وصفها ضد مصلحة الوطن وشهد الله وأمان ابنائه . عرّى الإرهاب نفسه حينما واجه الفترة بالرفض والتمكة والخنجر وإسبال الدم بدلاً من لغة الحوار وبهذا استبعد الارهابيون انتمسهم من دائرة النقاش الديمقراطي الواسعة التي تعود مجتمعنا كله بأحزاب وجماعاته وثياراته السياسية المتعددة .

وحينما عرّى الإرهاب نفسه وفهرت صورته القبيحة ووجهه الكليل لفلانة الجماعية وادانته وانتقلت من حوله واعتبرته مرضاً يستوجب العلاج او وباء تافه للمصلحة العامة عرّى المسلمين عن الاصحاب ان جوهر التعديلات الجديدة يكفى بتجريم التنظيمات الارهابية التي تدعو الى تعطيل احكام الدستور او القوانين او منع احدى مؤسسات الدولة او احدى السلطات العامة من ممارسة اعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الاضرار بوحدة الوطنية أو السلام

الاجتماعي .



المصدر : الاسلام المحدث

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولمصلحة المجتمع والفرادى من هذا العنوان الإرهابي المحتمل لقر تنفيذ بعض العقوبات وأحكام بعض الإجراءات وتمكين سلطات التحقيقات من رؤية أوسع لظروف الإرهاب والارهابيين وما يملكونه من امكانيات . وسوف يتكلم الشعب المصري بكل الحرص والاعتناء ما سينور من مناقشات حول هذا الملقنون الجديد سواء في مجلس الشورى أو في مجلس الشعب .. كما نرجو أن ينعكس الزئياح المتواتر لدى الشارع السياسي على ما ستقوله المعارضة بشأن هذه التعديلات فلعن رأيها بوضوح وعدوء وموضوعية ودون تشنجات حتى تستطيع أن نعلم أين وطننا المشترك .. وطن الديمقراطية والسلام والتنمية .

المحرر



المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٤/ ٧/ ١٤

هجوم عنيف من نواب الشورى على تعديلات القوانين لمكافحة الارهاب التعديلات الجديدة مخالفة للمادتين ٤١ و ٩٨ من الدستور

العضو النيابي شهاب الدين، حتى صلب حرية التعبير ٧٢ ساعة . مما بعد مخالفة صريحة لنص المادة ٤١ من الدستور . وكلف الدكتور نجيب حسني عن التناقض العنيف بين التعديلات والمادة ٩٨ من الدستور . وأشار إلى أن التعديلات تمنح شهاب الدين سلطة القبض على أعضاء مجلس الشعب والشورى دون استئذان لرفع الحصانة . وقد استقبلت هذه مرسى رئيس اللجنة ، في تجديد حبس للنهم لمدة ٧ أيام ، وزيارته إلى بند أخرى تصل إلى ١١ يوما بعد قيود على الحريات العامة . وتلقى الاستاذ فاروق سيد النصر وزير العمل ، تشكيل محاكم خاصة للقضايا الإرهابية . وأشار إلى تخصيص دائرة محددة لهذه الجرائم .

أن أعضاء اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشورى ، هجوما عنيفا على تعديلات القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب . أكد أعضاء اللجنة ، مخالفة التعديلات الجديدة لواء الدستور ، ووصفوها بأنها قيد على حرية المواطنين . كما طالب الأعضاء بضرورة استخدام المواجهة السياسية مع المواجهة الأمنية للمتطرفين . والبدء في حوار فكري معهم . أكد الدكتور نجيب حسني استنفا القانون الجنائي وعضو المجلس ، تعرض التعديلات مع المادتين ٤١ و ٩٨ من الدستور . وأخرج عن نطاقه من تعرض التعديلات للظلم بعدم الدستورية . وأوضح أن التعديلات تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون والمواثيق . وأشار إلى أن هذه المبادئ تجسد السمات الكافية لصيغة الحريات . وأوضح أن التعديلات نكثت بامورى الشعب



المصدر : **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - ١٠ - ١٩٧١

نواب الشورى يوجهون انتقادات جادة للحكومة التعديلات الجديدة لمكافحة الارهاب .. مخالفة للدستور

لأول مرة.. من حق ضباط المباحث القبض على أعضاء مجلس الشعب والشورى

الدكتور نجيب حسن استلا القانون الجنائي :
التعديلات تخالف المادتين
٤١ و ٨٩ من الدستور

كتب - جمال يونس وعلى خميس :
نفي المستشار فاروق صوف المستشار وزير العدل تشكيل محكمة
خاصة لضحايا الارهاب . وأشار الى تخصيص دائرة محددة لمظفر
الضحايا للتحقق بالمعملية الإرهابية . أكد وزير العدل ان مشروع
التعديلات الخاصة بمكافحة الارهاب يتعارض مع الدستور .
وان القبض والعيب المثار اليهما في التعديلات لا يتعارضان مع
نص المادة ٤١ من الدستور . وتوقع ان زيادة مدة التحفظ على
العمل في بيئته اس اس امام لجنة الشؤون الدستورية بمجلس
الشورى . ان التحفظ لا يعد قبضا على الشخص . وان تعديلات
مكافحة الارهاب منتهية الضرورة الاجرائية . يرى وزير العدل
زيادة مدة التحفظ والاحتجاز الى ثلاثة ايام بان التعديلات
الارهابية والامريكية تزيد فترة الاحتجاز والتحفظ الى اكثر من
ذلك . وان نصوص التشريعات الاجنبية توسع من سلطات
الشرطة في تفتيش الاماكن . بحثا عن مرتكبي جرائم الارهاب .
فضلا عن ان بعض هذه التشريعات
تسمح بتفتيش احياء سكنية بأكملها .
وجه أعضاء اللجنة انتقادات جديدة
لشروع القانون . أكد المستشار لخصي
ميريس رئيس اللجنة ان امر القبض الذي
تصوره النذبة بمدة سبعة ايام تعدد اعد
الجرى مقلقة . تصل الى ٢١ يوما . يمثل
تقييدا على حريات المواطنين . وأشار
الحقو مدوح قلوي ان المواجهة
اللغوية والاسنية ليست كافية . ولا بد
من مواجهة سياسية شاملة . وقال : ان
مصر عليها ان تعاد عهدها لاجتماعيا جديدا
من خلال الحوار الفكري مع المتطرفين
حرصا على استقرار الأوضاع وبقائه...
وطبق بمرآة وغربة جرائم امن
المولة لازالة الاضطرابات والتمكيد بين
القوانين . ولكه الدكتور نجيب حسن ان



ولا ينطبق على قضايا الإرهاب، وإن المادة ٥٧ من الدستور والتي جاءت في اغلب النظم الشمولي وفي اغلب مصرية الحريات حددت للجرائم التي لا تتقدم بالحرائم والاعتداءات للبلدية على الحرية الشخصية، والإرهاب إذا كان به ميسر بالحريات، إلا أنها جرائم لم يمسس مباشرة، وأشرف أن مشروع القانون أدخل بعيداً أسس وهو المادة ١ التي تنص، الذي منه القانون سلطة تقديرية وفي المادة ٩٧، فلا تدين القضي أن إن الحكم قد له اللجوء إلى المادة ١ التي تمنحه سلطات تقديرية في هذا الشأن، وهو ما يحجب مشروع القانون على القضي في قضايا الإرهاب، أوضح المستشار الفوري سيف النصر وزير العدل أن الدستور لم يحدد فترة أو مدة مقبضية للقبض أو الحبس أو الاحتجاز، وإنما هي مسألة خاصة بقررها المشروع، وإذا كانت الضرورة الإجرائية سبق أن أقرت مدة المظنة والاحتجاز بـ ٢٤ ساعة، فله لا حرج من زيادة مدة إلى ٧٢ ساعة لأوجهة الجرائم الخطيرة، وأشار أسس أعضاء اللجنة الجند أن إن القبض من ضبط الجناح دون استجواب أو تحقيق أو مصادرة الأوراق إنهم مسألة تتعارض مع الدستور، ورد عليه ثروت ليلقة وكيل المجلس بأن التشريع ليس بدمية وهناك خطورة كبيرة على استقرار المجتمع، ويبدو أن فريق المصطفى لا يغير حجم هذه الخطورة، ومن المقرر أن يتنقل مجلس الشورى التعديلات في جلسة صباح اليوم، تمهيداً لإحالة المجلس الشعب مناقشته والقرار مصفاة نهائية يوم الأربعاء المقبل.

نصوص القانون تتعارض مع الدستور، وإعرب عن ثقوفه من تعرض التعديلات للطنع بعدم الدستورية، وأشار إلى أن النصوص الواردة بالقانون لا تتسق مع ليدري الأساسية التي استلزت في قانون العقوبات والتي صارت تجسيدا للضمانات والحريات، أوضح الدكتور نجيب حسن أن التعديلات أعطت مأمور الضبط القضائي الحق في ملب حرية المتهم ٧٢ ساعة، مما يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٤١ من الدستور خصوصاً وأن مأمور الضبط ليس قاضياً، أو عضواً وبشأنه، وأشار إلى وجود مزج في مشروع القانون بين القبض والحبس بمنح النيابة العامة صلاحيات إصدار أمر بالقبض على المتهم ٧ أيام تجدد لمدة أخرى، وأوضح أن القبض قصير لمدة لا يتجاوز أربع ساعات، على خلاف الحبس الاحتياطي الذي يطول أكثر من ٢٤ ساعة، وكلفه ضمانات ويمرر حدها الدستور، ذكر الدكتور نجيب حسن أن أعطاه النيابة سلطة الحبس الاحتياطي باسم القبض مع تجديد ضمانات الحبس الاحتياطي، أمر فيه شبه مخالفة للدستور، وطلب بالآ تزيد مدة القبض والاحتجاز على ٢٤ ساعة يحل بعدها المتهم إلى النيابة لتبذل سلطاتها، وأشرف نجيب حسن أسبق القانون الجنائي من تصادم حليل بين تعدلات مخالفة للإرهاب، والمادة ٩٨ من الدستور، وقال إن مشروع القانون يجهل للنيابة أن تبذل إجراءات التحقيق دون التقييد بالعقاب أو الإذن، وأوضح أن الإذن يقصد به رفع الحصانة ويمس من ميسر الشعب والشورى، ولا يجوز للنيابة العامة أن ترفع الدعوى على عضو بمجلس الشعب أو الشورى دون إذن من المجلس، وفتكده ما ورد بمشروع القانون من أن الدعوى الجنائية الناشئة من أعمال الإرهاب لا تتقدم، وأشار إلى أنه من الصعب على القضي أن يصدر حكماً سليماً في هذه القضايا بعد مرور ١٠ سنوات أو أكثر.

وقال : أنه من الصعب أن يتذكر الشاهد الوقائع بعد مرور هذه الفترة، وإن هذا الأمر ينطبق على قضايا التحليل



تشريعات مواجهة جرائم العنف والإرهاب أمام مجلس الشعب اللجان المختصة بدأت أمس مناقشة مشروعات القوانين الجديدة

خلفت التشريعات الجديدة لمواجهة جرائم العنف والإرهاب إلى مجلس الشعب لإصدارها من أجل تلمين الوطن والمواطنين وحماية المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية ، في ضوء ما كشفت عنه أحداث العنف التي وقعت مؤخرا .



سيد التمويل الخارجي

وأوضحت المذكرة الإشاحية لهذا المشروع بالنسبة لشروط صيرورة الصياغات أنه أتاح الفرصة للمتابع العام أو من يوفيه من المعامين المعامين سلطة الإشراف بالتكليف عن مثل هذه الصناعات خاصة إذا تم الكشف عن أن هذه التكتليات الإرهابية تقصد في ممارستها لها على تمويل قد يأتي من خارج البلاد

وحول قانون الأسلحة والمخاليق وأرباط النشاط الإرهابي بمحاذاة وأحوال التجنيد والإسالة التارية والبيضاء فقد أدخلت تعديلات على هذا القانون بهدف تشديد العقوبات المقررة على الإجبار أو المنع أو الاستيراد أو الإصلاص المنصبة بالإسالة التارية والإبلة والبيضاء والابوات التي اشترى استخدام هذه التنظيمات لها في تنفيذ أغراضها

تدعو لها .. كما تمتعت العقوبات إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض

عقوبات

وقد فرض مشروع القانون عقوبة الإعدام الشاقة المؤقتة على كل من عصى تعاون أو الضيق بغير إذن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لدولة إقليمية أو لأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا كان تسميتها يكون مقرها خارج البلاد . وتقتل من الإرهاب أو التشريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها جسدي ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر .

وتكون العقوبة الإعدام الشاقة المؤقتة إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الموجهة إلى مصر .

وبمقابل بالانضال الشاقة المؤقتة كل من يقصر على أي شخص من غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو احتجزه كرهينة بهدف التأثير على السلطات العامة على أن تكون العقوبة الإعدام الشاقة المؤقتة إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب أو ارتكب مذبحة وجه زكى موافقي الحكومة وأن تكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص .

وقد بدأت لجان الفصل الدستوري والأمن القومي والفنون الاقتصادية بمجلس الشعب أمس مناقشة مشروعات القوانين الجديدة التي أحالتها الحكومة إلى المجلس في هذا الشأن ، والتي تتضمن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ومعامن أمن الدولة والانتشاء والصناعات السرية ، والأسلحة والمخاليق

وفي حالة انجاز اللجان مناقشة هذه التشريعات ، سيتم عرضها على المجلس يوم الأربعاء القادم

الإرهاب وتنظيماته ..

ومن أبرز التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات تحديد مفهوم الإرهاب والوسائل التي يلجأ إليها والكتابة التي يسمي لبقائها وجرمت أفراد إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأي وسيلة الرتعيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن باختيار أن مثل هذه التنظيمات هي النواة الأولى للعنف والإرهاب .

كما عاقبت مواد قانون العقوبات كل من انضم إليها أو شارك فيها بأي صورة أو روج للأغراض التي



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ آذار ١٩٧٦

وزير العدل أمام اللجنة التشريعية بمجلس الشورى :
● **التدخل التبريري لواجبة الأربح أصبح ضرورة لا فني منها**
● **التعديلات روعي فيها احترام نصوص الدستور**
ببل الغاية لا يخنى عن شرعية الواسطة



يبدأ مجلس الطوارئ في جلسته التي يعقدها صباح اليوم برئاسة الدكتور مصطفى كمال علي مناقشته حول المشروع المقدم من الحكومة عن تعديلات قانون الطوارئ وسريته الحساسة .

وكانت لجنة القانون الدستورية بالمجلس قد وافقت في اجتماعها أمس على المشروع ، وأعلن المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن للمشروع الذي تقدم به لوجب على نفسه احترام خصوص الدستور والمصلحة وإعداد هذه التعديلات كاملة على أن تهل الخلية لا يخفى عن شريعة الوسيلة ..

وقال الوزير : إن التدخل التشريعي بأروحية الإرهاب أصبح ضرورة لاخفي عنها وإلى نفس الوقت فإن قانون الطوارئ المصري الفعال لا يتضمن في مواده فعلا مبالغا مع الجرائم الإرهابية بما لوجب بهذه التعديلات ويجعل قواعد إجرائية خاصة ..

تابع الجلسة

شريف العبد

ويضيف أنه يجب ألا نخطئ بين الميسر الاحتياطي وبين القبض ، فإما يوجد أدلة كافية فيتميز لاحتياطي أو أدلة غير كافية فيفرغ عنه ..

وكانت نظم أن المجلس الاحتياطي له شريك وأولها وجود الأدلة الكتابية وسلطة للادعاء والا فلكون هناك شبهة للشكافة الدستورية .. إننا جميعا حريصون على اعتماد للإرهاب ولكن شريعة الغالب لا تمنع من الالتزام بشريعة الوسيلة ، وهذا بدوره يتطلب أن تجل مدة الد ٢٤ ساعة كما هي وإذا تعدد ذلك جعل المتهم للادعاء لتأسيس سلطاتها .. ويجب ألا يذهب من المعتاد أن القبض مسك إبرة فإذا استمر لمدة زمنية يتحول إلى فرع من الاستحسان بالقبض الجبرية .

لا مخالفة للدستور

ويضيف المستشار أحمد قاضي مرسى قائلا أن لتسعة مسلة موادة وفقا لفرع الجبرية ومدة الد ٢٤ ساعة قد لا يتسع لها الرأفة في حال هذه الجرائم تكفي لتدوير ملا تطبيقا إيجابيا ونفس ٥٠٠ فرد وهم متوكل من الفرع والتسعة ساعة بالد ٢٤ ساعة لابد من لحظة الفترة الزمنية حتى يتسنى إرجل القبض لكفائي أن يمنع الاستدالات .. لخاصية هنا والرأفة وفقا لفرع الجبرية .

وأكد الوزير أن الحل التشريعي لا يخفى القضاء بصورة كاملة على الإرهاب بحيث لا يبقى له أثر ولكنه يمثل نزعاً من الأسلم في تصميم وتقليد هذه الجرائم لكونه أخطر الإرهابي في حدوده الدنيا ..

وقال الوزير أن التشريعات التي صدرت في الدول الديمقراطية بأروحية الإرهاب حقلت نجاحا ملموسا ونحن على يقين بأن حركات الإرهاب في مصر ليست في شذوفا ما يحدث في الخارج حيث لم تكن البروبة الإرهابية في إيطاليا إلا ٨٠٠ جريمة في بداية الثمانينات ثم انخفضت في منتصفها إلى ٢٨٠٠ جريمة بعد الاستثناء والتشريع ..

وأضاف أن دولة المملكة المتحدة توجهت إلى التمسك للإرهاب بأعداد تشريعات خاص لإمساك جنبا إلى جنب مع القوانين الأخرى ولكنها رأيت أن للأروحية يمكن أن تتم من خلال التقدم بالتعديلات حول قانون الطوارئ والإجراءات الجنائية وفي تشريعات حديثة نسبيا ونحن نسلم أن هذه التعديلات لا تنفي من العنف الذي يمارسه المجتمع بين يوم وأيلة ..

وكانت المناقشات قد انتهت على لمدة ٧ من التشريع والخامسة حتى مأمور الضبط القضائي في القضاء على المتهمين في الدنيا الإرهاب بعد الاتفاق مع موار الدستور ، وخرج الدكتور نجيب حتى تشطقات بشأن القبض وإشتر إلى أن التشريع يجب أن يكون متعاضدا مع الدستور وهو أمر لاخفى عنه ولا تمسك للفطن والمواطن وهو ما نتائجه يمحسب الشعب والشورى أن يوافق فيه ..

وقال إن المادة الخامسة بالتوقيع على مسلة مأمور الضبط القضائي جعلته يحق له أن يسلب حرية المتهم ويضبط عليه ٧٧ ساعة وهو ما يتعارض مع الدستور ، فهذا التفسير ليس قاضيا وليس مقدر لاية ، وبالتالي فالمخالفة هنا واضحة للمادة ٤١ من الدستور .. وإنني أرى أن الدستورية الإيجابية تفرض السرعة في مساج الفراق المتهم فزاد أحواله للنايات في الإخراج عنه .. أما الاستحسان بهذه الصورة لغنى طريق ..

ويؤيده وزير العدل قائلا لكي نكون هناك مخالفة دستورية لابد أن يكون هناك تعسف بين النص للفرع ونص الدستور ، وهو عالم بحد ، وطينا هنا أن نلحق بين مخالفة قانون القانون ومخالف قانون الدستور ، والدستور في المادة ٤١ لم يتضمن مدة بعينها ، وأما حال أكثر من أن أي تلبس الحرية يجب أن يصدر من القاضي المختص أو النيابة العامة وهذا الأمر بالطبع مشروط بضرورة التحقيق وصيانت أمان المجتمع ..

فالدستور لم يحدد مدة للرأفة ليس الاحتياطي لسملة الدد هذه مسلة ملازمة أولا وأخيرا وأخيرا للأدعاء ، والحرية في النهاية بالضرورة الإجرائية لفرع القضاء في حال هذه الجرائم الشفوية .. وأقول إن مدة ٧٧ ساعة في هذه الجرائم الشفوية لا تخفى عنها ونشأت بالطبع في اعتبارها لعد إذا كانت الدلية بالقبض على الفرد فهذا يعني بداية التحقيق ..

وقال قاضي مرسى : أن بعض الدول توجهت إلى وضع قوانين مستقلة لتسلكة الإرهاب وقد اتجهت الحكومة إلى أمثال جرائم الإرهاب ضمن قانون العقوبات حيث أنه يقتلن العام الجبرية ويقتلن فلا داعي للتصريح جديد ..

والسؤال الذي يطرح هل التشريع يصوره إلى إمامة يتكفل الدستور باعتباره القانون الأعلى الذي تشخص له كل القوانين ؟ ، إن الدستور يقضي بعدم القبض على أي مواطن أو تقييد حريته إلا بناء على أمر من الدلية العامة فهل هذا للتشريع ما يمكن أن يخرج من هذا المعنى .. وأخيرا هل يختلف أحد على أن قانون الطوارئ أو الإجراءات الجنائية هو واجب لأروحية هذه الجرائم الشفوية التي تميز أمن المجتمع . إن المشروع بدأ ويضع تعريف محدد للإرهاب ثم جرم كل التعديلات التي تنشأ على خلاف القانون وتعمل على قلب دستور الدولة والتعرض لنزاهتها . كما أنه قدوة القالب على من يقوم بعمل رئيسي وإيجابي للجهات الإيجابية بضمير الجواز وأما هذه الجرائم وفقا للتعديلات معها طحا المحيد . لا تتقدم لا تشط ويمكن محاكمة منكمبها .



المصدر: النصر

التاريخ: ١٤ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جاسوسية لكل مواطن في مصر حملة لأن المجتمع وللراية الفلسطينية والألمانية ولم ضرورتها ليست كل شيء ولكن طاعة الشر يهدد المجتمع ككل فليكن قبل التشريع أن نتقن سياسيا ونحاكم كل من يستنوب دعاء هذا البلد .. واشيد بأن تأخذ هذه القصص مكانها الطبيعي في فلكين العلويات ولا من أن تشتم الامور وتقرر لها تشريعا خلاصا وقد تشتمس انجلترا قانونا خاصا ولكن نحن لا نحتاج الى هذا الاتهام في مصر ..

والتي اري ان هناك تكرارا بين ما اغيب من نصري وما هو لثام ..

التشخيص

وعلى جانب آخر كان مجلس الشورى قد بدأ مناقشته لاس حل تقرير لجنة الشئون المالية عن التشخيص وكان اول المتحدث الدكتور حامد السليح وقال ان كل الدول تعطي التشخيص لاولى اولى في المعالجة لأن التشخيص لا يتم فلهذا فلكل المجتمع لقراء واغنياء ولكنه يؤثر على القرارات الاقتصادية المختلفة وكثيرا ما نجد ان الدول تلجأ الى علاج التشخيص وار جاء ذلك على حساب البطالة لحياتها ..

وتمن ان مصر تعتمد على ارقام القياسية من التشخيص دون مراعاة انها ارقام اعنت اثناء التشخيص المركزي والاسعار الجبرية والدمعة وان حدث تحول واليات السوق سائدة وبكامل فاللارث بين ارقام الاسعار بين الشريطين وغيره اخطانا ..

والتشخيص والبيع سمجه الميزر في الموازنة وهناك تخفيض في الميزر ولكنه ناتج من طريق زيادة العيم الميزريين بدلا من ان يبيع عن طريق خطة الائتمان وميزان الميزر ان ذلك الميزر من الميزر التي يجب ان تبذل لتجسيم هذا الائتمان الجكمي ..

واشير اننا لا يجب ان نمسك على تخفيض الزيادة المسكوبة لعمالية التشخيص ولكن لند هذه الزيادة كآثر واقع ولا نطلق عليها واشيرها شامة لكل تشخيص اقتصادي ..

والرئيس ان المشروع اعطى تهيئة سلطة الناس وسلطة غيرة الشريعة لها يتعلق بالمعنى وتجديده وايضا بالنسبة للثمن سرية الحسابات لدى البنوك سلطة الكشف عن السريرة فيما يتشتمل بتحويل الحسابات الارهابية كالفن الاسلحة والاشغال كان لابد من ادخال الجناير والبلد وغيرها ضمن الاسلحة للمعنى حيزاتها .. وقال ثروت ابانقة : ان الجرائم الارهابية لها سوايق في مصر وذلك على خلاف ما يتصوره البعض في عام ٤٦ وضمت قنابل في دور السينما والمطاعم ولكن الظروف كانت تختلف حيث الاحتلال والاحتكام العربي ومع ذلك كانت المعركة ترسل لتسا الى جبل الطور لمخبرتهم على الامن .. والتي اعتقد ان الدستور والقانون و هما وسيلة للامن والاستقرار .. والمعرض امامنا الان هو مشروع محفل ودين وايس فيه تشييد او خروج من الكليات ويستند الى اعطاء سلطة للقضاء بصفة خاصة في معالجة الامور .. ولكن على سكون هناك دائرة خاصة لهذه التعديلات ام تترك هكذا مع بقاء الاحكام لتستغرق وقتا طويلا وكذا الفسحة من الوقت للمصلحة للضرورة لانها تعطي فرصة واسعة للتصني ومعرفة المخلات ..

ويجب وزير العدل ليست هناك محاكم خاصة ولكن هي دائرة من الدوائر وهذا الامر يتلصق في توزيع العمل بحيث الدوائر التي تكون بها القضايا الثقيلة المشقة تنظر بها على الحال في القضية شرة مصر فهي صالحة لتوزيع عمل ولكن ليست هناك محاكم خاصة .. واريد ان اشير بالنسبة للاحتجاز ان ضخامة العمليات الارهابية توجب ذلك فكل التعديلات في كل الدول تريد امدد فيما يتعلق بالاحتجاز والمصلحة في هذا الفصوص فمثلا في ايطاليا واسبانيا توسع سلطات الشرطة .. في التشييك اتسعت الى بنابات كاملة بل اننا لحياتنا تسمح بقتل حتى بأكمله .. وانك ان التسلط كآراء احتمالي لا يمتنى بالضرورة فبما على التشخيص ..

وقال مدوح قناري نحن لا نقول ان المشروع بأكمله مخالفا للدستور ولكن قد يكون هناك بعض الفقرات مخالفة .. والتي اري ان هذا التشريع لازم بل ان هذا التدخل التشريعي اخشى مطلقا ..



المصدر: الإعراف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

والثلاثاء من يوم الجايز للتشخيص بهجر من
الغلاء ومن يكثر بصفة أساسية في ارتفاع
السعر العالي الذي يصدر بالبيع إلى بلدنا
بجانب التشخيص اليومي للزيت والحد
الصناعات المحلية وتحت الانتاجية.

هناك تزايد لتدليل إلى الاستهلاك مع زيادة
المنزل وزيادة عرض التوفر واعتقد أن رأس
في التوزيعات الرسمية لشركات توظيف
الأموال التي يعطها معرض من التغير لا
يتأخر أية زيادة ملحوظة أو ضخمة مما يترتب
عليه غلاء متزايد.

واعتقد أن موجات جديدة للتشخيص حدثت
في مصر نظراً لعودة متزايدة للعمالة المصرية
في دول الخليج وتغير بعض الاستثمارات التي
أنشأتها المصرية من الواقع أنه يحتاج
الآن هذه القطاعات بكاملها الواقعية التي
تتبع.

ومع ذلك لا ينبغي من إيماننا أن نلج
لنفسنا كأنه لا أثر في جلب المشتريات
ومن ما قلقة تراجع في الانتاج --
ويواصل المجلس جلسات صباح اليوم.



المصدر : الجريدة (اللدنية)

١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشورى وافق على قوانين مواجهة الارهاب ويحيلها الى البرلمان اليوم

القاهرة: التحقيقات مع امير الجهاد في ديروط تكشف خطة التنظيم لتصعيد العنف



□ أسبوط القاهرة - العجوة

شهدت مدينة القاهرة وأسبوط أمس إجراءات أمنية مشددة عقب الإعلان عن اعتقال جمال فرغلي هريدي أحد كبار قادة تنظيم «الجبهة الإسلامي» والمنظم الأول في أحداث ميروت الأخيرة خضبة قيام العناصر الدينية المتطرفة بأعمال انتحائية أو محاولات لاطلاق سراحه. ووفق مجلس الشورى المصري أمس على تعديلات على فواتير الخسوفات والإجراءات الجنائية لمواجهة التطرف وسط استفسارات حادة من زعيم المعارضة في المجلس السيد مصطفى كامل مراد.

وبشأن التعديلات أمس في مصر الجديدة في القاهرة مع هريدي وسط إجراءات أمن مشددة، وضعت «العجوة» أن هريدي أكثر أمام النيابة أية علاقة بتنظيم «الجبهة» واتهم المشبوهة فيه، وأشار إلى أنه ينتمي إلى أحد التكتلات السلفية المتعددة جماعة التخليق التي لا تعتمد العنف وسيلة لتحقيق أفكارها.

كما استمعت النيابة إلى أقوال اثنين من أبرز عناصر تنظيم «الجبهة» المتطرف اعتقلا مع هريدي وهما عماد زكي علم الدين وهريدي بنور محمد سرور ودين أنصا هاربان من تنفيذ أحكام بالسجن في بعض القضايا المتطرف الدينية وأحداث عن شمس وإمبابا والعلوم واتهم المتهمان قتهم التي وجهتها النيابة النيابة العامة أو مشاركتها في أي أحداث العنف الظاهري في أية محافظة مصرية.

وطالب المتهمون الثلاثة بحضور ولد من نقابة المحامين التحقيقات معهم ووافقت النيابة على طلبهم وقررت حبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التي تستكمل اليوم وإضافة شريف مرسى إلى طاب الشرعي لتسديد أعباءه أثناء الاعتقالات مع الشرطة.

ووجهت النيابة إلى المتهمين الثلاثة أنهم «القتل الممد مع سبق الإصرار والتورم والانشغال إلى تنظيم بيتي محفلهم يدعو إلى مناهضة السلطات وقاب نظام الحكم ومقاومة السلطات والأفان للعدم للممتلكات العامة والخاصة وحيازة أسلحة وإخفاء من بون ترخيص والتهريب في أوراق رسمية».

وقال مصدر أممي لـ «العجوة» أن هريدي تراجع في تصريحاته الأخيرة عن اعترافاته أمام أجهزة الأمن بعد القبض عليه مباشرة وأن «هذا هو الأسلوب الذي يتبعه أعضاء التكتلات الدينية المتطرفة بعد القبض عليهم».

وأضاف أن عملية ضبط فرغلي هريدي للجمعة الماضية في ضاحية المطرية وكشفت عن مسقط التنظيم لثقل أحداث العنف والشغب من بعض محفلات المسجون وتضمينها وتركيزها في القاهرة خصوصا في المناطق التي يسيطر عليها بعض أعضاء الجماعات الإسلامية وفي مقعدها عن شمس ونديرا وسيتا السلام والتسباتين.

وقال المصدر الأممي «أن قائد الجناح العسكري للجبهة يشغل الرأس لدير لصات للفتنة الطائفية التي راح ضحيتها ١٣ مسيحيا في ميروت منذ نحو ثلاثة أشهر وأنه سبق اتهامه في قضايا عدة للقتل العمد والاشروع فيه وأنه سبق أيضا سفره إلى أفغانستان حيث تلقى تدريبات ومحو ترسانة متفلة من الأسلحة والمتفجرات وأن مخطط نقل الاضطرابات إلى القاهرة يهدف إلى كسر الحاجز الأمني على مخالطة أسبوط وإجبار السلطات على إخلائها والرحيل منها باعتقال عدة حوالت في القاهرة».

وأي الوقت نفسه أصل مؤثر «الحزب الوطني الديموقراطي» الحاكم لجماعته في أسبوط وأنتم جميع النجان من وضع توصياتها لعرضها على لجنة الصياغة التي ستعدها لاعتقالها اليوم الاثنين.

تسببت الحجب، وادوة من جهة أخرى لثروت هيئة محكمة أمن الدولة العليا في قضية الخيال الدكتور المحجوب معالجة تصويرية كاملة للموقع ومكان التجمع وطريقة تنفيذ الجريمة. وأمرت المحكمة للمرة الأولى بالمحجوب على بعض شهود القسمة الذين تلجأوا عن حضور الجلسات أكثر من مرة.

وشملت قضية الخيال الدكتور فرج فوره نظرات جديدة حيث تم أسس التحليل مع ١ متهم جنه في القضية هم مصطفى علي سيد الخطب وأحمد شامي زكي والشرف

محمد عبدالرحيم وحسين السيد اسماعيل ومحمد أحمد حسن ومحمد عبدالنعم محمود، ووجهت إلى هؤلاء تهم الانتماء على التهمين الهارين ومساعدتهم ومهم بالأسلحة لتنفيذ الجريمة. وأقرت حبسهم على ذمة التحقيقات.

مجلس الشورى إلى ذلك وافق مجلس الشورى المصري أمس بعد مناقشات سائلة على مشروع قانون يتضمن بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات وبعض القوانين الأخرى لمواجهة

الأرهاب والتطرف على أن رجال ولها أحكام المسجون إلى مجلس الشعب (البرلمان) لمناقشته والقراره في جلساته التي تبدأ غدا الثلاثاء.

واعتقد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الإحرار، للناظرين مضمون القانون ووصفه بأنه «دقة مفهولة عن حرية الفكر والرأي ويضع كمواد على حريات المواطنين» وحر من أن تعيد القانون الخاص بسيرة الحسابات الجنوة سوف يؤدي إلى إضعاف ضلوعه في المخدرات خلال فترة وجيزة وهرب أصحاب الحسابات إلى الخارج بسرعة أخرى مسا سيحتل ضلوعا جيدا على الاقتصاد المصري.

ورفض وزير العدل المصري المستشار لادويك سيف النصر ما قدم مراد الذي أصبح من نقابة لثلا أن وطنيتي مسجلة في تاريخ مصره مضيرة إلى أن الحكومة تدرس هذه التعديلات منذ أكثر من سنتين كما أن استمرار العمل بقانون الطوارئ إلى جانب فواتير أخرى طيس بدعة وانكسرا لديها قانون طوارئ إلى جانب قانون مكافحة الإرهاب وأن قضاة لا يكفون من كشف الحسابات السرية وهم من توجب بهم إما الأخرين فلا حاجة لنا بهم أو بالموالهم.



.. وحوار عاصف في اللجنة الدستورية يجلس الشعب الأغلبية توافق على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب

محمود معوض

يسعى للتقليل من هذا الأمر ويشرع للثلاثين دليلاً على ذلك والجدت التجربة العملية أن تشديد العقوبات ليس حلاً كما حدث بالنسبة للثلاثين الموقوفين ومن تطلب بمنزلة من الضمانات القضائية بينما أشار المستشار أحمد الطحطاوي إلى أن مشكلة الإرهاب لها عدة وجوه سياسية واقتصادية واجتماعية والمفرد أصعب حل الوجه القضائي فقط دون معالجة باقي الجوانب الأخرى وشيخ مصر ضاعف ولمكة جماعة التكفير والهجرة نوبت داخل السجن وأيد من علاج جميع الإرهاب حتى لا يكون للثلاثين مجرد سرقة وأوافق عليه من حيث المبدأ .

وتساؤل الكثير المستقل تولى من عدم عرض المشروع على مجلس الدولة وكل من شيخ الأئمة والمفتي لمعة مدى تخالف المشروع مع الدستور والشريعة الإسلامية وأخضع على تجريم الفكر والرأي إلى التعديلات الجديدة خاصة وأن التعديل جاء نتيجة انقلاب يحدث لاعتقال الدكتور فرج غزوة وتقليداً لروايته من الفكر. بيد من جديد هل الإرهاب ولكن هذا القانون ليس حلاً لأنه سيطلب من مع إيسار إرهابيين .

وأيد الدكتور إبراهيم شايخ تشهده من هذه التعديلات التي قد تمتد الظروف الواردة للمشروع إلى مجال الفكر منهم إمكانية القسرة ومن لا تملك إلى التوسع في منح سلطات استثنائية لرجال الشرطة ومن احتجاز أي مواطن لمدة ٧٢ ساعة غرامة ١٠٠٠ دولار لتكسره لشكرى حاليًا من الاحتجاز لمدة ٢٤ ساعة فقط ولكن تلك السلطات القضائية الممتدة .

وأكد سعد يونس وكيل اللجنة أن التعديل جاء مثقراً لأننا طلبنا به منذ فترة طويلة ولكني احتري على الضحايا المعايير التي وردت به بشأن منع إقامة المتهمين بعد قضاء فترة العقوبة في مكان معين وتعديل المدة في فترة العقوبة في مكان معين أي تشديد المدة في منطقة محدده .

على مدى ٨ ساعات كاملة في اجتماعين سابقين للجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تمت الموافقة على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب التي لاقت تأييداً من ثواب الحزب الوطني والائتلاف المستقل أبرز الفضل للجزائري الذي أعلن تأييده لكل كلمة وردت في هذه التعديلات . لكن الثواب للمستقلين انقسموا إلى مجموعتين تعلقت على القانون في مقدمتهم فكرة الوزراء شيخ المستقلين ، محمد العباس ، ومجموعة رافضة تضم كامل خاد وناييل زامل . ويرد كامل الخاضع زعيم الأغلبية موافقته على التعديلات انطلاقاً من مبدأ مطابقة الإرهاب بكل صوره ومطابقة كل من يعامل الأمر بصر وبضمير وليس المتكلمة وحدها .

واستند إلى أن القانون كالمها كحزب الشعب والائتلاف والشعوب . وانتهى زعيم الأغلبية إلى أنه لا يوجد - الآن - خلاف على هدف التشريع .. من هنا قلنا أنه لا نطلب جميعاً وبالرصد نظرية الإرهاب وأن يكاد الفكرية لوزية عبد الستار رئيسة اللجنة على أنها كانت أول من رفض التقدم والذين مستقل لكافة الإرهاب . وأن مسئوليتنا هي أن توجد تصور للديمقراطية . ويصط مدقة ثواب الأغلبية وزير العدل وتساؤل الثواب الرافضين أعادت الفكرية لوزية عبد الستار تحفظها على أن مسؤولية السيد الضمير مخالفة بأن تفر من اختصاصات النيابة .

وأصبح أبرز أن التعديلات لا تنفي صحتها خاصة للإرهاب ، وإنما تؤكد الحريات على أساس أنها تجرم الجرائم التي تتعدى على الحرية الشخصية .

وتمت كلمته بإقرار : أن نظامنا سيظل رافداً للشارع وأيد الحق والفعل وحرية الرأي .

وبدا كامل خاد كاشف ، بالأحاديث من ذلك المتكلمة في دولها من إصدار قانون مستقل للإرهاب حتى لا يصبح قانوناً استثنائياً قد يأتي في يوم من الأيام لكنه ختم كلمته برؤى الثلاثين لأن موارد تجرم الحزب وتدين المسممين الذين يتظاهرون أو يتحدون مع الإرهابيين وإذا كان ضرورياً من تجريم الإرهاب لأنه من الأوامر تجريم الإرهاب السليمة أيضاً .

ول أنتمال حد انطلق شيخ المستقلين فكرة الجزائر ليقول قلنا نظم مدى إصرار الرئيس مبارك على الديمقراطية ولكن البعض



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

□ مجلس الشورى يوافق بصفة نهائية على تعديلات قانون الإرهاب

وزير العدل : الشرفاء لا يخشون من قانون يواجه

جرائم الإرهاب فقط

أول لوم للحكومة يوجه من نائب معارض بمجلس الشورى



أعضاء مجلس الشورى يتكلمون تعديلات القوانين لمواجهة الإرهاب

وأما مجموعة "أرهابية" تقوم بعمليات تشريبية، فالطريف في الدين قد يكون مبالاة لوتصديا ولكن التطرف لا يمشي أبدا التمييز والقتل ..
الامر يتعلق بمجموعة من الإرهابيين مستغلين سذاجة شبائنا وأيضا الشائكة الاقتصادية التي تعاني منها .. لا بد أن ننظر للطائفة في أنها اتجاه إجرامي غير حادى يتعين مواجهته بأسلوب غير حادى أيضا ..

وقال الدكتور نجيب حسنى : ان المشروع اتجه لكافة الإرهاب الذي يهدد وطننا في مؤسسته وأيمه ويهدق عمليات التنمية ..

المشروع وضع احكاما موضوعية فاشنا جرائم لم تكن موجودة من قبل ويهدد عقوبات على جرائم لاثمة ..
واننى لزيد المشروع من حيث المبدأ ولكننى اضيف ان الكافة المبالاة لا تجيء عن طريق التشريع فقط ، ولكن علينا ان ندرس اسباب هذه الظاهرة ..

تبع الجلسة شريف العبد

اكثر أسوءة وبطيحة الحال ليس مفعولا ان نواجه مواجهة حادة دون إعادة النظر في حيابة الأسلحة او سرية الحسابات ..

شرعية المواجهة

وقال الدكتور مفيد شهاب : هذه الظاهرة غريبة على شبائنا وهي في نفس الوقت تعيق التنمية والتقدم .. والمشروع لا يقبل علم وبخير .. لا يجب ان يغيب عن الامان حلول بعيدة الاجل منها دور المدرسة والاعلام واثار الازمة الاقتصادية ..
والمشكلة ترتبط بمستقبل ونحن كله مما يحتم علينا ان نأخذ بأي خلافا فكري وان تكون نظرتنا "موضوعية" ..
الظاهرة ليست معزولة بين الإرهابيين ورجال الأمن للتنصم الى هذا ان ذاك فالأمر لا يتعلق بجماعات اسلامية ..

بدأ مجلس الشورى - في جلسته التي عقدها أمس برئاسة الدكتور مصطفى كامل علي - مناقشته حول تعديلات لقانون العقوبات والإجراءات الجنائية ..
أعلن المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ان لقانون العقوبات لم يلمس الجريمة الارهابية بوقاود واحكام مميزة رغم خطورتها البالغة على أمن المجتمع ..
وبقائل فالحل التشريعي وجوبى لمواجهة ويدع كل عمل ارهابي ..
وقال وزير العدل : ان التعديلات بين جرائم الإرهاب والجرائم العادية انصفي ضرورة لا غنى عنها لأن الإرهاب والتطرف اس برهضه كل مواطن .. وبقائل كان لا بد من ايجاد القواعد الموضوعية الخاصة بمكافحة هذا النوع من الجرائم ..
وقال للمستشار احمد طهسي موسى - رئيس اللجنة التشريعية - قد استعرض التقرير الخاص بتعديل مشروع قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى ..

شعور من ١٩

ثم بدأت المناقشة وكان أول المتحدثين شروت ابليقة الذي قال : ان وزير العدل تقدم بهذا القانون بغير علف ولا ضغط فجاء متوازنا .. والشعب المصري كله ينتظر هذا القانون .. واننى ارفض القول بأن شعور هؤلاء .. شعور من .. اشباح يتخطفون وراء الدين .. لا بد من تهميم الفصل هؤلاء بمثل هذه القوانين الواردة ..

واننى لرجو ان تصالح بألواقعة على البلد ..
وقال عبد المال الجارحي : قد تكون متعصبين لهذا القانون .. والاكثر حساسا الذي رأى رأي العين تصرفات هؤلاء الارهابيين وتم الذين يوشن بسلامهم في كل مكان : هؤلاء اللقطة يمارسون كل اوار الهمم ..

مدداهم القوة والفتنة بين المراد المجتمع الزائد .. واننى من هنا لنشدد الدليل القوي تحولت الى مسكرات لتدريب هؤلاء .. اتهمهم ان سلمهم هذا سلاح يمدعين .. فقد يمكن ان يعجزوا في بلادهم ..
وشار رئيس الراى عطية الى انه كان لا بد من التمسيد للإرهاب في إطار الشرعية .. فجات هذه التعديلات بما يجعل العقوبات اكثر رعبا .. والإجراءات



ويعمل ثروت ليلقة ليس عجيبا من الاستقلا مصطفى مراد أن يلف هذا الزوال . وليس أن يقول أن الطوارئ عطفه .. هل كلمة على من اضطر على أرواح الناس وإسرها تحت الصخور أن يكون له موافق ونظري في مثل هذه الظروف أن جملتهم الناس لرئيس مطالبه الزميل وزير مصطفى مراد لرئيس أن يمس الزميل ونظري في تلك التفرص لوضعتي؟ ويريد ثروت ليلقة على البار لرئيس كما تريد

ويطلب وزير العدل القول المزميل مصطفى مراد مسامحة الله ليريد أن قضيتنا كل هذا الوقت وبذلكنا هذا الجهد يكون هذا هو رايه مع الأسف .. والقول أنه في إنجلترا حتى الآن لقانون الطوارئ يصل وقانون معه للأمرام يعمل كل يصل في موجه . وحسب صلاحيتك وليس هذا بدرجة .

والقول له الشرفاء يسيدى لإنشؤون هذا القانون ولكن من يشاءه هم الذين ملجوب أن يكون لهم مكان في هذا البلد .. وقال الدكتور لسمايل سلام الذي يتحدث باسم الأغلبية في الكورى قلنا بتشد الحرية ونحن جيل يبنى من عدم وجودها واليوم نحن نمرس الحرية ليس السياسية فقط . ولكن الاجتماسية والاقتصادية أيضا والديمقراطية التي نعيشها هي التي جعلت الزميل مصطفى مراد يتحدث بهذه الحرية ولكن الحرية لا تمنى للقطعة ولها أيضا قواعدها .. المشروع أضعه أفيودا على صيغة المواطنين بل هو جاء من أجل حرية الحرية فالأمرام صلب مسند على حرية الكلمة من يقول هذا ويقف مطرعا على الخطات الحكومة حين تتكلم بتشريخ لتلحق هذا الزوال قول أن يستشري ؟ جاء الله الديمقراطية وحيا لكه حصني ليراه الذي اتاح لنا هذا الفر من الديمقراطية وهي نعيم للعبور ولكن الحكم ولكن رأينا حرص على نهجها ولذا الحكم ولكن هذه الديمقراطية أصبحت مستهدفة بالاعتداء ليس من جماعات فقط ولكن حول أيضا

وطلب الدكتور مصطفى كمال حلي أن معالجة الأمر .. كما قل للقبض .. ليست بالتشريع وحده . وليس أن فكرة وزير العمل تناولت هذا المعنى وهذا المجلس له استثمار أهمية وخطورة هذه الظفيرة وقام بالفعل بدراسة موضوع السلام الاجتماعي والعناصر المؤثرة عليه ويمكن أن يشرع لحلها مشكلة المظلة والفرار السيس والديني والتربية الاجتماعية والثقافة للمجتمع الحضري والبيئة والحرس والأحزاب ومجر المصدا ..

والخير أيضا هنا ما الذي تم ؟ هل مجرد دراسات نظرية المظلة ؟ النفسية الثانية ماذا فعلت بالفعل مطرعة بما لحقته من أهداف ؟ ونوازنة المظلة هل يوجد الاجتماعي لكذلكه وأمر العمل التي فتحتها المظلة النفسية الثالثة وأيضا غير المصنوق الاجتماعي كل هذه جوانب موقوش أن تتخذ طريقها للمحقق السلام الاجتماعي ..

ويجوز صوت مصطفى مراد يطلب التفتحة . ويحصل عليها ليراسل ماعو وجه المصلحة لإقرار التشريع على هذا النحو ؟ قبل أن تشروع تواجعة الأرباب على أن تبنى حالة للطوارئ فلا يهفئة الطوارئ وألية كما هي ..

أي طوارئ ؟ تم هذه القوانين وألية تضع نهجها على المواطنين والقوانين ليست مصادرة والتطبيق يمكن أن ينتج عنه القبض على أرباب ..

ثم كيف تشروع بالقانون صيغة حسابات ثم نهجها بالتفصيل وهل تتصور الحكومة أن الجماعات الإرهابية يمكن أن تضع أموالها في بنوك .. أنني أمتدح أن هذا القانون لو صدر متغير الأنواع مرة أخرى للخارج . ثم لقانون الأسلحة كل من معه آلة حادة صغيرة يستخدمها لأغراض

سلبية يوقع عليه مثل هذه العقوبات المشددة .. أن التفتيد أن يؤدي إلى تراجع الجريمة الإرهابية أو أية جريمة . التفتيد لأصعب الجريمة . وإنما تشنها باختلاف إجراءات الاقتصادية واجتماعية لتخفيف فقر هؤلاء الشباب .. أرى أن هذا القانون كان موقوشا أن يكون بديلا لحالة الطوارئ وإنما جاء إضافة لها ثم توسيع بمحاولة في تشديد العقوبة بحيث يمكن أن يلبس على أي شخص دون مبرر .. التي لرئيس القانون وأوجه اللوم للحكومة لهذا وأقلت عليه ..



المصدر : الأغبـار

١٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

وزير العدل :

قانون الطوارئ مؤقت .. والتشريع الجديد دائم

كتب زايد علي سعد :

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة الدكتور مصطفى كامل مجلس رئيس المجلس على التعديلات الجديدة في قانون العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب وشهدت الجلسة مناقشات ساخنة بين الأعضاء حول هذه التعديلات ..

وأعلن د . مصطفى حلمي رئيس المجلس أن معالجة الإرهاب ليست بهذا التعقيد وحده ولكن المعالجة لابد وأن تكون معالجة كاملة وأن هذه التشريعات هي أحد هذه الطرق وأن هذا المجلس استثمر خطورة هذه الظاهرة لذلك تقرر اعداد دراسة علمية لمواجهة الإرهاب تتضمن الضوابط والمراعى السياسى والدينى وبمشكلة البطالة والتكثيف الثقافي والاعلام ..

وأعلن المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن قانون الطوارئ قانون مؤقت بينما التشريع الجديد دائم وهو سائلخذ به انجلترا حاليا حيث أن قانون الطوارئ يعمل جنباً الى جنب مع قانون مكافحة الإرهاب ..

وعما أثاره مصطفى كامل مراد حول مجاهد بالتعديلات الجديدة من عدم الحفاظ على سرية المخابرات في البرزخ قال وزير العدل :

أن فلسفة هذه التعديلات يبنى أن يوكيها المزيد من الجهود الأخرى في مختلف المجالات وأن تتكاتف القوى السياسية الديمقراطية ووسائل الاعلام والتقنيات ورجال الدين والدعوة والجمعيات والادرس وكل المؤسسات المدنية ..

الإرهاب يعوق التنمية

وأكد الأعضاء خلال المناقشات أن الإرهاب يتسع ويتشعب بصورة لم تشهدا مصر من قبل ولابد من مواجهة حاسمة وقاسية .. ويتخذ الأعضاء الدليل على تدهور وتدمير وتحويل هؤلاء الإرهابيين وتصديروهم بالكف عن هذه الأعمال لانهم سوف يقومون بمثل هذه الأعمال داخل هذه البلاد ..

وقالوا ان هذه التعديلات جاءت استجابة للشاعر ابناء هذا الوطن كما ان الإرهاب نوع من التعويل لخطب التنمية وهذه التعديلات لا تمشي للتأجيل وإن الإرهاب ظاهرة عالمية ..

ويبدأت مسجلة الجلسة تزداد عندما قال مصطفى مراد ان الحكومة تعجلت في اصدار هذه التعديلات وأكد على ضرورة لقاء قانون الطوارئ في حالة اقرار هذه التعديلات وقال ان الحكومة تشددت في هذه التعديلات كما انها صدمت قانون سرية المخابرات ..

وتسائل قائلا ماذا حدث بعد تشديد حقبة جلب المخابرات ..

ورفض مصطفى مراد القانون وقال متوكفا ان هذا القانون صعب ولو ان فيه مواطن ذهب ليسن سكبنة يمسكه .. طيب أنا معاً مطوعة في سلسلة ملتصقي !!

إياطة مراد

وقال لثروت إياطة مهاجما مصطفى مراد قائلا لرجو ان يكون مصطفى

مراد اكثر وطنية وهل قانون الطوارئ كان كافيا لمواجهة الاعتداء على ابرواح الابرياء اما حكاية المطرقة التي في جيبه فهذه فكافة غير مقبولة منه !! وأن جماهير الناس ترفض مايقوله .. ورد مصطفى مراد بصوت عال قائلا لاتمس وطنيتي .. أطبق حذف هذه الجملة من المشبقة .. وقال موجها كلامه لثروت إياطة انت من انت .. ان وطنيتي مسجلة في تاريخ مصر !!

وتصدى د . اسماعيل سلام ممثل الحزب الوطني الرد على مطالب مصطفى مراد بقوله نحن نلحق بالديمقراطية التي تحبها مصر حاليا ..

وقال د . مفيد شهاب لنا يجب الانقاضي الإرهاب على أنه يتعامل بجمعية افراد ولكن بالجمعية كله .. وهذه التعديلات ليست مواجهة او مواجهة بين رجال الأمن والتطرفيين ولكنها معركة لكل الشراة الحرصين على الديمقراطية وبين مجموعة من الارهابيين ولا يمكن أن نلحق عليهم جماعات اسلامية ..

ان الامر يتعلق بجمعية من الارهابيين الذين يستغلون بعض الشباب الخبيث والفساقة الاقتصادية وظاهرة الارهاب ليست مقصورة على مصر وحدها بل أصبحت تسمع عن الارهاب الدولي وليس عينا ان يوجد ارباب وفي ظاهرة شأن الجرائم من طبيعة البشر ويستمر ولكن العيب هو الا نواجهه ..



المصدر: الأخصار

١٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشورى يوافق في جلسة استاخذنة على التمديدات الجديدة لكافة الإهاب في قانون العقوبات

نور رسالة مجلس الشورى للبرانيين

السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية يتقدم اليكم مجلس الشورى بوجهة منكم من مركزنا راجيا من سيادتك ان تقررا تجديد راسيتكم القدر كلكا . واليهن يرفل اتم التردد لمرورهم عندكم . مصر التي وهبها ليا نلتكم وحياتكم . لم تدركوا وسما في سبيل جندى وسلامها وانجها . الايات الطائفة التي وانجها .

ونفسل هذا الجهاد منكم . وناتقل اليهم . فكلهم من السج بالقتصاد في ارجع حريق . باجر تصف يلائم كايها ويقر نراخ يعل

حزبها وانما القام البريق في حكمة . وقلة وسير جليل .

وقد استأظف ياسادة الرئيس . بالسياسة التي اتخذوها مستهلين القرآن الكريم . ان تطول للناس جنتي ان مصر ول جنتي ان العالم ليا تمسحوا لاحد في عيونكم ان عظم الله اريد من الشعب رايا . واكرامكم القدرم حطة الحب والعدالة على الوحدة القومية . فقلت مصر رقم على المارلات القومية ليا واحد ويذا متحدة .

وان مصر التي احيتم تاتسكم ان تطورا في مكانكم القدر ثلاثة حتى يترافق اوبينا الامن والادب . والحب والاحاء . والبرية والبراء .

ومجلس الشورى باسم مصر وهو محل لوباء الشعب جيبا بالندى ان تسجلوا لهذا الجهاد . كما هوذا مصر والنا . ان تكون ملجأ لادانها وسارعي لرجائها .

وعلمكم الله ياسادة الرئيس وسند على طريق العدل والامن والقسم كلكم والله السند والي لفسد السبيل .

رئيس مجلس الشورى
مكرم محسني كمال حلي

الجمهورية

المصدر :



١٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعديلات مواجهة الارهاب

امام مجلس الشعب غدا

الجنة التشريعية بمجلس

الشعب توافق على المشروع

د. فوزية: ننتظر من الحكومة

برنامجاً سريعاً لحل المشكلة

المعارضة تحذر من اسناد سلطات

استثنائية لرجال الشرطة

وزير العدل التعديلات تؤكد الحرية

وتقوى الحياض البناء



كشيب - حصوة لغاوي :

وافقت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في اجتماعها لمس برلسة المذكورة اوزية عبد الستار على مشروع قانون بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والاجراءات الجنائية وبعض القوانين الاخرى لمواجهة جرائم الارهاب والعنف .

شهد الاجتماع حورا ديمقراطيا وقانونيا على مدار ٤ ساعات شارك فيه المستشار فاروق سويلق وزير العدل والمستشار احمد رضوان وزير الدولة للعلوم مجلس الوزراء واعتبر اللواء محمد عبد العظيم موسى وزير الداخلية من الحضور ..

قال كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني فريق الموقنين للمشروع من نواب الحزب ونقيب نواب حزب التجمع المعارض من الحضور والقسم النواب المستقلين إلى فريق معطيل على المشروع ضم فريق الوزراء ومحمد التماسي وفريق راضى ضم كمال خالد وتوفيق زغلول .

في بداية الاجتماع اعلنت د. فوزية اننا نريد اتجاه الحكومة لاتخاذ تدابير على قانون العقوبات حيث اننا كنا نريد ان نعرض التكميم بلاقون مستقل لمعالجة الارهاب ، وان اللجنة يهتما بالدرجة الاولى عدم وجود نصوص تمنع الديمقراطية التي ندم بها حاليا وضرورة حماية حقوق والحريات الفردية ..

واكدت : ان التشكيل التشريعي لمواجهة الارهاب ليس نهاية المطاف ونحن ننتظر من الحكومة حولا اخرى ووضع برنامج سريع لعلاج المشكلة من جوارها بدلا من علاج اثرها فقط ، وتشكيل لجان من جميع الجرام المتخصصين في كافة المجالات لدراسة تلك المشكلة .

وقال المستشار فاروق سويلق وزير العدل ان المواجهة التشريعية للارهاب حققت اهدافها في أغلب الدول التي لجأت لذلك ، كما حدث في إيطاليا حيث ساهم قانون الارهاب في تعذيب عدد الجرائم .

واضاف : اننا نعلم تماما ان هذه وسائل اخرى لابد ان تسهم مع التشريع في مواجهة الارهاب وفي وسائل مبنية ولوجتماعية والاقتصادية واعلامية واثرية ..

وقد تحدثا مالك الازهاب المصري أول اعداد تلك التعديلات لدراسته ومعرفة أهدافه وحدوده حتى يأتي التشريع ماليا لاحتياجات المجتمع ومشهده مصر من جرائم رهاب في السلوات الاخيرة يفرش وجود هذه التعديلات التي راعينا فيها أحكام الدستور وسلامة القانون .

واشار إلى ان التعديلات لا تشهد معكم خاصة لجرائم الارهاب ولما تم النص على تخصيص لدى قوات

محكمة امن الدولة العليا بقراره استئناف القامزة نظري تلك الجرائم واستثناء الاختصاص المحلي لوقوع جرائم الارهاب نظرا لانها تروغ المجتمع بأفكها واپس مطقة بعينها ، وستكون تلك المحكمة بلكات التشكيل الوراء وبقرار الجمعية العمومية للقضاء .

واضاف وزير العدل في رده على تسايلات الاعضاء ان القانون جاء لتأكيد الحريات وتكوية الحوار البناء وتزويد الجماعات التي تعتدي على الحريات للشخصية ومنها حرية الفكر والرأي .

وأعلن كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي

فوزية عبد الستار

ان التشريع لابد ان يواكب لاحتياجات المجتمع والقانون العقوبات الحالي صدر منذ عام ١٩٣٧ وهناك مغايرتات ظهرت على الساحة والتعديلات المقترحة تهدف إلى سرعة اجراءات التقاضي في جرائم الارهاب وردعها ولابد ان نلظر إليها نظرة كومية واپس نظرة حزبية .

واضاف : لابد ان نحارب الارهاب بكل صورة وكل من يحاول الانشراح بمصر والتشريع وحده ليس كافيا والمسؤولية تقع على شعب مصر كله واپس الحكومة وحدها .

ارهاب السلطة :

وقال عضو كمال خالد (مستقل) ان فكرة احدث هذا المشروع بلاقون وذلك للتعديلات تد بلاقلة لقتاد باعتباره قانونا جنائيا واپس استثنائيا ولكن نلاحظ ان المادة الاولى الخاصة بتعريف الارهاب تد في راد وجميع المواد الاخرى في راد اخر ..

ولذلك اعترض على مشروع القانون لان مواده تعبر الحوار وتبين كل مستوى يجري حوارا او حوارا مع أي شخص رهابي ولابد من تهميم رهاب السلطة ايضا .

وقال عضو مستقل فريق الجزار : اننا نعلم مدى اسرار الرئيس مبارك في الديمقراطية وكان لبعض يسمى لتقليل هذا الاصرار ، ومشروع القانون دليل على تلك وثائق لتجربة العملية بالنسبة للقانون المسامحة .. ونحن نطالب بمزيد من الضمانات للتقاضي وقا شخصيا لخصي على نفسي من هذا القانون .

وقال عضو لمد الطن ان مشكلة الارهاب لها عدة وجوه سياسية والاقتصادية واجتماعية والمشروع نصب على الوجه القضائي فقط دون معالجة باقي الوجوه الاخرى وشباب مصر ضائع وفكرة جماعة التكفير والهجرة ليست داخل المسون ولابد من علاج جميع الازمة حتى لا يكون القانون مجرد سد شاة وإلغى عليه من حيث المبدأ .

وبدئ التفكير ابراهيم شابي تحوفا من هذه التعديلات التي قد تمتد بالعقوبات الواردة بالمشروع إلى رجال الفكر ومنهم اساتذة الجامعات .

والعضم انه في نفس الرأي العضو ابراهيم الشاذلي حيث قال ان طبيعة التعديلات هي التوسع في سلطات رجال الشرطة .

واضاف : لابد ان نحارب الارهاب بكل صورة وكل من يحاول الانشراح بمصر والتشريع وحده ليس كافيا والمسؤولية تقع على شعب مصر كله واپس الحكومة وحدها .



المصدر : **الجريدة الرسمية**

التاريخ : ١٢ رجب ١٤٠٢

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

الشورى وافق على تعديلات مواجهة الإرهاب كمال حلمي: أعداد دراسة علمية كاملة لمواجهة الإرهاب

كتاب - عبدالوهاب عيسى :

وافق مجلس الشورى أمس على التعديلات الجديدة في قانون العقوبات والأجرامات الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب .. وكانت جلسة الأسس مطولة ومشيرة حيث أُلقيت للنقاش بين الإعضاء حول هذه التعديلات ..

أكد الإعضاء خلال المناقشات أن الإرهاب ينتشر بصورة لم تشهدها مصر من قبل ولابد من مواجهة كاسية بهذه التشريعات .. وإشاد الإعضاء بالدور الذي تقوم به أجهزة الأمن والأمنيين وأصدرهم لمختلف الدول وأكثف من هذه الأصوات .. ولقد ان هذه التعديلات جاءت استجابة لمشاعر أبناء الوطن .. وأن الإرهاب نوع من التعصيق للتنمية وهذه التعديلات الجديدة لا تتدخل لتأجيل وإن الإرهاب ظاهرة عالمية يجري مواجهتها من الخارج ..

بدأت سفيرة للجساسة عندما قال مصطفى كامل مراد أن الحكومة تصوت في إصدار هذه التعديلات مطالبة بضرورة إلغاء قانون الطوارئ في حالة إقرار هذه التعديلات .. وأضاف أن الحكومة تشددت وبهاكت كما لها قدمت قانون سرية المخابرات ..

وقال أن هذه التعديلات لن تمنع الإرهاب لماذا حدث بعد تشديد عقوبة جاني المخابرات ١١ إلى أرفض هذا

وصاح قارء مصطفى كامل مراد زعيم حزب الأحرار حول ما جاء بالتعديلات الجديدة من عدم الحفاظ على سرية المخابرات بالبنوك كال وزير العدل أن هذه التعديلات أعطت للكتاب تمام الحق في التكليف من المخابرات والبنوك مباشرة وهي مسألة سرية والثرفاء لا يهتمون من يجب للفقراء ولا من يجب القضاء ولا ليه أن يكون

من يعفون من قتلون أن يكون لهم مطلقاً أو مطلقاً في هذا البلد ..

وكان مصطفى كامل مراد هو العضو الوحيد الذي أعلن رفضه لهذه التعديلات ..

وأعلن د. مصطفى كامل حلمي رئيس المجلس أن معالجة الإرهاب ليست بهذا للتشريع وحده ولكن المعالجة لابد وأن تكون معالجة كاملة وأن هذه التشريعات هي أحد القوائم هذه للمعالمات وأن هذا المجلس استمر خطورة هذه الظاهرة لذلك قررنا إصدار دراسة علمية لمواجهة الإرهاب تتضمن الشباب والفراخ السياسي والديني ومشكلة البطالة والفرجة التفككية ومستقبل الأوطان ..

وأعلن المستشار البروفيسور يوسف الناصر وزير العدل تمهيداً على مناقشات الإعضاء أن قانون الطوارئ قانوناً مؤقتاً بينما لتشريع الجديد لمواجهة الإرهاب هو تشريعاً دائماً ولا تختل لاجلها بهذا المفهوم حيث يطبق حالياً بها قانون الطوارئ جنباً إلى جنب مع قانون مكافحة الإرهاب ..



ويجب ألا تواجه الإرهاب بنفسه معاق
أو بإجراءات حذرة لا تتواءم بالضرورة
حتى لتصبح فوضى ..

وأضاف د. سعيد بأنه يجب مواجهة
الإرهاب من خلال للضرورة تطبيق
الاستقرار أن مصر تكسب سمعة
كبيرة في الخارج لأنها تتلزم بالضرورة
وسيدة القانون وتلتزم بالعدالة
القضاء ..

وتساءل سعيد شهاب من أين يأتي
هذا السلاح للإرهاب ولماذا هو الذي
لغفلت عنه ومن الذي يقول ويعيب
من داخل وخارج مصر ..

● وقال د. محمود نجيب حسني أن
هذه التبعات ماثمة لخطورة هذه
كجرائم .. وأن هذه التبعات التي
تقوم بمراسم منظمة لها صلات
بمؤسسات خارج الوطن وما ارتكبه
يهدد أمن المواطن ويهدد إلى المجتمع
بأسره .. لذا يهدد خطط التنمية ..

وأضاف أن المكافأة للقضاء
للإرهاب ليست من طريق التشريع فقط
لما يجب أن تلتزم أسباب الإرهاب
وتتحرى وتكثف معالجة الإرهاب من
طريق الاهتمام بالتربية الدينية في
المدارس والجامعات والعرض على
التربية لتأمين المسؤولية وإزالة
الفراغ لدى الشباب ..

● وقالت د. سميرة القايوم أن هذه
الجريمة الإرهابية متسولة من
المجتمع ..

ورأيت الجلسة .. ويعود المدين
للانتقاد اليوم ..



د. اسماعيل سلام

● وقال د. سعيد شهاب لنا يجب أن
ننظر في هذه التبعات على أنها
تتعلق بمجموعة أفراد ولكن بالمجتمع
كله ، وهذه التبعات ليست مباشرة أو
مواجهة بين رجال الأمن والمتطرفين
وتلقوا معركة أفراد المربين على
الديمقراطية وبين مجموعة من
الأفراد الذين لا يمكن أن نطلق عليهم
الجماعات الانسانية .. أن الأمر يتعلق
بمجموعة أفراديين يستغلون بعض
الديناميكية والضائقة الاقتصادية والقاهرة
الإرهاب ليست قضية عسك مصر
وهدم بل أصبحت نسجم عن الإرهاب
الدولي حيث تغلب المجتمع الدولي
بأنه قانون جديدة لمكافحة الإرهاب ..

القانون ..
كسدى د. اسماعيل سلام مسائل
الحزب الوطني لفره على مصطلح كامل
مراء بالقوله نحن نلهم بالديمقراطية
التي جعلت (مصر) مصطلحاً مراء
متحدث بمدة كص .. ك. د. أن القانون
كواء امتحان الحرية ولكن تتنص جانب
واحد فقط هو التشريع .. ونحن
لندين حالياً في الحزب الوطني لقانون
الرعاية الاجتماعية الشاملة ونحن
لنما أول دولة تنص هذا القانون فقد
وضعت سويسرا منذ ٣ سنوات حيث
سمحت بالإطلاع على الحسابات في
البلوك في حالة وجود عمل إرهابي ..



سيف النصر وزير العدل لدى عقب القتل. إن لقانون الطوارئ، لقانون مؤلف. والقانون الحالي لثلاثين قانون ماثم. وكثر عياره الشهيرة بأن الدول الأوروبية أبعيا أكثر من لقانون منظمة الأرباب. ومصر لم تات بعدة

وعن لقانون سرية المصليات والإساحة والتدابير الاحترازية، أوضح وزير العدل أن التشريع الاحترازي أمر معروف لقانون والمشرع يستعمل مصطلحات متضاربة ولا خروج من استقلال هذه التقدير بصورة مسجلة أما الإساحة البيضاء التي تضمنها مشروع القانون فهي الجنائز والصنعة التي تستحدث في أرباب المواطن وأرباب بين الأجراء في جرائم الأرباب يقتضي السرية إلا أن الذي يدعو منع كمال كمال من تعديل لقانون سرية المصليات وقضية بوجه القدر التي عمت القاعة لفترة من الوقت

وجه القدر استعمل أصنافا من الأرباب. وأما بدأ منذ العام الماضي في دراسة القضية من خلال لجنة قدمت والشؤون غربية تحت عنوان "السلام الاجتماعي"، طرح فيها فكرة إبعاد الظاهرة

وكل مصطلح كمال رئيس حزب الإحزاب أن الحكومة جاءت بمشروع لقانون في مجلة غربية. وأكد أن القانون في حاجة إلى دراسة متأنية. وانتقد استمرار حالة الطوارئ والعمل بقانون الأرباب في ذات الوقت. وقال: هذا الوضع يمثل أبدا حادا على حرية المواطن، والتطبيق سوف يكون سيئا للغاية

وأشار إلى تخفيض مستويات الحكومة، بإبديل عهولها عن لقانون حماية سرية المصليات والبنود تحت دعوى الكفاح من أصول المظالمين. وهو ادعاء مبرود عليه بأن المظالمين لا يشعرون أموالهم بالبنود. فضلا عن أن هذا الإجراء سيتركب عليه غروب الأموال إلى خارج البلاد

وأوضح أن تشديد الجريمة قد بعد منها. وأنها لا ينبغي. وأن القانون لا يمكن الموافقة عليه. ووجه هو لما للحكومة لتطبيقها مثل هذا القانون

وقال ثروت أبلقة وكيل المجلس، ليس جميعا أن يكلف مصطلح كمال مراد مثل هذا القول. وكنت أرجو أن يكون أكثر واقعية من ذلك. وأضاف بأن المجتمع أرفض ما يقوله وانتقل مصطلح كمال مراد قللا أن وطنيتي فوق كل شيء وأرفض أن يسما أحد. ووجه كلامه لثلاث

ال وكيل المجلس.. أنت.. مين.. أنت.. وكيف تجرئ على الحديث بهذا الأسلوب. ولما ثروت أبلقة بدوره وانتقل الأعضاء المحييون به لتكلمته وانتواه القول. وحاول رئيس المجلس فض الإشكاليات بين الطرفين فأعلن القاعة إلى لاستقبال ثروت

أوضح الدكتور جيب حسني. أن جرائم الأرباب نوع حديث من الأجرام يسمى الجريمة المنظمة. وتقوم عليها عصابات لها تنظيمها الداخلي ولها صلات بعصابات خارج الوطن. وولازما الوطن مشوب. وأين مشروع القانون من حيث الحدا. فبحر أنه أكد في الوقت نفسه على ضرورة تحرير أسباب الأرباب. والفرح على مجلس الشورى بعد أن يقر القانون أن يعد دراسة عن أسباب انتشار ظاهرة الأرباب على المستويين الداخلي والخارجي. وطلب بالترتيب على التوازي الاقتصادية والمدنية للظاهرة مشيرا إلى أن الأرباب يرتبط إلى حد ما بانتشار ظاهرة البطالة وضعف المستوى الاقتصادي لتوعية الدولة. فضلا عن ضعف التوعية الدينية

وأشار رئيس المجلس إلى أن المجلس قد

استلم دراسة مهمة وشطورة قضية الأرباب. وأنه بدأ منذ العام الماضي في دراسة القضية من خلال لجنة قدمت والشؤون غربية تحت عنوان "السلام الاجتماعي"، طرح فيها فكرة إبعاد الظاهرة

وكل مصطلح كمال رئيس حزب الإحزاب أن الحكومة جاءت بمشروع لقانون في مجلة غربية. وأكد أن القانون في حاجة إلى دراسة متأنية. وانتقد استمرار حالة الطوارئ والعمل بقانون الأرباب في ذات الوقت. وقال: هذا الوضع يمثل أبدا حادا على حرية المواطن، والتطبيق سوف يكون سيئا للغاية

وأشار إلى تخفيض مستويات الحكومة، بإبديل عهولها عن لقانون حماية سرية المصليات والبنود تحت دعوى الكفاح من أصول المظالمين. وهو ادعاء مبرود عليه بأن المظالمين لا يشعرون أموالهم بالبنود. فضلا عن أن هذا الإجراء سيتركب عليه غروب الأموال إلى خارج البلاد

وأوضح أن تشديد الجريمة قد بعد منها. وأنها لا ينبغي. وأن القانون لا يمكن الموافقة عليه. ووجه هو لما للحكومة لتطبيقها مثل هذا القانون

وقال ثروت أبلقة وكيل المجلس، ليس جميعا أن يكلف مصطلح كمال مراد مثل هذا القول. وكنت أرجو أن يكون أكثر واقعية من ذلك. وأضاف بأن المجتمع أرفض ما يقوله وانتقل مصطلح كمال مراد قللا أن وطنيتي فوق كل شيء وأرفض أن يسما أحد. ووجه كلامه لثلاث

ال وكيل المجلس.. أنت.. مين.. أنت.. وكيف تجرئ على الحديث بهذا الأسلوب. ولما ثروت أبلقة بدوره وانتقل الأعضاء المحييون به لتكلمته وانتواه القول. وحاول رئيس المجلس فض الإشكاليات بين الطرفين فأعلن القاعة إلى لاستقبال ثروت

ويع من متحاور؟ هل تتحاور مع انتباه وتحليل وراء الدين. والفرح أخذ الموافقة على القانون مبينا نظرا لحسين الوات مشيرا إلى أن المجلس سوف يراجع بالاجماع الجارحي وكيل المجلس أيضا. أن رفعة الأرباب تشعب وانتشرت بسرعة كبيرة ووصف المظالمين بأنهم يمارسون إرهابا غير مشروع إلا ويبيئون العطف والشفقة بين طوائف المجتمع. وشدد القول على أن المظالمين وتصرفهم القريب وتضليل بالعدول عن هذه المسيلة التي قد تصبح سائحا إذا حدين يجرى باستقرارها أيضا. كما أعلن المستشار عبد الرحمن فرج محسن المستشار في مشروع القانون وطلب المجلس بالموافقة الفورية عليه حفاظا على استقرار الأوضاع ببلادنا

وصف. محمد زكي أبو عامر الأرباب بأنه التكتلة الكبرى للبلاد. وأشار إلى أن القانون ضرورة أن تعد تحتل إرهابا. خصوصا في ظل الأرباب الذي تحول إلى ظاهرة عالمية. وقال أن معظم الناس من مستعمرات الشرق. مشيرا إلى استعمال لظاهرة الأرباب في الدول المجاورة بمصر بسبب جفافه وعدم التصدي له منذ بداياته الأولى. وأنتهى على مشروع القانون مؤكدا أنه جاء ليعطي الحريات الشخصية وأنه لقانون وضع للاضمار ويخلق من المصير ولا يتناقض معه

لك الدكتور طاهر شهاب رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي أن هناك ظاهرة غريبة على المجتمع المصري. يمكن أن تكون سببها التهم والتمنية. وأن معالجة ظاهرة الأرباب لابد أن تشمل من مفهوم الإحساس الفلسفة ومبادئ حسنة. بعضها يحتاج إلى حلول عملية أهمها مواجهة التشريعية. وبعضها طويل الأجل يعالج القضية من منظور واقعي. مشيرا إلى أن الظاهرة ليست مبراة بين

الأرهابيين ورجال الأمن. وإنما هي خطر من كل ذلك. ومن ثم لا بد من إطلاق مجموعة إقليمية. وإنما مجموعة إقليمية. وهذه المجموعة تستغل الشفاعة الاقتصادية التي ترميها البلاد

وقال: ليس عيبا أن يوجد أرباب وإنما هي ظاهرة من طبيعة البشر كأي جريمة. ولكن العيب هو ألا تواجه الجريمة وتعامل: كأي جريمة. وأجب بأنه يمكن أن تواجه بعنف مطلق من جماعات أخرى في المجتمع. وهذا خلق الغواشي في السلطة. أبلق. ويمكن أن تواجه من خلال إجراءات اتخذها معنا أيضا تدخل في دوائمة الخروج عن الشرعية. ولذلك للغاية لظني أن مواجهة الأرباب لا تنأى إلا عن خلال التشريع والقانون. وسأعلن: من أين يأتي كل هذا السلاح؟ ومن الذي يعول المظالمين؟

اتهم "حركة يوليو" بزرع العنف في المجتمع.. وتغريخ المتطرفين

والخبر، وأنه يشجع على الانتعاش للقانون ليس لقانون مكافحة الأرباب. وإنما هو لقانون حماية الحريات. وأن القانون يرميها الانتشار للجريمة



المصدر : **الوفد**

١٢ يوم ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولقد مراد الميمني ان مصر قبل الثورة كان شعبها الشاغل هو التخلص من المستعمرين . وما ان جاءت الثورة حتى ظهر الصنف بالبلاد . ومن شيب تريس في اخصان الثورة والحرب من انبها . وطالب بدراسة هذه الجزئية بالتحديد وبصورة في انتشار الازمة . واسأل قللا اين كانت الحكومة منذ ١٩٦١ حينما ظهر اشتغالات بالجمع ؟ وما هو

المدعاة في عقد اللقاء بين وزارة العمل والمطربين ؟ وماهي سميات الاجرة القسطنطينية التي تمتد ؟ امير ؟ هل تتوقف الجريمة في اثرات الاجرة ؟ قال : ليست الحكمة في اصدار القوانين وانما الحكمة في تطبيق القوانين وسرعة الاجراءات .

واضاف قللا : لست في عهد الظاهرة ارمي ولكن ما حدث من أحداث توالى ولم يسعف الوقت المسؤولين بالجهة الا ان هو الذي اثر في تلوسنا كلها ظاهرة

وارجع تنامي الظاهرة الى تجاهل الدولة لاسباب الظاهرة الحقيقية . مضيا الى ان الارهابيين ينتمون الى ٤٨ جمعية ولا تربطهم صلات . وانما تربطهم اسباب وظروف اجتماعية قائمة . وطالب بتدخل بعض المنظمات لاجل الاسلحة البهيماء والبنفاق الآلية .

اوضح وزير العدل ان قضية مصر بيدلون جيدا كثيرا في صلبهم . وانهم قرروا على انفسهم اختيار العمل في الصنف في الحكم اذ شهورين من قيد عليهم . تقديرا منهم للمسؤولية .

وعقب ثروت ابيك قللا : لنا لم نهم حديث مراد الميمني جيدا . واعرب عن دهشة من وجود ٤٨ جمعية ارهابية ولا يعرف اعضاء هذه الجمعيات بعضهم البعض .

واعلن فهمي قائد موالفته على مشروع القانون . وطالب باعلاء لارشاد والخلق من الجمعيات الارهابية من العلوية اذا كان عضوا بهذه الجمعيات . ودعا للجلوس الى

تحسين مكافآت الاعضاء من الشهور الجاري الى مساندة مسلمي اليوسنة والهوس . والترح مد فترة خدمة القضية الى سن ٦٥ للاستفادة بخبرة القضاء واسد النقص في القضاء .



المصدر :

فتح باب التوبة أمام المنتمين إلى الجماعات الإرهابية

في الوقت الذي انتهى فيه مجلس الشورى من القرار التعديلات القانونية الخاصة بملف مكافحة الإرهاب في جلسة مسائية.. دون ادخال أية تعديلات عليه..

وأصابت اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب، التي أسماها بعض السياسيين «مجلسنا» مناشطين، مقالقتها.

عنوان القانون مادة مادة..

علاء الدين ولد له خمسة أولاد :
 - والده الشيخ عبد الله
 - والدة السيدة عائشة
 - والدة السيدة فاطمة
 - والدة السيدة زينب
 - والدة السيدة رقية

والتي تزايدت ديمية مع ظهور حزب الشيوعيين
والتي تزايدت ديمية مع ظهور حزب الشيوعيين
والتي تزايدت ديمية مع ظهور حزب الشيوعيين



2011

د. فوزية عبد الستار



— ۱۱۱ —

وزیر الداخلية : الارهابيون كانوا يفكرون في عمليات اإدارة حماعة

لكن ورنه العدل ان حوالقة مصر على
والراى الذى نرى عليها لى المستور..
ذلك يتزامن مع الديمقراطية وحرية الفكر
الآخرى النادرة التى تدعو الى الانسحاب . لان
من دوج بالقول ان بكتكتبة لى باية وسيلة

وكان كمال خلال قد تحفظ على هذه

عننى الآن لموافق بالتصويب العسكري في إحدى الدول قد يمثل نوعاً من إعلان الحرب.

५५५

واللغات اللينة والحكومة على الاقتراح الذي تقدم به كمال الشاغل بلطع باب القوة في هذا الخروج للأعضاء الذين يتبعون إلى المصالحات الإيجابية وأعضائهم من تشجيع الطموحات في حالة الإبراج من الجوانب التي تستلزم المصالحات لرفعها قبل رفعها أو الإبراج من البداية أثناء التطوير والقيام بذلك. وتم الاتفاق على رفع نص بذلك في القائمة.

كما قرئت الترجمة تطبيق أحكام المادة ١٧
من قانون العقوبات والمادة بتطبيق
الأحكام بحيث يتم التذكير بمقابلة الأشخاص
المشتبهة المخدومة إلى الأشخاص المشتبهة المؤقتة
وما لا يتجاوز السنتين ١٠ سنوات ..

ولم حلة الأعدام يمكن أن يتم تنفيذ العقوبة إلى الاشتغال المؤبدة وأعلن اللوام محمد عبد الطهم موسى وبذلك الداخلة أنه أمام رئاسة بعض الأعضاء بتغليب العقوبة

الملك من ذلك سبطه الذين مضوا

وہی ہے جس نے ان کو

المعاملات الأخوية كانوا يذكرون في عمليات

ولا أقبل من أبي في مواعي للقاء . ولكن

ثم وألقت للجنة على مائدة استعصالي
ملهيها في مصر : وأمن مصر ..

الأزلي لأجبار شخص على الانضمام إليها



النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

١٤٠٨ هـ / ١٩٩٧ م

التجريم المستمدة أو الجرائم التي ترتكب تنفيذا للأوامر الإرهابية من نطاق نظام الدعاية بحسبها جرائم تقع على العرصات أصلا لمدة ٥٧ من الدستور .

ووافقت اللجنة على أن تقتضي إحدى محلك من الدولة الطية ، المشاهدة بدائرة محكمة استئناف القاهرة . بنظر هذه الجرائم دون التتديد بقرارد الاختصاص الكافي للتصوير عليها في المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بتقدير أن الترويج فيها لا يقتصر على المكان الذي وقعت فيه الجريمة وإنما يعم المكان بأكمله .

ووافقت على اختصاص هذه المحكمة بالفصل أيضا فيما يقع من الأحداث من هذه الجرائم .

ووافقت اللجنة على تحويل للنائب العام أو من يفوضه سلطة الأمر بالتكليف عن العمليات السرية المتممين لى على هذه الجرائم .

ووافقت اللجنة على تشديد العقوبات المقررة على الاتجار فى الصنع أو الاستيراد أو الإصلاح للتصا بالسلطة الثائرة والآلية والبيضاء . وتجريم حيازة أجزاء الأسلحة الرئيسية وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والأدوات التي اختير استبدال هذه التتظيمات لها فى تنفيذ اغراضها .

كما وافقت على النص على عدم الاعثال بأحكام قرار رئيس الجمهورية والقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ أو بأى عقوبة تشدد عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر . وإلى الخضوع كل حكم يتعارض مع أحكامه ..

أو مدته من الاتصال منها . وعلى القتل أو الاتساق - باقر لأن أو تصريح كتابى من الجهة الحكومية المختصة - بالقوات المسلحة لمولة اجنبية أو بأى جمعية أو منظمة أو جماعة تكون مقرها بالخارج وتتخذ من الارهاب أو القتل أو التسريب العسكري وسائل لتعطيل اغراضها .

وكل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية . معرضا سلامة من بها للنشر يندد بالمطوية إذا استندم الجاني الارهاب أو نشأ عن النقل المذكور جروح أى شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو إذا قام الجاني بالمطوية أو العنف السلطات العامة لثاء ثائيا وإلجائها فى استعادة الوسيلة من سيطرته .

كما وافقت اللجنة على صدور التجريم المستمدة لله الأحكام المستقر تشديدا لى قانون العقوبات بالنسبة لى وشاويها من جرائم ، وهى الأحكام المتعلقة بالتعريض والاتفاق والمساعدة وتخليط المطوية على من يؤدى دورا فعاليا فى هذه التتظيمات الارهابية وقواعد الاعطاء من العلق بتخليط المطوية فى حالات ابلاغ الجاني أو اعترافه بعد نطاق التجريم والعلق الى الأعمال التي تقع فى الخارج استنادا لتتديد اغراض هذه التتظيمات داخل البلاد .

كما وافقت اللجنة على اخراج صدر



المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٤... يونيو ١٩٩٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس نقابة المهندسين

يدين العنف بكل أشكاله

أعرب المجلس الأعلى للنقابة للمهندسين مجدداً عن رفضه الشديد لكل أشكال العنف وأشكاله أي كانت مصفوفة .

وطالب المجلس في بيان أصدره أمس بشيوعية طرح التعديلات المقترحة على قوانين المهن والاعتمادات المهنية بهدف مقارعة الإرهاب والتخلف على مستوى الأحزاب السياسية ومختلف المؤسسات الاجتماعية والقانونية أسوة بما حدث في قوانين الإسكان والعلاقة بين المالك والمستأجر حتى يتمكن الوصول لقرار السليم .



الإرهاب والمواجهة التشريعية

لمتقبلة الجماعات الإرهابية من خلال استخدام العنف أو
القتل أو به بنية تعيق أهداف محددة ضد صميم مصالح
الدولة ونظامها .

يعرف الإرهاب بأنه ممارسات خارجة عن القانون
بوسائل الإكراه بقصد إخضاع أو إهيار طرف آخر -
سواء كان فرداً أو مؤسسة أو جماعة أو دولة - أسراً

يقلم :

الدكتور شحات نجيب نوري

الإرهابية ولائق ضد حدود مواجهتها
وتدعيم الالتزام القاطن للجماعات الإرهابية
مع توفير الضمانات القانونية لتحويله دون
الأخذ بشخص بريء ، وأن تتلصق الطوبى
مع سلسلة القتل ، وبإرضاء سرعة إجراءات
الاستدلال والخبرة والتطبيق الأوسع
والمتكاملة بحيث يمكن ضبط الجريمة
والفصل في القضايا في أسرع وقت لتطبيق
القواعد العام . والالتزام بمصلحة وطنية خاصة
للإرهابيين ومؤسسات عقابية متفصلة
لتضمن برنامج متفصلة لامتثالها .
إن إرادة الشعب ضد الإرهاب وبند العنف
وبند التطرف وبند تخريب أمن المجتمع
وإن البناك للخطر الآن فقد إن الأول لتطبيق
الطوبى ضد الإرهاب مما يمكن مواجهتها
تشرية مناسبة ومصلحة على أمن ضحية
ومصلحة من مطلق الحرص على الديمقراطية
والحرية الشخصية إذ أنه حين يعود مطلق
العنف وتكرار لفئة الحسرة لتتسلسل
الديمقراطية وبذلك الإنسان مصه الوحيد
وإن ثمة تطبيق للتشري في القوانين مكافحة
الإرهاب بدوى وإلزامية في القضاء على هذه
الظواهر الإرهابية في البلاد التي أخذت بهذا
الإنسان ، وهي المملكة المتحدة وألمانيا
وأيطاليا والمانيا . من هنا كان مطلب القضاء
كل الشعب سرعة إصدار قانون جديد لمكافحة
الإرهاب يحقق الأمن والأمان ويحمي الإنسان
على أرض مصر من العنف والإرهاب .

فإن أن لتطبيق استعمال شدة العنف
وتجفيف روافد التطرف والقضاء على جذور
الإرهاب حيث لا يرق القانون الحالي بين
جريمة الإرهاب والجريمة العادية ، سواء
من الناحية الإجرائية أو العقابية ، كذلك فإن
القانون الطوارئ رغم ضرورته هو في
النهاية قانون مؤقت لا بد أن يبرم قوات
الإنهاء العمل به ليتمشيط المجتمع المصري
حياة طبيعية في ظل قوانين دستورية
وضمانات ديمقراطية بعيداً عن التشريعات
الاستثنائية . وقد أثبت الواقع قصور قانون
الطوارئ في التصدي للظواهر العنيفة
والإرهاب كما أن القوانين التقليدية لا تصلح
لمصاصرة العنف أو حزنه حيث لم تكن
مكافحة جرائم الإرهاب محل اعتبار عند
صدورها سواء بالنسبة للقوانين المدنية أو
لقانون الطوارئ الصادر عام ١٩٨٨ .

تتطلب مواجهة الإرهاب تفصيل التشريعي
ويصدر قانون جديد متكامل يضع تعريفاً
موضحاً وأيضاً للإرهاب ويحدد الأفعال
الإرهابية (الركن المادي للجريمة) ويحدد
صور السلوك الإرهابي ويضبط أجهزة الأمن
حرية أكبر ومرونة أكثر لتطبيق القوانين
العنف والإرهاب ويضبط أوسع للبحث عن
الإرهاب وملاحقته .
إجراءات وإفنية تساعد على منع الجرائم

● وتتسم الجماعات الإرهابية بأنها فرق
ذات أفكار كاسرة وسلوكيات متطرفة
وللتكامل التعاضد السلس مع المجتمعات
الاستثنائية القائمة وتراض لساليب الحوار
عبر القنوات الرسمية المتفق عليها
مجبها ، وتعمل على تقويض النظام
وعزب الاستقرار وإزعاج الأمن وإشاعة
الغضب وبند الديمقراطية وإكفاء القتل ،
ولتقف إلى الاستيلاء على السلطة ، وتقوم
استراتيجية الإرهاب على إقناع السالمين
الاضغاثات والتضليلات الجسدية ضد خصوم
أفراد والمصالح مع التركيز على توجيه
ضربات مباشرة ضد رموز وأهداف معينة
والعمل على إقامة سلطات عرقية مؤلوية
سلطات الدولة المركزية وملاوة لها ويد
لغشاء صراع الإيديولوجيات من المسرح
السبسي على المستوى العالمي والاقليمي
أصبحت ساحة الإرهاب خلفية تشاراً إلا من
الجماعات العرقية والقابلية والدولية بالرغم
من أن المجتمع الدولي يجه إلى نظم
«القوة الكونية» واحترام حقوق الإنسان
دون النظر إلى جنس أو لون أو دين ، كما أن
الدين يند الإرهاب والعنف ويدعو إلى الحب
والخير والتضارب والتآلف .
يعد أسلوب المواجهة التشريعية أحد
الحوار الفاعلة في مواجهة ظاهرة الإرهاب
ولاحظ أن القوانين المعمول بها حالياً عاجزة
عن مواجهة الظواهر التطرف والعنف
والإرهاب مما أدى إلى تزويد حجم هذه الجرائم
وتعدد صورها والتفشيها كاستيطان في كل
تجاه بما يهدد حياة الدولة ويأثر من سلطاتها



المصدر: **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ محرم ١٩٩٢

لا.. لأرهاب القانون !!

الر مجلس الوزراء بعد اجتماع طويل . مشروع قانون الإرهاب والذي جاء في صورة تعديلات لأحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية . وقانون محكمة أمن الدولة وقانون الأسلحة والمتفجرات . وقانون سرية الحسابات في البنوك !! وبلغ إلى رئيس الجمهورية كاتجنل كبير للمعونة الذي أنقله إلى مجلس الشعب والشورى . حتى يكون مشروعاً وطنياً . فلا يجرى على حد الإقتراح منه أو مناقشة اسمه وتفاصيله أو تعديل بعض أحكام هذا المشروع !! ولقد طالت الصحف الحكومية وعمل كبار كتابها لهذا المشروع . كعادتهم تماماً . بل فتح البعض مراداً . أنشرت إلى بعضه في مطلقا السابق يوم الخميس . وجاء آخر ليطالب بأن نحل قضايا هذا القانون إلى المحاكم العسكرية !!

وعندما [إلى مايعارض يقول كعد] . ونشرت الأرقام في يوم الجمعة تنصوص هذا المشروع . ونشرت معه مذكره وزير العدل . التي جاءت قطعة من البيان الصريح والرابع . من مخسوس لقانوني . يبين فيه مفهوم هذا القانون . . . إلى حتى مفهوم بعض الإلفاظ والإصطلاحات المستخدمة في هذا المشروع . ولذا عا قد أشرنا من قبل أن في القانون العقوبات لدينا يمثل ترسلة ضخمة من تنصوص للتجريم التي تعيد بكل سهولة وراية . ولا يارها فعلا أو ثامة . إلا جعل لها عقابا غليظا . حتى أنه يأتي نموذجا للقوانين العصرية . لقد جاء لمشروع الأخير ليؤكد ذلك . لقد أعد تكرار كل الأحكام الواردة في القالب الثاني من قانون العقوبات . وجاء هذا التكرار معينا من كل جانب . يطالب فيه صاحب كل ليدريه العمة للقانون جننلي راسيد . حتى الصياغة ذاتها جاءت ريكية وكثير من البلبلة التكرار !!

وكم كان غريبا . أن تكون المثلثية للمشروع . ما أورده صلبه في المادة ٨٦ للشبهة إلى قانون العقوبات . من تعريب للأرهاب . حاول به أن يحمي بالمعارة الإرهابي الواقع في الخطب لغوى قليل . واجتهد بذلك من الدقة والضبط الواجب والطوبى في مثل هذه الأمور . وبإدانة فإن منعب إيراد التعريفات للأعمال الخاصة هو مذهب شاذ في التشوؤ . إذ يقال التعريف في كل الأمور نصرا واجتهادا لصاحبها وحده . والأصل في مثل هذه القوانين أن للشروع يعالج على فعال محددة . ولا يعالج على تصورات . أو لاجتهادات . هي يطمعننا يرد عليها الخلاف . وفي ذات الوقت فإن إيراد التعريف في مثل هذا النوع يعد غريب وباعقل الإجماع أمام الفقهاء والمفسرين والشراح بل يرمي للفوضى ذاته عند التحقيق . ولقد وقع صاحب هذا التعريف في لشطاب بالغة . خالف فيها المسوق من جانب . وغالف اليدوية العمة في التجريم من ناحية أخرى . وحسبي أن أشر إلى بعضه الآن . لقد ذهب صاحب المشروع إلى أن المقصود بالأرهاب .. هو كل وسيلة يلجأ إليها الجنائي إلى آخر ملجأ في هذه الطريقة . ونسي أن ينص على أن يكون . كل وسيلة غير مشروعة . مثلا !! عذبه طفه يحدث عن . للمشروع الإجرائي القاري أو الجماعي . . ونسي أن للمشروع الإجرائي . هو عدة الأعمال الإجرائية منتظمة لكل منها ذاتيتها ويربطها فرض إجرائي واحد . طيل يقترى . يذهب صاحب للمشروع إلى أن العمل الإرهابي لا يقع إلا بعدة العمل الإجرائية منتظمة . ولأنه لا يقع بفعل الواحد !! ولا يقبل حلول بأنه قد نشر إلى للمشروع فريبا كان لم جماعيا . فإن ذلك الوصف إنما يرد على الطفل أو المقاتلين . ولا يرد على الفعل ذاته . عذبه فإن صاحب المشروع وقد أعجبه بقاءه وصاحته . قد وقع في الخطب يجب أن ننظره عنه تشريعات القالب !! لفر الشر إلى تعبيرات مثل [الحقن الحشرية] و [التسميات] أو [التسميات] أو [التسميات] . لعدا تحسن هذه الإلفاظ والمترادفات . نصاات ومواصفات !! ولقد جاء كل هذا الإفراد من جانب التشريع من جانب آخر . أن صاحب للمشروع عقم على مشروعه واتعمد وضع تعريف . هو تصوير واجتهاد غير محمود بأي حال . حتى أن لقهاء القانون الجنائي في الخارج . بل وفي الداخل . يأتي كل واحد منهم بتعريف وصقو . بل أن مؤتمرات القانون حذوها كلمة بغير كثيرا ولا يشر أبدا !! ومن بعد يأتي المشروع . بعد جرائم خطيرة . لكنها كلمة مكررة . وكلها منصوص عليها في القالب الثاني من قانون العقوبات !! والتدنى إلى يشير صاحب للمشروع إلى جريمة لم يرد بشأنها نص من قبل في قانون العقوبات . وقال الخلاف بين المشروع وذلك المنصوص . هو الاغتصاب والربطاة والتزلس في التسميات . والتشال في استعمال مصطلحات القانون المستقرة . وبناء الجريمة بدنه كلمة تتوار لها لركتها الخفية والمنوية على ماعو معروف ومستلر . وكل الطرق في هو تخاليف العقوبات وتضيقها . وكل يمكن أن يتم ذلك . ببعض التعديلات البسيطة والسليمة دون نوشة أو لاجهات !! لكن الأمر فيما يبدو أن صاحب المشروع أراد التحويل على من طلب إليه أن يقوم بتعديل . فجاء ليحلها لعماما تماما !! ويجب هذا الأسلوب ليس في مجرد التكرار . إنما يجب أن تكرر المنصوص على هذا النحو لصاحب . يوقع الجميع في بلبلة شديدة . بل أن المنصوص السابقة



المصدر : الوفاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ - يونيو ١٩٨٢

والتي جاء صاحب المشروع لوميعها من جديد . فقلت انظر احكاما في الفهم الصحيح لبرارى القانون الجنائي . وانظر احكاما في صياغتها . وولما التطبيق القضائي لها واحكاما وانصاحا !!

وتنتي بمعنى النصوص في هذا المشروع افرقية في بينها . فلم يلق صاحبها بين مراحل الجريمة . فبين الاعمال التمهيدية والتحضيرية . ومرحلة الشروع ومرحلة الجريمة الكاملة . سوى الشروع في العقوبة المعلقة بل وذات الحد الواحد . مع ان السببية الجنائية الرشيدة هي التي تقضي بين مختلف هذه المراحل وتنتج في العقاب . حتى لاتسد الباب امام الملاحقة للتراجع عن انعام فعله . بل تكون تشجيعا للمتهم على التخلي في افضل حتى يضمنه . ويكون الاسر في هذه الحالة (مائة ..) واني عليها كلمة واحدة () . بل انه حتى في جريمة الانضمام الى تنظيم (لابرار) للمشروع بين من يضم وهو علم ومشور باغراض التنظيم . وبين العضو الذي يظم ولا يعلم او يدع ويغضه التشريع الحديث كله . بل ويستعمرها ولديها الجماعي الذي لايعرفه بل ويرفضه التشريع الحديث كله . بل ويستعمرها ولديها كل الشرائع والمواثيق الدولية () على ان الاسر القريب والتجبر بالقول . هو الارادة والتجهيل في استحصل الفقه هي القرب الى السببية السببية والاعلامية والكتابات الصحفية .. ياتي حال هذا في الشفرة صاحب المشروع الى (الاضرار بالوحدة الوطنية او السلام الاجتماعي) !!

على مرحلة . كان لقانون الاصلاح الزراعي والملاحة بين الملك والمستأجر . حسبما وصفت في عام ١٩٥٢ . مثال سائلا اجتماعيا . وفي عام ١٩٩٢ جهته تضرع هذه للحالة ليصل ايضا صلاا اجتماعيا !! ان استعمل مثل هذه الاغفل في التشريع يحتاج الى محددات وضوابط صارمة . ولا تترك هكذا ترسلا في استرسال . ويشير معتقدا مع كل حكم وتحت مظلة الظروف () فهي يعيقها وعلى نحو ما جاء به صاحب المشروع لتسع لظلال على اصحاب الاراء الذين يجهلون بآرائهم بطريقة سليمة ومشروعة . فعلا اذا دعا أحد المواطنين الى إلغاء التخصيص في المجلس التشريعية . ويطلب بإلغاء ضريبة القسامين في الفلكة للعمل والفلاحين () على بعد ارضيا ويص من السلام الاجتماعي !!

كذلك فان صاحب المشروع قد أتى بفراريف وطرائف . فقد جعل جرائم هذا للمشروع لاصناف بالقتاد . مع ان التظلم في مواد الجنائيات بطبيعتها طويل . ومن الممكن ان يقع المتهم عن العقاب ويخرج مثلا من التنظيم او الجمعية التي انضم او انضم اليها () هذا يذهب صاحب المشروع الى ملاحقته رغم مرور السنوات الطويل . ان التشريع الجنائي الحديث والمقارن . ياتي لتخفيف العقاب في بعض الاحيان . لكنه ايضا ياتي ليشجع على التوبة . حرصا على فتح الباب امام المتهم للرجوع الى الجادة السوية والعودة الى المجتمع . ولم يعرف صاحب المشروع من صور عقوبة بمشاهدا التشريعي والقضائي . الا صورة الارشاد عن باقي المتهمين . مع ان هذه الصورة في مثل هذه التنظيمات تلف اسمها طبقات اخلاقية معروفة () كذلك فان من اراد ان هذا المشروع وصاحبه انه حفر على القضاء وان يدع عن اللامعة القضائية في توقيع العقاب . وارضى المساواة امام ثلوف كل منهم والظروف وكل واقعة تعرض عليهم . فقد حفر صاحب المشروع عمدا وتعمدا . على القضاء استعمل لمدة السبعين عشرة من قانون المطويات . ولقد اية من ايات التطبيق على مشاهير القضاة في العمل . حيث لا يكون امامهم الا الحكم بالمعوية القصوى او الحكم بالبراءة حتى لا يتأذى ضميره من تلك اللسوة التشريعية .

ولذا كانت هذه الحالة . في امثلة صريحة . وتختلف عن سوء فهم وسوء صياغة بلغة وتختلف عن تضييق وخروج كل المبادئ العامة المحلفة لكل تشريع قضائي تزيه . فضلا عن الصورة للبلغة التي ليست هي السبيل الوحيد للتصديق للعمل لاثارها ؛ والحق ان السرعة والسرعة والرياسة في اظهار المارة والفترة على التفتيش . هي التي تبت الى هذه المصوب للبلغة الضخمة . وهي عيوب سبق لنا ان تحدثنا منها في اكثر من مقال وحديث () ولتقربنا الى ان لقانون المطويات عندما هو قانون من جديد . وهو قانون يحيد بال الجرائم والاعمال المصنوعة وغير المصنوعة . وان تكرر النصوص خطأ لايفتح . وان تلك الادعاء الى وضع تشريع جديد . هي محاولة لتضييق الميزر والصنوع والتزلف في هذه الواجب في كل الحالات .

عبد العزيز محمد المحامي



العربية

المصدر :

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بَيِّنَات

مقدمة

قانون الإرهاب

الإرهاب لا يعني فقط تلك الدائرة التي ينحصر فيها التطرف الديني ومقاتلته من حالات اغتيالات فردية فالإرهاب أيضا موجود ومنتشر في السريف بقذات حيث يتم السطو على أسلاك الغير بالقوة والإرهاب كل يوم نسمع عن حالات سرقة واعتداء على حقوق الأراضي وتجريف الأرض الزراعية كل ذلك يتم اعتمادا على العهد الجفراي عن مراكز الشرطة والقدره على الهروب من الاستدعاء لها داخل الكتائب السكنية الكبير وتشكيل العلاقات الاجتماعية التي تعطي الفرصة للتسلسل على المجرم الهارب الذي سرعان ما يعود لإجرامه بعد اختلاف رجال الشرطة يجب ان يمنح القانون أجهزة الشرطة حق اعتقال كل من يثبت أنه تسبب في أي نوع من أنواع الإرهاب أو استخدام القوة لاعتداء على حقوق الغير .. ولا يقتفي بمجرد استدعائه لأخذ أوامره وأعطاه فرصة العودة مرة أخرى لإجرامه . الشرطة في حكمة للتعامل مع المجرم أكثر قوة بأسلوب أكثر قوة لأن المجرم خرج بإجرامه على الإنسان السوي الذي يجب أن ندافع جميعا عن كرامته

يجب أن يشعر كل مواطن بمهية الدولة متمثلة في جهاز الأمن الذي يجب أن يكون حصن كل مواطن وألا أخسر كل إنسان ليدافع عن حقه أو يستعمل اللسان القسوة المشروعة وغير المشروعة ويترتب على ذلك ان يتحول الجميع لحرب أهلية اليها للأقوى وليس لصاحب الحق

وعلم يجد من يوقفه ويرهبه وطعما جيء وراء كل حقوق الغير لمن أذن يصير بقانون

السرقة



المصدر : الحوية

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إعدادات برلمانية النص الكامل لتعديل قوانين مكافحة الارهاب الاشغال الشاقة المؤبدة لزعماء الجماعات والمنضمين اليها

حصلت العربية على
نص تقرير لجنة الشؤون
الدستورية والتشريعية
بمجلس الشورى بشأن
مشروع القانون الخاص
بتعديل بعض نصوص
قانون العقوبات
والاجراءات الجنائية
وبعض القوانين الاخرى
لمكافحة الارهاب والتي
ناقشها مجلس الشورى
والشعب .. وتضمنت
التعديلات عدة نصوص
هامة ادخلت على قوانين
العقوبات الحالية لتتواءم
مع ظاهرة الارهاب التي
تفشيت في الآونة الاخيرة !

الاضراب بالبينات
والروايات والمباني
الطامة عمل ارهابي



العربية

المصدر :

١٤ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبدأت هذه العمليات بتفويض مفهوم الإرهاب بحيث يقصد به في تطبيق لحكم هذا القانون كل وسيلة يلجأ إليها الجاني لتفليد مشروع إجرامي فردى أو جماعى بهدف إل الإخلال بالنظام العام ، أو تعريض حريةهم للخطر والحاق الضرر بسميته أو بالاتصالات أو المواصلات أو الأحوال أو المبنى أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة .
وفي المادة ٨٦ مقرر يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو لدار عمل خلاف أحكام الدستور أو القوانين أو منح إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من مؤسسة أعمالها أو الإعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون ويعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة كل من تولى قيادة أو زعامة ما فيها أو أمدعا بمعلومات مفيدة أو مفيدة مع علمه بالغرض الذى يدعو اليه ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى للجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصائب المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بأية صورة .

ويعاقب بالمعاقبة المنصوص عليها بالفترة السابقة كل من دعى بالقتل أو التكاليف أو بأية طريقة أخرى للأغراض أو المبادئ التي يدعو إليها الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصائب المذكورة في الفقرة الأولى أو أحسن أمر من أمورها . وكذلك كل من حاز بقترا أو بالواسطة أو أحرز مجهودات أو مطبوعات أو تسجيلات أية كان نوعها تتضمن شروجا أو تحييد الشيء مما تقدم إذا كتبت ممددة للترويج أو لإطلاع الغير عليها . وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء يذكر .

والفظة ٨٦ مكرر ١ - تنص على أن تكون العقوبة الإعدام أو الإشتغال الشاقة المؤبدة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم لتحقيق أو تنفيذ الأغراض التي يدعو إليها الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصائب المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بذات العقوبة كل من أمدعا بأسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو أدوات



المصدر : العربيه

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ محرم ١٩٩٢

أو معلومات أو أي شيء آخر مع علمه بما يدعو إليه ويومئ إليها في تحقيق وتنفيذ ذلك .

وتكون العقوبة الأشغال المؤقتة بقسمة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابعة إذا كانت الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنكورة في هذه الفقرة تستخدم لأهداف الإرهابي التي يدعو إليها أو كمن الترويج داخل دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالقرآن المسجلة أو الشرطة أو بين أفرادها .

الانضمام للجماعات

وفي المادة ٨٦ مكرر ب - يعاقب بالاشغال المؤبدة كل عضو يلهدي الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنكورة في المادة ٦ مكرر أو يستعمل الإرهاب لأجبار شخص على الانضمام إلى أي منهما أو منعه من الانسحاب منها . وتكون العقوب من الأعدام إذا ترتب على فعل المجني موت المجني عليه .

وفي المادة ٨٦ مكرر ج - يعاقب بالاشغال المؤبدة كل من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد من يعملون لصالحه أي منها . وكذلك كل من تخفي معها أو معه لتقيام بأي عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممتلكاتها الدبلوماسية أو مواطنيها أثناء سفرهم أو وجودهم بالخارج أو الاشتراك في ارتكاب شيء مما ذكر .

وتكون العقوبة الأعدام إذا وقعت الجريمة موضع السعي أو التخبر أو طرح في ارتكابها .

والمادة ٨٦ مكرر د - يعاقب بالاشغال المؤقتة كل مصري يعملون أو التحق بغير إذن أو تصريح كتابي من الهيئة الحكومية المختصة - بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا كان تسميتها يكون مقرها خارج البلاد ويصنع الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أصغرها غير موجهة إلى مصر .

وتكون العقوبة الأشغال المؤبدة إذا قلبي الجاني جريمت



العروب

المصدر :

١٤ ١٩٩٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الوجه إلى مصر .
والقادة ٨٨ مكر يعقب بالإنشغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف
وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معمرها السلامة
للخطر . وتكون العقوبة الإنشغال الشاقة المؤبد إذا استخدم الجاني
الارهاب أو نشأ عن العمل المذكور جرح من المخصوص عليها في المقتدى
٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون لأي شخص كان داخل الوسيلة أو
خارجها . أو إذا قام الجنائي بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء
تأدية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته
وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل
الوسيلة أو خارجها .

وفي المادة ٨٨ مكر يعقب بالإنشغال الشاقة المؤقتة كل من قبض على
أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو لمعتجرة
أو جسسه كرهية وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها
لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو كربة من أي نوع .

ويعاقب بذات العقوبة كل من مكن أو الرع في تحكيم مقبوض عليه في
الجرائم المخصوص عليها في هذا الفصل من الحرب . وتكون العقوبة
الإنشغال الشاقة المؤبد إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد
أو الارهاب أو انتصف بصفت كاذبة أو أبرز أمراً موقراً قديماً ممنوره
عنها . أو إذا نشأ عن الفعل أصفة شخص أو إذا قاوم السلطات العامة
أثناء تأدية وظيفتها في إخلاء سبيل الرهينة أو إعادة المقبوض عليه
وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص والمادة ٨٨ مكر
(١) مع عدم الإحتكال بأي عقوبة أشد يعاقب بالإنشغال الشاقة المؤقتة
كل من تعدى على أحد المقتدى على تنفيذ أحكام هذا الفصل . وكان ذلك
بسبب هذا التفتيد أو قاوم بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه
أثناء تأدية وظيفته أو بمسبها .

وتكون العقوبة الإنشغال الشاقة المؤبد إذا نشأ عن التعدي أو
المقاومة علنة مستتمة يستعمل بمؤما . أو كان الجنائي يحمل سلاحاً أو
قام بخطط أو احتجاز أي من المقتدى على تنفيذ أحكام هذا الفصل هو
أو زوجة أو أحد من أصوله أو فروعه .
وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن التعدي أو المقاومة موت للجاني
عليه .



المصدر :

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قانون الإرهاب يهدد حريات المواطنين جميعا



بقلم :

د. محمد حلمي مراد

من ضمن مشاريع
المواطن مالم يكن لأغراض الروح
والفرقة وممارسة ألعاب المأولة
والكر تشيئة!!

وقد استقشر واضعو هذا
الشروع الحرج من النص على العقاب
في هذه الحالة التي لم تتجاوز مرحلة
التفكير وتبادل الرأي حول ما يجب
أن يكون في شأن الإضراب أو
الغلاطات القاسية، دون استخدام أي
أسلوب إرهابي مما نصت عليه المادة
الأولى من المشروع، مما يقضي على
الانتقام للأمة، دون استخدام أي
العامه، فمعارك الذكره للتعبية
لشروع القانون للوقعة من وزير
المعمل أن تفل ذلك بقولها إنه تم
تجريم ذلك «باعتبار أن مثل هذه
التفطيمات هي القوة الأولى للعنف
والإرهاب»، في حين أنه إرهاب قصد
من منع جلوس المواطنين معا للتباحث
في شؤون بلادهم قضية اتهاهم
بكونهم مثل هذا التنظيم الفكري

وأخيرا أقتنع أهل الحكم بأن نقل قوانين مكافحة الإرهاب عن
الدول الأوروبية لن يحقق لها ما تنبغيه من بطش وترويع
للمواطنين لإسكات كل صوت يعلو يائتقد أو الاعتراض على
تصرفاتها، أو بالسطح والشكوى من سياساتها الفاشلة، بعد أن
تبين لها ما سبق أن ذكرناه من أن القوانين القائمة في مصر أشد
والقسى. كما أدركوا أن إصدار قانون جديد يحقق لهم المطلوب
من توسيع دائرة التجريم وتقليص العقوبات تحت اسم
«مكافحة الإرهاب» من شأنه أن يلقي السبب لزعموا لاستمرار
حالة الطوارئ، وهو مواجهة الإرهاب للسلاح، في حين أن النظام
الحاكم لا يتصور أن يتمكن من الاستمرار في الحكم إلا في ظل
قانون حالة الطوارئ للفترة منذ عام ١٩٨١.

مجلس الدولة، أم خضبة امتارنه على
بعض ما ورد به، أم استهترا بسيادة
القانون، أم لكل هذه الأسباب جميعا!!

تجريم التجمعات الفكرية
والتعبير عن الرأي:

وإذا كان لا اعتراض على تجريم
اقتطاف وسائل النقل الجوية والبحرية
والمائية، مما يعرض سلامة من بها
للخطر، أو احتجاز الرهائن على خلاف
القانون للضغط على السلطات العامة،
فإن النص على عقوبة السجن
والأشغال الشاقة لن يشعرون - على
خلاف القانون - جميعه في منظمة أو
جماعة بفرض الدعوة بآية وسيلة
دأى ولو لم تستخدم القوة أو العنف
لتعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو
منع إحدى السلطات من ممارسة
أعمالها أو الاعتداء على الحريات
الشخصية والعامة في الأضرار
بالوحدة الوطنية، لا يعتبر إرهابا
حسب التعريف الواردة بأول مادة من
مواد مشروع القانون الجديد، إذ أنه
يمكن الاستناد إلى هذا النص لاستمالة
أى عدد يجتمع من المواطنين للتفكير في
المطالبة بتعديل بعض أحكام الدستور
أو تغيير ما تنص على بعض القوانين
أو بالبحث فيما يقع من خلافات بين
طوائف الأمة. وهو أمر خطير ويحمل

ومن هنا فقد تلقى ذهن تربية
الشوطين من وضع مشروع قانون
يدخل إصلاحات وتعدلات على قانوني
العقوبات والإجراءات الجنائية،
ومجموعة أخرى من القوانين تشمل
قانون الأسلحة والذخائر، وقانون
الأحداث!! وقانون محاكم أمن الدولة،
وقانون سرية حسابات البنوك، ومن
أن يضعوا لهذه التشكيلة من
التدبيرات التشريعية عنوانا واحدا
يجمع بينها، حتى لا يقعوا في الخطر
بالمقارنة مع القوانين السماء قواني
مكافحة الإرهاب في الخارج، أو
بالمطالبة بإلغاء حالة الطوارئ ليزول
ذريعة إعلانها. بل حرص مشروع
قانون هذه التشكيلة التشريعية في
مادة قبل الأخيرة منه على تأكيد عدم
اختلاله بقانون حالة الطوارئ، قضية
السهر أو التسيان!!

وقد اقتضت الحكومة بعرض
مشروع القساينون على مجلس
الوزراء لإحالة إلى مجلسي الشعب
والشورى لمناقشته وإقراره، دون
عرضه على قسم التشريع بمجلس
الدولة كما يقضي بذلك قانون
مجلس الدولة، وهو ما ينتج باب
النسب في إجراءات إصداره، ولا
ندري إن كان ذلك نتيجة الحالة
للرطة لإقراره، تم عدم إعمال شأن



المصدر :

لنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ ربيع ١٩٩٢

المعاقب عليه، ولو لم يستعن بوسائل إرهابية أو يقوم بأي أعمال تخريبية...!! وكان لسان حال وأضمر القانون، يقول إن أي تفكير يجري بين عدد من المواطنين في شئون البلاد، من شأنه أن يؤدي بهم إلى الإرهاب!!

وتماهى مشروع القانون في شأن هذه التهمات الفكرية التي لا تستخدم أي وسائل إرهابية، ففرض على المعاقبة عقوبة الأشغال الشاقة والسجون على كل من روج «بالقول أو الكتابة» أو «بأية طريقة أخرى» لأغراض هذه التهمات، أو حسن أمرا من أمورها، دون وصف هذا الأمر بالمسوء على أي وجه من الوجوه، وهو ما يؤدي إلى العقاب على تصنيف أي أمر من أمورها، ولو كان حسنا في حد ذاته. الأمر الذي يدل على التعسف الشديد والفرعية في انخراط الرب لدى كل من يتناول هذه الأمور... مما يتشأن من الحرية والديمقراطية، ويتصادم مع حرية التعبير عن السرائر التي كفلها الدستور للمادة ٤٧ منه، ويتعارض مع رسالة الصحافة التي تقوم لها المستور فضلا قائما بذاته باعتباره سلطة شعبية مستقلة

ولفظ مشروع القانون عقوبة الجناية المقررة في تلك الحالة إذا كان الترويج أو التجنيد داخل دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة أو الشرطة ولو لم يكن الإرهاب ملحوظا لتحقيق الأغراض المدعى لها. وهو ما لا يعتبر مكانة للإرهاب، لأن العقاب يوقع حسب نص المادة، ولو لم يكن الإرهاب ملحوظا لتحقيق تلك الأغراض...!! واعتبرت دور العبادة

والجيش والشرطة طرفا مشددا. إن الظاهر هو تكميم الأفواه وعدم التظلم بأي نقد أو اعتراض للنظام الحاكم، والامتناع عن المطالبة بأي تعديل للدستور أو القوانين أو الأوضاع القائمة... فهل يتفق ذلك مع حرية السرائر، ومع الشورى والديمقراطية، ومع الحواجز المزعومة الذي يدعون إليه طائفتها ويرفضونه موضوعا!!

الأنتماء بعدم مقاومة رجال السلطة يجب أن يقابله التزامهم باحترام القانون:

وإذا كان مشروع القانون قد اشتمل على درجة النص على عقوبة الأشغال الشاقة، لن يهدد أحد للقانون بتفويض الحكام باستعمال القوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو سبيلها، فإنه كان يجب أن يقابله التشديد على وجوب مراعاة رجال السلطة العامة حكم القانون في تنفيذ واجباتهم، بحيث يشترط أن يتصدون لهم صفاتهم ووظائفهم، ويحسبون معاملتهم للمطوبين، ولا يتصدون على أقرانهم أو يظلمون الأثام منازلهم، أو يتصدون على حرمان عائلاتهم، ولا يقبضون على رعايا من أفرادها هنا إن قانون العقوبات يتضمن النصوص الكافية بمجازاة من يخرجون من رجال السلطة العامة على أصول واجباتهم، مما يعتبر استعمالا للقوة وتجاوزا لحُدود وظائفهم، ولكن ما يقع من ميفض رجال السلطة العامة يخلق جوا غير طبيعي ويراد الشعور بالتأجيل إلى العنف. ومن الواجب على الشرع، كما يشهد مع من يخرج من الحكومة على ما يقضي به القانون، أن يقيه ويظلم العقاب على رجال السلطة العامة الذين يخرجون على مقتضيات وظائفهم، مما يخلق الشعور بالعداء نحوهم، ويؤدي إلى العنف المضاد، حتى تنعم النور الحيادي والشرعي لرجال الأمن في نفوس المواطنين كافة، ولا يتصور أحد أن الشرع متحيز لعمال السلطة الصامة على حساب كرامة المواطن العادي وحقوقه، وهو برءى حتى تثبت إرثته، ولا يجوز تمليطه أو الاعتداء عليه ولو كان ميانا، وإن أية عقوبة تولا على يجب أن تكون صادرة من محكمة قضائية بعد الاستماع إلى دفاعه.

يقتضي تشديد الجور الطبيعي بين رجال الأمن العام -الذين يجب أن يكونوا محل التقدير العام باعتبارهم محايدين وملزمين بالقانون ويؤدون واجبهام لصلصة للبلاد- وبين المواطنين من أبناء هذا الشعب مصدر السلطات جميعا بنص الدستور.

لماذا تخصيص دائرة قضائية بالذات للحكم في القضايا المتعلقة بالإرهاب؟
وقد جاء في التعميل الذي رؤى انخاله على قانون محاكم أمن الدولة،

النص على تخصيص دائرة معينة-يلجى محاكم أمن الدولة في القاهرة- بنظر الجرائم الواردة بالالفصل المضاف إلى قانون العقوبات الخاصة بالإرهاب، دون التقيد بالاختصاص المكاني للنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية المادة ٢١٧. وهذا النص لا مبرر له، إذ يجعل المتهم إن يحاكمون أمام قاضيهم الطبيعي، وفق ما نصت عليه المادة ٦٨ من الدستور... مما يؤدي إلى إمكانية الظلم وعدم دستورية هذا النص... فضلا عن أنه يتسبب في استقلال القضاء وحيدانه، بتخصيص دائرة معينة للنظر في قضايا الإرهاب.

إعطاء الشرطة سلطة الحجز ١٧ يوما بدلا من ٢٤ ساعة:

وخلالها لا يقضي به قانون الإجراءات الجنائية المادة ٢٣٦ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١، وهو المصوب خلال ٢٤ ساعة إلى النيابة العامة إذا لم يأت بما يبرره، لتصرف في شأنه بالقبض عليه أو إطلاق سراحه، نص مشروع القانون الجديد في تعديل القانون محاكم أمن الدولة على إعطاء الشرطة سلطة التفتيش على المتهم في قضايا الإرهاب مدة ثلاثة أيام كإجراء تفتيشي، ثم لها أن تطلب من النيابة العامة بعد ذلك الإذن بالقبض عليه مدع أنه مجبور عليه فعلا، مدة سبعة أيام، ويجوز مدعها لسبعة أيام أخرى لضرورات التحقيق، وبذلك تمتد سلطة الشرطة في احتجاز المشتبه فيه على تعديدهم للشرطة ثلاثة، مدة ١٧ يوما بدلا من المدة العادية المقررة لقانون رقم ٢٤ ساعة دون دليل. وهي سلطة خطيرة تهدد حياة المواطن العادي لجرد الأفضاء، وقد تستخدم من باب التأديب والإذلال لسبب أو لآخر له علاقة لا بالإرهاب... ولا بد أن يوضع لها من الضمانات، بحيث لا يكون للشرطة منها فخر شعبه، أو تزدحم عليها إلى هذه النتيجة، مما يفتح دائرة المواطن إذا ما توسع في استخدامها في غير ما يبدو من غرض ظاهر موضوع لها. فضلا عن تناقض هذا النص مع ما تقتضيه



المصدر :

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

به المادة ٤١ من الدستور من عدم جواز حبس المواطن أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر يصدر من القاضي المختص أو النيابة العامة، مما يجعل هذا النص موضعاً للظن فيه بعدم الدستورية.

المعالجة بعقوبة إحرار صلاح دون ترخيص على من يجوز سكينا أو جنزيراً أو جزءاً من سلاح

وقد شهد القانون الجديد العقوبات المقررة بقانون الأسلحة والذخائر بالنسبة للاحتجاز في الأسلحة النارية والبيضاء واستيرادها وتصنيعها وإصلاحها دون ترخيص، غير أنه تجاوز للعقول إذ اعتبر من الأسلحة التي يعاقب على حيازتها والبط والسكاكين والجنزائير وهي وإن كانت ذكرت بعقوبة بالجميع إلا أن الطريقة لتنظيم أولوم يوجد منها سوى قطعة واحدة.

وأضاف إليها دواي أداة أخرى تستخدم في الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لإحرازها أو حملها مسووع من الضرورة الشخصية أو الحرفية.

وهو توسع غير منضبط لا يتصور أن يتضمنه قانون جنائي شديد العقاب، إذ أنه يعرض من يحتفظ لديه في منزله بمسماً أو قالب طوب أو سكينه مطبخ للمساءلة والحجز بالشرطة بل ويمكن أن يعال للمحاكمة. وهكذا يرى الويل ويتحمل المتابع ويمتد على حريته ويضطر لإنفاق المال لتربة نفسه من هذه التهمة والتركاء التي تعتبر في الواقع بمثابة نكتة، تقريهية ينفذ عدم إحكامها في مجال الحد من الأمور.

ومن هذا القبيل أيضاً توقيع العقوبات المقررة على إحراز الأسلحة دون ترخيص على من يجوز ما سمي بالجزاء الرئيسية للأسلحة النارية التي وجدت في جداول مراقبة القانون واشتملت على المصنوعة والطرفه وترباب البنائية، وساقية المسنن، وما شاكل ذلك... بالإضافة إلى كاتبات أو مخفضات الصوت، والتسكويات التي تسرب على الأسلحة.

وما أسهل أن تفسر قطعة من هذه القطع الصغيرة الحجم في منزل من المنازل لكي ينتقل صاحبه من النار إلى النار بالرغم من أن هذه القطعة بمقدورها لأضر منها ولا خطر.. وبهذا المنطق الغريب يمكن أن تتحول أشياء أخرى كثيرة، مما توجد في كل بيت إلى مصدر للفطر كالقنار والكبريت والبنزين وغيره.. فهل نجزم كل من يجوز مثل هذه الأشياء لكافة الإرهاب؟ وهل وصل الهلع لهذا وقع من بعض الأحداث إلى هذا الحد الذي لا يصدق عقل أو يقوله منطق؟

توسيع سلطات النيابة العامة دون استكمال ضمانات استقلالها

وقد توسع القانون الجديد في السلطات الممنوحة للنيابة العامة. فاجاز لها كما ذكرنا أن تعطي الشرطة الحق في احتجاز اللواتين المشتبه في اتهاهم بالإرهاب أسبوعاً بعد أسبوع. كما منح النيابة مهلة ٧٢ ساعة لأي ثلاثة أيام، قبل قيامها باستجواب المتهم لعمال أقياء، وهو أمر لا محل له وغير معمول به، إلا إذا كان القصور به درمطة عباد الله من يوجه إليهم الاشتباه في جرائم الإرهاب، وقد يكونون منه براء!!

وأعطيت النيابة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة - السلطات الممنوحة لقاضي التحقيق وللمحكمة الجنت المستقلة مفتحة في

شرفة الضرورة في مدة الحبس الاحتياطي لتتهم أسبوعاً أشهر، دون إحالة إلى المحكمة المختصة للمحاكمة. وهو ما يعتبر حرمنا للمتهم المحبوسين احتياطياً من عرض أمرهم على القضاء لئلا ين بعد حبسهم كعاطيا على فترات متتالية بعد الاستماع إلى أقوال النيابة عن سير التحقيق. فهل المقصود حرمنا المواطنين من الضمانات القضائية المقررة بحيث يفرجون إلى الحياة بعد فترة الحبس الاحتياطي ناهمين على الجميع، ساعطين على الأوشاع القاتلة في أيدهم؟

كما لغيت النيابة العامة من القيد للوارد في المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية بوجوب تقديم طلب أو الحصول على إذن من اللجنة عليه أو

غيره لاتخاذ إجراءات التحقيق، وهو ما يمتد إلى إلغاء النيابة من الحصول على إذن من مجلسي الشعب والشورى للقبض على أعضاءها والتحقيق معهم دون حاجة إلى رفع الحصانة البرلمانية عنهم، فيما يتعلق بالاتهام بجرائم الإرهاب. وهو أمر خطير يهدد الأعضاء الممارسين أو الخارجين على الخط للرسميين، وينتصار ضرع المادتين ١٠٥ و١٠٦ من الدستور، مما يجعل القانون الجديد محلاً للظن بعدم الدستورية.

وأعطى النائب العام وأن يفرضه من الصامع الصامع الحق في أن يأمر ومن تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أخرى، بالإحالة أو الحصول على بيانات تتعلق بالمعاملات والوثائق والخزائن في البنوك، استثناء من قانون سرية المعاملات بالبنوك، وذلك بقصد كشف المعلق في جرائم الإرهاب.

وهذه السلطات الاستثنائية الواسعة التي يمنحها القانون الصادر بقصد مكافحة الإرهاب، كان يجب أن يأمرها دعم استقلال منصب النائب العام حتى يكون في هذا الاستقلال من السلطة الحاكمة ما يطمئن للوطين ويعوضهم عن الضمانات القضائية التي ألغاه القانون للقتل. ذلك أن النائب العام - رغم خطورة منصبه باعتباره المهيم على سلطة التحقيق والاتهام، وإن جميع رجال النيابة العامة وكلاء عنه يأترون بأمره ويخضعون لرقابته - يتم تعيينه بقرار من مجلس الجمهورية دون عرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى المحصول على موافقة - أو حتى أخذ رأي - على خلاف الوضع السابق لجميع رجال القضاء والنيابة وإفادة ١١٩ من قانون السلطة القضائية.

والى أن يتم هذا التسهيل

الأساسي، لا يجوز التوسع في

اختصاصات وسلطات النيابة العامة

على حساب الضمانات القضائية

المقررة، حتى لا يفشل ميزان العدل في

البلاد.



المصدر :

١٤ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه هي أهم النقاط التي توجه
إلى القانون الجديد للوضوح
لمكافحة الإرهاب، تضعها إبراه
للجنة تحت الانتظار، وإن كنا لا
نتوقع أن يوصي مجلس الشورى
أو يقرر مجلس الشعب بإخلاء أي
تحميلات جرمية عليه.. مؤكداً
أن هذه التقارير ذات الحساسية ليست
هي السبيل لوقف التفجيرات
الشعبية، كما أوضحنا ذلك في
منازلنا مسبقاً، وإنما يتم ذلك
بمعالجة الأسباب الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية الكامنة
ورافقها.. والله الهادي إلى سواء
السبيل.



قانون الارهاب .. ماذا وراءه؟

بقلم: عبد المنعم سليم جبارة

والحكومة - كما يبدو ومن خلال منطلق التردد - لا تريد أن تكون هناك لفظة من الوقت أو مجال أو شغل أمام أي جهة لتناول هذه التعديلات ومن ثم كانت احتمالات التردد لمجلس القضاء - سيد القرار - لضمان مواءمة وفي المجلة المطلوبة، رغم خطورتها وجسامتها ما في تقاضيهما، ومن أجل ذلك:

١- تجريد فيلم أي مواطن مصري بدوره الاسلامي ازاء قضائيا المسلمين ومطعم وانماه في شتى الجوار، وذلك تحت نص الانضمام للجماعات في الخارج، وأولم تكن تمثل ضد مصر أو ضد مسلمتها. يعني هذا أن دعم الشعب الفلسطيني ومنازرة في محنته من خلال مساعدة منظمات ومؤسسات وتمويل لتجمعات في الخارج تصل عطايتها إلى الاشغال الشاقة.. ومثل في ذلك ملك مساعدة المسلمين في البوسنة والهرسك ضد طواغيت الحرب أو مساعدة المسلمين في برما في الوقت قد حركه جاراته وتعدياتها لجانب السودان ومنايع النيل والتي تمثل خربانها من فرائض الحياة بالنسبة لهم.

٢- ما جاء في هذه التعديلات خاصة بتجريم الاستعصان بالنسبة للجماعات الارهاب وهو تجريم يتسع مداه ليشمل كل تتناول أو ذكر لقضية هذه الجماعات اللهم إلا إذا كان في إطار الرؤية الحكومية وقهرها وهي حسب الحق والولاية للتصلي التي تبث وراء جذور التفكيك وتسمى اصمخ السلاج والوداد.

٣- ما جاء في نص هذه التعديلات خاصة باعتقاده على ضباط الشرطة - ورغم أنه ليس هناك مضمون يقر الاعتداء على ضباط الشرطة أو أي فرد من أبناء هذا الشعب إلا أن النص قد صيغ كما يفهم منه ليشمل تجريم كل فرد يطلب بحق له أو يفتن من خلال القانون على ظم أو اقتتال وقع عليه من قبل الشرطة.

٤- ما جاء في هذه التعديلات من تجريم يتسع مداه ليشمل الفكر والتفكير وتنتع عطايتها لتصل إلى الاشغال الشاقة.

إنها أصلة من كثير تضمنتها التعديلات التي تضمنتها بدورها مشروع القانون الجديد. تجريد من تطبيق الاقتتال حول رقاب وغول الحياة.

٥- إن الحكومة تلتزم إلى اللغسي في أسلوب - السلق - حق القرائين رغم خطورة هذه القوانين وخطورة التفكيكيا والاشغال التي تعرض لها دون اعتبار سابق لتجاوز التي ما زالت مرادها في

في الوقت الذي تطن فيه الحكومة، وخاصة من خلال مصطلح الترميم أن هناك بعض جهات أو جماعات تسمى للفرض وصايتها على الشعب وتوجيه البرهنة التي تتلق وأرامها والكرامه وماكميها. لا تتورع الحكومة نفسها من لفرش وصايتها بشتى السبل، ول شتى الاشكال على الشعب وتمهيش دوره والقاء وجسوده. ومع إصرار عجيب على رفع الاقتتال الديمقراطية والشريعة والالتزام بالقانون والنسب.

ويبدو أن الحكومة وهي تخصص في فرض هذه الوصاية على الشعب والقاء كل دور له وفيه معتقه بوجود أي قوى شعبية ذات نتائج وإغائية، وانتشار يتوارى بصوره وجوده ضمن الحزب الوطني - إلا كان له شة وجود - تعتقد في مخالطة مع نفسها أو مع الناس أن العزف من خلال الإعلام الحكومي وكافة أجهزته على أوتار الديمقراطية والديمقراطية والقانون والنسب والأغلبية المزعومة للحزب الحاكم - كلية بمواراة الحقائق وتجميل المسار وتضمن الحقبة الرسمية.

ومن منطلق الوصاية الحكومية والقاء أي وجود للآخرين خرجت الصلص الحكومية وبلا مقدمات تقول - صباح الخميس الثامن من الحرم - انتسب من يربو المال إن مجلس الوزراء وافق أمس الأربعاء بعد سبع ساعات من المناقشات على مشروع قانون يقضي تعديل بعض أحكام قوانين الطوارئ والإجراءات والمسابقات السرية وقانون الأسلحة والذخائر وهي تعديلات تستهدف مواجهة الإرهاب والعنف وأن هذه الموافقة جاءت بعد مناقشة مستفيضة لبرامج الإرهاب وتطورها في مصر. وأن - صايف مدينى - حل عد قول السيد صفوت الشريف وزير الإعلام - قال إن المسؤولية الوطنية التي تتحملها الحكومة أمام المجتمع تفرش ضرورة مواجهة أعمال العنف والإرهاب التي تهدد لترويع المجتمع وإرهاب وفرض الوصاية واستخدم العنف. وأن ما تركته الفتنة الخارجة عن القانون من أعمال العنف والتي تمثل تمارضا مع الديمقراطية وتتلفها مع الحرية التي تقدم على احترام الآخرين وحرية الرأي والمعتقد والمفاد على الوحدة الوطنية وأمن المجتمع واستقراره يستوجب التشريع لحماية الصالح.

ملاحظات هامة

أن شمة ملاحظات هامة تستحق التسجيل - خاصة وأنها تصب في مصلحة واحدة وتتلقى عند نتيجة واحدة وهي أن الحكومة حاضية في سياسة الانفراد والتفرد وحدها بتفكيكها هذا البلد وأبنت ليهيا. وتقرير أمر صاغره ومستقبله دون شركه أو مشاركة من أهله وأصحابه. من هذه الملاحظات:

١- إن الحكومة خرجت على الناس بمشروع قانون يدخل تعديلات على مجموعة من القوانين لها أعميتها وخطورتها فمادة ولا مقدمات، ودون أن تطرح القضية على بساط البحث والرأي أمام أهل الرأي والفكر، ولدى مختلف القوى الشعبية والأحزاب وعند الجهات العلمية للمتحقق في القانون وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع لبلورة رأي وموقف ازاء قضية من أخط القضايا يكون بدوره أساسا لبلورة سياسة وأصمة الامتثال وأصمة السبل، كان أن الحكومة تجاهلت نقابة للأحزاب بفكر وعلم رجالها وخبراتهم وتجاربههم ومورهم الهام والشخص.



المصدر :

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

على الآلاف من أبناء هذا البلد، ومازالت بصمتها والارزاقها وتناجسها كثيرة على مسلسل حياتهم اليومي ومن ذلك قانون ترغيف الأموال وقانون الطوارئ.

الواقع والمخاضات

إن النهج الديمقراطي الصحيح في معالجة الأزمات والمشاكل والقضايا الثورية يعني فتح الأبواب والنوافذ أمام كل الآراء الحرة التشريعية، بما يؤكد الأخذ بنهج الحوار الصحيح بين كل الشركاء والأطراف أصحاب القضية والمصلحة والترتيب معهم بما يمل بالبلاد من أسباب ومظاهر الفقر أو أسباب ومظاهر الشر.

ولفتح النوافذ والأبواب يعني فتح كل قنوات ومسايل أمام أصنام الجميع ولي مسامرة واحترام وتقدير لحدود حق وواجب الآخرين ومدى أن تتفرد بها الحكومة لتكون وفاء على كتابها ولجناتها.

لقد صنعت الحكومة العديد من القوانين الشاذة ومنها قانون الطوارئ، ولم تلم أمام الأمن فيود أو عطيات في مجال الاعتقال والحبس بل وممارسة الضغوط والتعذيب ووصل الأمر إلى حد لطمعة الرصاص في عطف يمارسه فريق من الناس وحلف يمارسه الأمن. فما استقام أمر ولا استقام أمن ولا استقرت الأوضاع ولا حال الرصاص بين الأفكار والآراء، وأحداث التفويض بل صارت هناك معادلة مضبوطة تقول: إن للفقر والكتب يولد العنف والإرهاب، والعنف والإرهاب أن تلك الفقر والكتب يولد مزيداً من العنف والإرهاب. بمعنى أن هناك شبه حلقة مفرغة تكاد تدور بكل البلاد والجماد مما يستدعي وقفة موضوعية متجردة لتقوم الواقع وتقوم للحال ورسم سياسة متجردة لاصلاح وعلاج المعاش وتمتد الأجواء والسبل لمستقبل آمن كله الاستقرار والأمان والعطاء.

إن إصدار قانون ضامن بالأرهاب أو تحت مسمى إضلال تصبيلات على قوانين العقوبات والأجراءات والمصالحات والسلاح. فحسب أنه إن يقع من الواقع شيئاً، أن لم يطمع إلى مزيد من التفجير بل والانقياد والانهايار، وعلى حد قول واحد من القانونيين المعروفين وهو فيليب الحاميين بالقاهرة في صحيفة الوفد - الثامن من يوليو - بأن ترسانة قانون العقوبات والأجراءات وتدابيرها ومخلفاتها من تفريمات على قانون الطوارئ وقانون العيب وقانون ممالك أمن الدولة والأسلحة والتفجير والتفجير والاجتماعات والأحزاب وغيرها هي صورة مجمعة للتصنيف التشريعي أياها السوء تطول كل فعل بل تطول حتى مجرد التفكير وتناقب على التجنيد والتضييق كما تناقب على تدبير الأمن العام، وبت الضامات، وكذلك على مجرد الشرع، بل في بعض الحالات الأمثال التضحية وتعاثي على الأشرار بكل صورة وعلى الاتفاقات الجنائية العامة والخاصة، كما أنها تصالب على استعمال القوة بالفضل، بل حتى استعمال القوة لمعاقبة فحسب، وتعاثي على التضيق والاستعجال بالاجتماع العام لا يترغيب وشرع، وعلى إسماء السلاح وأي كان تعمل سكون، وقانون الإجراءات الذي هو قانون الضمانات

للمتهم تشكلت فيه الضمانات حتى أصبح تحيلاً، بل إن بقايا الضمانات يجري انتهاكها بلا رقيب. ولقانون الطوارئ الذي يطر لسلطات والصلاحيات ويمنح للسلطة الثانية على بإصدار أوامر كتابية أو شفوية يجري تنفيذها والطالب على مخالفتها، بدءاً من وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والكفوف في أماكن معينة وأوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطين في الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص بتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقييد بأحكام قانون الإجراءات. «إن القام يتسبب عن تعاد صور هذه السلطات للفرقة التي تمثل مغالب وإتباعاً حادة وقاطعة الدولة ليهل هناك حلبة المزيد». للحق والصبر تؤكد أن لينا هو قائم الفكر والشاذ والفريد. وإن الدعوة إلى المزيد لها خبره ليس ينفي. إن فسلطات بالأحد، ولا فيود يؤكد ذلك واقع الحال ومليارد على الحينة مستلوي في الأمن. وأهل الهدف من إصدار قانون جديد هو إلغاء ما بقي من قدر شغل من الضمانات للأفراد، التحول لأجراءات كافة الأفراد، وإيفاض على ما يجري ومسايرته شكله القانوني وحتى يكون كل شيء في إطار القانون والحدود حسب الآلة التي ترافها الحكومة. إن كل الغراء العبوديين على صالِح ومصلِح هذا البلد يستنكرون أي نمط من أنماط العنف والإرهاب إما كان مصدره ويكون على أسلوب الحوار لاجوء تتوالى فيها حرية القول والتعبير أمام الجميع ليسهم كل برأيه وينضج كل بأوجه في ممارسة كاملة لعقود، فذلك هو السبيل الصحيح لمواجهة الحال والواقع بأمرائه، وإثبات، وتطوره الفعالة، وعكس الكيفية، فتتمش كل القوة القاطعة وثبات الأثر والفكر وتكسيه الأفراد حتى لاتندل برأيه ولولها أزاء مشرّع قانون على هذا المستوى في الخطوة والجماعة، يعني مزيداً من التفرق والخلل في وقت البلاد لعوج ماكنون فيه إل تجريد الجود من دبرها الصحيح لإلغز الغليات الصميمة: ليتم الجميع بالأمن والاستقرار. فهل تعمل الحكومة من نهجها. وتصبح من مسترذبة ربما المخاطر وجهاً للمصالح. وحتى لايقع الانهيار والانهايار.. فيصبح الجميع ويضعف إن ضلاليه الجميع!!



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤٠١ هـ - ١٩٩٢ م

اهدار الحريات وانتهاك الحقوق التي أقرها ديننا

د. عبد الرشيد صقر: دكتور
بجامعة الأزهر والناشطة
الإسلامية المعروفة

إن هذا الانتهاك إهدار للحريات وانتهاك للحقوق والمقاصد به الإسلام وحده أو لا وأخيراً. ونظام الحكم بهذا التعديل سكب البازين على نار وقلعها خراباً. والدولة أختلت خطاً فادحاً في وسيلة العنف التي تستعملها مع الشبيبة لتأسف في غيابها للعتقالات وسفك دماءهم في عرض الطريق تمت أشعة الشمس في وقت الظهيرة.

وأما الدولة فصنعت وأرادت تثبيت أركانها للجهات إلى نفس المعار بين الجماعات الإسلامية ووقفت على البواعث والاسباب وشخصت العلة ثم قدمت بعد ذلك بالاسم للتأجيل، إما أن تعمل القوانين زاعمة أنها تكاليف الأرباب فهذا جرم ارتكبه الدولة في حق الإسلام وإهدار ولا تخشأن له، إن الشرائع التي تنفذ من تعديل القوانين ستكون سبباً في حظر أرباب سيموت فيها العبد والآلهة التي تعبد من دون الله.

إن الحكم يتخذ بالديمقراطية ويقول نحن لم نقصف قلماً ولم نصنع رأياً وتعديل قانون العقوبات بهذا الوضع القمري هو دفن للحريات في مقبرة أن تقتل، وبسبب الديمقراطية التي يزعمون الآن أنها في أرض مصر وهما. وهل كل حال فالإسلام قائم رغم تلف هذا النظام الحاكم وغيره في البلاد العربية وفي العالم الإسلامي قاطبة.

الشيخ المصلاوي -
الناشطة الإسلامية:

هذه التعديلات ليست محاربة للتحرف بل إن التحرف في جزء كبير منه رد فعل لما

تقلعه الحكومة، فلابد من الحوار الحقيقي الذي يقوم به علماء موافق بهم من جانب الشعب. وعندما توضع القوانين لمحاربة الإرهاب يجب أن يكون هناك في الجانب الآخر قوانين لمحاربة الفساد والاتصال وأرباب هؤلاء القانون جملته وتقسيمه وأرباب الحكم العرب لطبقه القريصة الإسلامية. في عدم الهجوم عليها على الأمل.

د. عبد الصبور مرزوقي -
أمين عام المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية:

دعونا من الكلام عن ظلمة الإرهاب وقانون الإرهاب. هناك دراسة ضخمة من القوانين فيها من الأحكام ما يعالج أي ظلمة مهما كانت خطيرة. فهل تمت دراسة هذه التعديلات وإزالة التناقض بينها واختصارها. بدلاً من التسرع في إصدار إجراءات جديدة.

إنني أدعو المحسنيين لدراسة أسباب الظلمة ومعالجتها بعيداً عن القوانين للقانون القانون. وهو من القوانين سيئة السمعة لم يعالج الظلمة رغم تطبيقه منذ ما يقرب من ١٠ سنوات.

د. عبد الجليل شلي -
من علماء الأزهر:

ظلمة الإرهاب أصبحت تهدد حياة الكثرين وأيس كل متطرف متصفاً إلى جماعة إسلامية. فالإسلام لا يقر القتل ولا يبيع الأرباب. ولما هذا الظلمة لا تمتدح إلى قوانين للإرهاب في تعديلات القوانين ولكن نحن في حاجة إلى تطبيق الفريعة الإسلامية والقوانين الإسلامية.. لأننا نلقتنا لهذه التشريعات محرونا همة الإسلام من قلوب الناس العرجة أنهم يغلظون العيون ولا يوافقون الله.



ردا على أخطر تعديلات قانونية
مخالفة للدستور:

مصر بكل قياداتها

وفئاتها ترفض الإرهاب الحكومي وتحويلها إلى دولة بوليسية



المصدر : **الموقف**

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هيئات التدريس والنقابات المهنية واللجان العمالية:

الهدف كبت الحريات وضرب

التيار الإسلامى

ماذا باقى لهذا النظام أن يفعله بشعب مصر.. وماذا يريد بالضبط؟.. كراييج الأسرار تواصل جانبا لظهور الناس بلا رحمة.. القبور وعشش الصليح ضالقت على الشرمين.. لمة العيش وزجاجة الدواء صارت من للمستحيلات.. ومع ذلك فالنظام لا يرحم ويواصل لفاعيله للباغثة للناس وكانهم جزء من أملاك أجداده التى ورثها عنهم..

لقد فاجأونا منذ أيام بما هو اقرب من الخيال.. تسميلات هو جاء وهستيرية ومفاجأة.. لقوانين العقوبات والإجراءات الجنائية تكاد تحرم الناس من تنسم الهواء ومن السلام على بعضهم البعض إلا بإذن كتابى من الحكومة.. وإى حكومة! فاجأونا بقوانين جديدة لم نسمع عن يشاعتها منذ نصف قرن من الزمان.. تحرم الكلام فى كل شيء إلا مدح السلطات والتسبيح بحمدها.. وتحرم على أى شخص أن

يستحسن أى فعل إلا الأعمال هذه الحكومة العاجزة الفاشلة.. الاتصال بأى شخص أو هيئة ممنوع.. والخروج للدفاع عن فلسطين وأفغانستان واليوستة والهرسة، أو تقديم المساعدات الإنسانية لشعوبها للطخونة جريمة.. نعم جريمة طالما أنه ضد مصالح اليهود والأمريكان!

هكذا تستخدم الحكومة نكادها ومهارتها الفريدة على مستوى العالم فتفاجئنا من خلال كوابرها وجيشها الجاهز دائما من ترزية القوانين، وخلال أيام معدودات بكل هذه الترسانة من القوانين الارهابية، وكأنه لا يوجد فى مصر قضية ولقها قانون ونقابة محامين وحزب سياسية وقوى نقابية تمثل كل قطاعات الشعب.. فقط لم تر الحكومة إلا نفسها ورجالها الجاهزين دائما لخدمتها، وهذه هى خصلتها السيئة التى لا تنوب عنها وإن تنوب إلا بعد فوات الأوان وخراب مالملة.. ولكن هل تهربنا

هذه القوانين الظالمة.. أو تهن من إيماننا شعرة بقضايا الحق والعمل.. والعمل للإسلام والسعى لى يسود مشروعه الحضارى ربوع البلاد.. لا والله.. لن نتقهز بعيد شع.. فقد علمنا أن للكر السيء لا يجيئ إلا بأهله، وأن مكرهم زائل أمام تدبير الله وإن كان مكرهم ليتزول منه الجبال.. «ويمكرون ويمكر الله والله خير للماكرين» والعجيب أن هذه القوانين الإرهابية الخطيرة لم تحظ حتى الآن من الصحافة الحكومية بشيء من الاهتمام اللهم إلا نشر نصوبها مشاركة منها فى ممارسة التتويم الشعبى واستغلال الناس.. وإن كنا لم تر أيضا المناقشة المنتظرة لهذه القوانين على صفحات الرزمية «الوفا» فإن ظهور أراء قيادات الوفد على صفحات «الشعب» اليوم يجعلنا لا نشك فى ظهور نفس هذه الأراء وغيرها على صفحات الوفد وهى لها.. وإلى ما قاله قادة الفكر والرأى فى مصر.



د. ضافي بشر أستاذ القانون البول

بمجامعته التمهيدية ليست إلا تفتتها
 جديد لإرهاب السلطة. ومع أننا لا نوافق
 إطلاقاً على تعطيل أحكام الدستور أو
 إقراره في منع أحد مؤسسات الدولة، أو
 السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو
 الاعتماد على الحرية الشخصية للمواطن
 أو غيرها من الحريات العامة، فالواقع
 يقول إن الحكومة تعطل الدستور
 والقرارات وتعتقل على الحريات كل يوم.
 أضف إلى ذلك أن معالجة كل من روج
 بالقرارات أو الكتابة لإحدى الجهات أو
 حسن أمرها، بالأشغال الشاقة بعد اعتداء
 صريحاً على حرية الصحافة والفكر
 وتكسبون الضحية لولي المصنع
 مصادراً. وهذا التمييز سيكون من
 السهل الطعن بدستوريته لخاصة
 حريات أساسية كالحياة الدستورية.
 إن حكومتنا لا تستطيع أن تعيث
 بدمور إرهاب أو تخويف، لأنها تدرك
 تماماً أن الرأي العام في مصر متضام
 ولذا فهي لا تستطيع أن تعطل حياة
 ديمقراطية نقية.

د. بدر الدين غازي

وليس نادي تدریس جامعة القاهرة:
 لكن ما في هذه التمهيديات أنها قد
 تبصرت سلطة، تؤدي إلى توجيه التفكير
 والتعريف، وتترك لتقدير ذلك أو الشرط
 أساساً ثم إلى التولية، والتي أعطتها
 صلاحيات فاضلة التحقيق وهذا يعد
 مخالفة صريحة للنصوص الدستورية.
 كيف يجوز باي دستور ولاي شيء
 أن تحدد إقامة المواطن لمدة ٥ سنوات أو
 أن يمنع من الإقامة في دولة معينة
 حتى أن ذلك يتناقض مع جميع الاعراف
 والقرارات والشرائع ولا يوثق ذلك إلا
 السلطات التشريعية.
 إن الروح السلبية وروح التشكيك في
 الدوايب والمفاهيم والتي تكون من ذلك
 التمهيديات تعد من أسوأ صور التفكيرية،
 والاستبداد، كما أن مثل التمهيديات
 الإمبريقية كما أن تعطل على مسر
 إضماراً مخالفاً ويستعمل التثنية بجمهورية
 أو كغيره مسرف تعكس على التسريع
 اجتماعي المصري واستقرار المجلس
 وإن تمسك العنق بل يستحق له الأرواح
 على مصرها.

د. محمد حبيب

رئيس نادي تدریس جامعة أسوان:
 الإرهاب والتفكير سريدي يارهاب
 وممارسات الدولة وقضاة أجهزة
 الأمن تجاه للمفكرين والمواطنين بدءاً من
 المثالات والتشخيص ومروراً بالهضم
 الكوربي وفتح الأسرى والتجاهل
 والتعديلية. إن التثنية الحال بية
 غريبة أولاً والثاني الإرهاب خاصة بعد
 أن أغلق منذاً الأسبوع والتمتع
 واستبعدت الشريعة الإسلامية واعتلت
 أجهزة الإعلام بكل ما يخالف معتقداتنا
 ولبناتنا وشملت فيها سلطة غاشمة
 مستبدة.

إن مزيداً من التفتيش والتفتيد على
 الحريات والاستبداد والديكتاتورية
 سيؤدي إلى عتب وأرهاب جديد وإن تم
 التفتيشات مشكلة الإرهاب. إن العلاج
 الوحيد هو إلغاء كافة القوانين سيئة
 السمعة واحترام أحكام القضاء وإقامة
 حوزة حقيقية بين الحكم والشعب، أما ما
 هذا ذلك فالتفتيش الإرهاب والتفتيد.

د. أحمد البان - ممثل نادي تدریس

جامعة قناة السويس:
 غالبية التمهيديات لها دلائل خطيرة
 وسوف تستغل لأغراض سياسية
 بجميع فصائله المعنيل منها والتفتيد
 وسوف تكون سيئة سلطاً على وقاب
 الإسلاميين. إننا نعلم من حال عدم
 استقرار وعلاجهما الإرهاب هو مزيد من
 الديمقراطية، وفتح أبواب الحرية وإقامة
 الديمقراطية للتيار الإسلامي المعنيل، لما
 سلق القوانين والتمهيديات الإرهابية سيئة
 السمعة وكبت الحريات والفتنة
 بالإسلاميين لأن يدفع بشيء إلا الخلفاء كما
 حدث في الجزائر.

د. أحمد عيسى - ممثل نادي تدریس

جامعة أقالق:
 إننا جميعاً ضد الإرهاب بكل صورة

وأشكاله. ما يحدث عندنا حوادث فريية
 بسيطة تلعب فيها أجهزة الأمن والحكومة
 دوراً كبيراً. إننا بحاجة لدراسة صلبة
 لطائفة العنقبة ونظم أن هناكنا لن
 تلعب بصيغيات في تمهيديات القانونية
 إرهابية مثلها الأولى تكيل الفكر والتفكير
 الفريية. إننا نؤكد أن التمهيديات
 القانونية لن تفلح في القضاء على الإرهاب
 حوزة حقيقي، أنهم يقتضون تفكيراً ولا بد من
 من حل مشكلات قضايتنا وتقسيم القدرة
 الحسنة له، وإلّا لن نتمكن من القضاء
 علينا لن نتمكن من القضاء على الإرهاب
 كل حياتنا فرائين استثنائية سيئة السمعة

د. رفیق حبيب

مفكر قبطي
 إن التمهيديات القانونية الجديدة
 تعتمدها أجهزة قضائية تسرع بأن
 تدر الكثيرين إلى كراهية خاصة أنه في
 السبل تخويف أي كاتب أو حزب أو جهة
 بالمشروبات الشديدة والمصالحات
 فيتمهيدية الحكومة. إن تلك التمهيديات
 لن تفلح في حل مشكلة الإرهاب، وإنها لن
 الدولة للتعطيل الشامل لآلية الإرهاب
 لهذا ضرب لواء المجتمع والادب من
 معالجة أساليب وظروف مشكلة الإرهاب
 حلاً صحيحاً.
 ويبدو من الوهلة الأولى أن التمهيديات
 الجديدة تقن للقواعد البراسية للدولة
 وهي عبود الحكم القسري وولاء
 للغايات، خاصة أن كل كاتب صيغناج
 إلى رفيع حتى لا يقع في بنسود تلك
 التمهيديات.

د. صلاح عبد الكريم

وكيل نقابة المحامين:
 أرفض هذا القانون وندخلنا، القانون
 لن يحل مشكلة الإرهاب ولا يترك الناس
 تخاف من حريته الشخصية، والإرهابي
 القبطي لا يقرأ فرائين ولا مصفاً. وهو
 رجل غير نفع لقتل الناس فلا يخشى
 الإرهاب أو السجن المؤبد. لأنه عندما فكر
 في القتل كان يعلم تماماً أن ما مصر.
 ولادة الأولى من القانون لفضافة
 وتعطيل فرصة أكبر لحرية الإرهابي
 والأجهزة الحكومية. ولأنني لم تقصر يوماً
 في البصيرة والتفتيد وقتل من تروى قتل
 استأنا إلى قانون الطوارئ. ولم تكن
 أبداً في حاجة إلى إضافة قانون جديد.
 وأرى أن هذا القانون يوجه المعنيلين
 ولم يركز على الإرهاب، وإنما يركز على
 ملكيات للتصوير والجامعة والتمهيديات
 وكذا أهدافاً لا تساعد الإرهاب ولا تست
 منه. ونعم الله أن حرب افغانستان
 انتهت ولا كان عندنا شباب كثير سول
 يفتدون السجن لأنهم تطوعوا بحوزة
 إخوانهم للمجاهدين. إلا أن كان للقانون
 به حالها التطوع بجيش المسلمين في
 الجبهة والفرصة.

ولأن في المواد الخاصة بتجديد السلي

لدى بولة إيجابية أو الاتصال إلى السلي

تشار. فمن أن زمن ثورة الإحسان،

ولكننا ولادنا بخصائص إيجابية وكبار

الكتاب لهم اتصالات خارجة. قبل هذا

يس من أمتج حيث يصدر قانون

بشهرية.

عصمت الهوارى

وكيل نقابة المحامين

الإرهاب مروض من كافة الشرائع
 الساموية والقوانين الساموية، ويجب أن
 يعالج بمنزلة نظراً لأنه من أكثر مدحمة
 وخبرة على المجتمع.
 ولكن إذا كانت الحكومة تتصدى
 للإرهاب بالتفتيد في العقوبة فإنها يجب
 ذلك أن توفّر وكفاً في الضمانات
 التي قررها الدستور وقضيتها فرائين من
 الإجراءات الجنائية للتعهد، بالالام

يجب أن يقدم على أسس موضوعية في
 محاكمة حاله يتجرب فيها القاضي من
 لذاتية، ولا يلقى إلا شعيرة ومصلحة
 الوطن ويقع توفيق هذه الضمانات تجميع
 هذه التمهيديات بمثابة لتتنام وليست
 جزائراً.
 والنسبة للامة الخاصة بعقوبة من
 يرغم ضحايا من الإلزام إلى جماعة
 والتي يقرر أن تكون للأشغال الشاقة.
 نجد أنها جاءت التوام بعد من شخص
 يكون موضع الإلزام ما يخشى منه أن
 يجري فرد ويخضع بغير علم فتوقع
 العقوبة على أنهم لم هذه الشهادة.

حسب بى العسل حصر

مختار نوح - المحامي ومقرر لجنة
 الشريعة الإسلامية بنقابة المحامين:



• _____



المصدر :

التاريخ :

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

١٤٤٢ هـ

علماء الاجتماع:

جاءت هلامية وستودى

لإرباك حياة الناس

تتضمن المعلومات قد أحاط بكل أشكال السلوك المضاد لأمن الدولة في الداخل والخارج، وهي تؤكد أن ترويض القوانين ما زالوا أصحاب تلكه العليا في عالم التدريع، وأن السجون وضعت هذه التعديلات ضعاف الضائقة، لأن الأنظمة التي تهازل من قبل لم تمنحها القوانين وهذه التعديلات تكفل ضعف النظام وتدرية، لأنه ليس بالقوانين تعال الأمم.

د. سيد عبد المولى - الأستاذ

بكلية الحقوق ومدير مركز الدراسات والبحوث القانونية بجامعة القاهرة:

لقد تمديدات في القوانين يتم طرحها لابد أن يراعى فيها التوازن بين السلطة العامة والحريات الشخصية، وبالنسبة للتعديلات الخاصة بقوانين العقوبات، يجب أن تحقق أسيرين، الأول هو تحقيق الاستقرار والأمن لعملية القنينة وحماية النشاط الاقتصادي، لأنه إذا كانت أهداف حريات العنف، لأن تأثيرها يكون مدمرا على هذا النشاط.

والأمر الثاني، أنه يجب أن تتلاءم هذه التعديلات مع حقوق الإنسان، لأن تلبية الصلحة الخاصة بمسورة مطلة على الصلحة الفردية ليس مرفوقا فيه، وأنه يجب على المخصص في الحالات المعينة بهذه التعديلات أن يعطى إقتضات الخاصة بالتمتع سواء في اللقطة من أو في الدفاع عن نفسه ويحق التمتع.

بسم الله الرحمن الرحيم
ولا تحسبن الله غافلا عما
يعمل الظالمون، إنما يضرهم
أيوم تتكلم فيه الإحصاء
مهمتهم مقلني وقومهم لا ينفذ
إليهم مرفوقهم والقتلهم هوام
وانتد الناس يوم يأتيهم للعقاب
فيقول الذين كفروا لو كنا لنقدرنا إلى
أجل فرديد.

عنف السلطة

أدى الى تفاسك المشككة



لعمد هدى

إن بيان الإرهاب لا يعالج القانون فقط، فهو علاج ناقص، فالقروض على كل الجهات للخطقة، أن تقوم بدورها في التدمير والقومية بحيث لتلائم مسيات الأرماب.

ويجب أن يكون هناك إطار محدد لتطبيقه، أقرأي مثلا لا يدخل في إطار الإرهاب - التعديلات القانونية لتضمن تجريم الرأى - كما يجب أن تكون للظواهرات الطلابة بعيدة تماما عن مفهوم الإرهاب، وعلى كل فالأرهاب لم يصبح ظاهرة في المجتمع المصري لتتطلب إحصاء القوانين أو تعديل القوانين؟

أحمد جلال عز الدين - مساعد وزير الداخلية السابق وخبير الإرهاب:

إن عنف السلطة في تاريخ مصر هو الذي أدى إلى تقدم المشكلة، فالتعديلات المتفرقة في مصر تفككت كلها - بلا استثناء - داخل المقتلات واتحدت في خطر غير ذلك.

إن الاعتقالات والإجراءات العنيفة تحل المشكلة وتدخلها فقط لتصبح بعد مرحلة معينة مستحيلة العلاج.

الدراسات الأمنية تصور من رد الفعل الرضاكن عن الحد، ويضرب مثلا بالقانون الحالي، حيث أن تشديد العقوبة إلى الأشغال الشاقة والإعدام ستقلل تنفيذ القانون لأن القاضي لن يتحمل في ضمه أن تكون هناك ذرة شك واحدة، ويحكم بهذه العقوبات للخطقة.

فالمشكلة ليست في القانون بل في تفاسك على تنفيذ، فقانون العقوبات كاف جدا فهو يصل لدرجة تجريم المصباح في الشوارع.



المصدر : **القدس**

14 شهر 1297

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قادة القوى السياسية والفكرية:

إرهاب لا مثيل له ووصمة عار..

ودليل على إفلاس النظام

المستشار مأمون الهضيبي - المتحدث

الرسمي بلسان الإخوان المسلمين:

التدخلات الجديدة في أسوأ وأخطر ما يمكن أن يصيبنا كمشعب فهي تعزيب الفكر وأول ما يتبادر إلى عقل أو كلام، وهناك ضوابط أو تدخلات تدفع للسرورية مثل معاقبة من يستحسن شيئاً من أعمال الجماعات التي يسمونها إرهابية، يعني أي حادس أو معاقبة الجماعات منظمة تنظيمياً علمياً دقيقاً ومتسكلاً بمطبقيتها الدينية وأدبها حماساً وحماسة إلى تصحيح وتصويب تكون قد أسست نفسها وتعامل بالأشغال الشاقة المزدبدة! وإذا انضمت أسلمة البوصلة في جهادهم ضد العرب أو أقدمت معونة لا يطاق الانتفاضة الفلسطينية أو تعرضت للنفاد من الشعب الليبي في حالة اعتداء أمريكا عليه فالتدخلات التدخلات مجرد بمقابل أمام مشكلة الجنايات. وإذا افاجأ أي ضابط بكسر باب بيتك فبدرت منك ملامة انتفاض فالتدخلات التدخلات انضمت عليه وتعامل بالأشغال الشاقة!!

أن هناك فئة ذات منفعة خاصة تتميز بحقدما الدين على الحركات الإسلامية والوطنية، تتحكم فيها وتهاجمها بدون أنتم على حقوقها وتتدخل بل تتعزب نكابة للمسلمين وعلماء القادون والشرعية ورجال الأحزاب السياسية ويصوم للفكرين بل وجميع أفراد الشعب.

أن الدولة في حالة الإفلاس كامل بعد أن فشلت في القضاء الشعب بمبدأ أو برنامج يخلق أهدافاً وطموحات وشعرت بالهزيمة السميكة بينها وبين الشعب فلم تجد إلا الإرهاب لتخفيف به الشعب، ولكن هيهات هيهات لأي كانت الحكومات تعيق بهذه الأساليب الليبرالية لما زالت الشعوبية والقانونية والقاضية ومازال نظام منجس!!

ياسين سراج الدين - القيادة الوطنية البازرة

نحن ضد الإرهاب والتعزب بكل أشكاله والوعاء، ولكننا نرفض الإضافات القانونية الأخيرة لأنها استهدفت كبت الحريات وخالفنا الدستور.

وأدعو أعضاء مجلسي الشورى والشعب لاجتماع في ربيع هذه التدخلات التي تتخالف للدستور والتي ستكون موضع طعن في المحكمة الدستورية العليا إذا تمت الموافقة عليها، بالإضافة إلى أنها ستؤثر تأثيراً بالغاً على حرية الرأي والتعبير وخاصة في مادة 88 مكرراً من القانون.

وهناك تساؤل جديد بالذكر وهو لماذا لم تأخذ المحكمة رأي الأحزاب في تعديل قانون العقوبات كما فعلت في القوانين الأخرى!!

ويجوز على الأحزاب والهيئات والمصنفين والمفكرين وعلماء الاجتماع دراسة أصول هذه المشاكل ومعرفة الأسباب ومحاولة علاجها عن طريق الحوار.

د. محمد عصفور - عضو اللجنة العليا لحزب الوفد:

التدخلات الجديدة إرهابي مخيف وخضر مغرور لا مثيل له بالمر في تاريخنا، وهي صورية مكررة من قرارات سبتمبر ١٩٨١ السوءة غير أنها تمتاز بالشدة والقسوة وأخطر ما فيها أنها تفرض كلاً من عربية غليظة وحالة طوارئ دائمة. إن تلك التدخلات هدفها إثارة الفتنة واستمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار القائمة حالياً، وأيسر لها أي نوع نجتمعنا وهدفها التكنيق بقوة انتقام حكماً الليبرالية بالقوة والأرهاب.

إن نظامنا وليسي يتذبح يومياً الدستور ويعطل أحكام القضاء ويعطل مجلس الشعب عن ممارسة دوره الرقابي وهو إرهابي لا مثيل له.

علي الدين صالح - رئيس حزب مصر الفتاة:

أرفض هذا القانون لأنه أسباب لمن الناحية السياسية هذا للتضييق بغال في العقوبات ومعنى هذا أنه يوجه الإرهاب للادى بالإرهاب التشريعي، وأعتقد أن هذا الاتجاه



المصدر :

التاريخ : ١٤ ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قام بالاستطلاع

عبد الحى محمد
هانى عمارة
علاء البحار
عادل اليهنساوى
أحمد عبد المنعم
خالد يونس
ليلى عبد الحميد

إشراف:

شعبان عبد الرحمن

سيضايف الموجة الارهابية.

وكل ما في الأمر أن هذا للتفريع ثانوية سياسية للإبقاء على قانون الطوارئ بصفة دائمة.

ضياء الدين داوود - رئيس الحزب الناصري:

في اعتقادي أن هذه التعديلات سوف تزيد المسألة اشتعالا وقد يسكن العنف قليلا لكن سوف تبرز أساليب جديدة، ففي ظل قانون الطوارئ، ومحاكم أمن الدولة وقعت أكثر من حادثة للإرهاب، وحتى البلاد التي نقل عنها قانون الطوارئ لم تسلم من العنف، ففي إنجلترا رغم العنف الذي نقل إلى لندن والمدن الإنجليزية إلا أن قانون الإرهاب أوقف العمل به وكان يتجدد كل ٦ شهور.. وفي إيطاليا التي يقال إن القانون نقل عنها لم يستطع هذا القانون أن يقضى على الإرهاب، طالما أن المشكلة قائمة.

مصطفى كامل مراد - رئيس حزب الأحرار:

تقيد القيادات ليس هو العلاج السليم ولكن العلاج هو محاربة الفقر وإيجاد حلول لمشاكل الشباب، ومصحح بعض المفاهيم الإسلامية لدى الشباب عن طريق الحوار الفكري بين الأحزاب السياسية والتيارات الإسلامية واليسارية.

جمال ربيع - رئيس الحزب المصري العربي الاشتراكي:

والطوبى بالأعلام والقتل والقبض وإمداد حصانة للراطن تحطه يهضم بالخوف إذا

اختلف حتى مع أحد رجال الأمن، وبالتالي سيصبح نسبيا للمعارضة وإن تقوم في هذا الوقت المواطن الذي سرجه على من يهاجمه بالذمام عن نفسه.

وقد لاحظت للخلقة التشريعية والديمقراطية في المادة ٨٦ التي منحت بركات الحريات والتهديد بالاشغال الشاقة المؤبدية للمعتقلين والكتاب.

ولا أعتقد أن هذه الحكومة ستعيش في ظل هذه القوانين الظالمة.

أحمد الضاحي - رئيس حزب الأمة:

نحن نرفض هذه التشريعات الوحشية، فمن أسوأ في غاية، قانون الديمقراطية، وانحطط على هذه التعديلات غير العقلانية، وخاصة الجزء المتعلق بركات حريات الرأي والتمتع.



المصدر :

١٤٠٠ هـ / ١٩٩٧ م

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسم الله الرحمن الرحيم
 وقد مكروا مكروهم وعند الله مكروهم وإن كان مكروهم لتزول منه
 الجبال، فلا تحسبن الله مكلف وعده رسله، إن الله عزيز ذو انتقام.

هدم لقانون سرية الحسابات

الدكتور محمد سليم الوائلي - الفقيه القانوني :

اعتقد أن هذه التعديلات تصيب قيدا على حرية المواطنين، ولزيت من تحت السلطة ل
 مواجهة الممارشين.

وأخبر ما في هذه التعديلات ليس تشديد العقوبات، وإنما المسائل المتعلقة بالإجراءات
 الجنائية، التي تشكل في الأصل ضمانات حقوق المتهمين، فيؤدي إصدار هذه التعديلات
 إلى قتلهم السليم على هذه الضمانات.

يضاف إلى هذا - التمهيد للتحقق بسرية حسابات البنوك، والذي يجهز للناظر العام أو
 أي شخص عام الإطلاع على الحسابات السرية لأي شخص في أي بنك يدعى استخدام
 هذه الحسابات في تمويل الإرهاب، وهو ما يهدم لهذا الذي قام عليه قانون سرية
 الحسابات من الأصل، وهو ألا يكشف الحساب إلا بأمر قضائي.. وقد استهدف هذا لهذا

طمانة رجال الأعمال والمستثمرين، لتفوية الخناق للحرية الاقتصادية الذي توجه الدولة
 لتوسيع نطاقه، وبأنه هذا التعديل المقترح يهدم تماما هذا النظام الاقتصادي كله بيهامته
 (إطلاح التباينة - وهي ليست القضاء - على حسابات الناس بمجرد ادعاء استخدامها في
 تمويل الإرهاب).

ولذلك فأننا نعارض بشدة مشروع التعديلات المقدم، وأكبر ما سبق أن قلته في
 مناسبات عديدة من كتابة القانون القائم حاليا أرأجه كل حالات الإرهاب.

د. محمد عماره - المفكر الإسلامي المعروف :

هذه خطير لاحظه في التعديلات المقترحة وهو تحريم الالتحاق بجماعات خارج مصر
 شارس أو تتحجب على العمل المسلم دون إذن من الحكومة، فهذا الشيء لا يجوز بين
 الالتحاق بجماعات إرهابية تمارس العنف وحركات جهادية تمارس تحرير القام إلى من
 الإسلامي، إن هناك اعتبارات دبلوماسية كثيرة، قد تدخل بين الحكومة وبين الآن
 لبعض المواطنين في الالتحاق بالجهاد الأفغاني أو الفلسطيني أو الجهاد في البوسنة
 والهرسك، ولو أن هذا الشيء قائم في قانون المطبوعات لمكّم بالأشغال الشاقة للزيت على
 صالحي حرب باشا وبعد الرحمن عزام باشا وكل المجاهدين للصريح الخين التحرق
 بالجهاد في فلسطين أو طرابلس.

إن معالجة ظاهرة العنف بواسطة تشديد العقوبات وتقييد الحريات هو لون من صب
 الزيت على النار، فالمفك كفاخرة قد تبلور لدى تيار الفكر الإسلامي في ظل الفكر والمحنة
 التي عاشها التيار الإسلامي، والعلاج الحقيقي هو لقتلاع أسباب العنف الحقيقية ولي
 مقدمتها إن إالة الحوز للفرع على حركات الإصلاح الإسلامي ذات للنهج الوسطي
 للعش.

الدكتور سعد الدين إبراهيم - استاذ علم الاجتماع السياسي والجامعة الأمريكية:
 القوانين الأمنية والاستثنائية لطيفة حاليا فيها ما يكفي أمنية وملاحقة أمضى
 المجرمين، ولكن لا أمان من من حيث البندا صمموه هذه التعديلات لكافة الإرهاب على
 شرط أن تحمل مثل قانون الطوارئ، وبأن نكل بالعقوبات الأساسية للمواطنين
 وملاحقتهم لجرم البعثات.

● قلت له: وهل القانون هو الحل؟

● قلت له: لا بد من تعامل مع الظاهرة من الجذور. فهناك أسباب أخرى مهمة يجب
 مرقها بشدة كالتمسيق على الحريات والأزمات السياسية والثقافية والاجتماعية التي
 تعمي فيها.

● قلت له: إن ما هو الإرهابي في نظرك الذي تؤدي صدور القانون ضده؟

قال: الذي يرتكب أعمال العنف ضد الوطن الأديب لأغراض أو أهداف سياسية؟

● قلت له: وماذا تسمى الذين يقتسمون الفتيات؟ والذين يروجون المخدرات لقتل

الشباب؟ والمسابقات المسلحة التي تنظم على أعمال والمؤسسات والأفراد؟ والذين

يقتسمون أموال وأهلك الدولة؟ ليس كل هؤلاء إرهابيين، يخبرون لمن للجيش؟

● قال: لقد سألته عن رأيي في القانون وقد قلته....

العلاج ليس أمثلي



المصدر :

١٤٠٠ هـ ١٩٨٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمد فايق - رئيس منظمة حقوق الإنسان المصرية:

مطالبة العنف لا تحتاج إلى المزيد من الإجراءات لتلك التعديلات التي اختلقتها الحكومة.
فالإرهاب ناتج عن مشكلة اجتماعية وسياسية. ويجب أن تتصالح الجهود لعلاجها فبدلاً من العنف يولد عنفاً، ونحن ضد العنف من أي جهة يصدر عنها.
وأرى أننا سواجدهم وعمليات عنف لا مبرر لها سواء من طرف الدولة أو الأفراد أو الهيئات، ولكن العنف والارهاب لا يمكن مقاومته بإجراءات بوليسية بل لابد من علاج أسباب العنف والتي تبدأ من الجذور حيث نبدأ بمراجعة برامج التعليم والإعلام والتربية، أما إن ننظر إلى المشكلة باعتبارها مشكلة بوليسية، فهذا غير صحيح، كما لابد أن تدفع الدولة كافة إمكاناتها لهذه حوار واسع للوصول إلى المشاكل والأسباب التي تولد العنف.

بهي الدين حسن - الأمين العام

للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان :

ليست هناك أية ضمانات في إن تطبيق هذه التعديلات ضد قوى المعارضة السياسية، التي لا تؤمن بالعدل، فقد سبق أن كانت هناك وجود بأن قانون الطوارئ هو موجه فقط ضد الإرهاب، ولكن حقيقة الأمر أن طال هذا القانون كثيراً من الأبرياء، وخاصة حركة المعارضة السياسية السلمية.
وواقع الأمر أن قضية الإرهاب تحتاج تصوراً سياسياً استراتيجياً مختلفاً، خاصة إن القضية متعددة الأوجه، منها ما هو أمني وإعلامي واقتصادي واجتماعي.
والذي نضعه أخيراً هو عنصر فاضح لأجهزة الأمن، تجعل هذه التعديلات ما هي إلا عملية صورية، لعدم التوصل لفرتكبي إصالح العنف.

د. يحيى الجمل - الفقيه الدستوري

إننا نعود للتدخل في كل ما يتهدد حرية الإنسان ومع ذلك فالعنف الذي ساد أخيراً في المجتمع المصري لا يمكن أن يحل من طريق التشريع فقط، بل إننا هو أحد أمور الحل وقد يكون آخرها وألها تأثيراً لأن الذي يدم على مثل هذه التصرفات يكون في ذهنه أنه شهيد والذي يتصور أنه شهيد بالفهم لا يهنيه أنه سيحكم عليه بثلاث أو عشر سنوات.
وهو لابد لنا أن نشعر بما احساس القاضي لأنه كلما شععنا للعقوبة كلما أحس القاضي بثقل الضمير واتجاهه إلى التردد في تنفيذ العقوبة. وقد يكون التدخل أسراً وأزماً وقد يكون ضرورياً لكن ليس هو الحل الذي نتوجه به للتعطيل في الشارع المصري، لأنه في قصور أن العنف يرجع إلى أسباب نفسية عند البعض وأسباب عقلية، بما يعني أن التعصب شيق في العقل سواء أكان متخفياً أو تعصباً بديناً، وهؤلاء لن تجدى معهم التشريعات وأرى أن خير الحلول هو أن نتركهم يطاولن للناس ما يريدونه، وأشأب: «ورأي أيضاً أنه لابد من تعديل الكثير من الأوضاع الاقتصادية والثقافية والإعلامية والتعليمية وهذه هي الأمور الحقيقية التي يجب أن نلقت إليها». والواقع أن الإرهاب هو أمر خطير وتجرمه جائز، أما إيقاعه عن مجموعة من أشخاص فتتفق لكراً وتكافح عنه فهذا أمر لا يمكن تجريمه وإذا جرم فهو في نظري متفق عليه.



المصدر: **الشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ جمادى الأولى ١٩٩٢

كبار المستشارين: نطالب أولى الأمر بالالتزام بالدستور

**المستشار شريف كامل
بمحاكمة أسيوط:**

التعديلات التي تم سنّها من خلال دستور ١٩٧١ إلى سبيل من حالات الاضطرابات الاجتماعية والفكرية على الساحة في مصر. ولأنّ اختلاف كثيراً مع نسبة هذه التعديلات بأنها لم تكن كافية إلا أن ما هو مطرح - بتشخيصه الدلائل سواء من الناحية الفكرية أو السياسية - لا يعبر الاضطرابات أو الاقتصادية - لا يعبر إرهاباً وإنما لابد أن يكون التشخيص موضوعياً للحالة التي تمر بها مصر في هذه السنوات.

والتي أدرك أن الحالة الطارئة هي في الأساس أزمة بحث عن الهوية الحضارية أو إعادة صياغتها من شكل إلى آخر وأنّ التغيرات هذه تحتاج ببعض مظاهر العنف والاضطراب لأنّ من المؤكّد أنها لا تدخل ضمن حالات الإهمال الجسدي التي تشهدها التعديلات التشريعية السياسية. وأما كان الأمر كذلك فإنّ علاج هذه الأزمة لا يكون أصعب وأخطر كثيراً من تعديل أي قانون لأنه لا يمسّ أن تعالج مسائل فكرية بحثاً بقوانين عقابية وهو ما يعتبر منتهى فجأة مع صلاحيات ومستقل مصر.

ومع اختلاف مع بعض توجهات بعض الهيئات الإسلامية ذات اللون السياسي الفصلي، فإنّني أؤكد أنهم ليسوا مهتمين بالمعنى الإنساني للكلمة، ومن ثمّ فإنّ صولاتهم بتدريج عقابيه هو جعل والمقصود في تشخيص حقيقة الأزمة وطبيعتها فمسائل الفكر لا تسوّه بخصوص القانون وإنما ترجمه بغير أكثر صراحة وأكثر التزاماً.

**المستشار محمد عزت الدمنهوري
بمحاكمة استئناف طنطا:**

تشديد العقوبة في تعديل التصور الخاصة بمكافحة الإرهاب ليس هو السبيل الوحيد لمواجهة الظاهرة ولكن يجب النظر إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والظروف العامة في المجتمع والبحث عن جذور المشكلة ومحاولة حلّها بالعلاج ومواجهة الحوار بالحوار. كما أن كثيراً من العبارات الواردة في التعديلات المقترحة تحتاج إلى تحديد وتوضيح أكثر.

المستشار رفعت السيد

رئيس محكمة استئناف القاهرة:

النص المقترح لتعديل المادة ٨٦ من قانون العقوبات جاء غير محدد لمفهوم الإرهاب كما هو في لغة القانون للجنائي وإنما جاء في صورة عبارات عامة تحتاج إلى تفسير وشرح لتفصيلها ومعانيها وحيداً لو كان التعديد بصورة واضحة جلية.

أي تعديل أو قانون جديد يجب أن يهدف إلى تحقيق الأمان والاستقرار في المجتمع وأن يهدف ترحيباً من صومع المواطنين لأنه لا يوجد من يساند أو يدعم أي عمل من شأنه الإخلال بالأمن والأمن في المجتمع للكل في توريق واحد يهدف الرسول إلى بر الأمان، ولا يقلل أي خلل، والعبارة دائماً ليست بالمقصود وإنما في صحة وسلامة التشريع وأن يكون منصفاً على من يستحقه دون سواه.

المستشار عبد المجيد الشاذلي

نائب رئيس مجلس الدولة سابقاً:

كثرة التعديلات القانونية لا تعالج مشكلة ويجب على أول الأمر أن يلتزموا بالمستند الذي ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وإذا كانوا يصعد صياغة ظاهرة العنف في الإرهاب فليبحثوا أحد العارضة على الذين يستحقونه ومسئولاً لقوله تعالى: «ولما جاءهم بالبصائر وجادلواهم بالله ورسوله ويعلمون أن الأرض لربهم أن يقولوا أو يصابروا أو تعلم أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا من الأرض ذلك لهم جزئ في الدنيا ولهم في الآخرة عظيم.



المصدر :

١٤ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا تقنين للقهر وتعبير عن العجز في مواجهة المشكلات

المستشار
يحيى
الرفاعي
شيخ
القضاة

أما الذي يحدث الآن فهو عكس ما كان ينادي به الدكتور محمود مصطفى.

إن هذه النصوص للقرعة تتشابه إلى جوارها نصوص قانون العيب الذي رفضته جميع الهيئات القانونية والإنسانية في مصر، وليس العيب في النصوص الثلاثة حالياً وإنما العيب في التنصير في دراسة الأسباب التي أدت إلى ما نحن فيه وعلاجها. وإن تتحقق لمراسمية الاستقرار والمساواة إلا بالديمقراطية الحقيقية التي تبنيها بإصلاح نظام الانتخابات وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف وإطلاق جميع الحريات وليس كبثها. اللهم إلا إذا كان الهدف من هذه التنصيرات إنكاد الهدف وإعناد للصرح تكراره أخرى. وإنتي تتساءل مرة أخرى هل كنا ولم نصبر من الشرطة يكون رد الفعل هو سن قانون جديد أو تعديل في التشريعات؟

إنتي تخشى أن تصل إلى اليوم الذي عندما يحدث فيه تعديل في أجهزة ومراكز الدولة، فتلصق التهمة بالجماعات المتطرفة وتصيح في أسنونة عن عدم وصول اللواء إلى الأقدار العليا وهي السكرة عن نظام اختيار القهر باني!!! إن التعلق بالمشاكل التشريعية هو تعب من أساليب العجز في مواجهة المشكلات والبحث عن أسبابها ووضع الحلول لها فمخاضاً من القوانين ما هو بديل بتكثير الحريات وتكثير الأفراد والتي إن أخذت بها أمريكا فسوف تحول حقوق الإنسان والحريات بها إلى غراب وبقايا وهم فيسلك في مصر مسائله من التفتيش التشريعي والقائم عليه.

للقصود من وراء هذه التنصيرات ليس مقاومة الإرهاب ولكن دعم أرباب الدولة للناس رغم أن أجهزة الشرطة لم تعد تعترف بأية قوانين أو أفعال وأصبحت هي التي تحكم وتنفذ حكم الأعدام في أي إنسان نرى أنه يلحق.

وإن الهدف هو للتوسع في السلطات الاستثنائية للدولة والتي ترفضها كل المجتمعات المتحضرة وهذه التنصيرات هي التقنين للقهر وفتح الباب لمزيد من القسوة والفكر الذي يولد الانفجار وهو ليس في مصلحة مصر أبداً.

وإن التوسع في سلطات الأمن هو حسب سمات العمل

وخسائس الحرية هو تخير بانتقال مصر إلى مرحلة جديدة السمة الأساسية فيها هي تضليل الرأي العام وإعفاء وجود ظاهرة ما من أجل سن قانون لها أو إجراء تعديل تشريعي.

وإنتي تتساءل لماذا هذه التنصيرات هي من أجل فرج لوجهه ولماذا لم تصبر مثل هذه التنصيرات عقب قتل السادات؟

وإنتي أنتكر هنا ما كان يطالب به الدكتور محمود مصطفى - عبد كلية الحقوق الأسبق وأستاذ مساندة القانون الجنائي الحاليين - من إلغاء لكل التنصيرات التي أنشئت على قانون الإجراءات الجنائية في مصر منذ سنة ١٩٥٠ لأنها تنتهك حقوق الإنسان وتكبل الحريات وهذا حق





المصدر :

التاريخ : ١٤ - ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شكري: التعديلات الجديدة تعصف

بالديمقراطية وتزيد العنف

أكد الأستاذ إبراهيم شكري رئيس حزب العمل أن التعديلات الجديدة في قانون العقوبات تعصف بالديمقراطية وتجسد حكم الفرد وتنتهي كل انحاء للنظام الحاكم باحترام حقوق الإنسان، كما أن هذه التعديلات - والتي تزعم الحكومة أنها لمحاربة الإرهاب - ستكون نتيجتها مزيداً من الأرواح لأن من لا يجد وسيلة سلمية للتعبير عن رأيه سيضطر إلى طرق الأجراس.

وقال شكري إن هذه التعديلات قصد منها ممارسة الاتهامات الإسلامية التي مازالت محرومة من حقها في التعبير عن رأيها بطرق سلمية كما أن هذه التعديلات تخالف الدستور وتتعدى حقوق الإنسان فهي تجعل الحدث يحاكم أمام محاكم أمن الدولة وتحرمة من لسانه الطبيعي.. كما أنها تجرد القاضي من سلطته في تفسير العقوبة المناسبة، وهي تكيل حرية الصحافة في نقل وتبليغ الأخبار من مصداقها.. كما أن تغليب العقوبة على حمل كافة أنواع الأسلحة (حتى البيضاء منها) لا معنى له لأن الذي اختار الخروج على القانون لن يولفه تغليب العقوبة.

وأوضح شكري أن الحل سيظل في إجراء انتخابات حرة بها كل الضمانات حتى تفرض حكومة يقبلها الشعب، وعندئذ يمكن الاعتماد على هذا الشعب في مقاومة أي شذوذ أو خروج عن القانون، أما غير ذلك فهو اغتصاب للسلطة وشكل زائف للديمقراطية لن يقبله الشعب، لأن امتناع تعرف طريق الديمقراطية قبل غيرها من الأمم، وبالتالي فإن سكوتها على الظلم والظفر لن يستمر طويلاً وعلى حكامنا أن يلتفتوا لقنواظ حتى لا يحدث الانتفاخ، وأن يعطوا الحرية للشعب حتى يقدم الأفضل ما عنده بعيداً عن الظفر والتمسك.



المصدر :

١٤ محرم ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفنانون:



الفنانة محسنة توفيق:

أرى أن تعديلات قانون الإرهاب سوف تزيد أمتك ولن تقله.. لأن الفكر لا يواجه إلا بالفكر وفق التعبير مكلول في المستور.

وإذا اعتبرنا أن الاتصال بخولة أو مؤسسة أجنبية يعد من الإرهاب الذي يهدد أمن المجتمع.. فهل الاتصال بالأمم المتحدة.. مثلا.. ومنظمات حقوق الإنسان مما يدعو للإرهاب؟؟ ونحن نعيش في عالم يشهده الحرية الصغرى.. نظرا لسهولة الاتصال.

وإذا اعتبرنا أيضا أن الاتصال بأي دولة أخرى يعد خيانة.. بمعنى هذا الانزلاق في العالم الخارجي.. وتضييق.. الأفضل فتح باب المصارحة وأن يبدى كل واحد رايه دون خوف أو إلتواء يترتب عليه التلجأ.. وتكتمل.. هل من يوجه شكوى أو تنظم إلى منطقة عالية كالأمم للتحدة يد إرهابا أو تشجيها على الإرهاب؟

تعديلات سينة السمحة

الفنان حمدي أحمد

الإرهاب يشي الاستيلاء على البشرك وقطع الحرق والعنف.. وقد مرت مصر بتجربة اغتيال ٤ شخصيات سياسية



محمد فاضل محسنة توفيق

القانون الطبيعي دون اللجوء إلى تعديلات سينة السمحة.

القانون لمصلحة السلطة

محمد السلاموني - ناقد مسرحي

للقانون أدلة من أدوات السلطة قد تكون خيرا أو شرا تبعا لإرادة السلطة.. وقد بسطت استعمال القانون.. فأمريكا تستخدم قانون الإرهاب وفق مصالحها.. فإذا أرادت ضرب قوة معينة تظهر للقانون.. في الوقت الذي تقض فيه الطرف من إسرائيل.

ولنأخذون الإرهاب - أن تخفيها كما يفران التعديلات الجديدة - أن يستخدم إلا مع السياسيين والمعارضين.. والنتيجة غياب الفكر الحر والحرية الوطنية.. ولا يوجد ضمان لذلك إلا بالديمقراطية وهي غير متوافرة.. وأرى دولا من الأقطاب في إصدار تعديلات تقيد حريات الناس ضرورة البحث عن أسباب العنف وإزدياد البطالة وفتح أبواب الأمل لدى الشباب.

محمد فاضل - مغرر:

إن القوانين موجودة في بلدنا وبشكلنا إن كل واحد يطبق على غير ما يطبق.. وأرى أن تشديد العقوبات ليس هو الحل الوحيد لمواجهة العنف.. وإنما هو عنصر من العناصر الموجودة

كبرى منذ عام ١٩٤٥.. وحتى عام ١٩٤٩.. ولم يصدر وقتها قانون مكافحة الإرهاب.. ولما رأى أن حالة اغتيال أريج فودة لا تحتاج لإدخال منه التعديلات.. هل القانون.. وإنما يكفي قانون العقوبات لمواجهة.. لأن لدينا مجموعة قوانين استثنائية تقيد الشعب.. وقد كان عندي أمل كبير في إلغاء قانون الطوارئ وليس في إصدار تعديلات أكثر تشددا.

والحقيقة هي أن المجتمع المصري لا يعاني من الإرهاب.. فلا عشتا جماعة الألوية الحمراء.. ولا ليد السودان.. ولكنها حالات فردية يمكن تشديد عقوبتها في



المصدر : []

التاريخ ١٤ محرم ١٣٩٢

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

في مجلس الشعب : اللجنة التشريعية وافقت على القانون في جلسة واحدة!



عادل صدقي



كمال خالد



فكري الجزائر

موقف تاريخي لبعض

النواب في مواجهة

القوانين الاجرامية

من داخل المجلس : عبد الفتاح فايد

ومن حق أن يسجل في الذاكرة سواد ثققت أنت معي أو لم تثقل.
وكرت شجرة كبيرة في القاعة تزيد توفيق زغلول. ما جعل الفضائل
يتراجع ويقر أن لا يملك حلف رأي توفيق زغلول من اللجنة وإنما
يملك حلف مايتعلق به فقط.

التعريف الضفاض

وأعلن توفيق زغلول أن تعريف الإرهاب - كما جاء بشروع
القانون - تعريف فضفاض جداً ويمكن أن يعتبر محاكمة لكل صاحب
رأي، وبهذا الشكل لا يمكن أن تكون كتابة في جريدة.
واعترض علي أن يعيل للمشروع إلى قانون الطوارئ، وكانت أصبح
قانوناً دائماً وليس قانوناً استثنائياً. كما اعترض علي أن تقدم الحكومة
بشروع يتضمن تعديلات في سبعة قوانين موزعة على: العقوبات،
الإجراءات الجنائية، والأسلحة والذخائر، والأحداث، والمعي، ومحاكم
أمن الدولة، وسرية المخابرات، والبنوك. وقال إن هذا يجعل مشروعاً
سهماً... لين... ثم عدل... مشروعاً غير متجانس.

في ختام اجتماع مرقع لستمر أكثر من أربع ساعات متواصلة
وبمضبور أقل من نصف أعضاء لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية
تحت المراقبة في ساحة متاخمة من مساء أمس الأول الأحد على مشروع
القانون الخاص بمواجهة ماضي الإرهاب.
وفي حين نصبت التعديلات الجديدة - التي من المقرر تمريرها
بصفة نهائية هذا الأسبوع - لثبات لكل صاحب رأي طلب نواب
الجنة التشريعية بالمجلس بأغلبية من التعديلات.
وبرغم أن القانون المقترح يمنح سلطات واسعة لجهاز الأمن - أو
من أسماهم رجال الضريبة القضائية - وفي كل الضمانات الواردة
بقانون الإجراءات الجنائية لحماية المتهمين، وأعلن عن إمكانية خاصة
لهم... برغم كل ذلك خالبت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بعدم
الطمأن في أحكام هذه المادة الخاصة أو تفهيم دائرة إمكانية النقض
لتظهر طعون هذه القضية في ساعات قليلة!!

من ناحية أخرى، انتقد النائب من أعضاء اللجنة موقفه تاريخياً
يرفض القانون من حيث المبدأ وبما توفيق زغلول نائب الغربية، وكمال
خالد نائب دمياط.

كما أعلن المستشار عادل صدقي - وكيل اللجنة التشريعية وشقيق
الدكتور محافظ صدقي رئيس الوزراء - أن مشروع القانون كما قدمته
الحكومة يدخل مصر إلى عصر الدولة الليبرالية، بما يمنحه من سلطات
واسعة ومطلقة لرجال البرابيس.

«الشعب» إرهابية

النائب توفيق زغلول أعلن رفضه لقطاع الخروج القانون رغم
علمه أنه سيصدر سادات الحكومة تريد ذلك، لأنها لا تريد شيئا
ويستطيع أحد أن يرفعه:

قال النائب: إن هذا القانون الخطير جاء نتيجة لضعف. خطاب به فرج
سودة قبل اغتياله. الحكومة بصراحة شديدة تنفذ وصية الرجل.
ولا يمكن أن ندخل أمر خطي بهذا الانفعال وهذه المعاملة.

وأضاف قائلا: إن جريدة الشعب تقول: إن هناك إرهابيا ولكن هناك
إرهابيا حكوميا أيضا. ولابد من وقف الإرهاب الحكومي حتى نستطيع
وقف ماساتيس الحكومة بالإرهاب. فهل يعني هذا أن تصبح جريدة
«الشعب» بضمير القانون مساندة للإرهاب وبالتالي تصبح إرهابية؟ وهل
أي مقال ينشر ينطبق عليه النص السابق بكل من حسن صلا من أصالي
الإرهاب بالقول أو التكتية، ويصبح كتابته إرهابيا؟ هل إنني شخصيا
خائف من أن يطلق هذا القانون على شخصي لأن أنفسي يقول: ما حسن
أمر - من أموري يعني لو أنني شخصيا قرأت مقالاً في جريدة «الشعب»
وقلت: الله، الله، أصبح متحمما بالإرهاب!

الضاللي يقطع!

وعند هذه النقطة قطع كمال الشاذلي الذي لايفسر اجتماعات لجنة
الشؤون الدستورية إلا لضرورة القصوى رغم أنه عضو بها.
لورد توفيق زغلول مسامحا ومرجها كلامه إلى الشاذلي: أنت
شخصيا يمكن أن يتوكل هذا القانون. المناصب لا تدمر. ولاتنك أنت
سنتلعب عيلا لا تلعبي.

فرد الشاذلي: أنتي أنتي كلام توفيق زغلول ولعل حلفه.
- توفيق زغلول: هذا إرهاب حكومي. لذا من حق أن أقول رأيي



المصدر :

التاريخ : ١٤ ربيع الأول ١٣٩٢

النشر والذخايات الصحفية والمعلومات

واتهم الحكومة بأنها تتعمد لتزوير تحقيقات في قوانين معينة، مثل الأسلحة والذخائر، عجزت في مجالس سبيلية عن تعديلها. وقال كيف تسدح سبيلية المطبخ وسيلة من وسائل الإرهاب التي يحاكم الشخص إذا ضبطت عنده؟

كما ندد بتعديل قانون سرية الحسابات بعد إقراره وظهر وعلى يد نفس المجلس. وقال إن الحكومة لم تستمع لامراضاتنا على هذا القانون عند إقراره.. والان نحاول ترفيمه.

مصبدة للصحفيين

● كمال خالد اعلن رفضه لمفروض القانونين ٨٦، ٨٧ لأن المادة ٨٨ مكرره، التي تجعل كل من روج بالقبول أو الكتابة، منهما بالإرهاب بمثابة مصبدة للصحفيين وكل صاحب رأي بل إن هذه المادة لا علاقة لها بالجماعات الإسلامية أو مايسمونه الإرهاب. فهو إرهاب حكومي ضد أصحاب الفكر والرأي في مصر.

وقال الكاتب: إن تعريف الإرهاب في المادة ٨٦، جاء في واده وبقية مواد القانونين في واد آخر. وهذا أسلوب خطير من الحكومة. ولغضاب أن الحكومة تراجمت عن فكرة إصدار قانون مستقل للإرهاب لطمعها أنه سيسمح قانوناً استثنائياً محرصاً للإلغاء في يوم ما، فإرادت أن تضيف نفس مواد قانون الإرهاب إلى التشريعات العادية الفاشة. وهذا أيضاً من أخطر ما يمكن.

وقال إنه يرفض هذا القانون لأنه يحمي الحكومة ولا يحمي الشعب. فهو يمتنع فئة ويتجاوز عن سيئات وإرهاب فئة أخرى وهي الحكومة. وأوضح أن المادة ٨٨ مكرره تعاقب بالأشغال الشاقة كل من تبني على أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين والسوابق أو احتجازه أو حبسه كرهينة، ولكنها جعلت العقوبة مقتصرة على من يحتجز بهدف للتأليب على السلطات العامة فقط. فإذن الذين يحتجزهم السلطات العامة نفساً؟

وقال كمال خالد إن المادة ٨٦ مكرره (ب) وضعت لحماكة المهاجمين الذين وقفوا بجانب الجهاديين الأفغان حتى نصرهم لله، ولهم من خطورة هذه المادة مؤكداً أن حصول أي مواطن يريد التطلع إلى جانب المهاجمين المسلمين في أي مكان على تصريح كتابي من الحكومة المصرية - كما تقول هذه المادة - مضاه دخول مصر رسمياً في حرب مع

الدولة الأخرى؛ وقال إن المادة من أولها إلى آخرها جريئة.

محاكمات تقتيش

تكتب القبرية فكرى الجزاوى نجر عدداً من النقاط الخطيرة وإن كان لتقتي بالتمنع على مفروض القانونين. قال الكاتب: إن قانون الإجراءات الجنائية يعرف باسم قانون الضمانات، وأي اختصار في إجراءات التقاضي معناه إلغاء لهذه الضمانات.

ولكن مفروض القانونين للمفروض يلغى كل ضمانات للحماكة العامة، وهذا يعني أننا في انتظار محاكم تقتيش. وإضاف النائب: إنني شخصياً، أخاف على نفسي من هذا القانون.

أضاف النائب: أنا صممتي الكلام، وهذا القانون يمنع الكلام، أي وأحد سيكتف في جريدة وجهة نظر يمكن إبداءه تحت طائلة العقاب نحن وصلنا - والكلام مازال للنائب - إلى مرحلة تدمير الفكر. وهذا سوف يزيد الإرهاب ولن يقتي عليه؟

وتسائل: لماذا لم يرفض هذا القانون على مجلس الدولة؟ ولماذا لم تشارك في إعداده كل الجهات التي لها صلة بهذه القضية الفاسقة من الأزرار إلى الإعلام إلى الانتصار إلى التفتيش؟

وأضاف: أتأ مع أي إجراء يوقف العنف والإرهاب لكن من يوقف الإرهاب؟ إن هناك دلائل كثيرة على وجود إرهاب من جانب الأمن. فمن يوقفه؟

وختتم الكاتب بالإشارة إلى أن القانونين فاسقان، ويمكن إبدال أي أحد تحت حلفائه، وعلى سبيل المثال لأنه يمتنع بالسجن وكل من روج بالقبول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى. وتسائل النائب: سجنوني أية طريقة أخرى؟

دولة بوليسية

الاستشاري عادل صديقي، وكيل النقطة برقم أنه طالب بسرعة إصدار القانون وبمقتضى بادرة في محكمة التفتيش سرعة الفصل في القضايا، إلا أنه أعترف بأن القانون يعطي صلاحيات مطلقة لرجال فيليبس. وقال إن القانون بهذه الصورة يجعل مصر دولة بوليسية. وقال الكاتب: إنني عندما أطلب سرعة الفصل في قضايا الإرهاب، فليس معنى ذلك أن أجور على الحالة لأصبح سلطات التحقيق والتفتيش كلها بأسور الضعيفة الضعيفة، وطلب بإضاه هذه السلطات للتلبية العامة، وليد لرجال الضعيفة القضائية (البرابيس) لأننا نعلم كيف تكتب التقارير وتنترج الاعترافات باستخدام التفتيش.

وافق مع هذا الرأي - إبراهيم رشدي الذي رفض التوسع في صلاحيات رجال الأمن مع طمعا بصياغة التعذيب المستمرة الممنوعين والتي أكدتها كل تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية. وقال: إن القانون يجرم الفكر، لأنه يجرم الوسائل - والوسائل لا يمكن أن تجرم وإنما الأفعال فقط.

وأضاف إن المادة ٨٦ التي تصرف الإرهاب تضع استناد الجامعة تحت طائلة القانون لأنه عندما يحاصر تلاميذه فإنه ويستحسن بعض الأمور ويرفض بعض الأمور، مما يجعله أرحمياً بعض الناس التي تجعل لستحسان أمر ما مثلاً أرحمياً.

هجوم على التعاقب

أما الكاتب أبو الفضل الجيزاوى فقد هاجم بعنف قادة التحالف الإسلامي محزب العمل والإخوان المسلمين، وقال لفتي طلبة من وزير الداخلية أغلاق مقر مجلة الدعوة التي كان يصدرها الإخوان وإلقاء القبض على من به لأن الأخوان هم أصل الإرهاب في مصر. وحاول التجهج على الأستاذ إبراهيم هكزى - رئيس حزب العمل - مشيراً إلى جهوده في سبيل إضاهة توجيهه أصناف المصريين على أنها تتعاون مع من استعاضوا الإمبرابيين في السوراني. وقد قامه عدد من نواب اللجنة والمجلس والجمهور والدخول في موضوع المناقشة وهو قانون الإرهاب.

ويذكر هذه الاعترافات والاعترافات للجنة الثابتة فقد أسرعت الأغلبية للمتزعة بالمرافقة على مفروض القانونين من حيث ليلينا في سماع متأخرة من مساء أمس الأول الأحد وسط مطبات حسنة بتشديد المطربة واختصار إجراءات التقاضي وإضاه صلاحيات واسعة لرجال فيليبس.

وتحت هذه العملية وسط حملة شعواء على كل صاحب رأي وفكر أيا كان موقعه، وكان المفروض قد ضللت بكل رأي رأى رأي.



المصدر: الوفا

١٥ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

عطية الإرهابية وقانون الإرهاب !!

كلمة إرهاب كلمة مزعجة ومحبطة وما تلقى حين يقر الإرهاب . كلمة أو لفظة أو معنى والقانون أمر من الدولة السلطانية وأيضا القنية يحتاج إلى مراجعة ونظر من الملاحظة على الدستور التتريسي . في مصر المناصرة قنيا لا تانية كائرا بالقانون فدوى ومضوتا ومعنى . ومن هنا والقوليا بكل صحت لقد ضاعت هوية القانون حينما استظهر من مرشدا وبدوا يستخدمونه أسوا استخدام لدعم نظريتهم المصيبة في الحكم بموجب القانوني سيئة السمعة .

القانون منذ فجر الكون . هو التوصل بين الحق والباطل القانون منذ فجر التاريخ . هو الحد بين احترام كبر الالاسل أو إصدار اميله . القانون يبدأ في الجمار القين . حيث الجمار . والفطيلة . والحد على فعل الشر . والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والقانون حسب كثر تدعيم للظلمة الإبطال المعاصر بيوندي بيسونو : هو - أي القانون - من الخير والحق .

إن إن إبطال القانون يعطله . مافرة الطوارئ قوة . أو دافرة الإرهاب . قوة أخرى إنما تفرقه من مضمون الترويض ونفقه صدق عقليته . وتوسع فيته . بل والأمر والامر إذا على الناس - وقت الضعومة - يلجأون إلى القانون لضمها ومكانا . إنهم في ظل الانهيارات الضمنية . الجديدة سوف يكرهون قواعد . ويترهون على أبعثه وميلته

لقد أصبح القسم حازما اسموا : قانون الإرهاب أو لقول مظلمة الإرهاب . أو قانون الأمن والأمان (وقائه لا أمن ولا أمان) . لقول حملة للجمع إن كان للجمع يقتل قانون الرعب ليموه إلى نفسه الهذلة الوبيحة المظلمة .

مسلما يقر في صيغة التشريعات . في بلد مثل فيه بيت التشريعات . تجار المخرجات .

ويعلم هذا بلقي ؟ وما للعلم !!

إن ويمتلك الاختصاص في القول والبيان . نحن ضد أي قانون جديد . فيه نهجد للإنسان أو للجمع . نحن ومنهجر الإرهاب المجد ضد أي نهجد من جانب الحكومة باستخدام العنف الحكومي في صيغة تهديدية كترجم إلى الواقع . وكلها كما تملعون سيئة السمعة . على وزن لقول القشر . ولقشرين . والقانون الطوارئ .

وبالخاصة . والسؤال أن مشرعي الدولة الجدد . ما موقف قانون طواركم حال إصدار قانون الإرهاب ؟ هل سيكون له مجال ومكان . أم يسلح الطريق نحو لقول نظري رعبا وخوفا وتهديدا .

نحن نرفض تهديداتكم المستمرة باسم إصدار القوانين . أيا كان موبها ؟

ولذا إن التهديد بقولون الإرهاب . والحد في نظر هؤلاء تهيش عصر الإرهاب في الأمن والأمان . هم يتحدون بهذه الاحتم

على استغلالهم بالمعول والألقام ١١ على مدارا لبقايا الإنسان .

والخاصة القوي أن المراجج للمصري . وكب هذا الأنظمة الحكومي وهي مسافة تحتاج إلى علاج نفسي .

كتب ١٢



المصدر : **أسواق**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **١٥ يوليو ١٩٩١** التاريخ :

إذ في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة السنية رغبها في حماية القيم مر الصبي.
أصدرت قانون الجديد ١١ وإذ أراحت في نصره المصون والمحتلات . باسم منوع
الحرية - أصدرت قانون الطوارئ ١١ ثم إذ هي كمنع ماضيتها من كلفة حرية
وعجيبة ومستحيلة من الخلاف في الشروع للصرى . في شؤون العفوية والسلبية
كل - ومع سبق الإصرار - احتراق للفن اسمه .. للفن العذاب ذو كقول
الإرهاب.

وقد جاء للفن المصري لينضم إلى هذا اللون للفن الجديد . فنل سبلا في
طمس هذه الصورة . وبقربا في مهد . اسمعوا ما فتحة الزواج والفن للمصرى
سريحا سريحا .

- فيلم الإرهاب والفيلم . يا مريحا !!
- مسرحية : طلبة الإرفقية . يا سلام !!
- مسرحية : إرهاب ليلة القدر . أي والله قرأنا اسم للمسرحية التي يتم الاستعداد
لها !! تصوروا ليلة الجولة الكبرى . أجل ليال المعر . توهم بالإرهاب !!
فما ترى أن الحكومة تريد أن تكون في عداد ملك مع الناس . فأس يلقى .
ونحاربهم في رؤيتهم وحيلهم ومزاجهم وأفهامهم وخبرتهم ويميلهم لديهم . كل ذلك
باسم القوانين وأشرار المستطعات التشريعية . وهي مسرحية قزينة
وإن كل قبيحا ليل . كم من الجرائم ترتكب باسم الحرية . ويحدث الباحثون عن
ليده وأخبار هذا الفهم . نقول . والألم يصغر للفهم :
كم من الجرائم الاجتماعية والأصنامية والسليبية . والفكرية ترتكب باسم
القانون .

يا ليتها الحكومة . يا أس لطلق على مضمون ذات يوم بتزنية القوانين . نحن - لا
يطلق بالمعنى - هذا الاعداء على كرامة الإنسان المصري . الذي صمغوه .
والقضية أصبحت . أطفال أناس . احتفظوا بواثيقكم لكم .
إنه إن - من المستحيل - والتجديدات الفكرية تنطوح ذات الجمع وذات البسر .
والكل يبحث عن حل يخلد . الأم الناس في كل المجالات . ثم يأتي قانونكم . الخليف .
عن الإرهاب !!

كما تصور أن تكسروا في مجتمع الأس والناس عن قانون الحب . عن قانون
الانتماء . عن قانون الصفاء . عن قانون الأخوة المصرية . هل تفكرون قانون
الوفرة الفرنسية . الأخوة - لمساواة - العدالة .
تريد كما قلنا في صدر هذا الحديث العاصي . أن يكون القانون «صون الحق
والشر والعمل» والحق فضيلة . والآخر فضيلة . والعمل لمة كل الفضائل .
تريد القانون - كما أرادته شهيد الفكر الإنساني الخليف . سطراد .
سئل شمس لوسيفي في لادن المنصوحين .

الدكتور محمود السقا



برلمانيات

القضاء على العنف

يناقش مجلس الشعب تعديلات القوانين التي تنظم مكافحة الإرهاب بعد أن أصبح الظاهرة تهدد المجتمع المصري وبعد أن أثبتت التجارب أن القانون الطوري بما يكمله من ضمانات لأي منهم يتيح الفرصة لأجهزة الأمن لكلمة جرائم الإرهاب قبل حصولها .. وقد أعلن اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية أمام مجلس الشعب أن الوزارة ألحقت عن ملات من المخطرين على الأمن وهي تعلم جيدا أنهم يخططون لجرائم عنف وإرهاب .. ولكن القانون الطوري الذي أتيح اعتقل أي خطر إلا أنه ٥٠ يوما يجبر وزارة الداخلية للخارج عن المعتقلين لكي يهودوا مرة أخرى لمخاطبتهم التي زادت عن حدها وأصبحت تهدد أمن وأمن مصر ..

ويقول بدر الدين خطاب عضو مجلس الشعب السابق أن علاج هذه الظاهرة له أكثر من أسلوب ولكنها لابد أن تتواءم مع بعضها بحيث يكون علاج الظاهرة يكثر من أسلوب وفي نفس الوقت .. فلابد من قيام الأب والأم بتوعية الأبناء الروحي والنفسي الأسري والقوة في السلوك لينشأ الطفل على مثال والتابع التي عوده عليها أبواه .. وأيضا يجب أن تفتتح أي الدور التي يجب أن تنهض به أجهزة الثقافة والأعلام ورجال الدعوة لأن هذا الدور يعتبر عاما وخطيرا في ترسيخ القيم والمبادئ .. وفي نيل كل حوار صلب وأن يقوم رجال الدين المسيحي والإسلامي بتقديم القواعد الكلية للدين مع ردها على المجتمع كإحدى تميزها والاجتهاد على الاستفسارات التي تطرحها رجال وأهيات المستقبل من خلال مسيرتهم في الحياة بدلا من كجوانهم إلى سؤال من ليست لديهم القدرة على الاجابة ..

ويدعو بدر الدين خطاب إلى قيام قيادات الدولة في الدعوة إلى تأسيس شركات مساهمة للتشغيل الشباب وحل مشكلة البطالة لأنها في نظري أهم مشكلة تؤدي إلى انحراف الشباب .. وأن تراه الشباب بدون عمل فترات طويلة يؤدي إلى وقوعه في براثن الإرهاب والتشاكيل ولكن نبرهن على حجم هذه المشكلة فلنأخذ أن هناك ثلاثة ملايين عامل في مصر من خيرة الشباب .. ولو أن فإن فتح المجال أمام تشغيل هؤلاء الشباب سيؤدي بدون شك إلى ابتعاد هؤلاء الشباب عن التفكير الخاطئ .. وأخيرا يدعو بدر الدين خطاب إلى قيام كل الأحزاب بمسؤوليتها فإن كل حزب مسئول عن الانحلال بالمعجم والقيادة حركتها وترشيده هذه الحركة والعمل على حل مشاكل المجتمع بالصورة التي تقتضيه مع ترويض كل منطقة وإلزام كل شريحة من شرائح المجتمع ..

وألا كانت هذه الأساليب مؤدري فعلا إلى حل مشكلة العنف .. إلا أنني مع وزير الداخلية في ضرورة إصدار تشريع يؤدي فعلا إلى محاربة العنف والإرهاب .. فلا يمكن السكون عن هذه الظاهرة .. ولا يمكن ترك الأمر يتطور ويؤذي حتما يوما بعد يوم .. فإن هناك الإرهاب ينشأ حسب الأسلوب الذي يفعل به .. واعتقد أن رجال التشريع في مصر لقروا على إصدار التشريع الذي يؤدي ويضمن عملية مصر من أي سوء .. ولا أريد أن أعود إلى اللجوء في الاستنابات حيث قل أن أي إنسان يفتنى أن يتحدث مع أخيه لا أن يدير مؤامرة أو يستخدم الرشاشات في اغتيال المسؤولين في الدولة .. صحيح أننا أخذنا الآن بالأسلوب الديمقراطي ولكن الديمقراطية لا تعني اللوم ولا تعني أبدا شيئا مستقبل فروعنا وشباب مستقبل مصر .. مطلوب وثقة جادة لمحاربة هذا العنف والقضاء على هذه الظاهرة ..

جلال السيد



مواجهة للأرهاب أم تصفية للعمل السياسي ؟

وأذا كان الأمر يقتضي وهو يقتضي حقا - بعض تعديلات في المواد التعاقبية والإجرائية تمثل شأنا فتلحق التعديلات مفصلة في صياغتها في وضوح ومحدد في تحديد الحدود للأفعال الموصفة للأرهاب والعنف المسلح موضح أسد ولا تسمح بمساسحه لأضحية والأشخاص للتحريكات والتبويضات بوضوح في برزت السلطات والإجرائية الصياغة على تنفيذ القانون ويحدد الخيرة المتزامنة في تطويقها لأهدافها وأن تكون هناك وأن توجد جهة رقابية قضائية يمتثل للجوء إليها عند الحاجة وما أضر هذه الحالة في بلادنا اليوم وما عدا



حسين عبدربه

وسلمين طبقا لهذا التفسير المسله والطام وحرق نسيج الوحدة الوطنية التي صنعت خيوطه في داب على سر القصور جهود الأجداد والإبناء المصلحين لأن قوى طلائع استحوذت مخيلتها المريضة حتى السلطة فرائحت تنفقت كذرة النار العنيفة.

لا أحد على أرض مصر المحروسة - عدا جماعات الإرهاب وجماعات المصلح من ورائها - يمكن أن يفعل إن تكون له الرضا والاعتناء الحسني بعيدا عن الاستفراد والعقل ولله الحوار وأخلاف الروي مير لئلا الوائز الواحد

لكن - أيضا - لا أحد في هذا الوطن الجريح المهدود يمكن أن يفعل إن يعيد أبادعات علقه أن يصلح جسده وأن تجدد خاوط مرخته ومصلح سلوحت وطرائق حقيقه بجمه جماعات ملغوسه تنسج ليل القصورات وليل التبويضات مهما كان وطبها فصالح الرديء، وفراواته السلة التي صنعتها سياسات المحذوف انتاجها كل صباح ومنها كان جوص عواصف الذعر والخوف والقلق الوحشي التي انطاشت جماعات الإرهاب والتي لم تدر بعد متى خسومته وراء موارد الإسلام ولم شتو على بعد موله أمام السلافي رضى الله عنه جميعا مصالح للعالم فله سرع الله

لم تخترع حتى الآن بدمية تقتل الدب المتكبر في موب الحمل ولا عقل الحمل ذاته هذا تمجيد دراسة اللجنة السياسية لحزب التجمع عن ارهاب الجماعات الإسلامية بخاصة العنيفة المرتكبة تسمى - عبارة موجزة ومحددة وسديدة الإبداع ومفصلة دلالات الجدية والأفعالية الملموسة وللخضعة فإن هذا الحال ينطبق وانعسا على التعديلات القانونية الشاملة التي اصطلها الرئيس مبارك على كل من مجلسي الشعب والسنن لمواجهه الإرهاب لقد استمت هذه التعديلات بالعموميه في صياغتها المطلبة غير المحددة للأفعال الإجرامية الإرهابية والمفتوحة - طبقا لخبرة وشطوطه تشرية القوانين السهرية - لتتسع لكل التفسيرات ولعل التباينات لمواجهه كل الاحتمالات وليس تقلد عمليات وأعمال الإرهاب الأسود

أن أي تحركات تسعيه غلوبه لمخاطب مشروع أو احتجاجات جماهيرية منظمة أو عوية عتيبة أو لاجلحية أو طلابية أو ألخ يمكن أن تجرم وتقع في مجال أعمال هذه التعديلات المتكفزة السرسه وهنا يكمن مصدر الخطر الأعل على الحقوق الأساسية للمواطن المصري في حيلها وسلمها والتي أمرتها مأمق لحقوق الإنسان بل إن الأدبي والامر والمير للثقيل المنخب أن هذه التعديلات القانونية المقترحة وصياغتها المتكفزة والسرسه سبقت وطبقا لخبرة استخدام القوانين سيئة السمعة التي سنالز تعاني من مضاعفاتها الجادة على مجمل حياتنا إلى فقدان المواطن المصري مسلمنا وصالحا للهائس الضعيف للديمقراطية والمصلحة في سلسلته وعلى سبيلها

لا أحد في هذا الوطن - عدا جماعات الإرهاب وجماعات المصلح من ورائها - يمكن أن يفعل تحت أي منطلق أو دوى مجاز العلف العموي التي يستغل فيها مواطنون مصريون مسلمون ولا أن يحيى الراس لها عواصف العنف الأسود العليلز لا أحد على اتساع هذا الوطن - عدا جماعات الإرهاب وجماعات المصلح من ورائها - يمكن أن يفعل بتعظيم الموكتم على أسس دينية وتربيه الحقوق والواجبات للمصريين أبنائنا

أن السوء والمصلحة لا يمكن مناسلة مغاربه للسواد المليونيه المقترن تعديلات أو فرائها يستل بظاهر وبيرض صياغة ومكانة الخطر بها ولكن اضيق القول عندما أعيد فرائها يصيغني الهلع والربيع المخيف

أن الأسباب التي أدت إلى صعود وسقوط جماعات الإرهاب والجذور العميقة لطاهرة العنف التي يبعثها مصر المحروسة قد نجدها بيل حزب التجمع وأن تكن هناك قوة مساعدة صحبة علمية وعلمية مختبره تعول أن فائده العنف والإرهاب في رد فعل أو العلى كذا إلى العنف عندما يسود حملها الإحباطات المتغلغلة اجتماعيا وسلميا واضمحلالا وبقايا الخبث عندما تغلق وتسد أبوابها للآخر وتجنر عن أحد الوسائل لحل مسألتها والدفاع عن مصالحها السرسه وع

والعديلات القانونية لصياغتها المطلبة تستغل الأيوان على الميابه وتنبع الفراغ الذي يسدل الويلز له ويعرجه حالة إرهاب لتفريجه السلمه وتطهده والجمعه - أنها مسخور جميعا حشده وبخرجه سواد لعنف والإرهاب الأسود وشطوطه انه لس سلاسيه وحده مسواجه العنف والإرهاب المسلح العموي



المصدر: الأمم المتحدة

1992 22 10

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعديلات مواجهة الارهاب

الانتفاء من أعداد التكرير النهائي هولندا

يبدأ مجلس الشعب مناقشة تعديلات عبد الوهاب توفيق لإجهاض الإلزامي. انتهت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب من مناقشة هذه التعديلات على عدة مقالاتين، قالها **أ. فوزي عبد السلام** والخبير **أ. إسماعيل** التقرير النهائي، حيث هذه التعديلات سيكون مدنا لغرض حل المجلس في

محمد الصادق وكانت **الشمس** والجنة قد وافقت أولاً هذا الأسبوع على التعديلات من حيث المبدأ **أ. فوزي عبد الرحمن** وزير الصحة من التعديلات في النقطة الأولى **أ. إسماعيل** دراسة قانونية الإلزامي **أ. فوزي عبد الرحمن** رئيس اللجنة الطبية لدراسة الإلزامي **أ. فوزي عبد الرحمن** سبلات جهاز الأمن

يكتفي الآن المتمم أثناء لجنة التحقيق. **أ. فوزي عبد الرحمن** است ضد التعديلات رغم أنها مستحقة للتشريع أساساً على سلطة محددة. وإذا كان لابد منها فوجب أن يوافق عليها وزير الصحة لحل المشاكل الحقيقية وليس لإجهاض الإلزامي **أ. فوزي عبد الرحمن** سبلات جهاز الأمن



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢**

التجمع يطلب تعديل مشروع مقايمة الإرهاب

تلقبت الامانة العامة لحزب التجمع في اجتماعها السبت الماضي بتطورات الموقف السياسي وخاصة تصاعد اعمال العنف والإرهاب المسلح الذي تمارسه جماعات تشتمل بالدين ، وشالنت ايضا التفسيرات التبريرية المقدمة من الحكومة ... وتعرض النقض لاصياب تصاعد هذه الظاهرة بصورة باقية الخطورة على الوطن والمواطنين وقد استعصفت الامانة العامة مظاهير تنامي مخاض عام غير ديمقراطي يثير الفزع الطائفية ووجود ذنرات خطيرة في مناهج التعليم وبرامج الاذاعة والتلفزيون والعديد من الممارسات الرسمية سواء منها المعنالي للديمقراطية وحقوق الانسان او المعنوسة للفرقة الدينية واكدت الامانة العامة على عدة نوايا بتعين التمسك بها مهما تصعبت المواجهة ضد الإرهاب وجماعاته وتأكيد التمسك بالدولة والمجتمع المدني الذي يستند الى الدستور المدني والقانون المدني ويؤكد حق المواطنة والمساواة بين المصريين بصرف النظر عن الدين والمطيدة . ورفض تقسيم المصريين على أساس دينية . ورفض وجود كهنوت في الاسلام وايادة الاجتهاد للجميع . وادانة منح التكفير من أي جهة كانت . والتمسك بشعار - الدين لله والوطن للجميع - كملوك نجات يتكلم وحدة الوطن ووحدته المواطنين ومن هذه النوايا ايضا ضرورة التمسك بالديمقراطية وتوسيع اطارها وتجرى اية محاولة لمصافة الرأي والفكر . وفتح باب التداول السلمي للمسألة وذلك دعوة الأحزاب والقوى الوطنية بما فيها الحزب الحاكم - والقيادات والمنظمات الديمقراطية للعمل المشترك لمواجهة العنف المسلح ولا تشارك معاً في يوم للحداد الوطني على ضحايا الإرهاب . كما تلقت الامانة العامة المشروع المقدم من الحكومة بتعديل بعض مواد لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وعدة آخر من القوانين وبعد دراسة هذه النصوص والتضاح ان العديد منها مسطحات ويمكن استخدامها في غير مقترح من اجله بل ويمكن استخدامها الآن او في المستقبل لتقيد العمل السياسي السلمي وكل النوايا التعبير السلمي

العامة مليل
كسعي الحزب لتعديل المواد المقترحة بحيث لا يتناول مشروع القانون الا موضوع الارهاب المسلح . ولا يمس العمل السياسي والديمقراطي او يبتلع الحقوق الانسانية كالتسليم والحريات المسجلة والحقوق الديمقراطية

وفي نهاية الامر فاننا نرى ان تشديد العقوبة وحده لا يكفي . بل الاثم هو انتهاك الحكومة لاجراءات وممارسات مباشرة لتغيير المناخ العام للسكان وخاصة فيما يتعلق بهماج التعليم وبرامج الاذاعة والتلفزيون ... وفيما يتعلق بالتصدي الحزب لانتشار البسطة والفناء وتدهور الخدمات الاساسية وسائر مظاهير المعاناة التي تصيب الجماهير العربية بالاحباط والامبالاة . والتصدي لكل مظاهير اشاعة الفرقة الدينية

(الامانة العامة)



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب يوافق من حيث المبدأ

على مشروع تعديل بعض القوانين لمواجهة الارهاب

وافق مجلس الشعب امس من حيث المبدأ ، على مشروع قانون بتعديل بعض نصوص قانوني المظبوطات والاجراءات الجنائية وبعض القوانين الاخرى لمواجهة الارهاب ..

واعلن المستشار طارق سيف القنر وزير العدل امام المجلس - تعقيباً على ما اثاره الاعضاء - ان القانون يتضمن ضمانات تمنع اساءة استعمال الاجراءات ضد حماية الحريات طبقاً للممارسة الديمقراطية للمصل بها في نظر القانون .

واقام الوزير ان ان مصر شهدت في الفترة الاخيرة موجاً ارهابية تستهدف زعزعة الاستقرار وتقويض الديمقراطية مما اصبح يمثل تهديداً لامن المجتمع واستقراره ، ولكي ان المشروع يتضمن تعديلات تعد ضرورية لمواجهة الارهاب والتطرف والعنف التي يمارسها كل مواطن يعيش على ارض هذا الوطن ، ومستوياتنا في هذه المرحلة ان ندافع عن حريتنا وكرامتنا وان نتصدى لاهداء الذهار الذين يطمعون للتقدم والازدهار . ولشار السيد كمال الشاذلي ان ان الحزب الوطني قدم تعديلات للفح باب التورية وهم رابع الدعوى الجنائية ضد من يلوم بالابلاغ عن اي معاداة او مفرقات خلال شهر من تاريخ تطبيق القانون .

واعلن ابي الفضل الجيزاري النائب العام ان تشريه القانون الذي جاء متلفراً بعد سقوط القتل والجرحى من اكبر قياداتنا وان الدول الارهابية تتراجع الآن .

ويش كل من خلد معيشة الدين وكمال شاذ القانون على اساس انه يتضمن مخالقات مستوية .



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس مجلس الشعب يفتح باب الحوار على اوسع نطاق في مناقشات قانون الارهاب

الأغلبية : يد القانون لاتطول الجمعيات الإسلامية المتزمنة بالقانون وأحكام الإسلام

كتب الجلسة :
محمود معوض
عبد الجواد علي
محمود المناولي

حرصت من الحرية والديمقراطية ، ان
الحفاظ على أمن مصر يأتي في قمة العمل
التي لا يخاف بهر آمن ، لقد عاشت مصر
منذ فجر التاريخ بفراف طوبا الأمن والسلام
والتمسك بالقيم النبوية . وقد شهدت مصر ل
الأمة الأخيرة صبرا إرهابية تهدف إلى
زعزعة الاستقرار وتكويش الديمقراطية ،
عما أصبح هذا يمثل تهديدا لأن للتيقن
واستقراره وهو ما استدعى اتخاذ تدابير
للحريات والأجارات القضائية ، فكان هذا
المشروع المروى على مجلس الشعب وقد
تضمن المشروع تدابير تعد شعيرة
لإرجاء الإرهاب والتطرف والعنف الذي
يرأسه كل مواطن ويميل على أرض هذا
الوطن ، ومستوياته أن تلك دفاعا عن ديننا
وكرامتنا ، وأن تتصدى أعداء النهار الذين
يرأسون التقدم والازدهار والديمقراطية
ويغسلون لمر القرفة والظلام ، وأن الإرهاب
يعتقد على شوب يأتي من الخارج ، وهو
ما استدعى تعديل النص الخامس بسرية

كان مجلس الشعب أمس على موعد مع
واحد من أهم التشريعات التي تحمل شارة
البدء على طريق مواجهة جديدة من خلال
نصوص واضحة في مواجهة الإرهاب ..
وقد اتاح الدكتور فتحي سبور الفرصة
كلمة أمام النواب الراغبين للفتون ، وفي
مقترحه عمل خالد ، وخالد محيي الدين ،
وغيرى النواب شيخ النواب المستقلين ،
أسوة بما اتهمته النص مع نواب
الأغلبية . وفي مقترحه زعيمهم كمال
الاشرف الذي عرض ملاحظ التعديلات
التي تقدم بها والتي تقرر فتح باب التوبة
أمام كل أعضاء الجمعيات أو الجماعات
الذين يقومون بالإبلاغ عن المندعات أو
الملاح الذي يجوزتهم .
كما تلى زعيم الأغلبية إلى التفرقة بين
الجمعيات الإسلامية التي تلتزم بالقانون
وأحكام الشريعة الإسلامية ، والجماعات
الإرهابية الخارجة على القانون .
وفي بداية الجلسة كان هناك اعتراف من
الدكتور فوزية عبدالستار - سبور لـ مناقشة
الجلسة - بأنه في ظل سرعة إعداد التقرير قد
سما على اللجنة أن تتناول في التقرير نهج
ذكرى الجوار وبعض كمال خالد للفتون ..
وكان الاستاذ فاروق سيد النمر وزير
العدل قد استعرض ملاحظ وملاحظة
التعديلات الجديدة مؤكدا أن التعديلات
نصت على ضمانات لشمالية الحريات طبقا
للممارسة الديمقراطية للخلق في إطار
الفتون .
وقال أمين : لكم نواب الشعب



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٢ يونيو ١٩٩٢

المصدر:

الحسابات حتى يمكن الإطلاع على حسابات أي منهم بالأزهر ..

وكان أول المتحدث كمال الشاذلي زعيم الاطفياء الذي قال: اليوم نناقش مشروع قانون من أهم المشروعات التي يناقشها المجلس .. إن الحكومة أحسست حيلما تقدمت بتعديلات ولم تقدم قانونا واحدا .. ولابد أن يأتي التشريع مساهما للأحداث والتطورات الأخيرة التي تعتبر دخيلة على مجتمعنا

وأبى بالتدريج وبعد جدال الأرباب ولكنه لم يفلح إداة لتسليم بعض الإجراءات وسرعة الفصل .. اعتقد أنه لا يوجد تحت القبة من يراقب على الأرباب .. بل أنه لا يوجد منسوي واحد يراقب طبع ..

الأرباب يوجه ضد الديمقراطية والتعبية التي تتطلب الاستقرار، تريد من الحكومة أن تشجع الاستثمار لتشجيع الآيدي الخفية وإتاحة فرص أمام الشباب المطلق .. الأرباب ليس مستوية الحكومة وحدها وإنما وزارة الداخلية وحدها ، وأتساءل: البير والحكومة والأسلام ، والأرباب: الاطفياء على المعارضة ، لأنه على أن نعرف آثار الأرباب الضارة في حياتنا العامة .. والقانون ليس حرية الفكر أو حرية التعبير .. المحرمات التي تعمل في نطاق القانون هي المحرمات التي تشمل أحكام الدستور .. وأبىست الجماعات الإسلامية التي تعمل على إحكام السيطرة الإسلامية .. ويجب على الحكومة أن تساهم أجهزة الداخلية في تقديم الدعم والمساعدة لتأدية واجبها على الوجه الأكمل .. وأبى يلت زعيم الاطفياء أن يشير إلى الاقتراح الذي أحضره بلا نظام التعديري المجتهد أحد أي فائدة في الجماعات والمنظمات إن يقوم خلال تولفه من سياسة أعمال الأرباب بالإبلاغ عن المصادات أو المخالفات وأبهرها .. أو قام بتعديله خلال شهر .. تخليقا لقوله تعالى : « إلا من تلقى رأسا وحمل صلا صليحا » ..

ماهو موقف الحزب الإسلامي ؟

تحدث خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع قائلا : نحن نريد إلهذا الأرباب .. إن يتبنى وتستعيد الدولة هيبتها وسيطرتها على هؤلاء .. ولكن في نفس الوقت كما نريد القضاء على الأرباب نحن نشفي من صدور هذا القانون فدينا كثير من الشكايات والقواعد هي التعدي السياسي الفهري .. ولكن هؤلاء الناس يريدون أن يعبروا عن رأيهم بطرق مختلفة .. فنشعر بالأرباب كما جاء في القانون ليشعروا بما معنى استخدام القوة المخووض على المقصود بالأرباب هو العمل المسلح .. أي استخدام السلاح في ارتكاب أعمال إجرامية بناء على اتفاق محقق يفسد أرباب المجتمع ويحمله على إتخاذ مواقف تتناقض الخطب الإسلامي وتتلقى حقوق الإنسان ..

المادة ٨٦ مكن تتناوب تشديد العقوبة وصولا إلى الإعدام .. والتشوق هنا من أن الأحزاب تتوقف عن العمل السياسي وإذا توقف العمل السياسي فيزيداد الأرباب .. مما سيؤثر على التزام مأموري الضبط القضائي والتكثيف السليم للحالات

الحكومة : القانون نص على ضمانات لحماية الحريات والديمقراطية في إطار القانون



خالد محيي الدين المعارضة : تشديد العقوبة إلى الإعدام سيؤدي إلى توثق العمل السياسي وزيادة الإرهاب

المخلفة .. نحن نشفي على إيماننا غير الأريبيين أن حقوقهم تتهدد .. وربما أدى ذلك في ضلابة البرابيس ولكن في حالة التباية في قرار تصديره يمكن التنازل ولكن لا يمكن إلهذا التنازل أمام مأموري الضبط .. غيبة العمل السياسي مع وجود السلبية لدى المجتمع يمكن أن تتزايد في ظل هذا القانون بما يزيد من عمل وشباب الأرباب .. وإذا فالتى أربابى رغم أننى اعترض الأرباب بشدة ..

وقال محمد أبو الفضل الجيزاوى : محقق .. مصر تتوج بالأرباب من الصداح إلى الصداح .. وشبابه القتل والجرح من الجانبين كل يوم من الأريبيين والشريعة .. لقد أن الأرباب للفق هذه الفترة بسطة نهائية من تاريخ مصر .. وزيادة في الإضراب من قبل مصر من المحلل وعشان بن طلق وحل بن أبى طالب مطلق أهل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ لنهم الأريبيين حتى رحيم بيت مصر .. أن مصر يجب أن تستمر بهذه التسوية الضمنية الضمنية .. أن الأرباب أن يستمر في حياة البشرية .. ذلك كما دخل في مرحلة ينتقم فيها الأرباب .. وذلك لأنه الاتكاليات والعالم اليوم منضبط يرى أن يسمح لأي دولة أو فرد بالخروج عن الإجماع الدول .. أن الدول الأريابية تتربع على الأن ..

القانون تقدم أمامكم تأخر كثيرا ، وأبى ملوس سبون خرة الذي طامع الأريبيين أن التباية حتى الآن لا تستطيع استجواب لاصياتة بظهور مصرى .. البعض يقول أن الضريبة القتل الأريبيين ، والأريبيين يقتلن الشريعة .. على عندما تقوم الشرطة بإجهاها يسمى ذلك إرهبا لأنه إن يستطيع كائن من كان أن يمنع أن تقوم الشرطة بإجهاها في مصر .. إن السلبات ليست مائة ولكنها منضبطة .. إذا كان لا يوجد فسر أرباب فإن التباية والقضاء يستطيعان تكليف الضريبة وأبىست للنهم بمرات ..

مخالفة صراحة للدستور

قال كمال خدة : أنه لا يهيب تصديق الطوبى من يدافع عن الأجرام .. أننا لسنا ضد تشديد العقوبة .. لأننى ملكيت بالإعدام ضد تشديد العقوبة مع دولة أجنبية .. للقانون مخالفة صراحة أفراد الدستور خمسة مبادئ من صيرورة الصداحة بحرية المستقلين وحل الإضراب في عدمه .. إن هذا القانون صيغ بذكاء شديد جعل المخدوع يعمل من فكرة أصدرنا لقانون خلص .. ويصوب على قوانين أخرى .. كي يفسد في أريبيات إلى يوم الدين .. وأشار كمال خدة إلى اللغة المتعومة وسيطة السمنة التي كانت تعاقب على أعدام من يسمى الألات الخفية ..



وتسائل المنصور .. هل هذا القانون سيؤلف الجرائم ؟ .. قبل ٧ - ٧ - ٧ .. ان هناك ثلاثة اشياء يمكن ان تساعد على وضع حد لانتشار ظلمة الارهاب والتعصب وهذه الثلاثة هي : توازن لفئة الضيق والسكن والرمزة العمل لأن إحساس الضيق بالضياع هو الذي صعد الهولاء وهو الذي أدى إلى ظهور التفاروق والارهاب .

وأشار المنصور مضمنا من انه لا يجب الخلط بين الإخوان المسلمين الذين يؤمنون برسالة المنصور في نشر الدين الإسلامي وبين الجماعات التي تسعى للنسب والسياسة والارهاب والتي تزعم بالارهاب والاعتكاف في مواجهة المجتمع . خلاصة وأن الارهاب والسياسات السعادية الإسلامية تنتهي الإخوان المسلمين إحدى أهدافها . وقال المنصور خشيعة كانت تحدث سببها قزوة خطيرة بالكلية حينما قال اننى انشد ونص الجمهوريين باسم الله ونسبوا إلى الله ويصل دمر طين ان يجل تحمل المسؤولية من أخرى وأخيرة وان يمين ثلثنا مدنيا له من منصب طلب ونص الجمهوريين .

المنصور تسمى سبور : هذا الكلام خارج من المنصور وأنا أعتقد من الاستمرار في الحديث .

فكرى الجزائر : فزاي ؟ .. ان هذا الكلام هو في صحيح المنصور نفسه

المنصور سبور : ٧ - ٧ - ٧ .. هذا ليس في صحيح المنصور . وهذا الكلام خارج عن المناقشة لأننا كنا نبحث عن الحديث طبقا لحقي الكلمة .

فكرى الجزائر : هذا تصف في استكمال الحق من جانب المنصور وأنا أرفعه .

المنصور سبور : هذا هو الحق بيننا وأنا أعتقد من الحديث .

فكرى الجزائر : بطور نهاية ليس ..

رجلى المنصور .

المنصور سبور : شكرا .. شكرا

وقال عبد الرحيم فلول ان الخرفاء لا يشعرون من تخليق هذا القانون على عبد الرئيس سبور له ان يصف لهم ولم يصغر فكر أو يفتح رأي .

ويذكر ذلك الفن الارهابي يسمى التسفير المذبح ويرافقه ورتبته فرجال الأمن اكتشفوا خطة للارهابيين لتسفير مسلحة كبرياء السيد البقال وافتكر شيخ حمدي وخبرني النشاط السياسي تحت دعوى الدين ، والذين تعاون برعده وقال ان رامت المصيرب الفكر والمعلم

تعقيب للوزير

وقال المستشار مازوق سيف النصر : اذا كان هناك خوف من اساءة استخدام مواد القانون ، فلا محل له . لأن القانون به من الضمانات ما يمنع اساءة استخدام هذا القانون والمصالحات القانونية المستعملة فيه هي مصطلحات ثابتة ومستقرة وموجودة والقانون القائم . كما انه لا يصح لا يقلل من الدستور . ولأننا راعينا في اعداد مواد هذا المشروع ان تكون متفقة مع احكام الدستور ولا تتعارض معه فليس من المستطاع ان يوجع حرية الحريات . وهذا المشروع يأتي لوجع هذه الحريات . وطبقا للدستور فإن الرأي مسموح في حدود القانون ونحن في هذا القانون لانفتح حرية الرأي القانونية طبقا للممارسة الديمقراطية المعمول بها ولنا طائر القانون .

وقال الدكتور عبد الأسد جمال الدين : هذا التعديل جاء استجابة لحاجة اجتماعية ملحة وذلك يمكن القانون قد قام بواجبه كدالة من أدوات ضبط الانحطاط الاجتماعي .

إن القانون جاء لواجبه طاعة الارهاب وهذه ظلمة غريبة هي مستعملة مما يستوجب انتقاد الاجراءات التي من شأنها مواجهة هذا الخطر الزائف على المجتمع .

القوى الكلمات

وجاء الدور على فكرى الجزائر شيخ المسلمين الذي قال : لكل تشريع فلسفة ، وفلسفة هذا التشريع هي تخليق العنصرية والظلمة على المشروع العنصريي شجده باسم كل الاحكام القائمة في القانون الحالي .. واعتاد ان تكرار التفسير على هذا النحو لا يمكن ان يخلق أى حس تشريعي على الإطلاق . كما ان التعديل استعمل مصطلحات سياسية روت في الدستور وجاءت بالحق على : الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

ثم تسائل المنصور على هذا هو دور التشريع ؟ ... ان لمشروع نصي الرماسة . كما اننا انطلق باب الحوار بقضية والافتتاح وواجه الجميع بالقانون يوم اصدار الرأي والفكر فعندما يطلب أحد بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية او ان الاسلام دين وحده كما تامل اسرائيل التي تخليق اليهودية دوناً وهدنة - فان مصير صاحب هذا الرأي سيولد يكون القضي عليه والسجن والتعذيب .

وقال ان هذا القانون يقتل الفكر ويمنع الرأي قبل ان يقل ، ويصغر على حرية التعبير . اننى أعطف على تناسي وعلى يدى من هذا القانون ثم تسائل ما هى الاحداث التي استرجمت مثل هذا التعديل ؟ ... ان الدستور المرفوع اليوم باسم الارهاب والتعصب ليس الا غشا يفسده الفكر لئلا حتى يقع في المحذور .



المصدر : **الأخبار**

التاريخ : ١٢ يولي ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

برلمانيات

القانون الذي تأخر كثيراً

● في اعتقادي أن تعديل بعض القوانين لمواجهة الإرهاب قد تأخر كثيراً . كان يجب التفكير فيه منذ حادث مقتل الشيخ الذهبي وكان يجب أن يعد منذ حادث مقتل السادات وكان يجب أن يصدر منذ مقتل الدكتور الحبوب .

● صحيح أنه ليس بالقانون وحده يضارب الإرهاب ولكن التشريع وتطبيق العقوبة أداة رئيسية من أدوات مكافحة الإرهاب .. وقد كان كل المتحدثين أسس نجوما .. أبرزهم النجم المسلم كمال الشاذلي الذي أكد أن التعديلات لا تمس حرية الفكر وحرية العقيدة ولكنها تمس من يحاول الخروج عن الدستور والقانون .. فمن يطلب تطبيق الشريعة لا ينطبق عليه القانون ولكن من يطبق ذلك بوسائل غير مشروعة يخضع للقانون .

● الذكاء السياسي يبلغ مداه حينما يفتح الشاذلي باب التوبة فيقول أن الحزب الوطني تقدم يقترح بأن أي عضو أو مسئول في جمعية أو جماعة أو منظمة يعطي من العقوبة إذا جاهر بإبلاغ السلطات خلال شهر من العمل بالظلمة أو بعلن انتصافه عن هذه المنظمات أو تولفه عن نشاطه وكذلك من يبلغ عن المصادات والإسامة والأموال الخاصة بأجهزته المتخفية .

● أما النجم الثاني فهو الرجل العقال خالد محيي الدين رئيس المعنشة الذي أيد إصدار قانون لمكافحة الإرهاب واستعادة هبة الدولة ولكن كان له لحظ واحد هو أن المواد المضطربة قد تؤدي إلى ضحايا يحتاجون سلبيا .

● أما أبو الفضل الجيزاوي فكان نجما لامعا حينما أكد أن مصر في أشد الحاجة للقانون بحماية من الإرهاب .. ويحمي رجال الشرطة الذين يتسلطون ضحايا للإرهاب .

● أما كمال خالد فهو النجم الذي عرض بشدة .. بدأ عبارته بنقطة من عبارات الخيال للدكتور فخري سرور قائلا استغل الجنائي والإجراءات واستغل الضحايا .. ليست ضد تشديد العقوبة ولكن هذا القانون مخيف للمستشور والنظام الديموقراطي ويخلف التعليم .. وموعنا في المحكمة الدستورية .

● ويبدو أن حدث نجم النجوم المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الذي أكد أنه ليس في القانون نص يخالف الدستور والعبارة التي جاءت في التعديلات وبرت كلها في جرائم أمن الدولة وقرأ الوزير النصوص قللا (لكي يطمئن كلني) ولقد واظبهم .

● تحية لمجلس الدكتور سرور الذي أصبح من القوانين ما كنا نحتاج إليه في سنوات وسنوات
جلال السيد



المصدر : **الرافدين**

.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١١ - ١٩٩٠**

لا... لارهاب القانون !!

بقلم : عبد العزيز محمد الحامدي

السلامة الحديث الذي نشرته أسفله الأول ، يوم الثلاثاء الماضي ، فإن متعة تصور مطروح التحقيقات ، يطغى عن انتهاكات خطيرة للمسجون والتمسكات المفرطة لهم فيه . ذلك ان الدستور الذي يجعل الحرية الشخصية حق طبيعي ومنها مصونة بالنس ، وأنه فيما عدا حالة التفتيش لا يجوز التفتيش على ادمه أو تفتيشه أو حبيسه أو تقييده حريته بأي قيد أو منه من التفتيش إلا لأمر مستقره ضرورة التحقيق وصحة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي أو النيابة العامة .

ورغم ذلك القيد الدستوري ، ذهب صاحب المشروع إلى الإبقاء على الطريقة لجعل لها أن تفتيش على المتهم وأن تستقبله تحت يديها ثلاثة أيام ، وبعد ذلك لها أن تطلب الإذن بقبض على المتهم مدة أيام ، ويجوز مدتها مدة مئة .

ويبدو أن صاحب المشروع قد شغل من نفسه ، فإشار إلى المادة الأولى بأنها إجراءات تفتيشية ، وإلى المادتين التابعتين بوصفها بأنها تفتيش ، في حين أنها كلها حبس بملعني السابق ، بل أنها حبس في غير مكانه القانوني ، أما هو حبس بين برائن الشرطة وفي سراديب الحبس !! ولم يغفل صاحب المشروع بهذه المخالفة لإحكام المادة ٤١ من الدستور ، بل أنه لم يرد بعد ذلك للنيابة العامة التي جعل لها أن تنظر في أمر هذا المتهم خلال الأربعين وسبعين ساعة . وجعل لها أيضا اختصاصات قضائية التحقيق وسلطة

ممثلة للجنة المستقلة منصفة في لولة للمشتبه ومن ثم قلها حبسها والتجديد له بغير ضابط وحتى ستة شهور !! وأول مرة في التاريخ القضائي ، تحول سلطة ممثلة إلى النيابة ، وإلى ذات الوقت ، فإن صاحب المشروع ، يصرح للمتهم الذي وقع بين يدي السلطة وأصبح أروسة بين يديهم ومشتول الفاعلية والقصور ، من أن يقال أمام قاض ، ينظر في نزاهة وحيد فيما على المتهم وإعما له من قبله وإقراره !! ويصدر هذا الحرمان طوال الستة أشهر المخصوص عليها في المادة ١٤٣ قانون الإجراءات . ولأنك أن ذلك

يجعل للمتهم في جنحة أو جناية أقل حقا من المعتقل وفقا لقانون العوازل ، إذ له أن يتقدم أمام محكمة أمن الدولة العليا إذا انتظى ثلاثين يوما ولم يفرج عنه . ويجوز له تكرار التظلم . ولأنك أن هذا البحث انتهاك خطير لإحكام المادة ٧١ من الدستور التي

تجعل للمتهم والجرم أن يتقدم أمام القضاء من الإجراءات التي أيد حريته . وأوجب الفصل في تالمة خلال مدة محددة ، ويمكن تعيين هذه المخصوص الإلقاء أمام المحكمة الدستورية ، لكن هذه المحكمة أن تفتي بهذا الإلقاء إلا بعد وقت طويل وبعد التظلم من

الانتهاك لنظام الحريات والتمسكات !! ليس هذا فحسب ، بل أن صاحب المشروع لا يكتفي بذلك إنما ذهب إلى الإلتواء في استخدامات محكمة مخصوصة للتظلم في مخالفت

هذا القانون .

فإن نشر أن أن شخصي لمدني صحتي أمن الدولة العليا المنتهات بدائرة محكمة استئناف البصرة ينظر الجرائم المخصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العوازل !! عيون القاض بطراعه الاختصاص المخصوص عليها في قانون

الإجراءات . ونفسا عن أن القاض الثاني من قانون العوازل ، بقلم جنما وجنات - فأنه أن جعلها كلها من اختصاص هذه المحكمة / المحكمة !! بل أنه قد جعل لها أيضا اختصاص النظر في جرائم الأحداث !!



المصدر : الوقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٠١ ١٠ ١١

ولم نسمع أو نقرأ كثيراً أو سبباً لهذا الاستثناء . الذي معقول يمثل تنوعاً في نظمنا
القبلي ، وفي ذات الوقت لأنه يفسر أن تصرفات الشعب التي يجعلها وأصبح للشروع في تجاه
القضاء في مصر بصفة عامة . ولا شك أن إنشاء هذه الدائرة على هذا النحو يفسر خروجها
عن الأصل العام الذي تنص عليه المادة ٦٨ من الدستور من ألا يحكمهم إلا أمام
القاضي الطبيعي !! ولقد كان وأصبح للشروع في نهما وجدياً لمحكمة الجديع . فبعد أن نهاية
الحادث ليعلن استمرار القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن حالة الطوارئ بدورها وأنه
مع عدم الأخل بأي حقوقه المدنية أو أي شيء من أحكام الواقع . فقد أبقى كل شيء به لمحكمة
تخليق . وهكذا فإن حكم المحكمة استأنف القانون الأجنبي . كذلك استأنف القانون الطوارئ !!
وهكذا أيضاً جعلنا صاحب الشروع أمام محكمة تأسس بصفة مخطئة ومنظمة .
وجاءت ترفيعاً لا يبرر في التمدد للفترة المنك والأربعين ، بل أنها في الحق تزيد من
الاستعجال . بين تلك وحك محكمة . يتصاعد بطريقة حازمة تلك الجمعية في مواضعها .
وإذا كانت الحكومة قد وفقت أمام مجلس الشعب لعل أن تكون الطوارئ وسلطته
كواسمة والمعرفة لكل جديها . فإذاً ستطلب أمام مجلس الشعب لتعلن أن القانون الأربعين
لم ينفذ . لأنها في هذه المرة ستكون كقاضي الكذاب الذي لم يسمع له أحد لتعزير
كذبه . إذ أنه إن المشكلة ليست في الموضوع ذاته وليست في المعلومات وحدها . إنما هذا
وذلك يأتي سائراً معجزاً والقتل والترحيل !! فمن أين أتى كل هذا الفهم من السلاح . الذي
أصبح لمحكمة بين يدي الجمعية في مسجده مصر !! أن وراء كل هذا الصلاح ما لها أمورها
ولها شرعها الإلهي !! أن الشعب في مصر حصة لكل الصيغيات المعقدة في كل
الحالات : أن الأزمة الاقتصادية والخلافات والركود والشلل . وانتشار البطالة بين الشباب
والفريجين . هي الأزمة الحسية لكل شعب .
إن ارتفاع الأسعار الهائل الذي بات يكوى الجمعية . هو الذي يقدم السمك لهذه
الأزمة . وكفى الضربات الأسسية للمواطنين وأنهيها . في التعليم والصحة
والواصلات . قد حول حياة المواطنين إلى جميع . أن أزمة الإسكان والمستأنف قد أصبحت
حياة جبل كامل من الشباب . يأتي سكة الموالاة وأجهزتها وتديرها إلى جانب سكة القوة
المتخلفة التي طلت على وجه المحلة في مصر بغير حق . بغير حقيقة الشباب بل وبغير
حقيقة الجميع . أن كل ذلك . هو جنون الشعب الذي يمثل المصري . وهو جنون الشعب
الذي يظهر في كل يوم . أن قواضيه الشعب التي تترى في كل صباح . حتى تكف تصال إلى
الاعصاب الحساسة للمجتمع وكانت تعصف ببقية كلها . هي الأخيرة المحلة لكل هذا
الشعب . أن هذا العلاج مالم يتوجه إلى بيت الشعب . فله أياً لا يشفى . ويترك المرض
يستشري حتى يأتي على المريض ذاته !! انتكاست هذا . وأمام أعيننا مره قد ترفلحه في
مجلس الشورى ومجلس الشعب !! وحالف نواب الحكومة وحزبها . كل تزايد حتى
تنتفخ عرقه . وقال يطلب بالزيد من المعلومات وانتهاكات الضمائم !! والضح
الأصوات الرجولة وسط المجتمع !!



المصدر : **المصري**

العدد : ١٩٩٢

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة حق في مشروع قانون الارهاب

بقلم : المستشار يحيى الرضاوى

١- المجلس والرئيس الذين وضعوا الدستور

٢- يعلم أهل التشريع في مصر في القرنين وثمانين الدستور الحالي في عام ١٩٧١ علنا
أهم المبادئ من مبادئ الديمقراطية وبعض المبادئ التي كانت... استجلبت مساهمة
تخصص المشروع على نحو يتواءم من بعد سلطة استصدار قانون بقول الشرطة
سلطات القضاء ويعتبر بعض أجهزة من الهيئات القضائية ، لولا ان بعض أساليب
القانون الإجماع والقرارات لهذه المبادئ بالمراسم .

٣- ومع ذلك ففي عام ١٩٨٨ تم تجديد وزارة الداخلية حيثما أن تعد مشروعاً لانتظام
سلطة القضائية من حيثها شخص دون سواها بمحاكمة ضباط وقراء الشرطة مما
ينسب إليهم من مختلف أنواع الجرائم - ولو كانت جرائم تعذيب المواطنين أو
جسيمه بون-حق - ونحن نشبه القضية والرأي العام لهذه الحلول الآتية - بعد أن
عرفت للوزارة مشروعاً ذلك على قسم التشريع بمجلس الدولة - لم تتردد الدولة في
صحب المشروع ، وأعلنت تعديلاً رسمياً لوجوده !

٤- ثم تعلم دور الشرطة حتى ألف الناس أن تطعنهم علناً بصور لجلد ضحاياها
من المواطنين من إشتات عليهم الشرطة ما شابت من أوصاف الظرف أو مقومة
السلطات أو البري أو البلطجة أو قطع الطريق ... الخ دون أن يرا أحد أن الدولة
التي ساحت أي أضرار طوال هذه السنين عن مصر أي واحد من هؤلاء ، حتى
وإن في نفس الكلمة أن مصرع هؤلاء أولئك جميعاً إنما هو في الحقيقة تنفيذ لأحكام
أو أوامر بالإعدام لصهرها من لا يمكن دستوريا سلطة إصدارها - أو هي بمعنى

٥- فوق جرائم قتل ضد مع سبق الإصرار باسم القانون المصري به وعليه !
٦- ويرد صريحاً حالة الطوارئ والاضطراب ، ولكن من أجل أن لا يتدخل في حياة
أهل المواطنين في هذا الصدد ، ومع ذلك لم يبدأ المشرعون اكتشافاً قانونياً
الطوارئ والاضطراب ، ولكن من أجل أن لا يتدخل في حياة المواطنين في هذا الصدد ، ومع ذلك لم يبدأ المشرعون اكتشافاً قانونياً

٧- وغيرها من ترسانة القوانين الغير التي ترسخ الدولة ليواصلها ، ونهضت كل
محاولات القضاء ، بل طعنا على مصر اليوم بمشروع - ضلوا - عام ١٩٨٧ في
استصداره هو الآخر - فقدمه اليوم بمقولة أنه لا يمكن الرضاوى ، وخولوا فيه
الشرطة أهم وأخطر اختصاصات القضاء والدولة العامة ، وذلك بالاشتراك قبل

٨- الأصول الإنسانية والمستمرة للسلطة للتشريع بمسألة عمدة والتشريع الجنائي
بمسألة خاصة ، ذلك أنهم صاغوه بعبارات عملاقة واسعة يسهل التلاعب بها في
التشريع إلى أبعد مدى لقتل كل ضابط رأى معرض يتألم أو يبرر أو يُحسن أو يُحسن
مجرد ما يتألم هو في أحد المشرعين ، ولو لم يكن ذلك الرأي في كافة الدرس بالجامعة
تؤلا على مقتضيات نشر العلم ، أو في القاعات للحاكم مدافع من منهم أممها - أو اعتنه

٩- تحت أية مجلس الشعب أو القصور أحد أعضاء المجلس ينسب إليه بقاء
رسالة في الناس ، في نطق به قاتل يستنسخ إصداره حكماً من أحكام القضاء

١٠- وهكذا يسهل المشروع حرية المواطنين جميعاً في التظلم والتجميع والتظاهر كما
يستأصل فكرة السوا من قانونها ويضلع من الضبط حتى يسلخ البعض إلى
القاضي في الصنف بما يتأخر ما يجوز ما نود عن قرارات سبتمبر ١٩٨١ !



المصدر : **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٤١٢

● ثم إن المشروع يقول الشرطة أيضا سلطة إحتجاز من تلقاء من المواطنين بعد طويلة دون عرضهم على النيابة العامة : أي أنه في الحقيقة يخول الشرطة سلطة الحبس الإحتياكي بالمخالفة للدستور الذي ينص سلطة الحبس على القضاء أو النيابة العامة دون الشرطة ، ولا يفر من ذلك أن يتلاعب المشروع بحسبي ذلك أيضا وليس حبسا ، لأن الميزة أنها هي بملفاتي وأبست بالإلتقاء المبني ، ومن البدييات أن الحقل أو القبض هو إجراء لمفاتي والتي يطيعه فإن أمدا أكثر من لادة الزمنية اللازمة لعرض المتهم على النيابة - لتساع بدفعه في أسرع وقت فور القبض عليه نزولا على أحكام الدستور - كان ذلك حبسا في الحقيقة والواقع من لا يملكه ، وأنشأ في الوقت نفسه على مسطرة للحق الدستوري للمتهم في إبداء دفاعه أمام قاضيته الطبيعي لإطلاق سراحه ، ولا وراء في عدم مطروحة مسطرة هذا الحق من حقوق الدفاع ، وهو حق دستوري من حقوق الإنسان نصت عليه الدستور أو لم تنص .

● يتلوه من البواحد وراء النص على إنشاء محكمة مركزية واحدة للإرهاب ومدى إرتباط هذه البواحد بذلك التي تولدت عنها نهاية لمن دولة عليا واحدة للبلاد ، وهل من بين هذه البواحد محاولة السيطرة على هذه النيابة وتلك المحكمة :

● كذلك فإن المشروع حصصا سلف أنما كما يصدر حاليق المواطنين وعريالهم - فإنه يصدر إستقلال أعضاء السلطتين التشريعية والقضائية جميعا وبجعل يد الشرطة هي العليا في تحقيق هذه الخصوص في حق أي منهم دون إذن أو طلب : ذلك أنه يخلق يد الشرطة في إتخاذ هذه الإجراءات الضامة بالخدمة لهم يدير حدود ولا قيود ولا إستقلال أحد المجلسين ولا حتى إستقلال مجلس القضاء الأعلى !

● وإذا كان الناس يظنون أنه لم يقع بطلان أن لعدم ارتكاب أو إتهم في إحدى قضايا الإرهاب فإن العرض من مسطرة حصصاتهم اليوم إنما يكون هو يبين مجرد لأتاهم والصف باستقلالهم لتصميم سكر الأفراد ، وإستأنس اسمعيا ، وإسكت كل صوت حر حتى ينفرد بالسلطة المتكافون والأنتهازيون ولا يندس أحد بيوت ضمة وشعوت مصر لهما ! وتلك البنية الباقية من شكل الدولة القدرية فيها ، وتسلم بالسيادة الكلية الدولة البوليسية وإن يقومون عليها !

● وبعد ، فإن المشروع للعروض الآن يعلقه لا يربط مرتكبي جرائم الإرهاب الخوف بها بقدر ما يربط أصحاب الرأي الحر والفكر المستقل والتعبير المجرة وديعة الإصلاح ، ويقتضي لهما وينكس للقرار على سائر الأحزاب والرأي الأسي ، وأي لمل في الإصلاح أو التقدم ، ويخول السلطة مكان حبس والأزول أو إهدام غرامة من تشاء من المواطنين دون مساحلة أو حساب أو دفاع ، ليكون الكل فريسة سهلة لشبهة يفسم قتلون الإرهاب ، وذلك إسماعا في الضلعة وإسمرارا عليه حتى يتولد الإنتقام الذي يبتذله وأضيع هذا المشروع !

● ثرى ، إذا لم يكن وأضيع مطروح هذا القانون مرتكبا بذلك الجريمة الضيافة العنصري لمن يكون مرتكب هذه الجريمة الضمارة ؟



المصدر : **المرآة الإسلامية**

التاريخ : **١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أربع عقوبات حددها القرآن لمواجهة الأرباب

وإذا كانت هذه العقوبات رادعة بجهات يأمر الله بها ، فإننا ندخل أجهزة الدولة بتكليف جهتها في التوعية والتصحیح ، حتى نحقق شيئا من الانسلاخ إلى ملوية التطرف والعنف ، ونتمكن من استئصال الأفكار الإرهابية قبل خروجها إلى حيز التنفيذ .

فالإسلام يأمر بالتصحیح والحوار والمجادلة بالمعنى ، عسى أن يقلع المتطرف عن طريقه ، فهذا الأمر على أفكاره المعادية للدين ، وارتكب إحدى الجرائم التي تثلّث بأمر المجتمع وسلامته ، فإن الإسلام يأمر عندئذ بتوقيف الجرائم المنصوص عليه .

ومن الثابت شرعا أن الإسلام أقام المجتمع الآمن ، مجتمع التقاليف والأخوة والتعاون والرحمة ، وجعل الحوار الصادق المخلص أسلوبا لحل

وألقت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب على تعديلات قانون العقوبات الخاصة بمواجهة جرائم العنف والإرهاب .

وقد بدأ مجلس الشعب أمس مناقشة هذه التعديلات .

« واللواء الإسلامي ، تضع بين يدي المجلس ، العقوبات التي حددها القرآن الكريم في هذا الشأن ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى في سورة المائدة :

« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزاء في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » .



المصدر : الإسلام واللامية

للتشرو والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

الخلافت - التي قد تكون - بين أبنائه ، عن طريق
الإقناع بالحجة والمنطق دون شطط أو هوى ويعيدا
عن الاستبداد بالرأى عن تكبر واستعلاء .
وبذلك حمى الإسلام المجتمع من شرور الفتنة
ومخاطر الاختلاف .
بل إن القرآن الكريم طالب باستخدام الحجة
والإقناع والمجادلة بالمسنى حتى مع الكفار فقال
تعالى : « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة
الحسنة وجاهلهم بالتي هي أحسن »
بل إنه طلب من الكفار مرارا وتكرارا أن يأتوا
بحجتهم في اتباع الكفار فقال : « قل هاتوا برهانكم
إن كنتم صادقين » .
وإذا كان الإسلام ينشد إقامة المجتمع الأمن
والمؤمنين الذي تسوده روح الأخوة والمودة والرحمة
والتسامح والعفو ، فمن العيب أن يلجأ البعض الى
تحقيق أهدافه على حساب أمن المجتمع وسلامته .



المصدر : **الأخبار**

١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب يوافق على تعديلات مكافحة الإرهاب تفليظ عقوبات تزوير الجوازات واتلاف المباني اذا ارتبطت بعمل إرهابي

وافق مجلس الشعب على التعديلات القانونية لمواجهة الإرهاب بعد أن عقد ٣ جلسات متواصلة صليحية ومسائية .
ولقد استشار للرواق سيف النصر وزير العدل أن الحق للفكر والبيئة بعد عملا إرهابيا .

وأوضح الوزير - في جده على ملاحظات الأعضاء حول مواد القانون - أن عقوبة جوازات السفر المزدوجة في القانون اذا كانت الجريمة مادية لا تتجاوز ٦ أشهر أو غرامة ٢٠٠ جنيه . ولكن الأمر مشط إذا كان التزوير لغرض إرهابي إجرامي ، فلعقوبة هنا يجب أن تظف ، والأصل لنا يجب ألا لا تفتش بين الجرم المادي ، والجرم الإرهابي .

وأضاف الوزير أنه بالنسبة لجرائم اتلاف المباني فلعقوبة العادية هي الحبس ، أما الإرهابية فإنها تظف ، فلعبرة دائما بدوافع الجريمة .

صور برلمانية



يكتبها: سامي متولي

ليس بالقانون وحده .. كفاف الإرهاب !



١ - فتحي مبروك - مسطفي كامل جلي - فاروق سيف النصر

○ وعلى القانون بتحديد مفهوم الإرهاب وإيضاح المصطلح، به فأنه الله في وسيلة بأيا إليها الجاني تنفيذاً لشرع إجرامي غيري أو جماعي بهدف أو إكراه بالقتل والتعذيب وسلب سلامة الشخص وشبهه للخطر من خلال استخدام القوة أو العنف أو التهديد بهما إذا كان من شأن ذلك إيقاظ الانزعاج أو الخوف أو الحرب بينهم أو تعريض أمنهم للخطر أو الخلل في السلمية أو الاضطرابات أو المواصلات أو البلايا أو الأمان العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور الخدمة أو مقاعد العلم لأشخاصها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح.

○ وجزم القانون أنشاء أو التيسير أو تنظيم أي جمعية أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأي وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها، أو اعتداء على الحرية الشخصية للأشخاص أو الحقوق العامة التي عليها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية باعتبار أن هذه التنظيمات أيا كانت مسميتها تعتبر الخطوة الأولى لفصل الإرهابي.

كما علق القانون كل من انضم لهذه التنظيمات أو شارك فيها بأية صورة، وكذلك كل من يؤيد أو يغطي أو يكتفي لأشخاص وإجراءات التي تدعو إليها. وبعد التعديلات إذا كان الإرهابي من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأهداف كما على القانون على استخدام الإرهابي كآلة أي شخص على الانضمام إلى هذه التنظيمات أو منعه من الانضمام إليها.

○ وتناول القانون بعض صور جرائم الإرهاب العامة ووضع الجزاء الرادع على ارتكابها ومن أبرز هذه الجرائم: جريمة خطف وسائل النقل الجوية أو البرية أو لتأدية مرفعه سلامة من بها للخطر، وبعد العنف إذا تأذى من النقل لتعريض جرح من الأشخاص عليها في المقتل ٢٤٠، ٢٤١ من هذا القانون، أو إذا استخدم الجاني وسائل إرهابية في تنفيذ هذه الجرائم. وكذلك تكون بمثابة القسوس على الأشخاص واجتماعهم أو جميعهم بحرية بأية الوسائل التي على السلطات العامة، وكذلك القسوس على رجال الأمن القانونيين في تنفيذ أحكام هذا القانون، ومقوماته بالقوة أو العنف أو التهديد بتعطيلها وذلك أثناء تنفيذها أو تحقيقها أو بسببها.

○ وأستثنى القانون الجرائم التي تقع تنفيذها لأغراض إرهابية من أحكام تقديم الدعوى الجنائية باعتبارها من الجرائم التي تقع على العريضة، وذلك أعمالاً لنص بفقرة ٨٧ من الدستور.

أكدت مناقشات مجلس الشورى والشعب ويحق أن تعقبة الإرهابي والمضطرب ليعتمد على التشريعات وحدها، وأن تحديد العقوبة ليس نهاية المطاف وإن كان مجرد إسهام في حل المشكلة، وهناك أساليب أخرى اقتصادية واجتماعية وأمنية لابد من وضع الشطط العملية لتنفيذها لمواجهة الأحداث الغربية وأنواع الاضطراب الذي لم تعرفه مصر في تاريخها. ولابد من إعداد الدراسات العلمية حول مشكلة البطالة والفراغ السياسي والديني للشباب والزكريبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المصري والبيئة والشرطة والأجانب ودور الخدمة. ولابد أن من حق الدولة وواجبها أن تواجه ما يطرأ على المجتمع من مخاطر وجرائم وإن شئت لها العقوبات الرادعة التي تكسب خطورتها والتي تحقق مسيرة الحكم والتنمية أو كذا على السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية.

ولعل من الخطأ ما يواجه الدولة في هذه المرحلة، هو تلك الموجه من جرائم العنف والإرهاب التي تدور كيان المجتمع وتصف باهته واستقراره، وتوقع مسيرته نحو القمام والانهيار. وهي - تلك - موجه خطرة على المجتمع المصري وعلى هذا الشعب الإصيل المتمسك الذي بني الحضارة منذ فجر التاريخ، وعلى هذا القيم العصور يرافق عليه الأمن، ويضبط فوق ربهه السلام، وتكسب طبيعة بالوادة والزراعة والسلامة والتسليم بغيرهم البيئة والظهور من العنف والصراع على الخير، والاختلاف بأمن الجماعة.

وهذه الطبيعة السمة التي لازمت الشعب المصري في جميع العصور لتتجلى من تلك الموجه المستحدثة من أعمال العنف والإرهاب التي تسببت في الخلل في المجتمع المصري من طريق تلك مشرفة سبوت عليها زعمات إجرامية جاهدة، ودفعتها إلى الاخلال باليمن والخروج على القانون وأهدار دم الأبرياء وأموالهم ومقومات سلطات الأمن، وذلك في محاولة خائفة لضرب الاستقرار الذي يحمي به هذا البلد، وتعمير النظام الديمقراطي الذي اختاره الشعب منجاة لحياته وطريقاً لبناء مستقبله. فلهذا فإننا نطالب الدولة أن تلتزم الأمن والسلام الاجتماعي، والديمقراطية لتحقيق الأمن.

ومن هنا فإننا نرى الدولة أن تسارع بمواجهة هذا الخطر الداهم الذي أصبح يهدد مستقبل هذا الوطن، وذلك بكل الميزم والبريد وفي نطاق الدستور والقانون، وأن تعمل على اتخاذ التدابير من هذا الإرهاب السيوي البسيط، حتى تدير لبيات أمنها واستقرارها، وتجهيز لها السبل لحواسنها جوهراً في الإصلاح والتنمية وبناء.

وتحقيقاً لهذا الغرض تقدم الحكومة، مسلة في الاستشارة لفرق سيف النصر وزير العدل، وبمختبرات القانونية التي تحقق الجزاء الرادع على جرائم الإرهاب، وتيسر مهمة رجال الأمن في سرعة ضبط هذه الجرائم ووضع حد على مرتكبها بتعديدا لتكثيفهم للقضاء إبتكاراً جزائماً حتى كل ما قدمت أبعادهم.

وقد تضمنت الخطوط العامة والمخارج الرئيسية للقانون الذي قدس مجلس الشعب والشورى: أن تسهل الأحكام الجديدة تنفيذ أحكام قانون العقوبات بدلاً من إصدار قانون مستقل للإرهاب، وذلك لأن قانون العقوبات هو القانون العام للتجريم والعقاب في مصر فضلاً عن أنه يشتمل على القواعد العامة التي تسري على جميع الجرائم.



المصدر: الصحف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ حزيران ١٩٦٦

مجلس الشعب يقر بصفة نهائية التعديلات القانونية لمواجهة الارهاب سرور : القانون لا يجرم الدعوة وانما يجرم اى

تنظيم يمثل خطرا على المجتمع وزير العدل : لا حظر على حق المواطنين في الدفاع عن اى قضية خارجية

رغم المحاولات التشريعية لاشغال تعديلات على نصوص القانون من كلمة نواب الاعلية والمعارضة الا ان المجلس نفسه رفض هذه التعديلات عند التصويت لتبني المواد كما هي دون تعديل ..
على المادة الاولى التي حددت معنى الارهاب بانها كل استخدام للقوة او العنف او التهديد القرح لوقوع متولي ان يشترط في الارهاب استخدام سلاح لقط ، واقترح كميل خندق حذف عبارة الحق الضرب بالقبضة ، واسفلة مادة خاصة بالتهديد باستخدام التفتيات المسلحة لكن كميل الخندق زعيم الاغلبية دافع عن النص ، وعلم للقرر لاستقرار محمد جويل موشعا ان جريمة الارهاب تكتمل باستخدام القوة او العنف كتهديد لاشروع اجرامي بهدف الاخل بالسلامة العلم او تعريض سلامة المجتمع واسمه للخطر مما يترتب عليه اضرار الأشخاص او القاء الرعب بينهم .

كتب الجلسة

محمود معوض
عبد الجواد علي
شريف العبد

وعندما اجاب الدكتور زكريا عن ترجمه بالشكر الحكومة لتقديمها للمجلس بهذه التعديلات مشيرا الى تعدد التعريفات الفقهية في العالم كله للارهاب ، وبزكدا ان المقصود بالارهاب هو الارهاب نفسه ، وانه بهدف في مضمونه الى تهديد نظام الحكم بالقوة ، وطلب المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الكلمة ليقول ان الحق الضرب بالقبضة يعد صلا ارهابيا .

وتناولت التعديلات التي اقترحتها رفعت بشير وأحمد طه وهراس وشوران واليدري فراني وعادل صدقي شريفة الحكام للنس واستبدلت عبارات التام الحرب والثقل بين الارهاب والاجرام العادى .

وتحدث النائب للمختص محمد عبدالحى خليل حلقيا وحلف الامور العادية التي لاتتمك ارهابيا حتى لا يحدث خلط واضرابات مستقبلية شتوية عبد السطار الى ان مجرد «تهديد» مجرم في القانون ، وان هناك شرطين لوقوع الجريمة الارهابية وهما استعمال القوة وتاثيره على المجتمع او الاخل بالسلامة



وعند مناقشة المادة الخاصة بالأتان بالتدريب العسكري خارج البلاد عقب لفرق منول على صياغة المادة وطالب بعدم تدخل الدولة طالما أن التدريب يتم على أرض خارج مصر. لكن الدكتور فحسي سرور أكد أن مجرماً في حد ذاته ، ولكنه مجرم في حالة حدوثه بغیر إذن كتابي وعاد كمثل خلد ليقول أنه لا ضرر من أن المصريين لكن الرعايا حملة نائب بورسعيد قل أنه لا يمكن للدولة أن تقيد من حرية المواطن في الدفاع عن قضية خارجية يؤمن بها

قصة نائب أتهم بالتخابر
وحكى أحمد طه أنه من بين الذين اتهموا بتهمة التخابر مع دولة اجنبيه في فترة ماضية وطالب بإلغاء المادة التي تنطوي على مسفرة حق المواطنين في الدفاع عن قضايا تخص شعوبا أخرى ..

تكون علويتها الإعدام إلا أنه من الخطورة مساواة حيازة مطروح أو شريط كسيت بالفعل الإرهابي مؤكدا إن هذه المادة لا تشترط أن يكون العلم شريطا لتطبيق العقوبة . كما يمكن أن تؤدي إلى إزعاج كثير من المواطنين مجرد أنهم يمتلكون أحد الخطوط أو شريط كسيت وعندما اقترح البعض إلغاء شريط كسيت الدفعة لأنها تؤدي إلى تعطيل أحكام الدستور رد الدكتور فحسي سرور مشيراً إلى حكم المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة بشأن ماعريف قضية « سميت » مؤكدا أن القانون لا يجرم مجرد الدعوة . وإنما يجرم أي تقديم بمثل خطراً على المجتمع . وفي النهاية وافق المجلس على المادة كما هي . ثم انتقل المجلس إلى مناقشة المادة الثالثة ، ٨٦ مكرراً ، التي تنص على عقوبة الإعدام إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق الأغراض التي يدعو إليها الجماعات وافق المجلس اقترح الدكتور فصيل الشرفاوي بتطبيق عقوبة الإعدام ... ووافق على المادة كما هي .

رفض تخفيف العقوبة على التخابر

وحول مدة التخفير مع جهات اجنبية طالب صلاح توفيق بتخفيف العقوبة وإيداعه ، فلو منول ، بينما أصر كمال خلد على أن تكون العقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . ثم وافق المجلس على المادة كما هي .

العلم . لكن أحمد رشدي رأى أنه يجب النص على أن المقصود بالإرهاب إفرض الرأي بالقوة

الحكومة تقترح إضافة « الترويع »

وعندما عرض الدكتور فحسي سرور مجموعة الاقتراحات التي استهدفت تضيق حدود تعريف الإرهاب بشرائط استخدام السلاح وافق المجلس لكن المجلس وافق على إضافة كلمة « الترويع » ، بعد كلمة « التهديد » ، استجابة للاقتراح الذي قدمه وزير العدل .

وحول المادة الثالثة التي تقدر السجن على كل من أفضا أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو كل من روج بالقول أو الكتابة لحدوث الجماعات الإرهابية اقترح حسن رضوان تضيق العقوبة لمن ينشئ المنظمة . أما لطفي واكد حزب التجمع فقد ذكر أن الكتلة والقول والرأي لا يجوز معاملتها معاملة الإرهاب مشيراً إلى أن هذه المادة يمكن أن تطبق على غير الإرهابيين وخاصة بالمحدث عن السلام الاجتماعي مفهوم غفلفض مؤكدا أن هذه المادة خطيرة مطاباً بغفلتها

لكن الدكتور فحسي سرور كان له تطبيق أوضح فيه أن العبارات المطلقة وأردت بنفس النصوص في قانون العقوبات وسفند في الرأي وزير العدل الذي قل أن قانون العقوبات يجرم مجرد التهديد على الجريمة بالإضافة إلى أن قانون العقوبات الإضافي ينص على نفس المسألة وهي قضية الترويع والترويع على الجريمة .

وإدعى الدكتور أحمد فصيل الشرفاوي خشية من تجريم حيازة الخطوط مطاباً بتحديداتها وهل هي المنشورات لم شيرها ؟ وشرح فلو منول أن الأعمال الإرهابية الواضحة لخلال على أن



ووافق المجلس على اللدغة كما هي

الغرض الإرهابي والعقوبة
وعند مناقشة المادة الرابعة . ٨٨ ،
تساءل عبد المنعم العليمي كيف يتم
تشديد العقوبة بدون غرض إرهابي .
رد الدكتور عمرو سيف النصر وزير
العدل أن هناك جرائم عديدة تتم
شعبها لغرض الإرهاب ..
من يعمل شتمًا أو يفتك بالثمن
تتخذ لغرض إرهابي .. من حزب أو
ألف أو انتهاك حرية الدستور لغرض
إرهابي ..
توقع زعلول أن هناك نسبة في
العقوبة وإنما لبعض المواطنين في
بعض السلوكيات مع عدم
العلم . الدكتور عمرو لأجريمة
يكون لصد جنائي ، واقتراح تعديل
العقوبة إلى سنة بدلًا من ٥ سنوات
أو اللدغة اللدغة ..

العقوبة والجرم

لكن محمد البرديسي قال تغليظ
العقوبة بصورة مبالغ فيها يؤدي إلى
نتيجة عكسية فالأصل أن تكون
العقوبة متناسبة مع جرم نفسه
ونحن في حاجة ملحة أن نحدد الفعل
الإرهابي من عدمه والعقوبة بالحسب
عده لا تزيد على خمس سنوات
والعرامة ٢٠٠ جنيه أصل اللدغة قبل
تعديلها هي الأكثر ملائمة ..
ويعقب وزير العدل نحن أخذنا
جوازات السفر المؤثرة ملا عقوبتها
في القانون حبس لا يتجاوز ستة أشهر
أو غرامة ٢٠٠ جنيه هذا في الجريمة
العامة ولكن هل تزوير الجوازات
لغرض إرهابي إجرامى يصل هكذا ..
النصوص القائمة هنا تظل كما هي في
الجرائم العامة أما الجرائم الإرهابية
فلا بد أن تكون العقوبة مختلفة
والأصل أننا لا يجب أن نخلط بين
الجرم العادي والإرهابي ..
وبالنسبة لجرائم الثلاث الملقى
أيضا العقوبة العامة للحبس أما
الإرهابيين يخلط ونفس الأمر في
أحداث العامة للعقوبة بدوالمع
الجريمة هي تتم في إطار الإرهاب ..

كذلك صلب لوكافة حينما يعلن
نزلاء وهو يعلم أنهم إرهابيون
ويسجل اسمهم الموزعة في ملفاته
هذا لابد أن تطبق عليه الجريمة
المطلقة طلالا لتبت سوء نواياه ..
ويضيف الدكتور عمرو الموضوع
واضح شمس .. والمتحدثون يخرجون
عن الموضوع وهؤلاء تأس إرهابيون
علا ترميهم أن نفلهم بهم عوزين
نذلهم ..
وقال مصطفى الكتكتي في هذه
اللدغة لابد أن يكون سبق الإصرار
مؤكد حتى تكون العقوبة للغلظة
مقبولة ..
وقال البديري فرغل اعترض على
اللدغة كما أقرها اللجنة وأنا مع اللدغة
كما جاءت من الحكومة لأن الظفرة
الذاتية أصعبت أصقلت غير علمية
حيث تغلظت فيها العقوبة إلى الإعدام
والأشغال المؤبدة ..

ويجب سرور هذه عقوبات للقتل
المدد بسبب الإرهاب لماذا تنتظر
تجاه هذه الأصناف ويستطرد الشاب
أنتي القول ينص على ألدغة كما جاءت
من الحكومة للفتنة بذلك ملك أكثر
من الملك وإنما لم تلخذ الحكومة في
الأصل بما أجهت إليه اللجنة رغم
علمها بحجم الجريمة ..
وقال رفعت بشير القشبة ليست
لقية أمنية إنما اقتصادية سياسية
فلا تسعرا لانتقام مع الأجور والشباب
لايمك شقة الزواج ..

ويطمع الدكتور سرور لنت بذلك
تخرج عن الموضوع نريد الحديث في
اللدغة أما الحديث في هذه الجوانب
يمكن أن نقوم به من خلال
استجواب ..
وقال المقرر محمد جويل اللجنة
ليست ملكا أكثر من الملك وإنما نحن
حرصنا على تشديد العقوبة من باب
التنسيق التشريعي طلالا الجريمة
تأخذ بغرض إرهابي .. وعقوبة
الجريمة تقتدر بغرض إرهابي ..
وعقوبة الإعدام عامة وأردت بلفظة
T٢٤ أن اللجنة في ذلك لم تجيء
بجديد ..

وقال الدكتور حمدي السيد نحن الآن
نتحدث عن الوحدة الوطنية ونسعى
إلى الحفاظ على السلام اعتكف أن
علوية الإعدام حق وتغليظ أنا معه
طلالا أن العمل إرهابي .. ومع ذلك
فكنا نعلم أن الإرهاب له جذور
اجتماعية وسياسية ولكن في نفس
الوقت وأجبا أن كل من شغل له
نفس ارتكبت الجريمة الإرهابية أن
يعلم جيدا أن عمله سيواجه بفرع
وقال القوامي حصة نائب
بورسميد أحيانا يكون هناك طيب
قليل البيرة وتأتي إليه حلة يسبغها
ويكتب تقريره أنها تحتاج علاجا أكثر
من ٢١ يوما فيصبح الفرد هنا وكأنه
ارتكب جريمة ينفقا فيها لعدم المدد
في تقرير الطبيب الذي غلبا أن تغلظه
الخبرة إذا اقترح ألا تكون هذه
البيرة نقل بل حل من الأحوال من
حشرين عاما وذلك تحليلة للعدالة
وقال اللواء أحمد رشدي الدور
الرئيسي لأجهزة الأمن منع الجريمة
قبل وقوعها وليس الانتظار لحين
وقوع الجريمة ثم إبدأ في التحرك لأن
لاخير من تجريم أي عمل اعتدلى أو
تهديد للجريمة والذي أراه أملي
أن المواد جاءت خالية من علمية
الشروع . العقاب كله ينصب على
التنفيذ فقط .. بينما نحن في حاجة
ملحة إلى منع الجريمة قبل وقوعها ..
وأنتي تحدث هنا بصفة خاصة
إرهابي فرد وليس جمعية القاتل
والفرقت لم يتكلموا القتلون في
تغليظ العقوبة وهذا يؤدي إلى اللدغة
تجاهلت الشروع وقد تحدثت من هذا
الاستدانة المؤثرة بيد السائر في هذا
الشان ولم أجد أمثلة شافية ..
وعقب وزير العدل قللا أن اللدغة
٨٧ من قانون العقوبات هي الإجابة
الضالفة إلى الأثر أنزل لحد رشدي
فكفني بتطبيق العقوبة على كل من
دير للجريمة أو أخفى أدوات أو سهل
لارتكبت الجريمة ..
وقال إدوار غان إذا ارتكب الجريمة
لغرض إرهابي من الطبيعي أن تكون
العقوبة مختلفة ولذا اقترح أن تكون
العقوبة هي السجن الذي لا تزيد مدته
على خمس سنوات إذا ارتكبت لغرض
إرهابي ..



ول المدة الرابعة جرت مناقشة واسعة حول الاقتراح كمال الشاذلي تعديلاً يقضى بأن تكون مدة التوقيف ٢٤ ساعة وللتزيد على اسبوع والتنبية العامة ان تاتن بالقبض على المتهم لمدة لا تزيد على ٧ ايام واعترضت المحكمة الدستورية لوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية حيث اشترطت ان يتم تسليم المتهم الى النيابة العامة بمجرد القبض عليه لانه اذا لم يتم ذلك ، فان القس سيكون متعارفاً مع الدستور ..

وعلق كمال الشاذلي معترضاً على مناقشة رئيسة اللجنة قائلا ان ارجو الموافقة على الاقتراح من اجل الصالح العام والواجبة الازهاب بكل قوة حتى يوقف الدكتور احمد المحنى ليد على المحكمة لوزية عبدالستار قائلا ان الاقتراح الذي تقدم به كمال الشاذلي ليس فيه اي تعارض مع نص الدستور ، وحدثت شجة داخل القاعة ، واهدى كثير من الاعضاء رايهم وتأييدهم للاقتراح الذي تقدمت به لوزية عبدالستار لانه لا يعقل ان يترك الموقوف عليه لدى الشرطة لمدة اسبوع دون انظار لتنبية

وعلق الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء حيث تحدث في انفعال شديد وقال اننا يصعد خطر داهم وامام المراد مهمتهم قلب نظام الحكم وتخريب الاقتصاد والقضاء الدستور ، وان المحكمة تقدمت بالمشروع بقليل ما يمكن لمواجهة هذا الوضع الخطير ، وان الضرورات تبيح المحظورات .

واذهب ان تضع اسنادا الرفع الخطير الذي تواجهه من قوى الارهاب والتطرف وان الذين يطالبون ان هناك مخالفة للدستور عن هذه المخالفة لا تتحقق في حالة مواجهة امر ضروري لاننا نواجه جريمة غير عادية ووضعا غير عادي وان اقتراح الاغ كمال الشاذلي هو الحد الأدنى لما يجب ان يكون لمواجهة الارهاب .. وبحث « باجماعة عازنا نسيب نفسنا كده للغاية ماتلالتنا شخية لهؤلاء ».

ان هذا الحق اسلوب يمكن ان نواجه به الارهاب . هناك بلاد ، يتنزههم وراء الشمس بدون مشكلة ...

لما نحن نشعر بطريقة معقولة وكل شيء هدفه مقاومة الارهاب بالمعنى الذي حددته تعريف الارهاب ، ولولم يكن الامر خطيرا لما جاستنا سلكتين ولما قمنا هذا المشروع .

واقر الدكتور مسعود تاجيل البحث في هذه الفقرة الى الجلسة المسائية

المقدمات الجديدة تحول إلى دولة نويسمية

[illegible]

كما أن هؤلاء النواب ليسوا متنازعين من هذا الحق لكنهم أرادوا التطلع والمطاري ولذا حولوا رسم وترتيب الأحداث على مدى جلسات الأسبوع التالي إلى مجلس الشعب والاموري فصول مختلف، امورا

لولا . اعمل مشروع القانون الى مجلس
الصدر في يوم الخميس قبل الغد والى يوم
الجمعة للقاء بتصويت شيخ الاعضاء
الجمعية التشريعية قبل اجتماعها بدلا من
وبعضا كانت البعثة متعلقة برئاسة

المختصين في كل علمي المنطقة
المختصين - كان اجتماع الجمعية التشريعية
العلماء والوكيل المجلس ثروت ابتداء مجلس
مختصين في اجتماع الجمعية مستعمل الثواب
على الموافقة ويلاحظ كل من يعترض على
مختصين في القانون لم يلزمه القاعة

بمجلسي بمجلسه الشافعية عن الحاضر

حزب الله على الملأ ٧ أيام تجدد

تجيب حمدي د. فوزية عبدالصمد
عبد مملكة بالاسئلة ال ثلاثة ايام اخرى
ليصبح المام رويحة لدى رجال ابيالمن
عبد ١٧ يوما قبل اصفه للنبوة
الاسجوديه .

عما فيه التطور لجيب عسبي إلا أن
الطغاة يجنح للتبعية العامة أن يجر
لجراعات التفتيح دون التقيد بالطلب أو
الآن ويوضح أن الآن يقصد به رفع
المصلحة ويحضر عن مجلس الشعب
والشورى ولا يعد من مجلس الشعب

ويعد ثلاث ساعات لتفانٍ النجدة
والجهد في خدمة المحتجز المزمع ١٧ يوما.

المعرض على المجلس يوم الـ ١٨ من
المجلس المسجل في استغوت حتى
وأحدة صلبها واقف مجلس القصور
في مشروع القصور دون تعديل واحد
التي هي مجلس القصور

[illegible][illegible]

الحكومة السورية للاحتفال بالانضمام
والتهنئة بضمون الشكليات. كما والقت
السلطة على التراجع المذكورة فوزية
عبد الستار والذي اصرت عليه بمشورة
فلاح جمال الثورة للتمسك لمن يلب وانك
تفضل العلم ومن العلم

الوقوف، ورفضت الحكومة أن اليوم الأول
والثاني - ولا لليوم الثالث الذي
الاستاذ انتجح الوقوف الحكومة وهكذا
على أن مجلس الشعب، بعضها من
مجلسهم لا حدود ما استقاموا من ضلالت

المرتب على ذلك، فإنّ القانون الطوارئ المطبق
فيما يخصّ إصدار القرارات الإدارية، إنما يجسّد
تفويضاً من الحكومة والبرلمان على الإدارات
التي هي خاضعة للدستور - أما مجلس
الدولة - فلا يمكن للقانون الطوارئ المطبق
أن يحد من اختصاصات المجلس الدستوري.

وأيضا : للفرق مجلس الدولة يختص بمسألة عرض أي مشروع للفرق تقدم به الحكومة لمجلس الشعب عليه . فلهذا : لم تعرض التشريعات الجديدة على مجلس

1



المصدر : **الرفد**

١٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحزاب والنقابات المهنية تطالب بإلغاء التعديلات

الخروج الجديد من الدستور ويهدد الحريات وحقوق الإنسان

كتب - حمدي شفيق وفتوح الشاذلي :

طالب ممثلو الأحزاب السياسية والنقابات المهنية بإلغاء مشروع تعديلات قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية المقدمه إليه. أكد المحللون في

المؤتمر الصحفي المالي الذي عقد بقلعة الحفصين أمس، أن التعديلات الجديدة بالقانون المطروحة على الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتهدد بتحويل مصر إلى دولة بوليسية. ووصفوا التعديلات المقترحة بأنها تؤدي إلى زيادة العنف والتواجهات الدامية بالشارع المصري بدلا من علاج أزمات البعض. وجدد المؤتمر الدعوة إلى إطلاق للزبد من الحريات، وتبني مبدأ الحوار بين جميع القوى السياسية لإحتواء الأحداث. والقضاء على ظفيرة العنف في الشارع السياسي. تضمنت التعديلات الجديدة نصوصا مبطلة وبسيلة تطيلها على الإبرياء والمعارضة السلمية كما تعاقب النصوص على الأقوال أو النوايا المجردة والفتنة في الصحف! وأكد خبراء القانون الذين تحدثوا في المؤتمر أن التعديلات الجديدة غير مستوزية، وتضمن توسيعا خطيرا لسلطات الشرطة والنيابة على حساب القضاء. فهدد في المؤتمر إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل والدكتور عبد الحليم مندور، وأحمد خليل الهلال، والدكتور يبراهيم غازی رئيس نادي هيلة تدريس جامعة القاهرة، والدكتور عصم العريان والدكتور صلاح عبد الكريم والدكتور عاطف الترسى، وسامح عثمان ممثلو نقابات الأطباء والمهندسين والتجارين والمخمين، كما حذر المؤتمر أحمد سيف الإسلام البنا ممثلا عن جماعة الإخوان المسلمين، وجمع كبير من المخمين وأعضاء الأحزاب السياسية وممثلي الصحف ووكالات الأنباء العالمية.



•• التفتت الأحزاب وهيئات التدريس ورجال القانون برفضون التعديلات الجديدة

وكان صلاح عشور رئيس لجنة الحريات بملقة الحامين ، رفض المولى الشعبية والأحزاب والتفتت ، استعمل العنف والرماس في الخصام السياسي والفكرى ، وأوضح ان التعديلات الجديدة التي جاءت مكملة للحريات العامة سيكون لها نتائج خطيرة تنظر على الحكومة شاذيا

وأشار صلاح عشور الى خطورة منح مأمور الضبط القضائي احتجاز المتهم مدة ٧٢ ساعة بدون إذن قضائي أو من النيابة العامة ، بالإضافة إلى إمكانية حجز المتهم ٧ أيام أخرى باشر النيابة وانتقد عشور منح النيابة العامة سلطة الضبط والتحقيق ، وحسكة الجرح لاستقالة في حبس المتهم ٦ شهر وطالب المولى الوطنية والشعبية والرسمية بقتضائهم من أجل اسقاط القانون الجديد .



عبد الحليم مatar جابر الدين غازي

للجمهورية ، وطالب الدكتور عصام العريان عضو مجلس نقابة الأطباء ، باستدراة العمل الجاد ، وعدم التهاون والقرابح وتلقد الأحزاب والتفتت تكوين جبهة موحدة لعملية المجتمع من تهديدات ومخاطر القانون الجديد

ورفض مملكو الأحزاب والتفتت وهيئات التدريس ورجال القانون التعديلات الجديدة لقانون مكافحة الإرهاب ، واتهموا استنكارهم الجديد لسرعة صدور القانون بالرغم من أهمية الشديدة . أكد مملكو الأحزاب والتفتت في المؤتمر الصحفي العالي الذي عقد بملقا المحامين وحضره مملكو الصحافة المصرية والعربية ومكالات الأدياء المملية ، ان التعديلات الجديدة ستزيد من العنف ، وتشاور إلى فشل الحكومة في مواجهة الإرهاب رغم وجود قانون الطوارئ . أعلن الدكتور عبد الحليم مatar ، أنه سيوقع بعدم مسؤولية التعديلات الجديدة التي جاءت مخالفة لمبادئ الديمقراطية وأصول التجريم . وأكد ان التعديلات الجديدة جاءت لتفتت أرباب المولة وليس لمواجهة الإرهاب . كما طرح من تهريب رؤوس الأموال المصرية والأجنبية خفية تزايد احتمالات العنف وأعلن أحمد سيف الإسلام البنا ممثل الإخوان المسلمين ، أن فشل الحكومة في القضاء على الإرهاب في ظل قانون الطوارئ ، وجدر من رد فعل العكسي لمسور القانون الذي سيؤدي إلى مزيد من الإرهاب والتطرف . وأكد المهندس إبراهيم أشقر رئيس حزب العمل ، أن القانون الجديد سينتج الفرصة للحكومة لتزوير الانتخابات وبحول دون قيام برلمان حر يمثل الشعب ، وأوضح ان التعديلات الجديدة جاءت لتدخيل الفواعد والقوانين المؤدية التي ولدتها مصر ، وكان آخرها اتفاقية صفة الطفل والأحداث وحظر الدكتور بيو الدين غازي رئيس نقابة أطباء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، من خطورة النص الذي يحظر الزواج بملقن معينة والتزود على أماكن محددة وفرض قيود جديدة على حرية المواطن وحركته . وتجنب من حاشية القانون الجديد للنسب والتفكير وتوسيعه لوسائل الإرهاب التي لم يتم تحديدها وأشار مصطفى بكرى ممثل حزب مصر الفتاة إلى أن اللاس النظام والتجديد للشعب وخوفه معركة الأنفس الأخيرة التي تهدد وجوده وأكد الحزب القاصري في برقية عاجلة للمؤتمر الصحفي رفضه انتماء للتعديلات الجديدة والتخثير من خطورة تطبيقها ، وحذر الدكتور صلاح عبد الكريم وكيل نقابة المحامين من خطورة التعديلات الجديدة على الحالة النفسية والاجتماعية وطالب الدكتور عفيف المصري عضو مجلس نقابة التجار ، بالاحتكاك الشعبي والمجتمعي للوقوف أمام تطبيق التعديلات الجديدة ، وشرح خطورتها



المصدر: **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٢

شبح عدم الدستورية يطارد تعديلات القوانين لمكافحة الإرهاب

الحكومة توافق على احتجاز المتهم ٢٤ ساعة فقط بدلا من ٧ أيام

واصل مجلس الشعب في جلسته صباح أمس مناقشة التعديلات التي أدخلتها الأغلبية الإغترامات التي تقدم بها نواب المعارضة والمستقلون بشأن تعديل وإلغاء بعض المواد الواردة بمشروع القانون، والتي لا تشمل بعمليات الإرهابية بصورة مباشرة. وكان النواب قد اعترضوا على تنفيذ العقوبات الموجودة بالقانون الحالي الخاصة بعمليات التتويش على المشتبهات للبيئة، أو الاعتداء على المصالح والهياكل الحكومية. وصف النواب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بالجلسة بأنها أكثر من ذلك عندما ألقت اللجنة طوبى الإعدام بدلا من الأسفل الشقة المؤدية للوادة بمشروع الحكومة لتجريم هذه الأفعال.

ووافق المجلس على المادة الثالثة من القانون بعد إعادة صياغتها بأن تصبح العقوبة هي السجن لا تزيد مدة على سنوات وعقوبات القصص عليها في المواد ١٦٠ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ من قانون العقوبات، إذا ارتكبت الجريمة تنقيدا لغرض إرهابي.

استند النواب أحمد وضوي عدم تجريم القتل والمخاربات المستخدمة في العمليات الإرهابية. وأشار إلى تجنيل القانون للإرهاب الذي لا تنظمه الجماعات والمؤسسات، وطالب بتجريم التخطيط لعملية الإرهاب، وفرض عقوبات على صاحب المسكن الخاص الذي يأوي إرهابيا، ووصف مشروع القانون بأنه يفتقر نفسه. وأشار إلى أنه في الوقت الذي يعالج صاحب المأكلة، الشخصيات سجناء لأبوابه لحد الإرهابيين، لا يمنع من الرقيب أو يعيد لصاحب المسكن الشخص الذي يقوم بنفس الفعل.

واصل المستقلون لنقداتهم لمشروع

السلوك، واعتبروا أن نشر جميع جرائم الإرهاب على مستوى الجمهورية، أمام دائرة استئناف القاهرة، أمر يفتح الباب والفتحة على جميع الجرائم التي خلدت عن العيوب المنقطة للمستور، والتي أعزرت لظفره القليل من المادة الثالثة. أكد خالد أن هذه المادة تنال من المصلحة ٨ و ٩ من الدستور، وتهدد مبدأ فصل الفرض والسلطات أمام القانون. لتجديلا لآثار المراسم الاجتماعية، الذي تقوم به اللجنة بالخدمة للأحداث الذين جاوروا في جرائم الإرهاب، وطالب بعدم معاملة الحدث أمام محكمة الجنحيات مهما كان نوع الجريمة التي يرتكبها طبقا للبراهين الدستورية والقانونية المعمول بها.

وأشار النائب محمد البربرين إلى أن معاملة متلقي جرائم الإرهاب والنشر أمام إحدى محاكم أمن الدولة العليا لتفتيش ديوان محكمة استئناف القاهرة دون النظر إلى مكان وقوع الجريمة، أمر يخالف المادة ٦٨ من الدستور التي عزم

الدولة تقرب وجهات التفتيش. وأندك الحقوق حمدي السيد محكمة الأحداث أمام محاكم أمن الدولة العليا، وطالب بأن تجري محاكمتهم أمام المحاكم الواقعة ببنواهم. مضى إلى أنه من الصعب انتكاح الحدث من أسوء وأسون والبرر الإحمر بالقاهرة. أيد عبدالوحد جمال الدين وجهة نظر الحكومة في أن يحاكم جميع الإرهابيين أمام محكمة استئناف القاهرة، وأوضح أن ذلك الأمر يعد تفرقا كبيرا لدرجة الفصل في القضايا.

استنكر الدكتور فوزي عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية بالمجلس تقديم الأحداث إلى محاكم أمن الدولة، وأكدت أن صلاحيات الحكومة بدراسة الأحداث وإشارتها إلى أن أحكام القانون تسري على الأحداث بدءا من سن ٧ سنوات وأكدت أنها أيدت رفضها لهذا النص أثناء مناقشة القانون داخل اللجنة إلا أن وزير العدل ومعه الأغلبية أصروا على موقعهم بالتدريج الأحداث لحكمات الجنحيات أثير استنكره لفرق سبب التمس وزير العدل الأمر الموضوع داخل اللجنة التشريعية الأمر الذي أثار عداوة النواب والمستقلين الذين حضروا لاجتماع اللجنة واستنكروا موقف الوزير أثناء الألية القضائية للجنة. وأشار وزير العدل إلى استنكروا الأحداث في العمليات الإرهابية وأن هناك لعددا منها ه سنوات التفتيش في أحداث العنف الأخيرة. وقال إن جاز للضباط مسلمة لجنحيات الأحداث في الجب المضطرب وأن هؤلاء الأحداث يحاكمون



المصدر : الرفـ

١١ يوليو ١٩٩١

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاجراءات الواردة بالقانون ليست شيئا ونحسها نظرية الضرورة الاجرائية وطبق المجلس بالواقعة على مشروع القانون. كما ورد من الحكومة. اعطت الحكومة اوزية عبدالمستتر رافضا لنص ثلثة واعربت عن استيائها الشديد للتحفظ على المواطنين ٧ ايام بالسلم الشرطة ولقت من منطلق ايراني على الديمقراطية استنصر ان هذه الاجراءات لاتحقق التوازن بين حماية المجتمع وحماية البريء. وبسبب مقاطعات متكونة من كمال الشلال رئيس الهيئة البرلمانية الحزب الوطني. قطعت الحكومة اوزية عبدالمستتر بالا تزيد مدة التفتيش بالسلم الشرطة على ٢٤ ساعة لظ على ان يحال المتهم الى النيابة للتحقيق والتحقيق على سون لقتا لاحتفاءه ان يعرف كل النص مقبل للمستور ام ٢٤ ضيرا الى ان المجلس ان يوافق على شيء مقبل المستور اوضح كمال الشلال ان لا يوجد خروج على الدستور وانما خروج عن القواعد العامة.

المهم. وعلى عكس ما سبق ان صرح به. احمد لفتي عضو المجلس والبرئيس السابق للحكومة الدستورية العليا بان هناك شبهة عدم دستورية نظره. هذه الجزئية من القانون ترفع المضي من رايه ليعلم امام المجلس انه لا توجد شبهة عدم دستورية واصغر كمال الشلال فاعلمانه الى تواب الاغلبية لتأييد اقتراحه.

وعلى رئيس الوزراء على اقتراح التواب بقاء مدة السبعة ايام والى المراسم الزهاب هي قلب نظام الحكم وتحويل الدستور. وشرب السباح والمعاد الاثري كسر السباحة بطريقة صعبة وان الموقوف هو اقل ما يمكن وان الضرورات تنبع المخطورات ولو كان فيها خروج عن القواعد العامة. وحاصل قلا: انا استنعت لتمام الحكومة اوزية ولتمنا لم قال انه مقبل للمستور. وقال. بليماعه لازم نضع مستورا خطورة الوضع الذي يواجهه هذا التشريع. هؤلاء من غير هؤلاء منتدبين ويقررون السلطة وهذا اقل اسلوب وكان من الممكن ان نتبع قانون الزهاب بالقانون العوارض. ونشد فترة الانتكاس من غير ونص الى خمس وعشر سنوات. وقال هذا اقل ما قال وان هناك باتدا لظهم بهم وراء الشمس من. فتح محكمة ولا نية وتراجع الحكومة ووافقت على اجتناب المتهم ٢٤ ساعة بدلا من سبعة ايام ووافق المجلس على الاقتراح. وعلى انتهاء المجلس لكر اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية في وجه التواب عليهم انهم اولى ان نفي حشرونوا بالقتال.

امام محكمة الجنائيات طبقا للقانون الاحداث واعرب عن خوفه من تعيين الارهابيين للادانات اذا ما تسلمت القنون معهم والى المجلس في النهاية على التحصيل الذي اقترحه رئيسة لجنة الشؤون الدستورية بالا تسري احكام القانون الا على الاحداث الذين تتجاوز اعمارهم ١٥ عاما قلا.

انتقد كمال خلة المادة السابعة مكر التي تسمى النيابة العامة سلطة عرفة المستورة وهي السلطة الخاصة بالحكمة وليست بالنيابة اذ كمال خلة ان القانون المطروح لا يفتح الزهاب وانما له عصف اخر في حق الحكومة لا يمت للزهاب بصلة. ووزير العدل بان النيابة في ظل القانون المقدم لها اختصاصات لغنى التحقيق في محاكم امن الدولة وادرس الدكتور فتحي مرور رئيس المجلس انه وفقا للقانون يمكن امن الدولة يكون للنيابة اختصاصات لغنى التحقيق. وان المشرع يشوف سلطات عرفة المستورة وان هناك اقتراحات بقلها ووافق تواب الحزب الوطني على الاقتراح ويعلن رئيس المجلس ان نتيجة التصويت لثبة ويقرر التواب موافق انهم الغلبة. ويرفض سون اعادة التصويت.

اقتراح كمال الشلال معالي الهيئة البرلمانية للحزب الوطني باستثناء اعضاء مجلس الشعب والشورى من مقبلة النيابة العامة التحقيق معهم بدون ان من المجلس. وتوافق مدة الاجراء التحفظي على المتهمين بالسلم الشرطة من ٧٧ ساعة الى ٢٤ ساعة لظ وعدم زيادة المدة التي تعطىها للنيابة بالقبض على المتهم على سبعة ايام. اذ ضياء الدين مامو ومحمد السنيوي ان تحفظ الشرطة على المتهم مدة ٧ ايام اى يحلف المدة ٤٤ من الدستور الذي يارب يعرض المواطن قولا على النيابة واضاف للخصم قوايق زغالون ان المادة السابعة مكر غير دستورية. ضيرا الى انه لايجوز اعضاء مامو الطبيب القضائي سلطة ٧٧ ساعة للتحفظ على المتهمين واشتبه بهم. اذ ان هذا النص يخالف تصدقا بين الشرطة والمواطنين. وقال. يعني ما جاء في قانون الطوارئ. ون التفتتات التي طلب بها والمفرحها كمال الشلال التي طلب بها ايضا. ووزير العدل قلا: دائما ما كان الحديث عن الدستورية وهي ظاهرة طبيعية ولانها انما تعني اننا حريصون على صدور القوانين مطابقة لاحكام الدستور. ولكن هل حقا كل ما يقال من وجود شبهة بعدم الدستورية لنص ما ان ذكره بدون تحميم. واشكر وزير العدل الى ان النص يتكلم عن القبض. وقال. هناك فرق بين القبض والاحتجاز والحبس. وان



المصدر: **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢

تعديل مادتين في تعديلات القوانين لمكافحة الإرهاب

وزير الداخلية يصرخ في نواب مجلس الشعب : حرام عليكم .. انتم اول ناس حتنضربوا بالقنابل

تسبباً الزهلي كما عطف النواب للعبوب الدستورية في التعديلات. ومخالفاتها للمواد ١٨، ١٩، ٢٠ من الدستور وتغير للمادة الدستورية بالسواء وتكافؤ الفرض امام القانون. وكان المجلس قد وافق أمس على تعديل فقرة في التعديلات. طرأ تغيير الأحداث التي يتجاوز صرحه ١٥ سنة للمصلحة امام محكمة الزهلي.

كما قرأه تحت المحكمة من المادة التي تجوز حينئذ لثوم ٧ أيام ووافق النواب على لفظة بعد تعديلها. نفس لفظة على احتجاز المتهم لمدة ٢٤ ساعة ويحال بعدها للتحقيق. قال محمد عبدالحليم وزير الداخلية في نهاية الجلسة في وجه النواب : حرام عليكم .. حرام عليكم انتم اول ناس حتنضربوا بالقنابل.

شهد أمس مجلس الشعب جلسة مناقشة مقابلة لتعديلات القانون لمكافحة الإرهاب. أكد الأعضاء أن التعديلات مبنية على مبادئ يسميها الدستور كما وجه النواب انتقادات حادة للجنة التشريعية والدستورية ووصفوها بأنها «لجنة آثار من الماء».

أكد النواب أن اللجنة أقرت مقربة الإعدام على مرتكبي جرائم الإرهاب. ورغم الشك في مشروع الحكومة بالأشغال ورودها في مشروع الحكومة بالأشغال والشفقة. وصف أحمد رشدي رئيس الداخلية الأسبق التعديلات بأنها تخلص نفسها. وانتقد الأعضاء تخصيص محكمة د. محكمة استئناف القاهرة لنظر



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ : يوليو ١٩٩١

◀ مجلس الشعب المصري يتابع مداولاته حول قانون الارهاب ٢٠ شفهية مصرية كانت مدرجة على جدول الاغتيالات لتنظيم الجهاد

من استخدام ملصق الضبط العنصري (ضباط الشرطة) سلطات احتجاج المواطنين لمدة سبعة ايام، موضحاً أن الفرق بين ضابط الشرطة ووكيل النيابة أنه يمكن التظلم من قرار الأخير.

ومن جهته طالب رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الحاكم كمال الشاذلي للجلسات بالوقوف على مشروع القانون، مؤكداً أن الإرهاب موجه ضد الديمقراطية والحرية بصفة عامة.

واقترح الشاذلي تعديل للمشروع بما يسمح بعدم إقامة الدعوى الجنائية ضد من أعلن تورطه خلال شهر من تشييع هذا القانون وإبلغ الجهات الأمنية للسؤال بذلك. وإعلن المحامي عضو الهيئة العليا لحزب الوفد عبد الحليم أبو متور، أنه سيقدم إلى المحكمة الدستورية العليا طعناً بعدم دستورية قانون الإرهاب الجديد فور إقراره، لأنه يخالف الدستور في عدة نقاط.

السياسي في مصر فلن هذه الحوادث فريدة وعادية، وقد كلفت قوات الأمن المصرية حراسيتها على الأماكن السياحية حتى لا تتعرض لأي هجوم من جانب الأوربيين.

على صعيد آخر بدأ مجلس الشعب المصري، أمس مناقشات واسعة حول مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى لمواجهة الإرهاب والتطرف.

وأعلن رئيس حزب التجمع وزعيم المعارضة خالد محيي الدين رفض حزبه لمشروع القانون بتلك الصورة التي طرح بها، مشيراً إلى أن حزب التجمع يريد للإرهاب أن يقتضي عليه وأن تستعيد الدولة سيطرتها وتقف إلتها، الأمر حملياً للتجمع.

وذكر محيي الدين، أن مشروع القانون وضع تعريفاً فضفاضاً للإرهاب يمكن أن يحد من حرية العمل السياسي، وأعرب عن خوفه

القاهرة - صوت الكويت: كشفت مصادر أمنية مصرية أن الأوربان والمستندات التي عثر عليها في شقة جمال هريدي بالمطرية تضم أسماء ٢٠ شخصية تقع منازلهم في مناطق للحدادي ومصر الجديدة وبعض المناطق المتفرقة في القاهرة بهدف اغتيالها، والاتصال بعدد من وكالات الأنباء، الأجنبية لإبلاغها بتنفيذ مخططاتهم الإرهابية بعد العثور على ورقة مدون لديها عناوين وأرقام تليفونات وكالات الأنباء الأجنبية، التي كانوا يمدونها بأخبار عملياتهم الإرهابية ضد الدولة والشعب في مصر.

ومن ناحية أخرى أكد مدير شرطة السياحة اللواء محمد ثعلب، أن وصول الكويتية إلى الحادث الذي تعرضت له مجموعة من السائحين بمدينة الأقصر أول من أمس لم يؤثر على حركة السياحة، ويعتبر حادثاً هامياً يقع حقله يومياً في عواصم الدول الكبرى، وشهجة الرواج



الرفيد

المصدر :

٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



● أديا السادة اعضاء مجلس الارجون
الفلز الذي لا يشتعل ولا يساعد على
الاشتعال استنكروا ما شاء لهم
الاستنكار تهاشكوا وتهاشكوا
وتعتقوا وتنتفروا بالمعزة والرجعية
والنموية .. ما يضرش ا.ثيروا انفسكم

ياسادة في هادي يارك جمهورية مصر
العربية .. اهو كله يرفان ديمقراطي
ومستور الحزب الوطني بكامل لاعضائه
حرية التذبح ومما يشع المحجب
والستورية ياسادة ان السادة الذين
يولولون على الدستور ومشاكله .. لا
يعطون ان هناك من يجلس وسطهم قد
أهم الدستور .. قد أحرق الدستور ..

وهلوا الدستور حتى يجلس وسنظم ..
لم تعلموا ياسادة ما حدث في انتخابات
مجلس الشورى في القابووية .. وايس
الجنة اعلى التسمية .. اعدت بين
مرشحين كان هذا في اللجنة والتمسك
هبلما ومضى الفلاني الى عمله في
الحكمة .. وفي الحلة استعدي مدير الامن
المرشحين وقال لهم بلغرف الوارد :

الفلان فلان .. وصمحننا وهمننا .. واكتلنا
كلنا .. ان الحزب الوطني فلان صندا ..
عظماؤنا زينا ونباي كلنا في الديمقراطية
سوا .. السادة اعضاء مجلس الشورى
عندما ينتفضون وفلوا وينفون على
مخلفه .. فلهم يكرهوني بلال الذي
يقول .. عروهم مخلفة دستورية وتحلمهم

مخلفة دستورية .. ويكرهوا رجمة
المخلفة جلة متج ..

نواذ نواذ

● وقف اعضاء مجلس الشورى يلمحون
قانون مكافحة الارهاب لانه يعتبر مخالفا
للدستور .. ايه الجنية دي ايه
الاستنكية .. ايه الوعي السياسي الى حد
على اعضاء مجلس الشورى .. ويدل ٢٩٩
منهم من الحزب الوطني الديمقراطي ..

وبعضا عضو مجلس الشورى يلق في
لومات والقدام ككليت المهور يدافع عن
الدستور .. يند يلقون مكافحة الارهاب
لانه يتعارض مع الدستور .. يخالف
الدستور .. وانا اعتقد ان هذه التهمة

التاريخية ربما يكون مبعها ان التعليمات
لاعضاء الحزب الوطني في المجلسين
حصل فيها لخميلة .. فوصلت تعليمات
الناييد الى مجلس الشعب وتعليمات

الرفض الى مجلس الشورى .. او ربما
ياسادة ان يكون الحزب الحاكم قد رأى ان
يثرك لمجلس الشورى او بمعنى اصبح
مجلس الارجون الذي لا يشتعل

ولا يساعد على الاشتعال .. القول قد رأى
لهذا المجلس ان يقول ما يحلو له ..
استنكروا على كهلهم .. فانتهم ان تقدموا او
تؤخروا .. اللي خلا مجلس الشعب
ما عيش حاجة .. هالاموا انتوا ..

هللوا كما تهاشون .. ان يالذا احد
بكلانهم وعلى رأى الحق مغروري يا خبي
يا الى مش نجرعك .. واستنكروى
يا حبيبي ما شاء لك الاستنكار .. لكن لو
كان الواحد منكم في مجلس الشعب كان
عرف مقفه .. كان سيقل صلتا .. ينشر

بضراعة وتوسل وتمسك للسيد المحجب
رئيس اللجنة البرلمانية ينتظر التظنق
الاسمي .. كان سيقل كل عضو ينظر
لزميله وهو يريد بهس : هو لسه
ما استنكرش .. لاه لسه !



المصدر : **الرفد**

١٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استنكار شديد لتمديدات مواجهة الارهاب

يواجه بحث وصياغة وثائق بالحوار والحرية والفكر والتخفيف من ظلمة العقوبات . ورغم كل ذلك فإن الاغلبية المزيقة أصرت على إصداره في ساعات . لضمير الارهاب الحكومي تحت حجة مكافحة الارهاب !!
فهل مصر في حيلة الى مزيد من القوانين الاستثنائية لتقيد الحريات العامة . وتطوق يد الشرطة في قمع والاعتقال ومصارعة الرأي ؟

وهل للمعالجة التشريعية هي نهاية المطاف للقوة الخطر القاهرة تعرضت لها مصر في الأيام الأخيرة .. أم هناك وسائل أخرى يمكن بها علاج ما عجزت عن الوصول اليه الحكومة ؟ واكتفت بملاحق الاثر دون الاهتمام بالجذور والاسباب ؟

● تكلمنا في « سبق » القانونين . وتبريرها بسرعة الصاروخ من تحت القبة في جلسة أو جلستين أو ساعات من الليل . فلجاننا الحكومة يفتون فضلاء ومطاط كحلقة الارهاب . حملنا في طياته الكثير من القيود والقيود . لا تفل خطورتها عن خطرات قانون الطوارئ الاستثنائي . ليصبح في مصر قانون طوارئ ثابت مراد زى مكافحة الارهاب .. وانتقد أعضاء اللجنة التشريعية والديمقراطية بمجلس الشورى العديد من مبادئه واتهموا مخالفتها للدستور . وتناقضها مع قانون العقوبات . وأكد خبراء القانون أن مصر ليست في حيلة الى قانون مكافحة الارهاب بغير احتياجه الى ملاحق سليم فتوفر فيه كل الضمانات الديمقراطية ويجوز امتن يفتح بأن الملف لا

التمديدات تقيد الحريات .. والمطلوب برنامج شامل للملاحق

لا أحد ينكر أن من حق الحكومة أن تكالغ الارهاب سواء كان فرديا او جماعيا فهذا واجبها .. ولا أحد ايضا يجحد أن تقتصر بمصر عمليات الجنائز والتمنع والمفرقات .. ولكن من واجب الحكومة ايضا أن تعمل شعبيا وبوطنية بقوانين العفلة والتشريعات التي لا تخلق التربة الخصبة لارهاب .. واتوا من بين مصلحتها في البقاء وبين مطالب الشعب . فالحجب العسري ليس كله أرفعيين . ففروقه وطريقته وطرقه تؤكد أنه ضد الارهاب .. فلماذا أن تلبده وتكب حركته بتشريع قبيح لا يؤدي فعلا لمحاربة الارهاب لفترة مؤقتة ولكنه ان يقضى عليه في الأبد للتحويل . بل سيخلق له فتوات عديدة تحمل في الشقاء !!

تحقيق

سامي صبرى



الصحف التي من شأنها الإطعام من الطبقات المنخفضة إلى الجماعة، إبراهيم مطلوب للتسليم من المجرمين المدعيات الآتية عليهم سوء العدل والنفس والسياسة القادرة إلى اللجوء والعودة إلى الطريق الصحيح.

ومن تأمل التحولات الجديدة على الحرية والديمقراطية يقول إبراهيم فرج: إننا لا نخش على الحرية في بلقضاء عمل طلائعنا أن التعمير في تلك الجرائم المستحقة مستحق له كل الوسائل الدفاع من نفسه. إن القضي مرتبط بوجوده وسميره. ونخشى على الديمقراطية طلائع يوم شعب قوي له كبرياء غير في مقومه القضاء والعدل. وإن كانت تجريبت الضحايا أن في مصر من يحمون عرض الحرية. أما بقضية للتحليل في الحريات السرية وإن كان أهم مقومها لذلك وإذنا على الحرية الشخصية. إلا أن التشريع الجديد جعله من اختصاص النائب العام للوقوف على حقائق تمويل الإهماء .. ومن عدم سقوط الجرائم المتعلقة بالإهماء بلانفكهم فهو إجراء لائق عليه ويدخل ضمن مبادئه الوفاء وبريقه الذي يدخل على أن تدمر الدستور وتؤزير الانتكاسات جريمتك لا تسقط بلانفكهم ..

سوء الضمعة

ولكن محمود بافلة رئيس المحكمة للجانب الولد .. يعترض على عملية التكميل التشريعي المقصود .. وبمبدأ السرية والمحاكمة يقول: ليس من القانون ولا من المعقول أن يُلحق المجرم، وراء الحواشي، فيجبره أن جرمه عليه حتى يطلع بقا إلى تشديد عقوبة أو أعدام ضمة، فلهذا العيب التي يمكن أن تكون تقريما، ما إن يكون تقريما متعمدا .. ولا أهم ودين قوليه الإهماء من أكثر من عشر سنوات لحدت حكم قانون الطوارئ أن يكتفئ للفرع فبدأ أن ضمة حلقة عمل للفرع جديد، فلهذا الإهماء في أيام معوزة من قبل ولا دراسة هذا القانون، وما يشوبه من تشاك بعيد بسوء الضمعة .. سوء الضمعة .. ترى أن القوانين القائمة .. ولا حاجة حتى القانون طوارئ .. ضمة ضمة أوجه هذه الحواشي الإهماء التي تعترض في الأيام الأخيرة .. وإننا الذي يجب

الضمعية والضمعة البلاد الذي هو جزء أساسي من أمن المجتمع. ومن ثم سؤاذا إلى أربك الضمعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وخاصة التعميل الخاص بسيرة الضمعة في الدولة الذي يعاير أفرعها خيرا في خطوات تصيرس القضاء

والآن ماذا يقول خبراء السياسة والقانون ورجال الأمن حول هذه المشكلات ؟

نقص الخفاة الديمقراطية

● يؤكد إبراهيم فرج سكرتير عام حزب الوفد أن تعدد القوانين الاستثنائية مسألة عزيز بها لعدم الثبات والسبب نقص الشفاعة الديمقراطية وإعدام الوعي الدستوري والحكم الناطق .. والقوانين بطبيعتها ليست واحدة أو غير قابلة للتعميل ولكن يوجد أن تكون الظروف والمخبرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. قد تقع لحدوث تكون بالقوة الضخمة في مصالح الدولة العليا أو على وحدة المجتمع فيفضل الفرع أوجهية هذه التطورات في إطار مصلحة المجتمع .. والتشريع المصري يشرع بغيره ونظيره، فالمصريون التي تطلق مصالحه في الحفاظ على أمنه. فقد عكست طوبى للشرارات في أوقات هذا القرن لا تسو أن تكون مصلحة طوبىها للحرية ولكن تطورات المجتمع أوصلتها إلى جنبا طوبىها الإهماء في السنوات الأخيرة ..

وهناك لحدوث تقع ولا يوجد في القانون نص على تجريمها .. كما حدث عندما عمل قانون الطوارئ وأصلحت فيه جنحة الاتفاق الجنائي .. على أن التعميل الجرمي بطرس وإننا على .. ولماذا لفتي لراي على تعديل قانون الطوارئ والإجراءات المتعلقة جرائم الإهماء التي لم يكن تشريع المصري على عهد بها من قبل ولكن دون للسبب بالمعوقات العامة والديمقراطية ..

ويرى إبراهيم فرج أن بعض صور الجرائم التي أدت بها المشكلات الجديدة قد وردت من قبل في جريمة (الاتفاق الجنائي) ومن ثم فإن هناك شك داء لتكرارها. وخاصة صورة الاتهام أو الانضمام إلى الجماعات التي تحمل الإهماء، فعلى فيها تعديل جريمة (الاتفاق الجنائي) التي تم تعديلها

ويعيد للقاء: أن أفضل التوبة

لقد التبت كل العقول الديمقراطية أن عيت الحريات العامة .. وأطلق يد الحرية في لافهم والاعتقال والبطش يزيد من حجم الإهماء .. كما التبت أن التعملة البوليسية ذات الطبيعة الضمعية أن تستمر أوجهها في عالمها ...

المستحيل القبول التي التي بها قانون مكافحة الإهماء التي أصبحت الحكومة في سلطات أن تقضي على الإهماء .. والتمثيل على ذلك أن الإهماء أكثر ربح وجود قانون طوارئ، ورغم القانون سيرة السمعة التي تكتم الإهماء والتمثيل بطرس السوء

وبنظرة سريعة على قانون مكافحة الإهماء الذي أصرت الحكومة على خروجه في هذه الدورة متجدد فيه الكثير من الثغرات والقيود .. التي سؤاذا وعما لجمع خبراء السياسة والقانون أن مزيد من الإهماء أن

لم تقابلها ضمانات القوة الديمقراطية والحرية الأنثيين لاستقرار إلى نظام .. للفصل .. وحده لا يكفي للمفكر على أمن مجتمع .. ولا تلبية العقوبة وتضمينها يمنع وقوع أي جريمة .. ولا أي قانون استثنائي يمكن نظام حكم في السيطرة على ضمة ببطش في ضلها ونهم أن ضمة الحرية والديمقراطية ويعرض وأمة الرصاص وعمل للتدريج ..

ورغم أن الدستور والقانون الطوارئ يهما من المواد المتعلقة بربح هذه الفترة التي تمت الدنيا من أجلها. إلا أنه بسبب الرقابة للحد من تشديد الإجراءات الجنائية والطوارئ ومنع رجال الشرطة سلطات واسعة في القبض والاعتقال. جاء القانون متعارضا ومتناقضا مع الدستور والقانون ..

كبت الحريات

أما لغير ضمة القانون فهو النص الذي يقضي بالمعاقبة .. سنوات لال من ربح للقول أو التفتة أو بأي طريقة أخرى للفرار أو لغيره التي تضع ألبها جماعا أو جمعية ضمة تعميل الدستور. فإذا يعني أنه لو طلب أحد من المصطفين أو التفتة أو أي رجل يمل بالمعيل الضمعية والسياسي وتعديل وتنقيح الدستور سيكون باب الضمعة مفتوحا أمامه على مصراعه !!

كما أن القانون به تعديلات متعلقة. تمنح وتدين .. وتشتك الفترة من جر القانونين من الإهماء إلى الضمعة تحت شعار الانضمام .. قد اعطى على مدة تقضي ضمة من يرغم ضمة على الانضمام إلى جماعة بالاتفاق الضمة. الأمر الذي يشك منه أن يبري كره ويقود بخير الطرق المقومة على ضمة خيرة هذه الضمة !! كما أن التعديلات الجديدة لم يراع فيها التوازن بين الضمة العامة والحريات



المصدر : **الفرنسي**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

العنف الأمني لا يقاوم مطرًا ولا يدع إرهابًا

بعض من مع الرئيس سلطات كثيرة جدا ولكن يقابلها سلطات مضادة من التوتيرس من ذاتي المحكمة الفدرالية العليا لتوجد التوازن المطلوب في القانونين ..

وهذا ما استند في قضية وإرجيت وإيران جيت ..

لما في مصر فإن الرئيس هو مصدر السلطات وليس الأمة وإذا ضمتا كل الرئيس أن جميع الخيوة في يد هو فإن صحت ١١

فوق الوجود الذي يفرض سلطته أن يفرض ويصحبها من يفرض .. وهو الذي يلزم القانونين وإبرارته لانتقضة .. فقد أصدر قانون الطوارئ ولكن فرض على السلطة التنفيذية أن يطبق في كل شيء ما هذا الصنف القوي والمعروف ١١

وأن الذي قبله كل تولته المشهورة : كديمقراطية إنياب ، ففلي الأحزاب دون أن فرضت ، والتي الصنف من خلال رجاله بقرار قضائي ١١

ومن ثم التحديث الجديدة مستمرة وسيتمه الأثر في يد توجيها الرئيس ١٢

تخالف على مصر

ويقول ثوري الجزائر شيخ لمستقلين بمجلس الشعب .. أن كل القانون الجديد أن يطبق الرأى والفكر .. فتمتد يدك أحد فيه ثورية في القانون العام الحال .. أما في الصنف أو العهد من وراء هذا التاريخ ١١

في هذه التحولات عليها معروف وفي الأفق باب الحول بقضية والملاح ومولمجة أصحاب الرأى والفكر .. فتمتد يدك أحد يطبق أحكام القومية الاستثنائية أو أن الإسلام بين دولة كما تامل إسرائيل حيث تطبق اليهودية بين دولة .. ففوق يفرض عليه ويسجن ويحبس .. بل أن التمسك تزيد

ويؤيده في ذلك اللواء عبد النعم حسين عضو الهيئة العليا اللواء ، ويؤكد أن ظاهرة الإرهاب ليست مشكلة طائفية ولكنها مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبالدرجة الأولى ، ويرى أن المعالجة التشريعية لها بهذه السرعة الصاروخية التي مرت بها في مجلس الشورى والشعب لا غير لها ، كان تشديد العقوبات وتفتين الإجراءات التشريعية وإطلاق يد الشرطة بهذه الصورة

مستوربنا في حلقه مراقبة من العنف الظاهر والستتر .. ويفيد قائلا : أن قانون الطوارئ الذي فرض منذ تولي الرئيس حسني مبارك وحتى الآن لم يخلق في الاثبات السياسية والأرهاب ، بل انما

الظاهرة قوة وعنف وضارة .. والسبب هو سوء الأحوال الاقتصادية والبطالة والفراغ السياسي الذي يعاني منه الشعب .. مما دفعه إلى التمسك برؤاء الدين للانتقام من كل الإقصاء السياسية التي تعيشها البلاد من فساد وانحراف ..

التوازنات

● ويؤكد المكثرون ميلا حنا - الخبير الصحفي - أن الإرهاب والعنف والاضطراب هو نتيجة طبيعية لاجتماع سياسات الحكومة ، وعندما واجهت الخطر الداهم فمن الطبيعي أن تدافع عن نفسها بكل أسلحتها للقضاء .. وإن يد يفتنى هذه التحديثات التشريعية القضاء على مظالم الصنف لفترة وجيزة من الزمن ، ولكن سيواجه للجمع لرأى قوى واعتقد به ذلك ، لأن خط الحياة السياسية لم يجرع اللاوازات الاقتصادية الضخوية ، ومنذ تولت الصمغيات اضطرر الرئيس أن يصادق كافة التكمم والتوجهات الليبرالية واليسارية والآراء الحرة ، فظهر الاضطراب الدولي .. وكان لثوري بالحكومة أن تقدم تحديثات جهورية في القانون ٣٢ لعام ١٩٩١ بإشراك أعضاء الجمعيات والتشكيلات الأهلية غير الحكومية بدلا من التمسك وبكث العريضة ..

ويستمر المكثرون ميلا قائلا : أن التحديثات الجديدة في قانون الإرهاب تسجيل الاستشغال بقضية العامة مطبوعة بمخاطر الاعتقال لتأخرات جميع الإرهاب وعقوبة السلطات ، وسجلت مصر في دولة متضخمة بالشرطة وبماضت أمن الدولة ، ومن ثم سبيل العمل التشريعي ويزداد العمل السري الذي تمارسه بعض الجماعات المتطرفة الآن وفي تكتم أقد وسيتم كفتت تحت الرمد ..

وإذا كان الدستور الأمريكي يقوم على سلطة من القويده والسلطات ولكن يقابلها سلطة أخرى من الاتراجات والشرعيات من خلال موازنات بين السلطات ، وهو ما يعرف باسم « Checks and Balances »

إن كنته البتة هنا هو : هل جهاز الأمن الحالي في مواجهة هذا النوع الجديد من " إرهاب " .. إن المعالجة ملحة الآن لإعادة النظر في القواعد التي تحكم عمل أجهزة الأمن ، والتعويضات لفترة في أصناف العمل في أجهزة الشرطة ، والقنودس يربط للشرطة ماليا ومعنويا وليس بتشديد قبضته وإطلاق يده في أمور لا تزيد من حجم الإرهاب .. كما يجب إعادة النظر في صلاحيات تدريب أجهزة الأمن ، فصلاحيات أجهزة الجماعة بين قوات الأمن وصلاحيات سلطة ظاهرة جديدة لتفشي أسوأها جديدا للأجهزة ، ويمكن هنا الاسترشاد بما تم في الدول الأوروبية في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا

ويضيف محمود أليقة قائلا : ضما يكون مطروحا في الشرطة أن توليه العنف بالعلم .. فملها أيضا الحرس كل الحرس على أن يكون العنف في إطار الشرطة والمضرة الصوري .. لأن الدولة يجب أن تملك حضا ولا يجوز لها أن تصبح طرفا ولا تفت الشرطة لثييد الرأى فقام وعنه لها ..

وعندما يجد الحكم نفسه في ظروف تارث عليه أن يعصف بالحريات العامة في بعض الأحيان العام .. فله يضع اليك والياد في مازن لا خروج منه .. فالأمر ليس في أي معنى بدون الحرية ، وقضية الحكم هي لرواصة بين أن يمشي للأولون أحراا ويمشي إلى أستا ..

وأن ضما تقع جريمة بإجبا الحكم لتضييق نطاق الحريات وتشديد قبضة القانون الاستثنائية وأهدر أصناف التفتالي لهذا هو الشريك الذي يؤدي إلى فقدان الحرية والأمن معا .. وعلى أن تقرر حولا لتكتك من هذه الحالة ..

كما على أن تتطلع الحكومة على أي جرائم خاصة بمصالح الدولة العليا في الباب الثاني من قانون العقوبات ، لامتلاك أن للحالة سكة لإلقاء بعض الجرائم وتخفيف بعض العقوبات وليس التخصيت أو التفتيد ..

وإذا قلت أجهزة الأمن لم تستطع المكافحة على الأمن العام فهذا جيد في أدائها لابد من تصحيحه .. وليس عبثا في التشريعات الملتزمة التي تقتضي الضرورة تخفيفها ..



القضية وطنية

والقضية هي القواء عبد العزيز حمدي
أسد الآلة الجناحية بتعليمية الشرطة .
إن المواجهة للقضية الأمنية للأرهاب لا
تتلى ولا بد من مواجهة سياسية شاملة .
والهدف وبرامج جردت من القولة لأزلة
الاضرابات . ويؤكد أن القوق العام يمكن
القول من مكافحة الإرهاب . ويؤمن المخون
على حرية الناس . ويؤمن القاء الشبهات
والقبض على الإرهاب . ويطلب بضاعة
القدرات الجديدة للقانون الإجراءات
الجناحية . واعادة النظر في أسلوب الشرطة
في مواجهة الإرهاب . معالجة الإرهاب القضية
وطنية . صالة لها جذورها واسمها . ولها
ليس بأشكاله الشريع جديد وسريع وغير
عوازل أو تعديل وتراجع لتسريع الحكم . وأما
ببرهان حكومي عليل وشامل يوائم
تطورات المجتمع والأوضاع السريعة لتغيير
القصر . ومبدأ سيمى القوق نفسه
وسيتجره الفراد . ويؤمن من يهدد أمن
القوق . بدلاً من التمسك على الأرهابيين
ومساعدتهم بدافع الانتقام !! كما يطلق
القواء عبد العزيز حمدي على كون الشرطة
يهدم الحرية . القضاة فيها يساهم على
زعمها . لقد يرد تنفيذ عمل إجرامي أن
يكرر في حجم الشرطة . جريمة القتل لعدم
ملا حقوقها الاعدا وليس بعد الاعدام
لقد عرفت . وما لك لا يبق بقى عمدا !!
ومن لم يبق أسلحة لتدمرات لثقل حيا
على الجوانب الآسي والتسليقي أن يقدم للشرطة
ياوردها كرم معين . والقوة يجب أن تكون
تتبع مجاز الحرية والغفر والسرار
والحوار . وأنواع كل المشتقات التي عليها
المتسور والقوق الإجراءات الجناحية لاي
مهم . وأن يكون الاتهام على أسس
موضوعية ولي محكمة علة يراعى فيها
أدوار الرق الذي للحرية حتى لا يمتل
أبرياء للنس الاتهام . وأن يتم الفصل في حال
هذه القضايا في أسرع وقت لتخليق الروح
الحلم .

١ من هذا الحد . والقانون نص الحرب يقال
القادر ويمنع الرأى قبل أن يقال
والجانب خمس سنوات كل من روج بالقول
أو القتل أو الاضرار لغير أي جماعة . . .

ويؤكد فكرى الجزائر أن هذا القانون لن
يؤثر البرهان . وكان يجب تشكيل لجنة
للتقصي الماقتل من المجلس لمرحلة الأسباب
الجناحية للأرهاب . بدلاً من خط الأرواق
بمخالطة بين الإخوان المسلمين الذين يؤمنون
بشر الدين وبدعوة المصنوع وبين الجماعات
التي تترادى وراء الدين . فلم يلم يؤكد أن
هذه الجماعات تعتبر الإخوان المسلمين للحد
أعدائهم

للقضية مصسومة . ولا يوجد طرف
ديني . وأن يوجد كوث شرى وشك
التسبي وبطلة ومشاكل لاجتماعية لا حصر
لها في صفوف الشعب المصري . فاجات
الشرطة التي منحتها الحكومة جازاها .
ونسبت الصومة أن إحساس الشعب
بالضيق هو الذي صعد المواقف وأن
سلوكيات الشرطة في التعامل مع القضية
وعدم دافع الانتقام لدى هؤلاء الشعب . .
معالجة الإرهاب هو : قواعد لغة صلب وسن
متسبب وقرعة عمل . وإطلاق الحرية . . .

ويضيف فكرى الجزائر قائلا : إذا كان
الحزب الوطني يزمع أنه حزب الأغلبية وأن
الشعب يقف في مساندة
حينئذ فطرة حكمه بالاعتقالات والإرهاب !!
أن القانون يؤكد لنا أن جميع الاعتقالات
التي تمت قبل الثورة عانت في ظل حكومات
الأغلبية . ولكن عندما حكم الكود . . .
بالأغلبية الجناحية وثقة للشعب لم يتم
أعتدال واحد . . . وهذا يقال قليلا على الجوار
الحزب الحكم حاليا !!

والشعب . إنني ألقى على مصر من هذا
القانون بل ألقى على نفسي لا تحدث مع
أبناء دافترتي في السياسة والحكمة العامة رغم
أني عضو مجلس شعب
تذكرنا بما حدث عام ١٩٨٠ عندما تم كبت
الرأى والفكر بموجب قانون الدين والقومية
الوطنية . وأنشئ لتفكك بواغيل وأبليس
الجمهورية . إذا كان الرئيس سيحصل
المصالحاة مرة أخرى عليه أن يأخذ كلمة
هذه القوة مرة أخرى والحرية في ظل هذا
القانون الذي سيترك من الاعتقالات
والأرهاب !!



المصدر: روز اليوم

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حدث الأسبوع

الحكومة والمعارضة

يهاجمان

قانون الإرهاب



كثرت سوسن الجبابر وعمدتي عبد العزيز :

وصل مسئول امسي كبير تدريبات لقانون الطوارئ بانها شديدة . وايدت الطالبة بعلامة الزهبي .. اننا يجب ان نقرأ قوانين ليبيا وليبيا وايضا حتى نعرف كيف واجهوا الزهبي .. وفي تلك تدريباته .. اما ما يحدث الآن فهو مجر .. تسعين للظاهرة ، وليس علينا للقيام عليها .

واحد المسئول نفسه ان التدريبات لم تسد الشرطة المسلحة اللازمة لمواجهة الزهبي في الكفاح والجور . واصبحت الأمور معقدة في احكام القضاء .

كان مجلس الشعب قد شهد أربع جلسات ملحة فجلس خلالها تعديل بعض نصوص قانون الطوارئ والاجراءات الجنائية والاسلحة والصناعات المرتبطة بملحة الزهبي .

في هذه الجلسات المتوالية كان مجلس صهي رئيس الوزراء ان التشريع المعروض هو الا ما

يمكن من تدريبات معقدة في دول اخرى .. وان هناك شروطا لجميع المطالبات .. حتى لو كان فيها خروج على القواعد العامة .

ووصف عمل التشاير التدريبات بانها اداة لاختصاص الوقت وتسهيل بعض الاجراءات .. لكن ليس بآلية واحدة للتعديلات الزهبي . وفي جانب آخر قال شاذي محيي الدين زعيم الجبهة الشعبية ان تشديدا في الدولة ..

الضرورة : اننا يجب ان نستعيد هيبة الدولة .. الا انه رأى ان تعريف الزهبي في القانون شطط .. ويجب ان يقتصر الأمر على شرط استعمال السلاح .. وقال ان القانون قد يعيق الأحزاب التي تعمل سرياً ، لانها قد تجد نفسها ذات يوم تحت مظلة بؤس .

وفي حين أعلن شاذي محيي الدين باسم المعارضة رفض القانون - وليس رفض معالمة الزهبي - قال عمل شاذي ان القانون يختلف لواء : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١

إذا لم يتم وضع هذا القانون بالخيانة العظمى.. فمن يتم بها؟



بقلم المستشار:

يحيى الرفاعي

● ويرغم سريان حالة
الاعتقال والتوسع في الاعتقال
بغير حواشي فقد تعاظم وضع
السجناء في هذا الصدد، وقد
وجدنا بها المسجونين في الكفالة
يقعون في القواب والمورلي
والاشقياء والمقربان والذين
يتمتعون في أماكن
الدولة، والذين في الجيب وغيرها
من ترسانة القوانين القهري التي
ترسخ الدولة البلجيكية،
وتجس في محاولات التقدم،
في مقصودا على عام اليوم
بمطروح لملفوا عام ١٩٨٢
استصداره هو الآخر - لقموه
اليوم بمقولة انه الكفاية
التي (خولوا) انه للظلمة

هم وأخطر اختصاصات القضاة
والتيامة العامة، ولكل العلاقة
بالأمور المدنية الاسفانية
والفسورية الصلة للتشريع
بصفة عامة والتشريع الجنائي
بصفة خاصة، كما أنهم مسؤولون
بمماراة مطاعة واسطة يسول
التعاقل بها في التطبيق إلى أمد
مدى لتعال كل صاحب رأي
مفكر أو بطل أو غير أو يستن
أو يجب أن يترك فكرة فردى
المسؤولين، ولو أمدى ذلك الرأي
في قاعة الدرس بصفة نزولاً
على مقتضىات نشر العلم، أو
قامت للحاكم بماذا من تهم
اسلمها أو أظنت تهم من
مجلسي الشعب أو الطوري أحد
أعضاء المجلسين بمقتضىات
أمر أو رسالة، أو المجلس، أو خلق

● يعلم أصل التشريع في مصر أن الذين وضعوا الدستور الحالي في عام ١٩٧١ كانوا أشد الممانعة من محاولات استميتة لبعض المسؤولين آنذاك، استهدفت صياغة نصوص للشرع على نحو يقولهم من عهد سلطة استبداد قانوني وفصل السلطة القضائية ويعتبر بعض أجهزتها من الهيئات القضائية، يقول أن بعض أساتذة القانون لاجلاء وقفوا لهذه المحاولات في صناديقهم.

[illegible]

عليه

به قاضی بمناسبتہٴ إصدارہ حکما
من احکام القضاء!

● وهكذا يساند المشروع حرية المواطنين جميعا في الكلمة والتعبير والدفاع، كما يستحصل فكرة للموارز من جذورها ويشاعف من الضغط حتى يدلع البعض إلى التمدد في العنف بما يناهز أو يجاوز ما تولد عن قرارات سبتمبر ١٩٨١!

● ثـمَّ من الذي يقول
الطائرة أيضا سلمة إحتجاز من
تدافع من الوافدين ضد عرويلة
عزيم عروم على النخيلة المارة
أي ذات النخيلة يخلو الطائرة
سلمة الحبيب الاجتماعي
بالخلاف للمستور الذي يصر
سلمة الحبيب على القضاء و
النخيلة المارة من الطائرة ولا
يصر من ذلك أن يتلاصق للمرأة
يفسر ذلك أيضا وهو حساس
— لأن المرأة تأتي بها معاني
وأجسام والأفلاك والجاني وال
مبعثات أن التحلق أو الخوض
عزيم لإصرار على أن يتبع طبيعته
فإن ذلك أكثر من عقد الزمنية
الزمنة تعرض للقيم على النخيلة
سلمة دعاء من السرم وت
سلمة القبيض أيضا تزدور على
الحكام المستور — كان ذلك ميسما
على النخيلة والوقت من أي مكان،
المنظر، أو الوقت نفس على

مصادرة الحق الدستوري
للمتهم في إبداء دفاعه أمام قاضيه
الطبيعي لا إطلاق سراحه، ولا
مراه في عدم مشروعية مصادرة
هذا الحق من حقوق الدفاع، وهو
حق دستوري من حقوق
الإنسان نصت عليه البكلاية أو
لم تنص.

● ناهيك عن البواعث وراء
النس على إنشاء محكمة مركزية
واحدة للإرهاب ومدى ارتباط
هذه البواعث بتلك التي تولدت
هنا نياية أمن دولة عليا واحدة
للبلاد؛ وهل من بين هذه البواعث
محاولة السيطرة على هذه النياية
بتلك المحكمة؟

● كذلك فإن المشروع حسبما
سلك أنفا كما يصادر حقوق
المواطنين وحرياتهم... فإنه
يصادر استقلال أعضاء



المصدر :

٢١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلطين التشريعية والقضائية
جديداً ويجعل يد الشرطة في
العليان تطبيق هذه القوانين في
حق أي منهم دون إذن أو طلب
ذلك أنه يعلق يد الشرطة في اتخاذ
هذه الاجراءات القضائية بالنسبة
لهم وفي صفوف ولا يوجد ولا
استقلال أحد للجانين ولا حتى
استقلال مجلس القضاء الأعلى
* وإذا كان الناس يعلمون أنه
لم يتم مطلقاً أن أحدهم ارتكب أو
إتهم في إحدى قضايا الإرهاب
فإن الفرض من مصداقية
حساباتهم اليوم إنما يكون هو
يعلن مجرمه لأنهم والمصنف
باعتبارهم لا يمكنهم سائر
الأقواء واستثناس أصنامها
ولسكنات كل صوت حر حتى
يقلد بالساحة للثقلين
والانتهازيين ولا ينس أحد
بيت شقة وتموت مصر تماماً
وتنتهي البقية الباقية من شكل
الدولة القانونية فيها، وتسلم
بالسيادة الكاملة للدولة
البرلمانية وإن يقومون عليها

* وبعد، فلأن المشروع
المعروض الآن بحالته لا يرفع
مرتضى جرائم الإرهاب للقول
بها بل قد ما يرفع أصحاب الرأي
الحر والفكر المستقل والتعبير
للجود وبمادة الإصلاح، ويقتضي
تماماً وينس للقرار على سائر
الأحزاب والرأي الآخر، وأي أمل
في الإصلاح أو التقدم، ويغفل
السلطة إمكانية حبس والأل أو
إعدام كرامة من تشاء من
المواطنين دون مسائلة أو حساب
أو دفاع، ليكون الكل لخدمة
سهلة كهيئة يمس قانون
الإرهابي وذلك إيماناً في الضغط
وإصراراً عليه حتى يتولد
الانتفاخ الذي ينتهي وأضع هذا
الفرع؟

* ثانياً، إذا لم يكن وأضع
مفروع هذا القانون مرتكباً بذلك
لجريمة الخيانة العظمى فمن
يكون مرتكب هذه الجريمة
الضامة؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

٢١ يونيو ١٩٩٢

رجال القضاء يواصلون تصديهم للقوانين الظالة

**المستشار أحمد عبد الرحمن نائب رئيس
محاكمة النقض ورئيس المكتب الفني:**

هذه التعديلات الجديدة، سوف تدرس، ويتم تعديل ما هو صحيح منها وما هو هامش وما يتفق مع لغة القانون والدستور، وسوف يكون هناك كلام كبير في شأنها؛ لأن هذه التعديلات تستخدم تعبيرات جديدة على القانون المصري كالإرهاب وغيره، وسوف تقوم بإسراستها بمجرد أن تصلى من وزارة العدل المسجل ضمن النشرة التشريعية.

**المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة
النقض وعضو مجلس إدارة نادي القضاء:**

أشعر أن الرأي العام المصري ينفك كله ضد هذه التعديلات التي لم تكن في حاجة إليها؛ لأننا نشعر من كثرة القوانين وعملنا ما يكفي لمواجهة أحداث العنف وزيادة، والتي لا تكون معالجتها بإصدار تشريعات جديدة.

**د. نسروث يسوي أستاذ ورئيس قسم
القانون العام والسياسي بجامعة القاهرة:**

أنا ضد قانون الإرهاب، جلة وتقصيلا، ضد غيره من القوانين الاستثنائية؛ لأنه لا يمكن لأي بلد في

العالم أن يقدم أو يسن أو يستقر في ظل هذه القوانين ومنها قانون الاشتباه الطوارئ، ومحاكمة القبط، وجهاز الأمن العام الاشتراكي، والذي أخذت موافقة بعده الأخذ به من لجنة دستورية سنة ١٩٧١.

إن هذه التعديلات كارثة كبرى ولعلها لجميع السلطات اللازمة في التقاضي، وهذه التعديلات سوف تكون بالمشغلين إلى أن يكونوا تابعين، فالقوانين العادية كافية لمواجهة أية ظاهرة، كما أن أحداث العنف مفتعلة وتحركها جهات أجنبية، والمشكلة في هذه التعديلات ليس لكونها تشدد العقوبة ولكنها تنقل سلطة القضاء لرجال الشرطة والتأنيب العامة، وهي سلطة يجب أن تكون المحكمة فقط في ظل قضاء مستقل تتوافر فيه ضمانات الدفاع.

والطالب بأنك بمجرد القبض على المتهم متلبسا بجريمته أن يقدم إلى القاضي فوراً في محاكمة علنية دون أن يمكث دقيقة واحدة سواء في قسم الشرطة أو النيابة.

لقد كثرت مثالا منذ ٣٥ عاماً قلت فيه: مالم يكن هناك قضاء عادل حر نزيه لا يخضع لسلطات المكرمة وقادر على الفصل في القضايا بالعدل ويكفل للمتقاضين جميع حقوق الدفاع كاملاً فإن يكون هناك قانون ولا أمن ولا استقرار ولا أي شيء.

إنني لم ألتق بشخص واحد موافق على هذه التعديلات.

**عبد العزيز محمد الحامسي ونقيب
المحامين بالقاهرة:**

إن التجربة قد بادت على أن التصديق للإرهاب والعنف والتفريع وحده لا يكفي، لأنه يصل في هذه الحالة خطورة التصديق في المظهر، وإن قوانين الطوارئ والعيب والمساكين معاً من الأمن والأسلحة والذخائر والتجهيز والاشتراك وغيرها كاتبة لمواجهة أي أحداث أو أية ظاهرة تطرأ على المجتمع بل وأزيد.

إن الترسنة الضمنية من القوانين الاستثنائية أصبحت ضرورة محسوسة للتصديق التشريعي البالغ السوء، فهي تشمل كل فعل، بل وجود التفكير، وهي تعاقب على التعذيب والتعريض، كما أنها تعاقب على تدمير الأمن العام وحب الشائعات، وتعاقب على مجرد الشروع في أي أمر، وعلى بعض حالات الأعمال التخريبية، وتعاقب على الاشتراك بأية معصية، وتعاقب على الانتماءات الجناحية العامة والخاصة، ولا تعاقب فقط على استعمال القوة بالفعل بل تعاقب متى كان استعمال القوة محتملاً، وهي تعاقب على التجهيز والتسليح والتجمع بالاجتماع العام إلا تخفيشاً وشروطاً وتعاقب على إحراز السلاح حتى ولو كان حبل مسكون.

وأمام هذه الترسنة من القوانين للجنة تتأخر كافة الضمانات اللازمة لدفاع المتهم عن نفسه من أمسح رجل الشرطة في أي مجال من القوانين وذلك للرهبة، وأحياناً في النهاية من القيت باليد في تخفيش من الضمانات اللازمة للمحكمة وإتمام القانون والدستور وحقوق الإنسان.

عبد الحليم رمضان الحامسي:

التعديلات الجديدة تهدم حريات المواطنين، وتفتح الباب لإلحاق أسرهم التي لا يجوز لأحد أن يتصفى عليها سواء كانت حسابات في البنوك أو تليفونات أو مراكب، وهو ما يتعارض مع نص المادة ٤١ من الدستور التي تقول: (إن الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تسب ولا يهاجم)



المصدر:

التاريخ: ٢١ يونيو ١٩٩٢

النشر والخذعات الصحية والمعلومات

عند حالة التفتيش لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر مكتوب من سلطة مختصة. وفي حالة الضرورة التفتيش وسبيل أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي.

ولكن نجد بعد ذلك أن التعديلات الجديدة تقرب

بشروط الحبس الاحتياطي للتصريح عليها في الدستور عرض الحادث، حيث تعطي الحق للشرطة في حبس المواطن ١٧ يوماً بدون إذن قاض ولا نهاية.

قانون الدستور ١٩٩٠... الله يحبه.
هذا القانون الجديد هو إرهابي، في حد ذاته، وسوف يتسبب الإرهاب بإرهاب مثله. إن رد الفعل الطبيعي أن هناك الناس سوف يحترقون الإرهاب كما حدث عندما شهدت عقوبة الإعدام في العشرينات إلى الأربعينيات، حيث زادت حالات قتل الضباط رغم أنهم يؤدون خدمة للمجتمع، ولكن تشديد العقوبة أدى إلى العكس لأنه ليس الوسيلة الصحيحة للعلاج.

د. شوقي السيد المحامي المعروف:
إن معالجة الحالة التي تحدث فيها مستوى الأمن في البلاد لا تكون بالتشريعات العسبية التي تصدر بين لحظة وأخرى، وتستهدف تشديد العقوبة والمساس بحريات المواطن، وهذا لا يؤدي إلا إلى مزيد من الإرهاب والعنف المضاد؛ لأن تشديد العقوبة وأسلوب التعذيب يتعارض مع مضمون القاضي عند النطق بالحكم حين يتكهن الأسباب للقضاء بالبراءة، كما أن كل السوابق في كل التشريعات العسبية والجنائية على وجه الخصوص تؤكد ذلك كما حدث في قضايا التمييز والعسكارية أمن الدولة التي استهدفت تشديد العقوبة والمساس بإجراءات التقاضي وحرية المواطن مما جعلها تؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية عندما تصل إلى وجدان القاضي ومثله وباطنه.

وبالنسبة لفرع التعديلات الأخيرة التي أصدرت لمواجهة الإرهاب فإنه فضلاً عن الإجراءات السريعة العسبية وغير العادية التي تمت في مناقشتها، فإننا نلاحظ أن عدد النواب الذين حضروا المناقشة - على سبيل المثال في مجلس الشورى - لم يتعد ٢٨ نائباً.

وكم كنت أود أن تواجه الحالة الأمنية في البلاد بمناقشة أساليبها لأن المسئول عنها هو الدولة في البداية والنهاية، فهي المسئولة عن تربية النشء، ورعاية الضحايا، وتنمية ملكاتهم، وتوفير مناخ تتحقق فيه حرية الإبداع، ولو أن الدولة كرست جهودها في هذا الاتجاه لتفادينا أضرار الشباب وتطرفهم. وإذا كانت هناك حالات أو أحداث عكف فرعية، أي حتى تمثل ظاهرة فإن معالجتها تفريدياً تقتضي من المشرع التأمل، ومزيداً من التأمل للوصول إلى

معالجة صحيحة وإصلاحية، وبشرط ألا يس للحرية وإجراءات التقاضي حتى لا تكون للنتائج عكسية، فالقوة لا تولد إلا القوة، والعصية لا تقى إلا بالعصية، وتشديد العقوبة لا يمكن أن يأتي بنتيجة، لأنه لا يوجد مواطن في مصر يؤيد الإرهاب، فالكلمة تنطلق إلى الأمن والاستقرار، والقوة هي المستقلة أمام الدستور عن حماية أرواح المواطنين وأموالهم وأعراضهم.

قام بالاستطلاع

عبد الحى محمد - خالد يونس
هاني عماره - عادل البهنساوى
أحمد عبد المنعم - ليلى عبد الحميد

إشراف:

شعبان عبد الرحمن



النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ يونيو ١٩٩٢

المصدر:

نقابة
الأطباء

القوى السياسية: التعديلات

الجديدة تكريس الليكياتوريه

ول نقابة الأطباء، وانتفاضة نفس الموضوع، عقد ممثلو القوى الوطنية والقطاعات ونوابي هيئات التدريس تدوة مغلقة على شكل لثائرة مستتيرة مساء الثلاثاء الماضي، تم خلالها المطالبة بجمع التوقيعات على مقال الكاتيب الكبير مصطفى أمين، الذي أكد فيه أن إطلاق الحريات هو الحل لمراجعة الإرهاب.

وقد فسر الدكتور محمد سليم العوا لجهة الحكومة إلى تعديلات جديدة في القوانين، موضحاً أن الأنظمة الحاكمة إذا ازداد خولها وفزعها من خضب شعوبها فلنظنها تلجأ إلى شتى الوسائل لكي تمجيد بها حركة هذه الشعوب، وأن المقصود بهذه التعديلات هو ضرب الحركة السياسية تماماً لأن القانون السلوريه أخفق هو وغيره من القوانين الاستثنائية في منع الأحزاب من نشاطها

بالمصادرة ويمنع من العقاب، وهو ماكدت منه مخاضات تشايب طلب نظام الحكم للثقة، والتي حكم فيها القضاء ببراءة للتتهمين.

والشارف إلى كلمة دكتور العوا التي وردت في التعديلات، بقصد بها تجميع نشاط ثرواني التدريس بالمعاملات في خدمة المجتمع.

ومن عواقب تطبيق قانون الإرهاب قال: إنه سيحول مصر إلى سجن كبير، وسيحول شوارع مصر إلى سبلحات الصراع، وأن الصواب سكن أكثر من

وخيمة في النهاية، لأن أجهزة الأمن أصبحت هي القسم والحكم والجلاد. وأكد د. عبد الحليم مشور - وهو اللجنة العليا بحزب الوفد - أن هذه التعديلات الجديدة هي حصاد ٤٠ سنة من الإرهاب الذي بدأ بالسلطان على الحكم بالقدرة للسلطة، ثم مواجهة الشعب بالقتال بعد الثورة أو تأسس بالثورة، وأخيراً إلى الأحداث القسرية لأكثر بأن المجتمع.

ووصف د. عمر شافعي - وهو مجلس نقابة الأطباء - التعديلات الجديدة بأنها تهم الوفد الأصلي الذي أوصت من أليه وهو المحافظ على الاستقرار، لأنها سوف تزيد من سلبية المواطن في نشاطه مع قضايا وطنه، وسوف تحل في رؤس الأمور الوطنية والأجنبية من الاستقرار في مصر.

تكريس الليكياتوريه

تجعل من أي مواطن يحمل ولي سكيناً ثانياً بها إلى منزله عرضة للاعتقال والمحاكمة.

وإن المادة التي تحرم الأحداث من المحاكمة أمام المحاكم الخاصة بهم تمثل انتهاكاً للدستور وحقوق الطفلة.

«المفهوم الخاطيء»

وإن كلمته دعا د. عبد النعم أبو الفتح - الأمين العام للمساعد لاتحاد الأطباء العرب - القوى الوطنية المنظمة إلى الاستمرار في العمل والتضحية من أجل مصالح الشعب، مشيراً إلى أن القانون الجديد والقوانين الحالية لم تستطع أن تقف يوماً في طريق المخلصين من أبناء هذا البلد.

ووصف أبو الفتح الحكومة بأنها مثل مدير الشركة بالخايب، لأن النظام فشل في إدارة شعب بعد أن فقد شرعيته في ظل حكمه للسلطة، الذي جعل أبناء الشعب يفسحون وبالقوة في بلادهم.

وقال أبو الفتح: إنها كرسمة عار لأن يملأ النظام سجون ومعتلات بالظلمة من أبناء هذا البلد.

«مصادرة القضية»

وأكد د. يفر الدين غازي - رئيس نادي تدريس جامعة القاهرة - على أن التفرع في الإجراءات في ظل التعديلات الجديدة جعل الإجراء في حد ذاته عقوبة، وهو مايدد دليلاً على فشل الحكومة في تطويع القضاء لأعمالها، وإن في مصر قساسة يتسمون

السياسي، فجاهت هذه التعديلات لكي تمنع نشاط أي حزب أو جمعية أو نقابة لا ترهب الحكومة في نشاطها، ولكن تطلق جميع قنوات التعبير الحر والرأي وهو مايسود الانفجار الذي لا يعلم مداه إلا الله.

وقد طلب الأستاذ الدكتور حمدي السيد توقيب الأطباء -قبل مصادرة التوقيع- لحضور جلسة مجلس الشعب لانتفاضة التعديلات - من د. العوا طرح ملاحظاته على النصوص المقترحة. فقال د. سليم العوا: إن المادة ٨٦ مكررة فيه، تمثل قتلًا للثورة العربية والإسلامية، لأنها تدعو إلى مصرى من للمشاركة في تحرير أي قطر عربي أو إسلامي.

وإن المادة ٨٨ مكررة - يعتبر وصمة عار في جميع أجهزة الأمن، لأنها تقول إن الأشياء المصادرة من حق الجهة التي ضبطتها، وهو مايدد تطهيراً للشباب على الجيش بملكات المواطنين.

وإن المادة ٨٩ مكررة مرة، والتي تجعل من حق السلطات اعتقال تلاميذ تصل إلى درجة تعذيب إنشابة المتهم لمدة سنوات، هي تكريس للإرهاب والعمل السري.

وإن المادة التي تنص للتسليح للقطاع الأخلاص على الحساب السري للعملاء بالبنوك هو عدم لفكرة القطاع الخاص من أساسها، وتعمل رأس المال يهرب إلى الخارج، خاصة وأن قانون سري الحسابات بالبنوك هو لتجميع الاستقرار.

وإن المادة الخاصة بالأسلحة والذخيرة



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

وقال المهندس أبو العلا ماضي - عضو مجلس نقابة المهندسين - إن المطالب من هذه التعديلات الجديدة هو تصفية كل القوى الوطنية التي تهدد بقاء السورجين على كرسيهم. وكذلك ماصدر من تولتين قبلها كقوانين توظيف الاموال ومسوق المال: لان التسلط لايريد ايجابية ولا مشاركة من الشعب ولا يريد له حرية ولا تقدم ولا تنمية.

ووصف التعديلات الجديدة بانها تكريس للديكتاتورية وتقتل لفاسلة قهر السلطة للسيطرة على الشعب وانها محاولة لوضع ٥٦ مليون مواطن في المعتقلات. وأشار إلى أن هناك - ويهون هذه التعديلات - ١٥٢ معتقلاً منذ ثلاث سنوات يحدد اعتقالهم تلقائياً، ويتم إخراج المعتقلين في الليل من سجون استقبال طرده حيث يطبقون في لاوطلي ويطعم وتحت سمع ويصر ثيابية أمن الدولة العليا.

شارك في اللجنة أيضاً د. محمود عبد المصنود - أمين عام نقابة الصحفيين - ود. محمد عبد الجواد عضو مجلس النقابة.



المصدر :

التاريخ : ٢١ رجب ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**استنكار شعبى من: العمال..
والطلاب.. والمعلمين.. والسائقين**

والمراجعة الصحيحة للإرهاب تكون
عن طريق فتح باب الحوار، والقرار
الذي، أظنه، الحقيقي

● محسن برکات، مہنگس

إذا حدثت في المجتمع بعض الأحداث الفردية والاستثنائية فلا بد من دراستها دراسة واقعية متأنية، وأن يكون القانونيون على ذلك على دراية وكفاية، وأن يكون هذا القانون الذي يصدر لمعالجة هذه الأحداث غير حاصر كرد فعل في حالة غضب أو حماس، ونتيجة لحسوف من الأجهزة الأمنية.

العمل:

سعد الدين طه - شركة سيجال:

القانون الجديد فرصة للحكومة
للقبض على كل صاحب كلمة وراي من
كلمة الاذهاب لشفافه وتشمل كل من

حتى أننا - كعمال - نؤاخذنا قانون

كما ألقى القانون الجديد مبادئ إسلامية باعتبار أنها سياسة الدولة.

ريدين، وهو الجهاد عندما يفتح أي قواسم
: ٢٧١ ح ٢٢ بالقوات المسلحة لأية دولة

من الألحاحي بالسرور
بمن أنزل الحكومة.

عبد الهادي تاج الدين - الخريف والصين

قانون الإرهاب لن يمنع الجريمة لأن الإرهابي الحقيقي لا يهتم بالعقوبة، ولن تفسد معه القوانين المشددة، وكل ما جاء

بالقانون يركز على النواحي الفكرية
والمطبوعات والنشورات ولا يهتم
بإستخدام السلاح الجريمة.

كما أنه يحرم العمال من المطالبة بحقوقهم عن طريق الاعتصام أو

الاضراب السلمى، في مرحلة خطيرة من
الحياة العمالية مرحلة خطيرة من
تؤثر على وضع العمال داخل المصانع.

والثانيون يعطي غطسة أكبر للامن
والفرصة لإرهاب الشعب، وجعل الشرطة
مصاصي أيدى الحكومة لإرهاب المواطنين.

ويصبح اسمه القانون الإرهابي، وليس
القانون مكافحة الإرهاب.

محمّد عبد الرحمن - عامل بالقرآن
الحديد والصلب:

و القانون منوط بزيادة بحر البقاء،
ويجعل من مصر لبنان آخر الحوار هو
لغة الديمقراطية، ويوجب على الدولة بكل

أجهزة لها معرفة أسباب ما يحدث وعلاجه بالطرق السليمة التي تضمن سلامة الوطن.

إبراهيم حسين، سائق اتوبيس
وهي البلد فيها إرهاب؟ الناس غلابة
والله وعابزة تعيش.. ومش محتاجة

موانئ... بين الحكومة بين المواطنين
للوجود وكل الأمور فتعشى تمام.. ولا
يبقى فيه إرماب ولا مجرم..

المحامون والمحاسبون:

• د. توفيق مسلم بكلية زراعة

الأزهر:

هذه التعديلات تعمل امتحاناً أساسياً

باتون للطوارئ، وهي تقييد حركة
هبلب والرأي الآخر المعارض، ومزيد

بالملاحة هو الاهتمام بالشباب واستثمار
مهمته في إحياء تقليد البلد وإفساح المجال

لجماعات الوائفة في تشويش الشعب
بوعيته لأنه لا أحد يريد تخريب بلده.

وعلى الجانب الشعبي أعزوب العمال والمطعمون والسائقون وبقية قطاعات الشعب رفضهم الكامل لهذه القوانين واعتبروها تكبل سائرهم بقمود خطيرة وتكبت حرياتهم.

قَالَ مَدِيرُ أَمْنٍ سَابِقٍ - وَفَضْ ذَكَرَ

أسبوعاً
«من التجارب التي مارستها في عملي،
حدثت بكل قناعة أن مواجهة العنف

ببتشديد العقوبة، لاتجدي في اغلب الأحوال، والبدليل هو الحوار، لأن هناك فئة لا تلتزم معها الجفجفة والتقاعد معها

يواصلنا إلى حل، ومن هنا فإن الرد على
عنقهم بعنف يشمل الموقف بدلاً من حله.

العنف وهو حاقن على المجتمع، ولذا فإنني أرى أن مواجهة العنف ليست مسؤولية

يظل نور الأزهر والجامع والكنيسة والأوقاف... قائما في معالجة مشاكل هؤلاء الأشقاء القاصرين عن الانتماء، وإذا فاء،

إنسان لا يجد في تطبيق الشريعة الإسلامية إلا كل خير لأن السارق عندما تقطع يده في

د. رفعت العجرودي - كيميائي



المصدر :

للنشر والخدعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٢ فبراير ١٩٩٢

والعقوبات أن التعديلات تسمى بصورة يهود لمن المواطنين فهو يهود آمن الدولة،
تأخذ سعيد - طالبية
ه قانون الإرهاب موجه للشعب للفرش
مستبد من القمع والكبت وان يضر إلا
المواطن العادي ونحن لا نؤذي مدني
خطورة هذه القوانين لسوء تصرف علي
مشاكل سياسية أخرى مستقبلا فهو
كالمزأزر
مفيدة عبر المثال

من الواضح أن هذا القانون فصل هل
مجلس الحركة الإسلامية السياسية في
مصر بقصد ضربها وأرهابها وليس
مقصوداً به ضرب البلطجية وأصحاب
السوابق ولا أغنى القانونين يفسد
بكل لبردهم وأنا كان القانون يفسد
العتوية على كل من يعمل سلاحاً نارياً
بدون ترخيص فحين ترديده، أما إذا كان
الاستهداف منه إرهابي كل من يعمل رأياً
أو فكرًا معارضاً للحكومة فحين ترلفه
وندينه،

**نور الهادي محمد - بكالوريوس
إعلام:**

أنا ضد مبدأ تشديد العقوبة القانونية
كرد فعل مباشر فالظهور هو التعامل مع
جنود المشقة وإزالتها أولاً على البطالة
والسراغ الفكري والتي ليس لها علاج
قانوني والمبادرة بمل هذه القوانين لا
جدي منها خاصة أن قانون الطوارئ
فيه ما يكفي وأساساً في حاجة إلى تعديلات أو
قوانين جديدة، واستبدال من يصاب
المكينة خاصة أن السلطات الأمنية هي أول
من يتصدى على المواطنين سواء بفساد
أو انتهاك للثقافات أو الاعتداء على المبادئ وليس هناك
مقدمات لها،

**حسان حسن حمدي - مسكوتيه
ياحدي الشركا:**
إذا طبقت للحرية الإسلامية فلن ندر
بهذه الظروف ولابد من وضع التعامل.

• طارق السنوسي .. كلية دار

العلوم:

إن هدف قانون الإرهاب هو القضاء
على انتشار الإسلامى للمتسلل، وليس
المتشدد وتحويل أي وطني حر مطالب
بمنهضة مصر وتقديمها ورأيها، وبالطبع
فإن القانون سيتم تطبيقه على الحركة
الطلابية لرمصد رموزها، والتكفل بهم
ومنه خيرة أبناء الوطن من الإلقاء بلارلهم
في قضايا مجتمهم.

**• حسين إبراهيم .. علوم
برمجال التنويه : ذهلية :**

إن الإرهاب الحقيقي إرهاب بالسلطة
والنظام السياسي، خاصة ممارسات
أجهزة أمنها القمعية، وإن أخطر شيء في
هذه التعديلات هو تجريم الفكر والرأي
وهذا القانون وضع لضرب واد صحبة
الضمير، خاصة بعد أن أصبحت
الصحبة المعارضة الوحيدة التي ترحب
انتقادات حقيقية كاشفة لفساد النظام.

سعاد إبراهيم - طالبية:

لجوء الدولة لمل هذا التعديل في قانون
العقوبات هو دليل عجزها عن انتعاج طريق
التحاور والمشاركة الوحيد من القانون من طبع
للثاني وثالث الفكر والدين لا يمكن سوى
الكلمة كوسيلة للتأثير ومع المستهدفين في
العام الأول.

مما عثر هنا من أنماط الخطي المكشوفة لأن
تبعث في أفرشة فلن تتجح في تشويه وإلن

بالإبرياء؟

نحن كمتال مقسمون على مرحلة
مختلفة، وإذا طالبنا بطرق الممال، فما
هو السلاح الذي نستخفمه في ذلك؟

هل الاعتصام السلمي والإضراب
سوف يكون إرهاباً؟ وماذا لو تمسك
عدد من الناس أمام مبنى احتجاجاً على
سوء الترفيف أو تفتت صاحب للخبز..

هل هذا أيضاً يعد إرهاباً؟
كما أنني أعترض على طسول فترة
الاعتقال لأنها سوف يصاحبها تطبيق
للمتهم وتتزع منه اعتراقات تمت تألي
الشرب وكل أنواع التهديد.

المعلمون والطلبة

• عمرو عبد الكريم .. علوم

تدريسية بتجارة أسبوط :
إرهابية مخالفة للدمستور وتقتن للطابع
البوليسى لنظام الرئيس مبارك، وهي
شهادة على الإفلاس للدرج الذي يولجه
نظامنا المستبد المنتهك لحقوق الإنسان ..



المصدر : **الشيخ محمد باقر**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

الشيخ محمود فايد

وكيل الجمعية الشرعية:

التاريخ يعيد نفسه والحل في قوانين الله

القوانين الجديدة تذكرني بواقعة من مقالات الكوشري، حيث ذكر الحافظ أبو شامة المقدسي أن نور الدين الشهيد لما ولي الحكم كانت البلاد على أسوأ حالة من جميع النواحي، ففكر عسلاء الأمة فيما يجب عمله للإصلاح، وحفظ الأمن والنظام، ورأى أنه لا تنقي الحكم الشرع لجميع المجرمين، وأنه لابد من الأخذ بأحكام فاسية سياسية حتى يستتب الأمن، ورجوا من الشيخ عمر الموصل - وكان شيعياً لنور الدين قبل توليه الحكم وموضع ثقته - أن يكتب للملك نور الدين يرضيه بهذا الفعل، فلما قرأ الملك هذه الترسية كتب على ظهر الورقة: «حشاً إن الفعل هذا، وإن تجازى لحداً بجريم لم يثبت ثبوتاً شرعياً، وإن انتهاون في عقوبة مجرم ثبت جرمه ثبوتاً شرعياً، وإلا كنت كمن يفضل عقله على علم الله وشرعه، ولو لم يكن هذا الشرع كافياً لإصلاح شئون العباد ما بعث الله به خاتم رسله». وأعاد الورقة إلى الشيخ فبقي بكاء مرأ، وقال: كنت إننا أولى بهذا، وقاب من توصيته، وأزم الملك شرع الله فصلحت البلاد واستتب الأمن حتى قالوا: لو سألنا امرأة حسناء وحدها ومعها لادن الجواهر من أقصى البلاد إلى القصا ما منسها احد يسوء في عرض أو مال.

وإنني أذية الحكومة - بكل صراحة وقوة - إلى أن مائحن فيه من فتنة ومحنة وخوف واضطراب يسبب إضرافها عن قوانين الله، وهي محجوزة عنهما في الأراج بشهادة الإمام الأكبر.



المصدر : **المهر**

التاريخ : ٢١ ربيع الأول ١٣٩٢ هـ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



عبد الغفار عزيز

ندوة العلماء: القوانين الجديدة مخالفة للشريعة الإسلامية

أشارت جماعة «ندوة العلماء» الناطقة بلسان علماء الأزهر في بيان لها إلى أن هذه القوانين الجديدة تكسب للأقواء، وقتل للحريات، ومصادرة كل صوت يتنادى بالحق، ويخالف عن السوابج. وأكد د. عبد الغفار عزيز -رئيس «الندوة»- أن التشريعات الجديدة جاءت مخالفة للشريعة الإسلامية، حيث إنها تتعارض مع مبدأ المساواة الذي أقرته الشريعة، وقال: إن تلك التشريعات هدفها ضرب الخيار الإسلامي فقط، بالإضافة إلى تطبيقها على أصحاب الفكر والدعاة، وكل من ترى الدولة أن راية يؤيد وجهة نظر الجماعات الإسلامية، وتساهل د. عزيز قائلا لا تطبق تلك لتشريعات الجديدة على المتطرفين فكريا من غير الإسلاميين مثل: فؤاد زكريا، وعلى المسئولين الذين أصدروا تعليمات بطبع كتب ومقالات د. فرج فودة، والتي تحتوي على تطرف واضح ومحاربة لله وأرسوله. وتساهل د. عزيز قائلا: لماذا لم تعرض التشريعات الجديدة على لجنة من علماء الأزهر المتخصصين، حتى تأتي موازنة للشريعة، والتي أعطت الدولة في دستورها الالتزام بها.

وقال د. عزيز إن العلماء والدعاة سيظلون ولجهم رغم التضييق، وسيعلمون كلمة الحق جريئة واضحة، مهما تكلفوا، ومهما وضعت أمامهم تشريعات غير إسلامية.



المصدر: الشعب

التاريخ: ٢٤ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اشتدى يا محنة..
انفرجى يا أزمة

الناس.. والإرهاب.

. والطوارئ..

وأيام القهر

مجلس الشعب «بصم» على

أخطر تعديلات غير دستورية



المصدر :

٢١ يونيو ١٩٩٢

القارنخ :

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

ولمعت الواقعة.. وفي لبح البصر وافق مجلس الشعب على أخطر قوانين يصدرها النظام منذ نصف قرن من الزمان.. ولم تأخذ هذه القوانين حقيها من النقاش، مثلما تأخذ.. مثلاً.. اتفاقيات منح تنظيم الأسرة، وهذا يؤكد مجدداً ما سبق أن حذرنا منه من أن هذا المجلس لا يمثل شعب مصر.. فقد جاء هزيلة

«بعض بالمعصرة، للنظام على كل ما يريد!! وفي نفس الوقت صم السادة الحكام اذانهم عما حذر منه رجال القضاء وفقهاء القانون وقادة الرأي والقيادات السياسية والتقابية وعلماء الإسلام، وهم يمثلون جميعاً مصر بكل طبقاتها. نعم صموا اذانهم وسدروا في غيهم وأصدروا قساتونهم.. ورغم قهنتهم

الشعواء.. إلا أننا اعداراً إلى الله وأداء للأمانة ما زلنا - وسنظل - نصدى لهذه القوانين المعية، ونفتح صفحاتنا لكل القوى السياسية والشعبية لكي ترفض بكل قوة هذا الظلم البواح.. وكلنا في شتى الأحوال يقين بأن مع العصر يسراً.. وأن المكر السوء لا يحقق إلا باهله

بين كل أعضاء المجلس من بينهم ٧ من نواب الحزب الوطني!

٢٢ نائباً يرفضون

وقد اضطر ٢٢ نائباً إلى إرسال مذكرة مكتوبة برؤسهم للقانون بعد أن أنقذ باب الكلام في الموضوع وإعلان موافقة المجلس عليه دون أن تتسكن أغلبيتهم من الكلام، وهم: ضياء الدين نوردي - فاروق متولي - منصور زاهد - كمال خالد - توفيق زكازلي - عبد المنعم العليسي - الرفاعي صالحة - محمد العليسي - جلال غريب - علي بصل - محمد السنديني - ولعت بشر - محمد خالد - عبد الكريم عبد اللاه - محمد البيرقيني - أحمد طه -

الحزب الإيزال

بالإضافة إلى نواب للتجمع خالد محي الدين - البصري فرخيل - لطفي ولكد - مختار جمعة - محمد عبد العزيز شعان.

تقنين التعذيب!

وفي إطار سريه للاستخبارات التي لمعت إلى رفض القانون كله، أكد كمال خالد أن القانون غير دستوري، ويصطدم بالعديد من مواد الدستور، فبالإضافة إلى أن النظام السياسي دستوري، بينما قانون الإزهاب يعطي صلاحيات واسعة لرجال المخابرات يهددون بها الديمقراطية.

والملامة الثانية تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، كما أن القانون يخالف للمواد ٨، ١٠، ١٢، من الدستور فيما يتعلق بتكامل القدرس والمساواة ومطابق الإنسان، ومخالف للمواد ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨،

«بعض مجلس الشعب على أخطر تعديلات قانونية، كما لو رتبنا الحكومة، وكما أصر عليها رجال المصفاة اللؤلؤة عبد الحليم موسى - وزير الداخلية - من تعديل أو تبديل ذي معنى، وهي التعديلات التي تستهدف - باسم القضاء على الإرهاب - تجريم الفضي ومحاكمة كل صاحب رأي أو فرض قومية لكامله على الشعب بصرى من خلال الأسلوب البوليسي للطق، أو كما عر عن قلة أحد رجال القانون تحول مصر إلى دولة بوليسية. بينما عر عن هذا لعني قانوني آخر يقول: أن التعديلات التي تم تصديق عليها «تقنين للتعذيب والإرهاب الحكومي ضد الشعب».

إجراءات هزلية

وقد اتبع المجلس سلسلة من الإجراءات الهزلية لتسريع هذه التعديلات دون أن تكون هناك فرصة لأحد بالتفكير في وجه هذه التعديلات، وبدأت هذه الإجراءات في اجتماعات لجنة الشئون الدستورية والتشريعية الأسبوع الماضي، حيث تمت الموافقة المبدئية على مشروع القانون بعد جلسة واحدة غاب عنها أكثر من نصف أعضاء اللجنة. وتعتمد - فوزية عبد الستار تامل عدد من أبرز أعضاء اللجنة - وعدم إبلاغهم بموعد انعقادها حتى تستطيع الحصول على موافقة مدنية على مشروع القانون في غيبة مؤلاء النواب.

وأكد القبطي الناصري البارز ضياء الدين داود، أن أمانة اللجنة تحدث على أن ترسل له التقارير على جميع ضالوته بالعلمة وخارجها لإبلاغه بموعد اجتماعات اللجنة، ولكنها تجاهلته عند مخالفة قانون الإزهاب، حتى فوجيء بالمصطلح نشر نيا موافقة اللجنة التشريعية من حين المبدأ على القانون، بينما هو كان مع أهل مائزته في دمياط، وتمت الموافقة على القانون من اللجنة التشريعية وبمصره نواب فقط.

من داخل الجلسات:

عيد الفتح فايد

تجاهل الرافضين

وعندما خدمت اللجنة التشريعية تقريرها إلى المجلس لمناقشته أسقطت من التقرير أسماء الأعضاء الذين رفضوا القانون من حين المبدأ أو تمفقوا عليه! وعندما واجه النواب - فوزية عبد الستار - رئيسة اللجنة - بذلك قالت: إن هذا الأمر من مهام أمانة اللجنة، وأنها أسقطت سيراً بسبب شيق الوقت الذي أهد فيه تقرير.

وعندما بدأ المجلس صباح الثلاثاء الماضي مناقشة التعديلات القانونية المطروحة تم حشد جميع النواب لحضور الجلسة الصباحية، غير أن ذلك لم يكن للشاركة في مناقشة جدامة حول دستورية هذه التعديلات من عدمها. ولكن تبين أن هذا الحشد كان هدفه ضمان موافقة الأغلبية التي يحتكرها الحزب الوطني لشرع القانون!

وقد أصيب الجميع - نواباً وصحفيين - بمسمة شديدة عندما أعلن - فتحي سرور - رئيس المجلس - إقراراً بلي للمناقشة حول الموضوع في نفس الجلسة. وكون أن يتحدث سوى ١٢ نائباً فقط من



(٢١) تموز ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعند ذلك هاجت القاعة وانتفض
رئيس المجلس مضطجعا ومطالباً النائب
بالتوقف عن الكلام:

تشريعات مناسبات

النائب الناصري شياه الدين داور حذر
من تشريعات المناسبات، وقال إنها أسوأ
تشريعات، لأنها تصدر لعلاج حالة فقط.
وللإشارة ٤٨ من قانون مواد القانون، لأنها
صدرت بمناسبة اغتيال إحدى
الشخصيات العامة.

وأضاف: أنه لا يمكن أن تنتهج الحكومة
فرصة تخطيط العقوبة في جرائم الإرهاب
الزعرم وتخطط العقوبة في أمور أخرى لا
ملاقة لها بالإرهاب.

ووجه شياه داور حديثاً إلى رئيس
مجلس الشعب: سيدني الرئيس، إن هذا
القانون سوف يخلق حول اعتناك جميعاً،
وقد يخلق حول عققت أنت في يوم سا.
للانصاف لاتدبر، وأنا أذكرك من الآن
حتى ينتقي عنه طر عدم الطمأ

وأضاف النائب من نفسه: لقد كتبت
مشدداً في يوم من الأيام وأصدرت
القانون الذي طبق علي فيما بعد.

وكرر مبررات رفضه للمشروع فقال:
إنه يخالف المادة ٤١ من الدستور، لأنه
يسبب اختصاصات قضائية لتطبيق،
ويعطيهما للبرابيس دون ضرورة.

وبه النائب رئيس المجلس إن أنه قال
في كتبه القانونية، من مواد مخابية إيراد
قانون الإرهاب، لأنها كلام مطاط، وقال:

إننا لسنا في حاجة إلى تشريع، لأن قانون
الطوارئ يعطي المخلفات الحق في حبس
المتهمين إلى ما شاء الله. وإن ما يحدث في
الواقع أكثر من هذا.

وختم شياه داور كلمته بالقول:

إنني لا أوافق على قانون يخلق حول
حقني في يوم سا.

الكهرتائية وغيرها مما يوجدونه في حقة
للتهم!!

ووجه النائب كلامه إلى فتحي سرور،
الذي شعر بحرج شديد ولم يستطع الرد
عندما قال له: هل هناك شيء في القانون
الجنائي وأنت لستأخذ جنائي، هل هناك
شيء اسمه متحفظاً بأن مأسور الضبط
للضاللي - هو بالذاتية قد يكون مجرد
خبر - ليس من حقه التفتيح مع التهم،
كفيل يعطيه القانون حق احتجازه ٢ أيام
ثم ٧ أيام أخرى إذا أراد، كيف يحتفظ
عليه عشرة أيام كاملة قبل عرضه على
النيابة.

أطلقوا حرية الأحزاب

أما النائب فتحي سرور فقد أكد أن
القانون لن يفتسي على الإرهاب، بل إنه
سيزيد النار اشتعالاً، لأنه يزيد التوتر في
الوضع، وقال: إذا كان القانون يستهدف
مهاجرة الفتنة الطائفية وليس في مصر
فتنة طائفية، وهذه الكلمة مرفوضة من
المسلمين والمسيحيين على السواء. أما إذا
كان قد صدر بعد تكرار حوادث
الاعتقالات السياسية، فإنني أؤكد -
والكلام للنائب - أن الاعتقالات السياسية
لن تتوقف إلا إذا أقرت الحكومة بالقتار
الإسلامي، وبأنه جزء لا يتجزأ من نسج
العمل الوطني، بل أنني أؤكد أن أسماهم
للتيار الإسلامي من العمل السياسي أهم
سبب لانتشار طواغيف العنف في المجتمع.

وطالب فتحي سرور بتشكيل لجنة
تقصي حقائق من مجلس الشعب لتقصي
الدوافع السياسية والاقتصادية لانتشار
طواغيف العنف، لأن المسألة ليست أمنية
فقط.

وقال النائب إنني أخاف على نفسي من
هذا القانون الذي يستخدم في تصريف
الإرهاب عبارات خرافية مثل: حماية
السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية
وهي عبارات يمكن أن تطول إلى أحد.

وختم النائب كلمته بمطالبة رئيس
الجمهورية بتعيين نائب مدني له.

٢٠٨ فيما يتعلق بحرية الصحافة
والصحفيين، ومختلف للمادة ٥٤ فيما
يتعلق بحق الاجتماع والمادة ٦٥ التي
تنص على خضوع الدولة كتاباً للقانون.
وأضاف كمال خالد أن القانون
يصورته التي تمت الموافقة عليها تفتني
للتعذيب، وإعداد لحقوق الإنسان.

وعندما حدث مباح في القاعة وعط
الاحتجاجات من جانب نواب الحزب

الوطني، صباح كمال خالد: نعم تفتني
للتعذيب، وهذا ما سألته في المحكمة
للمستوربة طعن الطعن في دستورية
القانون، ووجه كلامه إلى النواب
المعتصمين على مقولات: إن النص على أن
يكون الشرطة حق احتجاز المواطن عشرة
أيام كاملة قبل عرضه على النيابة تعذيب
رعيه، والطريقة أن ما يحدث الآن - قبل
العمل بقانون الإرهاب - أنه يتم احتجاز
المتهمين في إسام الشرطة ومعار مباحث
أمن الحولة شهيداً قبل عرضهم على
النيابة، هذا يحدث رغم أن قانون
الطوارئ ينص على إعالتهم إلى النيابة
فور القبض عليهم، ولكن الجديد في قانون
الإرهاب أنه يضيء الصلة القانونية على
تصرفات خاطئة للشرطة. إنه تفتني الخطأ.
وتفتني التعذيب.

ليست فتنة

وأضاف النائب: إن مصر ليس فيها
فتنة طائفية، ولكنهم يريدون لها الفتنة،
والمطرب ضرب الوحدة الوطنية، لأن من
مصلحة العدو الإيحاء أن في مصر فتنة
طائفية.

وقال أن القانون يعطي الشرطة حق
مصادرة الممتلكات الشخصية للمتهمين
وهو ترخيص شديد من جانب المخلفات.
كيف يستشعر الضباط على الأجهزة



المصدر : **الشمس**

٢١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موسى يهدد ويتوعد

وطوال الجلسة التي وافق فيها المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ جلس اللواء عبد الطليم موسى متوجهاً ومتحرماً من النواب لدرجة أنه هاج على بعضهم لاجدوا أنه يقدم إليه لحد طلبات أبناء دائرة. وقام بالتصاميم من الجلسة. وحتى عندما أمانه وكيل المجلس د. هيد الأحد جمال الدين، فقد ظل الوزير طوال جلسات مناقشة القانون في حالة ثور.

وتبين أن أهم أسباب هذا التوتر، هو تمسكه بـ فوزية عبد الستار - رئيسة اللجنة التشريعية - بضرورة حذف بعض النصوص التي تعطي صلاحيات مطلقة للشرطة، بما يهدم أية ضمانات قانونية لحاكمة اللزيم.

وقد تم احتواء هذا الخلاف في اجتماع عقد بمكتب د. فتحي سرور، قبل جلسة مساء الأربعاء، فسم رئيس المجلس، وكامل السبائل، ووزراء العدل والداخلية، و. فوزية عبد الستار، حيث أصر الوزير على بقاء هذه النصوص، وهو ما حثت بالفضل!

فإذا كان الوزير يهدد ويتوعد قبل صدور القانون، لماذا يفعل بنا بعد التصديق عليه؟ وبعد أن يتم إضلاق يده ليفعل ما يشاء؟

وإذا كان الدكتور فتحي سرور، وهو استاذ قانون جنائي، قد هجر من أريد من هذه الخلافات القانونية والاستراتيجية، كما هجر عن ذلك كل تروية القوانين بالمجلس فلمصلحة من يصدر هذا القانون؟

وهل تقصويه وأحد من لخطر القوانين المصرية - وهو قساتون المقويات يمثل هذه التتميعيلات لأشاذة، سوف يقضى على الإرهاب حقاً أم يزيده؟

أسئلة ستجيب عنها الأيام القادمة



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٢ - يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أساتذة جامعة القاهرة

يرفضون قانون الإرهاب

تكتب / طه خطاب

لقد الدكتور بدر الدين غازي رئيس
لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة
القاهرة أن التعديلات الجديدة التي
بذرت على قانون الإرهاب جعلته
بطلان الإسلام وليس الإرهاب .
أضاف أن هذا القانون جمع
المسؤولين كلها في مكان واحد وليس
فيه حسنة تذكر . وقال أنه يجرم الفكر
والقول والعمل في حين أن الدعوة
الإسلامية تستحيل من غير فكر
إصلاحى يفسر بالمعروف وينهى عن
المنكر .

اقرأ حوار مع الدكتور بدر الدين
غازي في العدد القادم إن شاء الله
تعالى



المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٤ نائبا يعترضون على قانون الارهاب

إعترض ٢٤ نائبا على تعديلات الحكومة للقانون الاجراءات والتعويضات الجنائية
للكافة الارهاب وهم :
خالد محيي الدين والحلي واكك واليدري ابراهيم ومحمد حيد العزيم شعبان ومختار
جمعة واحمد بلق الملاح وشيخا الدين داي ومحمد زويهم ومحمد الجبريشي ومحمد
السديري واحمد طه ورغمت بشير وجمال غريب وتاييل زكول ومحمد طاتم وابراهيم
مبادي وعبد المقيم الطيبي ومحمد العباسي والرفيق مغول وعمل ومصل والرفاعي حمادة
وعبد الكريم حيد اللاد - وكلي - كندا تحفظ تكري الجزائر - مستقل - على مشروع
القانون .



المصدر : الأمم المتحدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢



في المناقشات حول الجامعات الخاصة :

لطفى واكد يحذر من التمويل الأجنبي للجامعات وتجاهل معيار
الكفاءة والجهد

ضياء الدين داود : الجامعة الخاصة تقضى
على تكافؤ الفرص

متابعة:
مصطفى السعيد - حازم منير



أعلن لطفي وأكد ممثل الهيئة البرلمانية للبحر الأحمر ورئيس حزب القوتون أنشاء جامعات خاصة مؤكداً على أن تلك الجامعات ستصبح مجالاً للفرقة بين أبناء الجيل الواحد وستهيئ مبداء تكافؤ الفرص للفرد على العقل والجاهل والفقير والغني للتميز حسب القدرات العقلية وحزروا أكد في كلمته بإسم الهيئة البرلمانية للبحر الأحمر في خطورة التمويل الاجنبي للجامعات الخاصة والذي سيضرش قيوداً على الثقافة المصرية ويشكل خطورة على العقل المصري .

ورغم هذه الجلسة التي انتهت بالموافقة على إنشاء الجامعة الأهلية رغم اعتراض ١٤ عضواً من المعارضة والمستقلين والحزب الوطني إلا أنها شهدت انتقادات حادة ، وتحذيرات من خطورة تسلسل رأس المال الاجنبي للجامعات المصرية التي تفصل على وجودان شديداً مصر .

وبني لطفي وأكد - المتحدث باسم نواب التجمع - أن خطورة تجاهل معايير الجهد والكفاءة ، ليجل محلها معايير القدرة المالية ، في التعليم .

وحول ما تدعيه الحكومة من أن الجامعات الخاصة مستوفية تخصصات علمية حديثة وتدارى في كافة المجالات تشمل لطفي كيف ستتضمن الجامعة الخاصة من توفير تلك التكاليف الباهظة لتحقيق هذه الهام التعليمية والتي تتجاوز قدرات وامكانيات القطاع الخاص وقال

على ذلك بجامعة فارادى والتي يتم تمويلها من المليونيرات وروحيي الجامعة الاترييا ورغم ذلك تحصل الجامعة على اعماع سنوية من الحكومة الأمريكية تبلغ ١٥ % من ميزانيتها لتغطية نفقاتها .

وأوضح وأكد أن قيام المشروع بطلب تمويل اجنياً شخفاً حتى يستطيع الاستثمار مضميناً أن ذلك التمول لن يتم

الا انى اشار ما سيصفه وحضر وأكد من مضمار الارواح السياسية التي سيعبر اليها التمويل الاجنبي من وراء تمويله لانشاء الجامعة الخاصة والتي سيمثل من خلالها للتأثير

على العقل وفرض قيوداً على الثقافة المصرية واستطرد لطفي وأكد أن التمويل الاجنبي سيتوقف لو تدخلت الحكومة في تحديد توجهات الجامعة واختلفت بها مع افراد الاجانب الممولين وهو ماسيؤدي الى ان تحول الجامعة الاهلية الى جامعة هيكلياً بلا موارد مما سيضطر الدولة لدعمها حتى لا تتوقف أو تنهار . ودعا لطفي وأكد الحكومة الى ان تقوم بشمول الجامعات المصرية القائمة لاحتياجها الشديد للاموال لاستكمال النقص في صوغها بدلاً من الاتجاه لتمويل جامعة خاصة .

وكان كمال الشاذلي زعيم الاقلية قد أوضح ان الجامعة الخاصة لا تتعارض مع الدستور الذي ينص على مجانية التعليم في مؤسساته ولا يمنع قيام تعليم خاص ميزوا له .

وبيّنا أكد الشاذلي ان الجامعات الاهلية ستغني سفر الطلاب المصريين للخارج وللانحياز بالجامعات الاجنبية نفى وزير التعليم د . حسين كامل بهاء الدين ذلك وقال ان الطلاب المصريين سيبحثون بالجامعات في الخارج حتى لا ظل وجود الجامعات المصرية .

وأكد د . طلحة عويضة - وطني - أن الجامعة الخاصة لن تسد الابواب الخلفية لسفر طلاب مصر للانحياز بالجامعات في الخارج .

وهاجم عويضة من ينفذد الجامعات المصرية وقال بعد تجربة ٤٠ عاماً جامعاتنا على اعل مستوى من الكفاءة والقضية الاساسية ان لموالها محدودة وضئيفة ولا تفي بالفرض المطلوب لتدويل تطويرها وترقيتها مستوها . مؤكداً على أن الجامعات المصرية القائمة قادرة على الوفاء بمتطلبات المجتمع .

وبيّنا وافق توفيق زغلل - مستقل - على انشاء الجامعة الاهلية فقد طالب بالتوقف عن انشائها الى حين سد النقص والعجز في صفوف هيئة التدريس بالجامعات المصرية القائمة .

وكشف شيباء الدين دلدو - ناصري - في كلمته عن التناقض والتضارب في كلام الوزراء ونواب الوطني المؤيدين للمشروع حيث أكد وزير التعليم انها لن تكون جامعة للثانويات بينما يؤيد النواب تلبيةها حتى تستوعب الطلاب الذين لم يحقوا جميعاً عالياً فسافروا للانحياز بالجامعات الاجنبية

وتشمل شيباء من ليس مستأني الجامعات الخاصة بهيئات التدريس ؟ وحذر من خطورة سحب تلك الجامعات للاستاذة العاملين بالجامعات القائمة مضيفاً ان ذلك يعني اغراء الاستاذة الكفاة للعمل بالجامعات الخاصة مغرابة مغرية ميثيق للفقراء جامعة فقيرة في هيئة التدريس والامكانيات

أكد شيباء ان المشروع يلحق على تلكه القرض القائم على الجهد الذاتي والامكانيات العقلية ويضطرر لأصحاب الاموال امكانيات التعليم المميز بالمولهم

وهاجم د . مصطفى السيد - وطني - وزير الاقتصاد الأسبق مشروع الجامعة الاهلية مبرراً عن عدم اوتياحه بخوفه من نقصه مؤكداً ان التعليم الجامعي اساساً للثانويات غنياً وليس مالياً

ولشار السيد ان المعاج الذي يستدر في الثانويات واصفاً بالقليل وان الثانويات جاء ليكمل ذلك المعاج غير المبرع مؤكداً ان الجامعات الخاصة ستقبل غير القادرين علمياً والذين ان حصلوا على امكان بالجامعات الاخرى وهو سيضرش مع الخرابيات التي اشار اليها وزير التعليم من اشرف الدولة على الجامعات الخاصة واحترام تكافؤ الفرص ولعصر القبول فيها على اللشاذين القادرين مالياً .

واغترش كمال الشاذلي في وضع حد ادنى للقبول في الجامعات الخاصة واقترح الفاء شرط الحصول على ٦٥ % لانتقال بالجامعة وشارك في هذا الاقتراح كمال خالد ومحمد ابو سندوة وقالوا ان امتحانات الثانوية العامة ليست تعبيراً دقيقاً عن كفاءة الطالب بينما عارض الاقتراح كل من د . حدى السيد وحسين جبريل وحسين المبروك وقالوا ان عدم وضع حد ادنى للقبول سيضربها جامعة للثانويات كما يطلقوا بالنقص على ان يكون ٨٠ % من طلابها من المصريين حتى لا تتحول الى جامعة اجنبية وداعى د . حسين كامل بهاء الدين من رجال الاعمال المصريين ويصفهم بالفرس على دعم التطبيق وقال اداعي انتقاد أبناء الثانويات لانهم جميعاً اولاد مصر .

وطالب د . خلف مسحلي رئيس الوزراء بالانقاص للنقص بعدم خضوع الجامعات الخاصة لتفتيش ومراجعة اية جهة حكومية واستند رئيس الوزراء في طلبة الى احتمال قيام الحكومة بدعم هذه الجامعات ولابد للحكومة ان ترأب على متانتها .



المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالد محيي الدين :

قانون الحكومة يخدم الارهاب ويضر نشاط الامم اب

كمال الشاذلي:

يطالب باحالة المتهمين للنيابة بعد اسبوع من ضبطهم



المصدر : الامم المتحدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

لكه خالد محيي الدين ان رفض التجمع لتعديل قانون الاجراءات الجنائية انصب على مقترحات الحكومة وليس على مبدأ مقاومة الارهاب وأوضح رئيس الهيئة البرلمانية للتجمع ان مشروع الحكومة يعكس خدمات جليلة للارهاب من خلال عباراته الفضفاضة وعدم تقديمه لتعريف محدد للارهاب وهو ما سيؤثر على النشاط السياسي للحزب ويضع الياف لفسو الارهابي في غيبة الاحزاب ..

وانتقد الخلد في القانون بين العمل الارهابي والاضطجاع السلمي وطالب بالتفرقة بينهما واضار خالد الى الفرق بين النية التي يمكن التظلم من قرارها محسب المتهم وبين مأمور الصيد الذي لا يستلزم احد التظلم من قراراته وطالب بضرورة احكام صيغات القانون بما يكلل حماية المجتمع من الارهاب والفرقة بين وبين نشاط الجماعات ومنها في التحرك السياسي للدفاع عن مصالحها ولغة عيشها ..

وكان خالد محيي الدين قد استشهد كلمته قائلا ان الموضوع الذي نتناقشه الان هو تعديل قانون العقوبات والاجراءات الجنائية من اخطر الموضوعات التي يتناقشها المجلس لانه يخص قضية الارهاب ومقاومته وهو موضوع في غلبة الامة ..

واكد على ان ممثل الهيئة البرلمانية للتجمع يريون للارهاب ان ينتهي وان يتم القضاء عليه وان تستعيد الدولة هيبتها وسيطرتها على مولاة وان تلق الدولة بكل قوتها لانهاء هذا الاراثه حماسة لنا جميعا ..

واستطرد خالد : كنا نؤيد تعديل القانون ولكن بعد صدوره اصبح لدينا الكثير من التحويلات فمن تؤيد تقليص العقوبات وتشددها فمعنا تؤيد تعظيم بحق الاغلبية الساحقة من المواطنين الخدين يريون ان يتحركوا ويجمعوا مسلحين للدفاع عن لغة عيشهم ومستقبلهم حتى لو لم تكن القوانين المصرية الان تسمح لهم بهذا التحرك لكنهم يريون التغيير عن أيهم بطرق مختلفة ..

وانتقد خالد غياب تعريب وفنسخ الارهاب قائلا ان تعريف الارهاب كما جاء في القانون تعريف فضفاض غسلكة استخدام القوة والعنف كلمة واسعة المعاني والقوة تشمل اشياء كثيرة .. واستطرد قائلا : ان المادة ٨٦ تعتبر احتلال الامكانات العامة والخاصة عملا ارهابيا اي ان اي تحرك سياسي او اعتصام او اضراب بعد عملا ارهابيا ..

وطالب خالد بان يكون تعريف الارهاب واضحا في ان المقصود منه هو العمل المسلح وضرب مثلا باستخدام السلاح في ارتكاب اعمال إجرامية او اعمال تخريبية لجرائم بناء على اتفاق مسبق بين متعديين يفسد ارباب المجتمع او بعض لمراده وحملهم على ارتكاب مؤالف او القبول بحالات تناقص المبادئ الدستورية الاساسية والنظام الاجتماعي او حقوق الانسان ..

كما انتقد خالد الخلط في القانون بين العمل الارهابي والعمل الاجتماعي السلمي حيث نصت المادة ٨٦ ان كل من روج بالقتل او بالسلب او بالكلية او ايكسبال لخرى يجمع تحت طائلة الاتهام بالارهاب وهو ما يفسد كل من يعمل بالتضامن السلمي ويؤمن بالديمقراطية الى التذوق من ذلك انك على العمل السياسي ..

وحذر خالد من ان غياب العمل السياسي والحزبي يفتح الباب لارهاب وصندوق القانون بهذه الطريق يعني ترويع المواطنين والحزبية ويؤثر على نشاطهم ..

وايدى خالد اعراضه على حق مأمور الضبط القضائي في استدعاء كل من يسعى لانشاء جمعية لها اهداف وتساؤل من يستطيع ان ياقول ان تلك الاهداف تعمل على تعطيل الدستور او معاداة ولناسيكون الامر محل استنجاح ولاذلا وليس يقينا .. وحول السلطة الممنوحة لمأموري الضبط القضائي اشار خالد الى الخطورة تلك الصلاحيات التي تتبع لهم استدعاء المواطنين بدعوى ان هدفهم تعطيل الدستور او معاداة وفقا لاستنتاجات شخصية للمأمور وليس لوجود اتهامات او نصوص محددة ..

وطالب بشريعة احكام نصوص مواد القانون لتتقرب من الاوضاع التي تضمن صون الحريات العامة وتوفر حق المتهم في التظلم من قرار مأمور الضبط وجبسه على غرار القوانين التي تحكم عمل النيابة العامة ..

وحذر خالد ان التوسع في استخدام نصوص متشددة تجاه الحريات يقدم خسة جليلة للارهاب ويساهم في نشوه وانتزاع الى رفض الهيئة البرلمانية لحزب التجمع للمشروع وليس لمقاومة الارهاب طالما ظلت هذه التعابير وتلك السواد في القانون ..

وحول دستورية التعديلات التي قدمتها الحكومة : لكه ضياء الدين دلول رئيس الحزب الناصري ان المادة ٧٠ من القانون تتعارض مع المادة

٤٦ من الدستور حيث احاط لاجل الضبطية القضائية السلطات التي اياها المادة ٤٦ من الدستور للقاء والنابية العامة . وذلك في حالة مجرد تواجد دلال ، وايست لاصورية التطبيق وصيانة أمن للتجمع كما يحدد الدستور ..

واتهم ضياء دلول مشروع القانون بضعف الضوابط التي وضعها الدستور ، مؤكدا على اذاته للارهاب ورفضه له ، وفي ذات الوقت رفضه الموائمة على قانون من يسهل التلاعب فيه ..

وحذر ضياء من التعديلات التي يجري اعدادها وفقا للتساويل فيتم صياغتها باصابع ملتوية ومراوفا متاجبة ، بعيدا عن الحق ، ولكن

الاضواء ان المعارضة رفضت منذ العهد القبله قانون حرية البزنة ، لم تعد الحكومة طلب تعديل في نفس المواضيع التي انتهت المعارضة . وايد ضياء الاماخذ التي ابداه خالد محيي الدين ، مؤكدا على ضرورة تعريب الارهاب ، واضر تعذيب الدولة على العمليات الارهابية ، ورفضه لتعديم ذلك على الاعمال التي لا تمت بصلة الى طائفة للارهاب ..

واعان ضياء رفضه مشروع القانون ، مؤكدا نحن لانسى ايمانا ، ولادائع من ارهاب ، بل نريد اننا جميعا مستبدون منه ، ولكن في سبيل مقاربة الارهاب لا نعني قانونا يفتح حبل عتلي ، ولا اضع قانونا يجر طرقات من الارباء في سبيل الحب من ابر مدان ..

اما النائب عبد الرحيم الغول - وطني - فقد اكد على أهمية إصدار القانون الذي جاء ليحمي المواطنين من بطش التطريرين الارهابيين ، ويحمي ارباب الفكر منهم ..

واقام الغول بمجموعة عاكف صفدي التي قدمت للمشروع وقابلت ايمانا منها بوجوب صيانة المواطنين من مصف شرملة قبلية ضلت طريقها السوي . الشبيب تكمير الجزار - شيخ المستقلين - كان له رأي مختلف ، فقد حشد كل ان الانشائات وصلايات الارباب في اقلها قانون او تاليفات قهربية ، ولكن اعتراف القديرة بالتأثير الاسلامي وبمنه الشرعية في إطار القانون يحذر الجزار ان المشروع المقترب من الحكومة ، قد يد التفتي حينما يرفضه بين خباياها إما القهربية او البوارية ، وطالب بتشديد القهربية مع الحفاظ على اشادية المواطن ..



المصدر : الأهرام

٢٢ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتلشد الجزائر الرئيس مبارك ، أن تكون فترة رئاسته الحالية هي الأخيرة . وظلّيه . أن يمين ثانيا له من بين الاثنين .

وحول مناقشات مواد القانون ، أكد المجلس وأكد تجميع على أن الكتابة والقول والبراي لايجوز جعلتها محسنة . الايجاب ، مشيرا الى ان المادة الثانية من القانون ، يمكن أن تطبق على غير الارهابيين ، وخاصة في حالات الحديث عما يسمى بالسلام الاجتماعي .

وطالب وأكد بضرورة تحديد المعاني في سياقات محكمة ، وتغيير المفاهيم للضموضة ، مؤكدا على خطورة تلك المادة ومطالبا بالغاءها .

واعترض كمال الشاذلي زعيم الاطوية على كلمة د . فوزية عبد الستار حينما اشترطت ان يتم تسليم المتهم الى النيابة العامة بمجرد القبض عليه محذرة ان عدم تعليق ذلك يعني ان نص المادة الرابعة متعارض مع الدستور وطالب الشاذلي بان تكون مدة الاحتجاز ٢٤ ساعة ولا تزيد على اسبوع ، والنيابة العامة ان تالّن بالقبض على المتهم مدة لا تزيد على ٧ أيام .

ويهم الفجوة التي اقترحها الاعضاء تقريبا للمكتوبة فوزية عبد الستار ، إلا أن مساندة د . عاتق صديقي رئيس الوزراء لكامل الشاذلي رجعت من كلمة ، وأيد الاعضاء اقتراح الشاذلي بحبس المتهم اسبوعا بين عرضه على النيابة .



المصدر: **الأمس**

التاريخ: ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



سادت حالة من الاستياء في الأحزاب والنقابات عقب صدور قانون مكافحة الإرهاب وأعلن رؤساء وممثلو الأحزاب

والنقابات المهنية رفضهم للقانون بكل أشكاله وقالوا أن القانون صدر لتقييد حرية المواطن المصري والقضاء على ما

تبقى من الحريات العامة . لأنه يخالف أبسط اللوائح الدستورية في كل القوانين العالمية وحتى القانون المصري نفسه .

وأكد ممثلو الأحزاب والنقابات المؤتمر الذي عقد بتقاية المحامين أن بنود القانون غير محددة المعالم

ويصعب فهمها . واعتبروه جريمة في حق المواطنين .

● عن اليسار المصري قال أحمد نبيل الهلالي : أن القانون عدوان سلفه على حقوق الإنسان ولابد أن يفسر إرهاباً جديداً . لأنه لا يمكن القضاء على الإرهاب بقمع وإرهاب جديدين . فغداً أصدرت بريطانيا قانون لمكافحة إرهاب الجيش الأحمر السري الأيرلندي .. لم تتسوف عملياته بل وصلت إلى مشارف العاصمة لندن . وأضاف أنه للقضاء على الإرهاب والمنف لابد من القضاء على إرهاب الدولة أولاً .



سامح عازور



سيف الإسلام



نبيل الهلالي



عبد الحليم مندود



المصدر : **الأمس**

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



سليم العرا

إبراهيم شكرى

وقال سليم علنوا عضو مجلس نقابة المحامين إن القانون يخالف روح القانون المصرى شكلا ومضمونا . حيث تم تحويل سلطات كبيرة لأمور الضبط لا يوجد في أي قانون في العالم . وله الحق في أن يضع المواطن في غيابة السجون . حتى يقتنع هو شخصيا ببراهته .
بينما قال ممثل الإخوان المسلمين سيف الإسلام حسن البنا إنه شكسة للحريات العامة ويحل على فشل الحكومة الحالية على مدى عشر سنوات في مكافحة الإرهاب منذ أن عملت بقانون الطوارئ . وأكد أن القانون يقضى على أبسط حقوقه الدستورية وهي أن المتهم يرى حتى تثبت إدانته .

متابعة :

عبد اللطيف وهبة

حتى الآن .
وأشار أن الدولة بالقتل في القانون إلى حد كبير . ففي الوقت الذي تساهل فيه القوانين العرفية . الأحداث ، على أنهم شخصيا المجتمع وتعسفيهم بعض الضمانات نجد أن قانون مكافحة الإرهاب يعاملهم كإرهابيين ويحاكمهم أمام محاكم أمن الدولة العليا .
ولكن الله عدوان على الحريات وتقييد لحرية الأحزاب وبه تصبح مصر دولة بوليسية ملكة في المائة .

والأكاديميون والأطباء والصنادلة يسرفضون

ولا تلقية الأطباء عذرت نغرة مطلقة لتتدخّل فيها رجال القانون واستمّدة

وانتقد . عبد الحليم مشهور من حزب الوفد الجديد القانون قائلا : إنه استعدي التباية على الشعب وكذلك الشعب على الحكومة . واعتقد أن الهدف منه إرهاب الناس حتى يستكينوا أو إشاعة الفرسفة أمام فئات معينة . . . وعلى المستويين أن يضروا في اعتبارهم أحداث ١٨٠ ٧٧ يناير عام ٧٧ عندما ثار الشعب على ارتفاع لمعاد السلف والخدملة . . . وتساؤل : امتناع من إرهاب الشعب للمصري ؟ أما أمريكا أو الصهيونية .

قال إبراهيم شكرى رئيس حزب التجمع : إن القانون ساهم في إخطوة في اتجاه تحالول الحكومة نهوه وهو السيطرة على الشعب وتقييد حريته . ويضيف إلى مصال القوانين التي شهت إلى سمعة مصر . مثل قانون الطوارئ الذي فرضه السادات منذ عشر سنوات ومازال ساريا

الجامعات قانون الإرهاب وحصلوا من خطوة تطهير على أمن واستقرار مصر وتهدية لمسيرة الإصلاح الاقتصادي .
وقال د . محمد سليم العوا : إن صدور التعديلات يعد تقريبا لاجرام . وكثرة جديدة عهد المصريين بالسجن . وحظر من تعول الشارع المصرى إلى أماكن العنف والقتال . وأشار أن زيادة مدة الحبس إلى ٧ أيام نقض لكل الأعراف والمواثيق الدولية . ويتعارض مع العهد الدولي للطفولة ووجده انتقالية حماسة الطفل التي قدمتها مصر للأمم المتحدة ووفقت عليها حرم رئيسي الجمهورية .
وحذر المضطربون من التناكبات النفسية والاجتماعية للتعديلات الجديدة وتهدية للتمهات السياسية وضع اعضائها من الفرد على مقارها . . ويهده السياسة يتم تحويل نصيب المجتمع إلى أفراد سلبيين والقتل الأخرى إلى العنف والتطرف .



المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والعدوان على الحرية ويجرم القاتلين
الجديد حرية التعبير بالقول أو الكتابة على
نحو لم تعهد مصر من قبل .
وتسأل أعضاء هيئة التدريس هل
يعلن صناع هذه القواعد الإرهابية ما يجلبه
القاتلون على مصر ؟
ويبدو أن الوضع هذه الفيرد قد نسوا
مكلمة مصر الريادية فجرموا كل الاتصال
بأي هيئة أو منظمة خارج مصر ولو لم يكن
نشاطها موجها لمصر . فمأذا عن منظمة
التحرير الفلسطينية ومأذا عن ضحايا
البوسنة والهرسك والمصرمال ؟ لمصر
ليست دولة في طرف العالم .
كما أصدرت نقابة الصحافة بياناً آخر
انتقدت فيه قانون الإرهاب وقال البيان إن
التعديلات جاءت كرد فعل سوف يؤدي إلى
مزيد من العنف والتطرف .

واكد أعضاء هيئة تدريس جامعة
القااهرة أنه لا بد من العودة إلى القوانين
العادية ورفع قانون الطوارئ الذي يمدح
تحت الشعب منذ عشرات السنين بصورة
شبه مستمرة .

وقال أعضاء هيئة التدريس في بيان
وزعوه عقب صدور القانون أن مصر كلها
ترفض الإرهاب والعدوان على الحرمات
والحقوق بأى صورة وتؤمن بالمشاركة
الوطنية والمساواة والحرية . وإذا وقعت
أحداث أو طرأت مشكلات فلا ينبغي أن
نواجهها بزيادة الفيرد القانونية وتشديد
القبضة الأمنية .
وذكروا أن النصوص للمقترحة مبالغ
فيها إلى حد يحال مشغليات المصاغة
القانونية ويفتح سلب التساؤل العصرف

المصدر: صحيفة الخليج



التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لا جريمة ..
بدون قصد جنائي!



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهدت اللجنة الدستورية بمجلس الشعب مناقشات حامية
لثناء إدخال بعض التعديلات على قانون العقوبات .. وكذلك
لثناء مناقشة تلك التعديلات مع الأعضاء داخل قاعة
المجلس .. لمواجهة الإرهاب الذي رؤى ضرورة ملحة له ..
لتجريم كل من تسول له نفسه أي عمل إجرامي يربط به
المجتمع .. من أجل حماية أمن الوطن والمواطنين ..

والحقيقة أقول .. إن المناقشات الخاصة بالتعديل .. لم تمر هكذا ببساطة كما يتصورها البعض .. بل واجهت الكثير من الاعتراضات .. واختلاف الآراء .. منها من يرى .. إن القانون يصوره الحالية ملزم بتطبيق مواده التي جاءت فيه .. والبعض الآخر يرى ضرورة التعديل لتعطيل العقوبة .. بينما هناك آخرون يرفضون التعديل .. ويحترونه قيدا على الحريات بحجة إنه يمكن أن يؤثر على سلوك الأفراد السالئين أو الأفراد العاديين .. في الوقت الذي أكد وزير العدل المستشار فاروق سيف النصر .. أن التعديلات ضرورة ملحة لمواجهة الجرائم الإرهابية .. بل تتطلب المزيد من الجهود لمواجهة كل ما يقع تحت لائحة الإرهاب .. وإن كان في هذا التعديل لا يسر نصوص الدستور .. ولا يقلل من شأنه .. وإنما الظروف تتطلب التدخل التشريعي في مجال التجريم والعقاب .. في الوقت نفسه أكدت اللجنة الدستورية بالمجلس والتي ترأسها د. فوزية عبدالستار .. إن التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات ما هي إلا مجموعة مواد مغلظة تنفذ في وجه الإرهاب ولت تطبيق أحكام هذا القانون لتجريم أي عمل فردي أو جماعي يهدف الإخلال بالنظام العام .. أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا ما استخدم ضد أية قوة إرهابية .. وكان من أهم ما أثر في تلك المناقشات ما قاله الدكتور حافظ صدقي والذي كان متعلما بلدا لما كان يسمعه من آراء خالقة لروح القانون .. قال علما : بإجماع الفروقات تتيح المحظورات .. نحن نصد خطر يهدد أمن وسلامة المجتمع .. نحن أمام أفراد مهمتهم قلب نظام الحكومة بالإرهاب .. ونسريب البلد ثم هذا قليلا وقال : إن الحكومة عندما تفلت هذا الشرع .. تفلت به بأقل ما يمكن من التعديلات اللازمة والضرورية لمواجهة هذا الوضع الخطير .. لذلك .. يجب أن نضع في اعتبارنا .. أن الوضع خطير .. ويجب صوابه قسوى الإرهاب والتطرف .. أما الذين يقولون .. إن هذا شأنه .. وإنما الظروف تتطلب التدخل التشريعي في مجال التجريم والعقاب .. في الوقت نفسه أكدت اللجنة الدستورية بالمجلس والتي ترأسها د. فوزية عبدالستار .. إن التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات ما هي إلا مجموعة مواد مغلظة تنفذ في وجه الإرهاب ولت تطبيق أحكام هذا القانون لتجريم أي



المصدر: صباح الخير

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢



د. فathi سرور

صور الإرهاب بالردع .
أيضاً : أكد كمال الشاذلي رئيس
لجنة لائقراطية للمزب الوطني .. حل
أهمية هذه التغيرات .. وقال إنها
ضرورة ملحة لمواجهة وسايبر
الأحداث والمتغيرات التي تميزها
اليوم .. وهذه حقيقة .. فقد حدث
مؤخراً وخلال السنوات الماضية عدة
جرائم غريبة على مجتمعاتنا .. وللملك
كان لابد من تلك التغيرات ..

لنستكننا من مواجهة الإرهاب .
وإن تكن كل الآراء مؤيدة .. بل
كانت المعارضة شديدة .. بسبب أن
هذه التغيرات سوف تكون تبدأ حل
حرية الفكر والمثلية .. وإن تخليط
الطوية جاءت بصورة مبالغ فيها ..
عما يؤدي إلى نتيجة عكسية .. ومن
الأفضل أن تكون العقوبة متشعبة مع
الجرم نفسه حتى لا يضطر به المواطنون
للساكنين الذين يريدون أن يهربوا عن
وأجيم يوماً باحتجاج سلمي ..
ونقول : شيء طبيعي .. إنه
لا يمكن معاقبة فرد قام مثلاً بقتل
جواز سفر من أجل لقمة العيش ..
بشخص أو مجموعات قاموا بتسجيل
أساء مزودة لإخفاء شخصياتهم
الإرهابية بهدف إلحاق ضرر بالمجتمع
وتطبيق عليهم عقوبة هذا الشخص
المسلم .

وهنا .. حسب الأمر الدكتور فathi
سرور رئيس المجلس يراي قطع
وقال : لا جريمة بدون قصد جاني ..
ومن المعروف أن د. سرور من لوائيل
رجائ القانون في مصر في القانون
الجناي .

وفي النهاية نقول : مثلاً كان من
الضروري إدخال تلك التغيرات
للتمسك على قانون العقوبات كما رأيت
الحكومة .. وإنه أن الأوان لتخليط
العقوبة لحاجة مصر وأمنها ورجالها
وإنتابها من الإرهابيين الذين يريدون
أن يحمكوا مصر بالمليدي والشار ..
وليس بالشرية والقانون .. □

الصمد إلى تصبح تلك الآراء
والقضايا للال :

.. نحن نرفض الإرهاب ورفضه
معنا كل مواطن فخلص يمشي حل
أرض مصر يأكل من غيرها .. ويستمتع
بذلكها .. ويحس بأنها .. وإن ما
جنتا به من تغيرات في صواد
القانون .. لا يخالف الدستور فمن
صالح القوانين وتعلم بأنها أصلح
لنا .. وللملك جاءت التغيرات
مراعية لأحكام الدستور .

لكن الشيء الذي أحب أن ألفت
إليه الأنظار وأؤكد للمجلس أننا أمام
إرهابيين موجهين من الخارج ويؤيدهم
أيضاً من هناك .. وللملك جاء ضمن
التغيرات نص يسمح بالكشف عن
حسابات هؤلاء الإرهابيين .. وهذا
نص ضروري .. إذن نحن لم نس
القانون إلا بتوصي محتاجها الأوضاع
الجديدة التي نواجهها اليوم .. وبالتالي
لم نصدر قانوناً مستقلاً .. وإنما أدخلنا
ما تحتاجه من تغيرات دخلت ضمن
قانون العقوبات .. وهذا مفضل لنا
وليس ..

أيضاً قلت من بين الآراء المؤيدة
للقانون د. حدى السيد الذي أكد
على ضرورة تخليط العقوبة لأي عمل
إرهابي .. لأنه أن الأوان لمواجهة كل



المصدر : **أبوفهد**

٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجاء الدرس من الجزائر!!

بقلم : **عبد العزيز محمد الحامى**

كما نذكره أن الحكومة ستخسر هربا من الحائط . بكل المخوف وبكل الأراء والانتقادات التي هتملها مع الكثيرين . حول قانون الإرهاب الذي تخفي في صيغة تعديلات في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية . كما نذكره ذلك لأن الحكومة إتتاه بأى رأى آخر . ولا نسمع إلا لنفسها . وإن ذات الوقت . فلها حكومة بلاك من طرف أخطائها . تخلف حتى من خيلها ومن هبة التمسيم من حولها !! هي تخاف وترتد ، ولا تحسطن إلا وهراوة الطوارئ في يد . والقانون الإرهاب في اليد الأخرى . في الوقت الذي تترك فيه كل الأسباب التي تؤدي إلى صيغة العنف والصاعده كما هي ، وتترك بذلك النار ترمي وتشت حتى تسك ملباسها !! وإذا عثت الحكومة ومجلس شعبها . قد افرقت على نفسها وعلى الناس في قانون الإرهاب ، ووضعت لنفسها تحريبا فخطاها يتسع لكل لغة وأداة . فالحاها قد التفت ويعدده متعمد وقعد مقصود عن صور أخرى بلغة الخطر . تمثل أرهاها حليها . وتعال أيضا بيت الداء لكل علف وأرهاب !! هذه الصور ذاتي كلها تحت عنوان واحد هو القساة !! والقسا هو بوبلة كل شيء في المجتمع . وهو سبب كل علف في المجتمع . وهو بذاته عدل أرهاها يلغض كل أسس ومقومات المجتمع . ويهدد السلام الاجتماعي في الصميم . بل أن القسا يمثل ثقافة كبيرة لانس في الأمن القومي والوطني أحر كلها . منها تصرب النجوى . ومنها أيضا يتصرب للشعوب الأجنبية وآل صور الهيمنة الظلمة والخفية . والتي تكس الأرها في كل الأوقات . بل منها يتصرب كل لانس حتى التفتات الأرية التي بآلت تهدد مستقبل الأجيل القامة في وجودها ذاته . والقسا مؤسسة كبيرة . بل أصبح من قوى المؤسسات في هذا البلد . ومن هنا تأتي حكومتنا السلامة وتبعد عنها . ولها في درس الرئيس الجزائري محمد بو شعيب حلف . حيث تكلمت كل التقارير أن مؤسسة القسا الحزبي والحقوقي هناك هي التي قتلت !!

ولذا كان وزير الداخلية . قد وقف وهو يطلب بين قانون الإرهاب وباشو من الصور ترسلة لقانون العقوبات كلها . عن مجابهة الإرهاب . فإن الحق أيضا أن النصوص الغامضة كلها ذاتي للضرورة من مجابهة مؤسسة القسا وشربها في التمسيم والقتل جلودها من المجتمع !! بل أن الناس نسمع في التفتات الرسمية وعلى أطل المستويات . ثيريرا للقسا يكاد يكون دافعا عنه شيئا أن القسا موجود في كل بلاد العالم !! كذلك ترى ونسمع وعلى كل المستويات . تسترا على القسا . حيث يتبعو الحديث عن القسا بالشرعية . إلا بمتسبة قضيا للقسا . ولا يأتي الحديث بالقسا عن أن القسا يرى حتى تكلمت أدلته إلا بمتسبة الحديث عن القسا . الذين تاتي برأيتهم دافعا من قلب باب وباب !! ويهدد القسا الحلي . بذلك البنية التي



المصدر: أسرة

٢٢ يونيو ١٩٩٠

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تزايدت كثيرا في كل انتخاب، حيث يفرش البلطجية دافعا ارهابهم على الناس، بل وعلى لجان الانتخاب ذاتها، ويكون هذا تحت بصر الشرطة وقائما، بل هي نفس الطرف عنه في ايتنام. والفريق ان يكون ذلك دائما لحساب الحزب الحاكم وحده، حتى يتسائل تحت القبة المفسدون وتجار المخدرات !! وترجع أهمية ذلك، انه يمس في المصميم تشكيل مجلس التشريع والرغبة على كل أعمال الحكومة والمؤسسات، فلماذا لم تضع الحكومة السنية. هذه الحالة ضمن صور الارهاب والمخاطبة عليه بالخلط من الحزب !! كما يأتي كل الفساد من الاتجار بالموظيفة في كل مواقعها. سواء كانت في الحكومة او في قطاع الأعمال !! ويأتي ايضا من الاتجار بالموقع والمصلحة، سواء في البرلمان او للمجلس المحلية وغير ذلك من مجالس !! ولا يتدخل القانون الا في حالة التفتيش بمقتضى الراسخ، أي بعد ان يكون الناس واقع في القس. في حين ان هذه القوانين بعد يكون متضما، هو قانون الكسب غير المشروع والمشير بالقانون من أين له هذا !! لم آت قدم الحكومة السنية على تعديل نصوصه بحيث يسيطر على الأشخاص والمصور وتغلف المعلومات ونجس الإجراءات في جرائم هذا القانون !! لم لتسأل الحكومة موظفيها على كل المستويات، كيف حكم عندما سطروا، وكيف حكم وهم خرفون !! ان هذا لا يحدث في الواقع وان حدث فلا يسرى الا على صغار الموظفين والموظفين. أما القضاة الكرمون، فلا تحد يقرب، بل أنا نجد رؤساء كل المال يجري بين يديه بالقيارات، وخرج وسط ضجة من مخلفات، يصدر له قرار جمهوري يستأنفه،، والتصرف له يكفل لمصالح هبات لجنسية، هذه الهيئات التي تتعامل مع الحكومة في التبريم التلقائي ولا لحساب أي اعقاب بتفصيل القضاة في مثل هذه الحالات كحساب، يفرش التلقائي والانتظام، فلما من يؤمنون بان العلاج التلقائي خير في كل الأحوال من كل علاج جراحي !! ومن هنا، فان هناك أيوا واسعة الناس والفكر مفتوحة على مصراعيها دائما، فلم لا تغير الحكومة السنية ومجلس شعبها الجاهل دائما، كل الغاء القوانين التافهية المشهورة، والتي لتجديد علما وراء علم، والتي كان ميرور وضعها هو الاستعداد للحزب، وما حد لها ميرور الآن.

لم لا تغير الحكومة السنية وهي التي اتبعت الشرطة، في النظر وقمعهم ومنظمة التقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، والتي يقدمها من كل الوزارات والشركات والهيئات والمؤسسات وغيرها، بدلا من أن تأتي هذه التقارير لحساب جميعا في الأرباح والخسائر !! ان الفساد هو الارهاب، وهو سبب كل العنف الذي يفسدها، والفساد أصبح مؤسسة قوية مرهوبة الجانب، له مسؤولياته واليائه التي لا تنتج الا اسدا وارهابا !! ولم تتعلم الحكومة من التجارب والخبرات الا ان الرئيس للجزائري محمد يو ضيف له واح وقتل عندما التقى من مؤسسة الفساد في بلاده !!



المصدر : **السوف**

التاريخ : **٢٣ يونيو ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



... مع

الذكور سليمان الظماوى

القوانين وسدّها لا تخفى وجعاً ولا تقابحاً رهاها

سليمان جودة
حوار :

مستشارين... ولا القوانين... ولا الإجراءات القضائية... تسمى جميعها من...
التي... في تراجمها... في الدرع...
المعدلة... كما يرى...
والإدري في مصر...
ذلك...
أن... الذي... وضع...
ولم... القوانين...
الحرب...
بل...
وقرب...
تاريخ...
مكتلة...
٨٠...
في...
وإذا...
الحاكم...
ويطلب...
١١



عند... وجهه...
بشوات...
في...
بوالمة...
وكان...
والقانون...
والضمان...
ولدت...
الجمعية...
لذلك...
موا...
البيئية...
وتمثلت...
عليه...
١٩



قال
الطهري
من أنني رجل
قانون، لا أنني
مقاتل لأنني بأن
القوانين مهما روعي
الإحسان في
مبانيها، هي
اضلع الواسل في
حماية المجتمع،
ولذلك فقد لاحظت
للشعب، أن
القوانين تنظر في
الحضارة الشريفة
الدول، كما في بداية

قوة الدولة، فإن القوانين تكون قوية،
ولذلك فإن مذهب الإسلام، في هذا الصدد
معروف، وهو عدم الاكثار من
التشريعات، ولهذا أيضاً، قل مسجته
وتشال، وبما أيا الذين أمروا لا تصالوا
من الأشياء أن تيد لكم تسوكم.

قلت: ما المعنى؟
قل: المعنى نفعهم من واقعة الخليفة
الرائد، عبر من الخطب، حين جاءه
رجل يسأل: فأجابه عن عما سأل، لم
سأله عن: متى حدث ما تصال عنه؟
قل الرجل: لم يحدث ولكني أسأل عن
فرد خطر في بالي! وقد شربة عن يديه
الشهيرة، لأنه فعل ذلك.

وخلاصة القول: أن ما يحدث في مصر
الآن، مما لا يتفق مع طبيعتها كدولة،
ولا مع ظروفها وتاريخها، هو أمر عريض،
يجب أن يواجه بهج التشريعات
الحقيقية.

بما نواجهه؟

● مواجهة الحقيقية، لا تكون بفرد
محاربة البطالة، التي استشرت للظروف
التي نعيشها، فهي جو البطالة الذي
نعيشه، نأخذ جميع مظاهر الانحراف
أنا نعرف أن ظاهرة البطالة، ظاهرة
عالمية، وليست مقتصرة على مصر.
والعني اعتقد أيضاً أن مواجهة هذه
الظروف، يمكن أن يتحقق بفرد الانتاج
الى سلاح قانون المعلومات، أعدل الاش
هو إيجاد فرص عمل حقيقية، لكل فئ
عليه، ولدينا كل من المشروعات، يمكن
تنفيذها واستثمارها محسن الشبان بها،
وهو أمر ليس بالمشحول في نظري.

● وهل تعتقد أن الحالة، الاقتصادية
خلاقة؟

● سوف اضرب لك مثلا... كنت من
أوائل المصريين الذين دخلوا ألمانيا، في
أغلب الحرب العالمية الثانية، وشاهدت

مهما نمرا لتصوره على، لأنه كان في
مخطط الخلفاء، أن يعيدوا لألمانيا دولة
زراعية، لم يرتأ بعد الزيارة الأولى بفترة
قصيرة، فطوجت بدولة كلفة، وكانها لم
تتعرض لأضرار، وثا أبدت دهشة بأن
بيده الأمر في ذلك الوقت، والله كان
أناشول الأول من ألمانيا، قل ميشاس أن
لصناعة صانع وليست مصنعا، لقد
استول الخلفاء على مصنعات التي لم
تحتلها الحرب، ولكننا أنشأنا مصنعا
جديدة على أحدث ما تكون الصناعة، وقد
قبل العمال أن يعملوا، مع أرباب تلتقى
جانب كبير من أجورهم، حتى نتاج
للمصنع وتتحقق لهم ما أرادوا، وأصبحت
ألمانيا الدولة الصناعية الأولى في أوروبا
ولكن في مواجهة العنف، للظروف
ولناض مختلف؟

● ظاهرة العنف بسبب البطالة، ليست
كسرة على مصر وحدها، بل أنها منتشرة

في كل بلاد العالم تقريبا، وعلى رأسها
الولايات المتحدة، التي تعتبر أغنى دول
العالم، فلا أحداث التي وقعت مؤخرا في
طوس انجلوس، قطعة الدالة، ولهذا
نادي وليس الجمهورية بشهوة محفوفة
البطالة، لأنها أساس العنف.

وما يحدث في إيطاليا، من عنف أيضا،
فلمع الدالة.

● قلت: ولماذا يتخذ العنف عمدا، فقاما
بذلك؟

● قل: الحق أن الدين الإسلامي يرى
كل البراءة من العنف، بل أن الدعوة
الإسلامية حين بدأت، عني للمؤمنين كل
منعوق ألاي، ولم يسمح لهم بالقتل إلا
بعد الهجرة للمدينة المنورة، ولهذا
الظهور من رأي منكم متفكرا لشهيرة
بيده، فإن لم يصنع فيلسفة، فإن لم

يستطع إقناعه، وهذا
أضعف الإيمان...
هذا الحديث يعلمه
الناس على غير وجهه
الصحيح، لأن نفع
المكتر باليد لا يكون إلا
لأول الأمر أما
بالنفس فلا يكون إلا
للغفاه، والقلب هو
لجميع المسلمين.
إن الشباب للغر
به، ولأدي لا يعلمون
أحكام الدين إلا
للغفاه، لا يمكن
لغير ما يرتكبه من
العمل الإجرامية،
والاستناد الى الدين
لهذا اعتد أن مهمة
المثقفين في الدين،
من الأزام وغيره،
يجب أن تنحصر في
توضيح هذه
المفاهيم،
وأوجه الفهم
للشباب الذي يتساقط
وراء هذه الدعوات
الخطية، هو شباب
يائس، ومخوف أن
أيناس يضل كل فرد
أيناس من نفسه،
ويجد مصداق ذلك في
كلمة الإمام علي بن
أبي طالب، عزم الله
وجهه، حينما قل:
أني لأعجب للرجل
يدخل داره لا يجد
قودا، كيف لا يخرج
كل الناس شاعرا
سيلة.



المصدر: **الوقف**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٩٢

ولهذا أيضا. فقلت العرب طلب
الوقت ما تدرى. واتوا معي بن
الخطب. غوباس قطع يد الصارق في
علم المجاعة.
وأعود لأؤكد. بأن الإصلاح الحقيقي.
لناوس وعقول هؤلاء الشيب. لا يمكن
أبدا بغير الإصلاح الاقتصادي.
● قلت. ولكن الدولة. لا تزال تلجأ.
حين الإصلاح. إلى الأس قبل الإقصاء.
●● قال لاختلاف معك. فقال منصف ي
أن الدولة تعمل ما تستطيع في
الإصلاح الاقتصادي. لقد دخلت مصر
مسلمة حروب مع إسرائيل. تكلفت مالا
يمكن حصره من الضحايا. وتضطت
مراقبتها. وكان لا بد. لكي تسترد مصر
انفسها. أن تعيد البنية الأساسية.
ومن الانصاف أن نذكر. أن جهودها في
هذا المجال. قد حققت النجاح. فلما فكر
امسقط الديون العسكرية. لدى الولايات
المتحدة. والديون العربية والكافل.
٧٥٠ من الديون المستحقة للدول
الأوروبية. ولولا كل ذلك لمحدث انهيار
شديد في الاقتصاد مصر.
ولكن المعركة لا تزال طويلة.
ومستمرة.



المصدر : و.....

التاريخ : ٢٠٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مجلس الشعب والثوري



هـ - حورية مجاهد



ب - اسماعيل الجمال

ماجدة محمود

نعم لقانون الارهاب .. ولكن !!

•• التعديلات
المطروحة
بالقانون كانت
تدرس منذ
سنتين واهتمت
بمنصر الردع
وفتتح باب
التوبة .

•• في
المصالح التي
لا تجدى معها
أساليب الحوار
.. لابد من
القوة .

١ د / "حورية مجاهد"
عضو مجلس الشعب



المصدر : ...

٢٠٥ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● أطلقت علينا التعديلات الجديدة بقانون العقوبات والأجراءات الجنائية محاولة الحد من هذا الخطر الزاحف "الأرهاب" بشئى صوره . وهو ما اتجه اليه المشرع فى الآونة الأخيرة من إجراء بعض التعديلات أو تقديم مشروع قوانين جديدة لبعض الظواهر التى استحدثت على الشارع المصرى ..

● وقد اتجهت التعديلات الجديدة فى معلجة الإرهاب . الى تحديد مفهومه أولاً والوسائل التى يلجأ إليها . والغاية التى يسعى لبلوغها والآثار المترتبة عليه ثم جاء التجريم ليشمل كل من يؤسس أو ينظم إدارة أو جمعية أو جماعة يفرض تعطيل لحكم الدستور أو منع إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الإساءة على الحرية الشخصية لمواطن . أيضاً استعمال الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام لجماعة ما . وكان تغليب العقوبة من نصيب من يؤدى دوراً قيادياً فى التنظيمات الإرهابية وثانى قواعد الإغواء من العقاب أو تخفيفه فى حالات نيل الجاني أو اهترافه .

● وفيما يتعلق بسرية عمليات البؤرة . فقد حول المشروع للثأب العلم أو من يفوضه من المحامين العاملين سلطة الأسر مباشرة بكشف عن العمليات والإطلاع على من تنسب اليه أصابع الاتهام بتمويلها .

● وهكذا نجد أن المشروع قام بتغطية جوانب الظاهرة وإحتوائها قانونياً . أما الجوانب الأخرى التى تحمل حولا جزئية لابد وأن نراها المؤسسات الأخرى لأنها بغیر حاجة لقوانين . ويعود مما دار من مناقشات تحت قبة البرلمان .. نستعرض آراء أعضاء مجلسي الشعب والشورى . لنتعرف على كيفية مساعدة القانون

على تطبيق مواده . والآثار المختلفة التى يجب أن يقوم بها كل إنسان .. وإليها نستعرض وجهة نظر المستشار "فاروق سيف النصر" وزير العدل ..

نيل الغاية
لايفنى عن شرعية الوسيلة

● بداية يتحدث المستشار "فاروق سيف النصر" للثأب للتعديلات المطروحة بالقانون كانت تدرس منذ حوالي سنتين من خلال لجنة شمت رجال القضاء والنيابة وأسئلة من كليات الحقوق ورجال الدين والإعلام والأمن القومي . والقانون لم يكن وليد الساعة أو ربه فعل تحدث معين . وقد أكدت التعديلات على عنصر الردع . وفحت باب القوبة لمن يتصل من الجماعة الإرهابية أو يبلغ قبل وقوع الجرائم بالإضافة الى أنه حدد الفواعد التى تكفل سرعة الفصل فى هذه القضايا من خلال محام مركزية للثأب ..

● ولود أن نؤكد أن هذا نتاج مراجعة شاملة لملف الإرهاب فى مصر بكل أبعاد وصوره والذى لوحظ منه استمالة عقول بعض الشباب واستمرار العنف والقوة . وفرض الآراء بالقوة والإساءة على الأرواح ورجال السلطة . ● وهل مواد القانون لم تكن تشمل هذه الجرائم ؟ ● قانون العقوبات والإجراءات



الجنائية لم يكن لها تعامل صريح مع جرائم الأرباب. ولم تخصصها بقواعد عقابية. ولذلك كان لابد من افراد المسائل لها نظرا لخطورتها ومشروع القانون اوجب على نفسه احترام الدستور واحد وفقا لقاعدة "ان ثيل الغلبة لا يخفى عن شرعية الوسيلة". وصموا لسان الحل التشريعي لمواجهة حالات الأرباب إسهام في حل المشكلة وليس حلا نهائيا ولا يخفى القضاء المبرم عليه لان هناك سميا كثيرة - اجتماعية ، سياسية ، إقتصادية ، أخوية ، قانونية - لها أيضا دورها ..

● ويرى المهندس "إسماعيل الجمال" عضو مجلس الشورى "دائرة الصلح" .. ان متبعة واهتمام المواطنين بصور مثل هذه التعديلات واتفاق كل مؤسسي الأحزاب السياسية والمستقلين رغم بعض المناقشات المصطنعة وفي اصلاح القانون. هذا الاهتمام والاتفاق كد له جاء في وقته والامل ان تؤدي هذه المؤسسات الأخرى "تربوية ، دينية .. الخ" دورها دعما لتطبيق الوثيقة لافراد المجتمع ، والعقاب بالقانون لمن يخرج عن الشرعية. واعتاد ان فتح باب التوبة من المسائل التي تخدم القضية ولذلك على حسن النوايا. وان القانون يسعى دائما لتطبيق العدالة وإعطاء الفرصة للممارسة السليمة ..

الإدارة بالأزمات

● وتقول ا.د / "حورية

سجوب . لاتوجد دولة بها مثل هذه المظاهرة ، مصولة بحدث المفصلة من خلال اجراء استبيان مثلا لان كثيرا من الناس غير راضيين لانهم سلفطين ، غير راضين ، ظالمين اكثر . علينا ان نعلمهم وتقدم لهم حقيقة الامر ونبصرهم بإبعاد المشكلة . فقلقهم الحقيقي لسلام وروحه لتفعله وسائل الاستيعاب . "الامر بالمعروف والنهي عن المنكر" من اسس الاسلام ، الامر لابد ان يكون بالمعروف ونيس للقوة . والرمول "صلى الله عليه وسلم" لم يكن عنيدا او متفرا ولا ما التفت حوله كل هؤلاء .. لنتقدم من العلاج بالخدمات المتكامل الصيلة . لابد من سياسة مستمرة للقضاء على العنف وعلينا ان نعلم انطلقا الرضخ . ان العنف لإصلاح كيميائية دائمة ..

● وتستطيع التكنولوجيا حورية مجاهد قلالة . في مجال المصنث من الشركة والشركاء . علينا ان نبني جسور ثقة بين الشرطة والأفراد بما فهم الجصاصات المتشعبة . وان يتم توسيع ذلك حتى إذا اجابت الشرطة للقوة فهي قوة القانون واصلاح الجميع .. وفي مجال النوعية . على المهندس

مجاهد" . أم العلوم السياسية وعضو مجلس الشعب .. التعامل مع البشر بصفة عامة إما بالقوة أو القانون . القانون العقوبات قائم على قوة القانون . وجهة نظري . ان القانون ليس حلا لكل جذور المشكلة لكنه مطلوب . المشكلة لها أبعادها المختلفة . لابد من معالجة استيعاب العناصر المتلفة وهذا يحتاج لجهد كبير للاستيعاب بفتح باب حوار ، جسور ثقة ونشتر فيه بتأشقة سياسية سليمة وهذه بحاجة لجهود مختلفة من الأسرة ، المسجد ، المدرسة ، لابد ان نعلم ان الجميع شركاء في الدولة وحتى تكون هناك شركة على اسس قوية لابد من التعامل معا على اسس ان الرؤية سليمة . فلقوة أو القهر لا يصلح كسياسة دائمة .. في الحالات التي لاتجدي معها هذه الأساليب لابد من القوة وهي مازالت قوة القانون أي قوة بضوابط .. اما بالقضية لانتكاسة السياسية وكافة أبعاد التفتتة . علينا ان نخدم بعض الأبعاد للتغلب على عناصر عدم الرضا عند البعض كسياسي الاستقرازان بالنسبة لمصاصات الاثام ، املاذات الثيازيون وفي تجارية ، واقصة حفيظة . وينون



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٥ يونيو ١٩٩٢

المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل

ان يعرف ان الاجراء المحدث في التعامل بين الدول المختلفة الادارة بالانتماء لخاصة للتدخل المباشر من جانب دولة هي شؤون دولة اخرى تحديدا لمصلحتها . ولكن هناك ادارة بالانتماء بمعنى تصدير الانتماء الداخلي المستمرة ..

● ما هي اخطر الانتماء التي لاتت نلزم في القانون ؟

● من غير ما يسمى من صحليات للشرطة "الطبيعية القضائية" صلاحيات في مواجهة العنف المفرط ان تكون هناك ضوابط امام من مواجهة العنف بالمعنى استعماله للعناصر التي قد تلجأ الى المتطرفين لان المؤيدين لهذه العناصر معشنيين . والعبرة هنا باستيعاب هؤلاء . لابد من حملات مكثفة لهذه العناصر وليس المتطرفين بمصلحة عامة . ومع وجود القانون بحث جنود المشكلة وليجاد الملوك لها ...

● واكثر ملوك ملوك للفضيلة طرح في القانون ؟
● فتح باب الفتوى . وهي تدخل ضمن عمليات الاستيعاب التي نتحدث عنها . اما المسألة المسبلة "مسألة الاحداث" ومحاسنتهم في المحاكم الجنائية . لانه قد يخرج من التجربة اخطر جنفا . خاصة وان الحدث بطبيعته وتكوينه في هذه الفترة يعمل العنف . وهؤلاء ينسحبون تحت مسمى مؤيد وليس جنود .. يعود ولاك ان القوة "من الانتماء" لاتصلح كسياسة ..

● وحول نص المعنى يوضح الاستقلال مدوح ثابت عضو مجلس الشعب "دائرة المنيل" قائلا .. ان القانون شيء مطلوب للمواجهة السريعة لحركة الارهاب التي بدأت تكون ظاهرة مكثفة للشوارع المصري . والمشرع لخص منها حينما لم يفر لها قانونا خاصا . انما عرف الارهاب وخلق العقوبة في ظل القوانين الحالية . ايضا من الامور المستحقة . ان التعديلات التي قدمت في القانون لعل من يريه ان يراجع نفسه وتلقت لهم ان يراجعوا انفسهم قبل ارتكابها او حل حوثها او القبض على مرتكبها ويقتل ويحرقوا للنصم من الوقوع تحت طائلة القانون لجرام الارهاب لانه لو لم نسا خاصا بقلبيته يعتبر "الاضرار بقلبيته جريمة من جرائم الارهاب" وهذا يتفق مع الاجراءات الفعلية لصفة البيعة ..

● وهل القانون وحده كاف ؟
● لا القانون وحده يكفي . وانما تكون هناك مواجهات اخرى . تتحرك اعلاميا دينيا . سياسيا . للقضاء على هذه الظاهرة التي تعذب دورا في التفكير على فكر الشعب وتجهلهم بالظنون موقفا غير صحيح من النظام .

هل القانون ينتج الجريمة ؟

● كمال سليمان عضو مجلس الشورى يقول : "بالفصل" .. عندما يضع المشرع او الدولة قوانين رادعة او صارمة فهذا امر مطلوب . ولكن هل كل قانون ينتج الجريمة ؟ بالطبع لا .. قد يكون احد عوامل الدواعي ويعد تسببا منها ولكن على ان يعرف الاسباب ولماذا تلتفت وتكثف معالجتها . ليس بالقانون ولكن بمعالجة الاسباب . ووضع العوامل التي تعد منها . ولانها لها سبب لكنها ان تفتي لان هناك نسبة من الشواهد بحجة اني لقانون وهذا يناقض دور الدواعي .

● وكيفية العلاج ؟
● يأتي من التعريف أولا على الظاهرة . واسباب التفرع بين طائعات الشعب لانه قد يكون

الطبيعة القروية . المدرسة وهويها .. الخ .. ولهذا لابد من امنية وضرورة معالجة الاسباب من الجنود وبشكل قاطع ..

● ويضيف د . ثنية الحفاني رئيس مركز لسياس الجزيرة . وهو مجلس الشورى الى مسجل قائلا .. القانون دعوى مجتمعية تتمثلها الظروف وتوجيه الممارسات التي اصبحت بالخروج على القانون في الاعتداء على الحريات وترويع المواطنين .. ولقد كانت الدعوة الى ابراء من يعترف او يسهم في جريمة الجنائية رغم مشروكة لهم لكون ان المشروع ليعني التكبير حتى يسلخين اندرجوا ولم يخطوا . وحتى الذين لخطوا ويحاولون ان يعيدوا الى صفة العفريق . ايضا هي دعوة للمفاد على الحدود لك صورت بعض لجهة الاعلام الخارجية ان مصر لم تعد بلد الاين محولا على السياسة . لك اصاب المجتمع كآثر من القلق . وقد كنت في فرنسا منذ اسبوع وسألتني البعض . هل انت صمام . نعم . صافني . هل يدعو الاسلام لقتل ؟ فقلت اجابتي لا . طبعاً . لكن سؤاليهم . من الذي يقتل في مصر إذن ؟ وهذه مشكلة ..

● وهل تعتقد اننا بحاجة دائما لقوانين ؟

● القانون . وسيلة لحل مشكلة قد تكون طارئة . او يرى فيها المجتمع من خلال مقابلة سواد في الاجهزة التنفيذية وهي الحكومة او التشريعية "لغيب وشورى" ما يصون امن المجتمع . ولا اعتقد ان القانون وحده يكفي . لكن هناك مؤسست اخرى عليها واجب الوقتية . التصدير . التوقيض من خلال الحوار .

● وتنتهي الآراء . ويأتي ان تلو . ان هناك من ريد انهاء المعتقدات ان القانون يمس الحرية الشخصية للمواطن . وان الشرطة حُبست على صلاحيات كبيرة . بالانتماء الى انه الى من سبيل خلع قوانين المتسلسل .. هكذا قلنا .. ١١ ..



المصدر : الإسلام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**النص الكامل لقانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢**

بتمديد بعض نصوص قوانين العقوبات ،
والإجراءات الجنائية
وإنشاء محاكم أمن الدولة ، وسرية المسابقات
بالبنوك ، والأسلحة والذخائر



والحقوق العامة التي تطلبها الدستور والقانون ، أو الإضرار بوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ، ويعاقب بالانضال الشائكة الموثقة كل من تولى رعاية ، أو قيادة

مافيهما ، أو أمدها بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالفرض الذي تدعو إليه ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات ، أو العضوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بأية صورة . مع علمه بأغراضها

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى لأغراض المذكورة في الفقرة الأولى . وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محصلات أو مطبوعات أو تسجيلات ، أيا كان نوعها ، تتضمن ترويجا أو تحبيذا لشيء مما تقدم إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها . وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعيت للاستعمال ولو بصورة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

المادة ٨٦ مكرراً (١) :

تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة المؤبدية ، إذا كان أو الانضال الشائكة المؤبدية ، إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو العصابة المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بالذات العقوبة كل من أمدها بأسلحة أو ذخائر أو مفرقات ، أو مهمات أو آلات أو أسلحة أو معلومات مع علمه بما تدعو إليه وبوسائلها في تحقيق أو تنفيذ ذلك

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس الشعب القانون الاتي نصه .
وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يقسم الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إلى فسمين ، الأول ويضم المواد من ٨٦ إلى ٨٩ ، والثاني يضم المواد من ٨٩ مكرراً حتى نهاية مواد هذا الباب .

(المادة الثانية)

يضاف إلى القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المواد التالية

مادة ٨٦ - يقصد بالارهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، بهدف الإخلال بانتظام النظام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالانصلاات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمعاني أو بالانلا العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح .

مادة ٨٦ مكرراً :

يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار ، على خلاف أحكام القانون ، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة ، يكون الغرض منها الدعوة بإيابة وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها ، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات



وتكون العقوبة الاعدام إذا وقعت للجريمة موضوع السعي أو التخضير أو شرع في ارتكابها

المادة ٨٦ مكرراً (د) :

يعاقب بالانضغال الشاقة المؤقتة كل مصري تعاون أو التحق -بغير إذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة - بالسلطة المسلحة لدولة أجنبية أو تعاون أو التحق بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية أو كانت تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الإرهاب أو التخريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها جنسية ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر . وتكون العقوبة الانضغال الشاقة المؤبدية إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الموجهة إلى مصر .

المادة ٨٨ :

يعاقب بالانضغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري ، أو المائي ، معرضاً سلامة من فيها للخطر . وتكون العقوبة الانضغال الشاقة المؤبدية إذا استخدم الجاني الإرهاب ، أو نشأ عن الفعل المذكور جرح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون لأى شخص كان داخل للوسيلة أو خارجها . أو إذا قاوم الجاني بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تادية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته . وتكون العقوبة الاعدام ، إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها .

المادة ٨٨ مكرراً :

يعاقب بالانضغال الشاقة المؤقتة كل من قبض على أى شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح ، أو احتجزه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أرائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مرة من أى نوع

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة . الانضغال الشاقة المؤقتة . إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم لتحقيق ، أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في هذه الفقرة . أو إذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة ، أو الشرطة

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات ، إذا كانت الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في المادة السابقة تستخدم الإرهاب لتحقيق

الأغراض التي تدعو إليها ، أو كان للترويج أو التحريض داخل نور العبادة ، أو الامتنان الخاصة بالقوات المسلحة ، أو الشرطة ، أو بين أفرادها .

المادة ٨٦ مكرراً (ب) :

يعاقب بالانضغال الشاقة المؤبدية كل عضو بإحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة ٨٦ مكرراً ، استعمل الإرهاب لاجل شخص على الانضمام إلى أى منها ، أو منعه من الاتصال عنها وتكون العقوبة الاعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت المجنى عليه .

المادة ٨٦ مكرراً (ج) :

يعاقب بالانضغال الشاقة المؤبدية كل من سعى لى دولة أجنبية ، أو لى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصبة يكون مقرها خارج البلاد أو باحد من يعطون لمصلحة أى منها ، وكذلك كل من تخضير منها أو معه ، للقيام بأى عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر ، أو ضد ممتلكاتها ، أو مؤسساتها ، أو مؤلفاتها ، أو معتقديها الديناموسيين ، أو مواطنيها أثناء عملهم ، أو وجودهم بالخارج ، أو الاشتراك في ارتكاب أي مما ذكر .



المصدر :

٢٧ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويعاقب بذات العقوبة كل من سكن أو شرع في تمكين مقبوض عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم من الهرب

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب أو اتصف بصلة كفاية . أو تزي بدون وجه حق . يرى موظفي الحكومة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره عنها أو إذا نشأ عن الفعل جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون أو إذا قاوم السلطات العامة أثناء تاديبه وتفتيشها في إخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه وتكون العقوبة الإعدام . إذا نجم عن الفعل موت شخص .

المادة ٨٨ مكررا (أ) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد . يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من تعدى على أحد العاملين على تنفيذ أحكام هذا القسم وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قاومه بالعنف أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه أثناء تاديبه وتفتيشه أو بسببها . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا نشأ عن التمرد أو المقاومة عماه مستديمة . أو كان الجاني يحمل سلاحا أو قام بخطط أو احتجاز أي من العاملين على تنفيذ أحكام هذا القسم هو أو زوجته أو أحد من أصوله أو فروعه .

وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن التمرد أو المقاومة موت المجنى عليه

المادة ٨٨ مكررا (ب) :

تسرى أحكام المواد ٨٢ و ٨٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ من هذا القانون . على الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم ويراعى عند الحكم بالعصافرة عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية وتخصيص الأشياء المحكوم قضائيا بمصادرتها للجهة التي قامت بالضبط . متى

رأى الوزير المختص أنها لازمة لمبتكرة تشاطها في مكافحة الإرهاب

المادة ٨٨ مكررا (ج) :

لايجوز تطبيق أحكام المادة (١٧) من هذا القانون عند الحكم بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم عد الأحوال التي يقرر فيها القانون عقوبا الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فيجوز النزول بعقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . والنزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة التي لاتقل عن عشر سنوات .

المادة ٨٨ مكررا (د) :

يجوز في الأحوال المنصوص عليها في هذا القسم فضلا عن الحكم بالعقوبة المقررة الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير الآتية
١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة .
٢ - الإلزام بالإقامة في مكان معين
٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .
وفي جميع الأحوال لايجوز أن تزيد مدة التدبير على خمس سنوات .
ويعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر .

المادة ٨٨ مكررا (هـ) :

يعلى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا القسم كل من يسافر من الجناة بإيلا عن السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق . ويجوز للمحكمة الإعلاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق



نصاها الاتيان
المادة ٢ (فقرة ثالثة)
وتخصص محكمة أمن الدولة العليا
المشادة بدائرة محكمة استئناف القاهرة -
في دائرة أو أكثر - بنظر الجرائم
المنصوص عليها في القسم الأول من الباب

القنى من الكتاب القنى من قانون
العقوبات دون التقيد بقواعد الاختصاص
المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون
الإجراءات الجنائية ، كما تخصص أيضا
بالفصل فيما يقع من هذه الجرائم من
الأحداث الذين تزيد سنهم على خمس عشرة
سنة وقت ارتكاب الجريمة ، ويطبق على
الحدث عند ارتكابه إحدى هذه الجرائم
أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
الأحداث ، عدا المواد ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و
٣٠ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٢ منه ويكون للنسابة
العامة جميع الاختصاصات المخولة
للمراقب الاجتماعي المنصوص عليها فيه .

المادة ٧ مكررا :

استثناء من أحكام العادة السابقة يكون
للنسابة العامة في تحقيق الجرائم
المنصوص عليها في القسم الأول من الباب
القنى من الكتاب الثانى من قانون
العقوبات - بالإضافة الى الاختصاصات
المقررة لها - سلطات قاضى التحقيق
وسطة محكمة الجنىح المستأنفة متعقدة في
غرفة المشورة المنصوص عليها في المادة
١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وللتقيد النسابة العامة في مباشرتها
التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المشمل
إليها في الفقرة السابقة يفيد الطلب
المنصوص عليه في المادة ٩ من قانون
الإجراءات الجنائية والمادة ١٦ من القانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من
العبث .

ويجوز لها ذلك إذا سكن الجنى في
التحقيق السلطات من القبض على مرتكبى
الجريمة الآخرين ، أو على مرتكبى جريمة
أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة

(المادة الثالثة)

تكون العقوبة السجن الذى لا تزيد مدته
على خمس سنوات في الجرائم المنصوص
عليها في المواد ١٦٠ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨
و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ من
قانون العقوبات إذا ارتكبت أى منها تنفيذا
لغرض إرهابى
ويضاعف الحد الأقصى للعقوبات
المقررة في المواد ١٠٩ و ١٦٢ و ٢١١ من
قانون العقوبات ، كما يضاعف الحد الأقصى
للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون
العقوبات إذا ارتكبت الجريمة تنفيذا
لغرض إرهابى .
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة
أو السجن إذا ارتكبت الجريمة المنصوص
عليها في المادة ٢٢٦ تنفيذا لغرض إرهابى .
فإذا كانت مسبوقة بإصرار أو ترصد تكون
العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدية أو
المؤقتة
وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت
الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٤
تنفيذا لغرض إرهابى .

(المادة الرابعة)

تضاف الجرائم المنصوص عليها في
القسم الأول من الباب القنى من الكتاب
الثانى من قانون العقوبات الى الجرائم
الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٥ .
من قانون الإجراءات الجنائية .

(المادة الخامسة)

يضاف إلى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠
بإنشاء محاكم أمن الدولة فقرة ثمانية إلى
المادة (٢) ، ومادة جديدة برقم ٧ مكررا .



(المادة السابعة)

يستعمل بنصوص المادة ٢٨ . والفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ مكررا من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . والبند الحادي عشر من الجدول رقم (١) يبين الأسلحة البيضاء المرفق به النصوص الآتية

مادة ٢٨ :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من اتجر أو استورد أو صنع بغير ترخيص الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم (١) .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه . كل من اتجر أو استورد أو صنع . أو أصنع . بغير ترخيص سلاحا ناريّا من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح مضافا نص عليه في البند (١) - من القسم الأول من الجدول رقم (٢) .
(٢) . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدية إذا كان السلاح مضافا نص عليه في البند (ب) - من القسم الأول أو في القسم الثاني من الجدول رقم (٢) .

مادة ٣٥ مكررا (فقرة أخيرة) :

يسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو إخراج الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

ويكون لمأمور الضبط القضائي إذا توافرت لديه للائل كافية على اتهام شخص بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أن يتخذ الإجراءات التحفظية المنصوص . وأن يطلب من النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر أن تاذن له بالقبض على المتهم وللنيابة العامة في هذه الحالة ولامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصحيفة أمن المجتمع أن تاذن بالقبض على المتهم لمدة لا تجاوز سبعة أيام .

ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع أقوال المتهم المقبوض عليه ويرسله إلى النيابة العامة المختصة بعد انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة . ويجب على النيابة العامة أن تستجوب في ظرف اثنتين وسبعين ساعة من عرضه عليها . ثم تقرر بحبسه احتياطيا أو إطلاق سراحه .

(المادة السادسة)

تضاف إلى المادة السابقة من القرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك فقرة أخيرة نصها الآتي

ويكون للذئاب العام أو لمن يفوضه من المحامين العامين أن يامر مباشرة بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأرصا أو الخزائن المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون المشار إليه أو المعاملات المتعلقة بها . إذا قضى ذلك كتحقيق في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون العقوبات



المصدر : **المرامى المصطفى**

التاريخ : **٢٠٢٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رابعاً - بالنسبة للمدافع والرشاشات والبنادق الآلية :

(أ) المدافع والرشاشات :

١ - الجسم المعدني .

٢ - الماسورة .

(ب) البنادق الآلية :

١ - الجسم المعدني .

٢ - الماسورة .

٣ - الترياس ومجموعته

المبنية بالجدول رقم (٤) المرافق . أو
كائنات أو مخفضات المصنوت
والتيسكوبات التي تتركب على الأسلحة
المذكورة

البند الحادي عشر من الجدول رقم (١)
بيد ان الأسلحة البيضاء

- البيلط والسككين والجنائز والسنج
وأي أداة أخرى تستخدم في الاعتداء على
الأشخاص دون أن يوجد لاحترازها أو حملها
مسوغ من الضرورة الشخصية أو
الحرفية

(المادة الثامنة)

يضاف إلى القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤
المشار إليه جدول جديد برقم (٤) نصه
الآتي

الجدول رقم (٤)

الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

أولاً - بالنسبة للبنادق
ذات الماسورة المصنولة من
الداخل :

١ - الجسم المعدني

٢ - الماسورة .

ثانياً - بالنسبة للبنادق
المشيشخنة والنصف آلية :

١ - الجسم المعدني (الطرف) .

٢ - الماسورة .

٣ - الترياس ومجموعته

ثالثاً - بالنسبة للمسدسات
بكافة أنواعها :

(أ) مسدس بخزنة :

١ - الجسم المعدني .

٢ - المنزلق

٣ - الماسورة

(ب) مسدس يساقية

١ - الجسم المعدني .

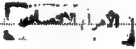
٢ - الإكزة (الساقية) .

(المادة التاسعة)

مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
بشأن حالة الطوارئ وبإية عقوبة أشد
ينص عليها القانون العقوبات أو أي قانون
آخر ، يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا
القانون .

(المادة العاشرة)

• لاتقام الدعوى الجنائية ضد من انتقم
بإية صفة كانت إلى إحدى الجمعيات أو
الهئات أو المنظمات أو الجماعات أو
العصبيات المنصوص عليها في المادة ٨٦
مكرراً عقوبات ، إذا باهر خلال شهر من تاريخ
العمل بهذا القانون بإبلاغ النيابة العامة أو
سلطات الأمن بانفضاله عن التنظيم وتوافقه
عن مفرسة أي نشاط فيه .
كذلك لاتقام الدعوى الجنائية الناشئة
عن حيازة أو إحراز أسلحة أو ذخائر أو
مفرقات أو مهمات أو آلات أو معدات أو
وثائق أو أموال بما يرتبط بتنشيط التنظيم
إذا باهر الحظر أو المحرز من تلقاء نفسه
بتسليمها إلى النيابة العامة أو سلطات
الأمن خلال المدة المشار إليها في الفقرة
السابقة .



المصدر :



٢٧ محرم ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

ولايسرى ما تقدم على الحالات التي بدأ
فيها التحقيق أو رفعت فيها الدعوى
الجنائية

(المادة الحادية عشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ،
ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ
نشره .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ
كلان من قواها .

(حسمي مبارك)

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ المحرم
سنة ١٤١٢ هـ - الموافق ١٨ يولييه سنة
١٩٩٢ م .



الأمانة العامة للشباب ترفض قانون الإرهاب

[illegible][illegible]



«هدوءة»

○ جلسات مجلس الشعب خلال الأيام الماضية في انعقادها فيها ثلاث من القوى السياسية خلال الدورة الحالية فقد ناقش المجلس أهم قانونين يحميان جميعا من الإرهاب والأرهابيين وحمي مجرمو المجتمع من الشخصيات العامة الذين تسلكوا وأصدا وراء الآخر بيده الإرهابيين ويحمي رجال الشرطة الذين يسيرون ويصطادون على أعداء والذين تسلكون بعضهم ضحايا لهذا الإرهاب والتمس من الملتزمين لهذا القانون ألا يمس حرية الفكر .. وحرية الرأي التي لم تكن إلا الآن في عهد الرئيس مبروك . فلا يمكن أن نكس بالقول يحمي من أجل الإرهاب والأرهابيين .

○ لكأنك إن بعض الاستجوابات التي تعرض في مجلس الشعب لاستجوابها أغراض شخصية أو خلاف شخصي بين العضو مادم الاستجواب .. وبين الوزير أو الشركة وهذه القضية أعطاها وزير الداخلية عند مناقشة الاستجواب . الخدم من النائب جمال غريب عن حديث القسام شائق أنبل بواسطة بعض العاملين في شرطة المخابرات المصرية والاستيلاء عليه .

ولأنه بأسفة .. يغترب مصر مصحة مصر وسعينا يجب أن تكون مبعدة عن كل الإساءة والتدخلات الشخصية حتى لا يسطر الاستجواب وتحت صورة النائب أمام الشعب .. واستطيع أن أقول أن سمعة مصر مزلات وخير .. والآن إن مقلقه وزير الداخلية غداة سطحت بأن تدخل

الشعباني تشايف ال ٣ مليارات . وإن طاع الميلحة أصبح موريا رئيسا لجزيرة المعلومات أصبح مائه في الخطة ○ القولوا للمرة الثانية بإسداء بكتوب لإيجب أن تكلوا بالانتماءات حياة أجود الرعية في تصفية مستويات شخصية ○ الدكتور فحي سوزر رئيس مجلس الشعب ونائب دائرة قصيدة زيات . اعترض بقصة من على أنصبة على الزيادة التي طغيت بها الحكومة وهي العشرة قروش في أسعار السجائر .. لصالح التامين للصبي للملكة . اصوي الدكتور فحي سوزر أنه تحدث كتاب عن منطقة شعبية وهي السيدة زينب وقال يجب تواجده الناس وتراجع أسعار سلعة يستخدمها عدد كبير من الشعب .

برأى الدكتور سوزر لأنه ثبت أنه نائب شعبي .. وأيس كعصى نواب الأرسنراطي

○ لأول مرة في مجلس الشعب وفي عهد فحي سوزر يعان من رحلة إلى أنجلترا وأيتا في الصحف للصفحة الإخبارية دون دعم مدى من المجلس في الدورات السابقة . إن مجلس الشعب يستعمل نصف تكاليف الرحلة للنائب . وهذه سياسة جديدة لمجلس الشعب وإنه من خلالها إن أمال الشعب ليس للفتح . . والى على يفتخر . . يفتخر من جيبه . .

لعل عبد السلام



مصر بين قوة العدل وقوة الطغيان !!

منذ أيام معدودات صدر قانون مكافحة الإرهاب .. والرهات للحكومة في جوفه رغبته في فرض مزيد من التحكم والسيطرة على الطغيان .. وكلفت من اتجاه غير محمود يتمثل في تجريد القانون من طهارته .. فاضلحت إلى القوانين سيوة السمعة القانونية جيدا أكثر سوءا وأقصد هنا .. حتى صار ذلك القانون في حقيقته تقنيا للاعتقال .. أو اعتقالا للقانون .. وسلبت قوة الطغيان واختلقت قوة العدل ..

يتحصن به .. فيصنعون به .. فيصنعون جميعا .. أنهم أنسى من سيد الخلق المصنوع من الزلل والخطأ .. ومع ذلك يتكلمون أن الله سبحانه وتعالى أن يحكم بين الناس بالفعل ..

هل نسيينا !!

إن طهارة القانون .. واستقلال القضاء .. يشكلان الدعامة الوحيدة لسيادة قوة العدل .. وهما دليل حضارة الأمة ورمزها .. فلماذا كانت الدولة أكثر حرصا على سيادة القانون الظاهر دون الخبيث .. وعلى استقلال السلطة القضائية .. تكون الدولة أكثر حرصا على مواجهة كل ما يمسها على وجه التحديد .. فلا حضرة .. ولا كرامة .. ولا هيبة .. بل ولا وجود .. ولا كيان بغير قانون طاهر .. وقضاء مستقل .. فكل ما يصيب الدولة من كوارث .. وما يلحقها من هزائم .. وما يتركها من فواجع كان القانون الخبيث .. وسيادة الطغيان عنه مسئولا ..

إن تاريخنا المعاصر يروي أحداثا بوضحة من طغيان قوة الاستبداد على قوة العدل بما يؤدي إلى السلب باستقلال السلطة القضائية والانتقاص من سلطانها الذي ينبغي أن يسود كل شأن من شئون العدالة .. هل نسيينا ذلك الحاحا للرخيصة في أوائل عام ١٩٥٢ عندما عرضت الحكومة في قضية مصر زواجة مريضهم ومد من تقاعدهم إلى خمس وستين سنة بدلا من الستين .. ثم تبين

أن على كل من جرم أن يرد أن القوة التي يتحصن في يديها بها ويؤخر هو هي قوة العدل الذي يحق له للناس .. فلحكم القوى بعله القوى من أن يطاع إلى سياسة .. وأما القوى بغيره فإنه اضطر أن تكون له سياسة .. فالحقيقة جبان لأنه من الجبان أن يتجرأ حكم من على فرض عليه الشقاق الكنه .. والطغرافية جبان لأنه ليس لجبان من قوة الطغيان أمام قوة العدل .. وأنه لا يجبا إلى التذويب إلا خلاف .. ولا يستطيعون بقوة الطغيان إلا أن لا يؤمن بقوة العدل .. تلك القوة التي تعصم الناس البشرية من السقوط والزلل .. وتحول بينها وبين أن تميل مع الفوضى والهوى .. وتطهرها من



تكملة
عن
الحواري

الحكم والسيطرة والبطش .. إن على كل من حكم أن يدره أنه إذا استسلم حكمه استسلم المجتمع .. وإذا أخفق ميزان العدالة في يده انهزم المجتمع .. فلا استسلام مع ظلم .. ولا حل مع استبداد .. وإذا كان من الحكام من يتوهمون أنهم خالقون في سلطان الحكم .. ويريدون في تصويبهم قضيحا من يش

أن للضياء نسبية لا يجدها إلا بسبب ظلام .. وأن له مكانته الرابضة التي لا يتزاع فيها إلا كل طائفة وجناد .. فلا كرامة لأمة لا يضمن فيها القضاء ورجله .. والويل لأمة يغيب عنها سلطان العدل .. ولو كان الحكم أن يكتب لشعبه الأمجاد لحرص على أن يحلق للسلطة القضائية استقلالها .. فإن نظاما يقوم على الاستبداد بذلك الاستقلال هو نظام يقوم على الظلم ومخافة الله .. وأن نظاما يقوم على الظلم والظهور والبطش والاستبداد والمساس باستقلال القضاء .. هو نظام فضيف من حيوات الضعيف ..

إن على كل من حكم أن يدره أن عملة ظلمه في قوة العدل الذي يرسبه .. وليست في قوة طغيان تقوم أنها تحمي .. وأن قوة العدل أن تتوافر إلا أن تتم السلطة القضائية بفضيلة استقلالها .. وأن تتواجد تلك الفضيلة في نفوس كل رجلا .. فلا استقلال لذلك السلطة مع طغيان أية سلطة أخرى عليها .. وإلغائها كذلك أن القوة التي ينبغي أن يقوم عليها نظامه ليست في سلاح أحد في مواجهة شعبه .. وإنما هي فيما يفقه من عدل يسال عنه أمام ربه .. فلو أن العدل قوة أمينة .. ومخالفة أمته تستغل بها رعيته .. أما قوة الطغيان فلها قوة ثلاثة خلافة لا تحمي حاكما ولو اعتمد بالبرج المشيدة .. أو اعلى عرض طغيان ..



المصدر: الإحزاب

٢٧ يوليو ١٩٦٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

هل نسينا ذلك كله أم نحن عنه غافلون؟ .. إن علينا أن تقدم تلك الماسي لتكون الذكرى دائما لمزيد من الإيمان باستقلال السلطة القضائية .. وإنه لا عاصم لمصر من السقوط والتفرد إلا بتحقيق ذلك الاستقلال استقلالاً حقيقياً .. وإن يؤزل كل تواجد وأشرف من جانب السلطة التنفيذية على السلطة القضائية ..

يا قوم إن أردتم مصرنا الحقة أن تحيا .. فإن حيلنا في دعم قوة العدل وميكنه .. وإن تسوّل وتختفي قوة الطغيان ..

في الصميم

* * * التناز يخالف من قلقة الزكام .. الأمن والحكم الظلم ..

* * * تردد الشعوب وتقول .. إن الشمس أبدا لا تزول .. إنما تنحني وقتا فتصحو أبدا في ساحة الأول ..

وهل نسينا يوم أن استصيرت الحكومة عام ١٩٥٥ القانون رقم ٩٦٥ لسنة ١٩٥٥ .. وتحويل مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) سلطة اعادة تعيين من ترى تعيينه والخاص من كل من قضى بالعزف ضدها ..

وهل نسينا ذلك القانون الشيطاني المشؤم رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الذي عصف بالسلطة القضائية عصفا .. ونسف ثقة الشعب في قضائه نسفا .. بل قضى على ثقة القضاء بأنفسهم .. يوم أن كان ينتزع القاضي من

محرابه بجرعة قلم .. يوم المذبحة الأخير الكتيب الذي أطلقوا فيه السند فكان بحق سيد للشهداء .. وعلزسا نضيد الجراح التي أصابت مصر العدالة من جراء هذا التصرف الجنوني الاحق .. واستنكرت مصر كلها هذا التصرف غير المسكول ..

لقضاء مصر القراء ان ما تعرضه الحكومة محمول على رغبة شريرة كاذبة وهي مد من الستين لرئيس محكمة الجنابات الذي جاء به للحكم بإعدام الاستبداد / احمد حسين رئيس حزب مصر القاء - رحمه الله - فيلور القضاء ويقضيون على تلك المحولة المفضوحة .. وسرعان ما تراجع الحكومة وتكفّر .. وتبوء بكل خزي وعلى ..

هل نسينا الصور ان الاجرامي الذي وقع على المفور له الاستبداد الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة عام ١٩٤٥ .. اذا تصدت له مجموعة من المايجورين دفعت بهم الحكومة للاعتداء عليه .. وما كان ذلك الاعتداء في حقيقة الا اعتداء على دمية القضاء بصورة بشعة ومستهجنة ليس لها مثيل في تاريخ القضاء المصري .. بل ان مثل هذا الاعتداء لا يحدث الا في دولة هجيبة لا يتحكم فيها الا طغاية وجلا ..

وهل نسينا يوم ان تسربت السياسة - كالحريه - الى محراب القضاء المقدس .. ففقدت تنظيميا صريحا من بعض الأشخاص المحسوبين على القضاء لثقا وزورا .. ولا يزينون على حد اصابع القم .. أولئك الذين تكلمت ضمايرهم .. وتخلوا عن رسالتهم .. فذلت عنهم رسائلهم .. وهانت عليهم انفسهم في كتابة تقارير مزورة ضد زملاء لهم اظهر ابرار من العاقبين في محرابهم ويتعبدون .. وتتلقى سلطة الطغيان تلك التقارير الاجرامية الاثمة وتتخذها ذريعة للاطاحة بكرامة القضاء واستنكاه ..



المصدر: الأخبار

٢٧ يوليو ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة

لستنا بحاجة إلى قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب إنما نحن بحاجة إلى حكومة قوية تعمل القوانين القائمة .. حكومة أعفهاها متعلقون بأهذاب الحضارة بلطفون بمكة مصر وحضارتها وليسوا مجموعة من الدواويش يضللون في الولاء . ويتسحرون بالأشربة . ويستجوبون بلواوي . ويظنون من السيد البنيوي أن يحرسهم من الأرهباب وأن يتصدى للأرهابيين !!

لقد خرجت علينا الحكومة المؤقتة بتشريع جديد لمواجهة الإرهاب مع أنه لو كان هناك من يخطط أو على الأقل يفكر لاتضح له أننا لستنا بحاجة إلى هذه التشريعات وإنما نحن بحاجة إلى من يطبق التشريعات الموجودة بالفعل والتي لا تطبق ولا تفي لماذا إذن وضعت ، لفقنن المعلومات بعلم في المادة ٨٩ بالأعدام لكل من ألف عصية خلعت طلبة من السكان أو قومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين وكذلك كل من

تولى زعامة عصية من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة . وتحالف أيضا بالانتماء للشبكة المؤيدة أو المؤقتة من إنضم إلى هذه العصية بنون أن يشارك في تأليفها ولم ينفك فيها قيادة . هذا بالإضافة إلى أن قانون الأحزاب ينص في مادته ٢٢ على أن يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام هذا القانون تنظيمًا حزبيًا غير مشروع

ولو كان مستمرا في وصف جمعية إرهابية أو منظمة أو جماعة أيا كانت التسمية أو الوصف الذي يطلق عليه ولكن المعلومة بالانتماء للشبكة المؤيدة أو المؤقتة إذا كان للتنظيم الحزبي غير المشروع مفعليا لنظام المجتمع أو إذا طبع عسكري أو إذا ارتكب الجريمة بناء على تخبير مع دولة أجنبية !!!

لحكومة تحت يدما كل هذا هل هي بحاجة إلى قوانين أخرى ؟ أم أن هذه التعديلات وضعت لتكسيم الألقاب وتاديب وإذلال جميع فئات الشعب وكل من يرفع صوته بكلمة لا !!

ليس غريبا أنها السادة أن التعديلات الأخيرة تعاقب بالانتماء للشبكة المظفرة !!

إن كتاب هذه المسطور يختلف مع الجماعات الإسلامية وه كونت رأيي المخالف لهم من خلال إطلاعهم على كتهم وتاريخهم والاستماع إليهم ، وإيقال في ترويض القانون المؤقت والسادة أعضاء مجلس الشعب بما فيهم

إلى ٥٠ ٪ على الأقل ومن يفتكون الشطيرة قدر كاف يمكن أن تتعرف على أفكار الجماعات المظفرة لكي تزد عليها وتشتك زيفها وتتصدى لها إذا كان قانونكم يخطر نفس الأفكار ويعتبر ذلك جريمة !! هل سترأها مكتوبة في الشفان ؟

.. لم تلجأ إلى مصدر وحيد ومرجع وهو تقارير السادة المخبرين إنني أعلم أن الكثيرين ممن قيدوا هذه التعديلات يموها لأنها سوف تطبق على أعدائهم . ولكن الترخ علمان أن الإرهاب أيا كان مصدرة - سواء إرهاب السلطة أو إرهاب الجماعات - ملته مثل الأسيرى تظلمه في إتجاه فينتس في كل إتجاه . وإنه يسمعن أن يوجه إلى مصر حواء ولكنه سوف يرتد إليك في النهاية

ومستلزون ما الول لكم والعرض امري إلى الله إن الله بصير بالعميد .

بليم عزوز



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سؤال ؟

نحن لانرفض قانون الأرباب إذا كان الهدف منه هو مكافحة الأرباب . نكل ما يمكن صلو المجتمع هنا . ندمم بالمعشرة ونشرب تعليم . سلام لهذا القانون أما أن كان الهدف من هذا القانون هو ولد الديمقراطية .

والشعلة الربى والخوف في نفوس الأهرانيين وشير الأهرانيين هنا . نقول لا ونرفض هذا القانون حتى وإن كان المدن كبيراً فنحن على استعداد تام لاسد هذا الثمن وإن كان قليلاً .

أول من ظن طبعه قانون الأرباب من الزملاء الصحفيين هو الزميل « هاشم عبدالحكم » الصحفي والقلم . وعندما سكنت هل لم القرض عليه في « ديروط » ممسكاً بمذبح رشاش .. نقول لا قلت وعلى جريمته ؟

لقول هو منهم بالحق على كراهية النظام ومن جنة اللحظة والقلم يرتجف بين أصبعي لا خوفًا معاذ الله إنما حتى لا يصيبني لوما بجهالة فاصبح لنا من الناعمين لهذا لتسبب الكلى أن يكون ذلك

توضيح وتجديد دقيق غواد هذا القانون وخاصة أنها مطبعة جدا « ولولسكن » ويمكن أن تنطبق على كل مواطن في هذا البلد حتى كاتب هذه الكلمات إذا متعرض بالتدك لأحد السادة لكبار داخل النظام فإن قلت إن الزراعة في عهد يوسف

وأي لا وصفت في زراعات مصيبة وهامة إلى أسوأ مستوى لها طوال هذا القرن فإنه من الممكن أن أنهم بالحق على كراهية النظام وإن كنت أن المهندس المغاضيل عبدالهادي قنديل قد أجر أسوأ وزارة عندما كان وزيراً للبريد في النظام هنا . يمكن أن يتم القبض على والأرباب هو الحق على كراهية النظام .

هذا الاتهام واسع ومبسط ويمكن أن ينطبق على كل مواطن في هذا البلد حتى « لهادي المنقذر » الذي سميت في لمر هذا لزمان يمكن أن يوجه إليه نفس الاتهام الذي وجه إلى الزميل « هاشم عبدالحكم » بل يمكن أن يوجه إلى الألفية العظمى من هذا الشعب وخاصة شباب البيلة والوطنيين الشرفاء والمريخي الظراء لهؤلاء جميعاً إذا متعاطينا معهم يمثل هذا القانون فسوف يجد المجتهدون أن مواد قانون الأرباب يمكن أن تطبق عليهم والأسئلة على ذلك كثيرة ولا يمكن حصرها

القول والأوراق على الله وكذلك الأمر لكل صاحب سلطة في هذا البلد ألم يطبق قانون الطوارئ والقانون العيب وترسة القانونين الشديدة للحريات لصحيتكم وحماية بقلكم فجلكم بقانون للأرباب .

الذي يحدث في مصر موجود في كل بلدان العالم وأستأ وحدا أصحاب يدعة الأرباب ومع ذلك لم يطبق في هذه البلدان قانون الطوارئ أو الأرباب لأنها حكومات ديمقراطية تخدم مصالح الألفية العظمى من الشعب أما هنا فإن كان هناك نصيحة مطلقة يمكن أن تكلم بحكمومتنا - المارة فإن القول لا . انقلوا على لصبريين كل الأموال التي تنفق على الأمن وحميتكم وأن يكون هناك أرباب !!

هشام طنطولي



المصدر:

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨-٢٩ أفريل ١٩٩٢



لجنة قانونية
برئاسة
الجمهورية:
تعديلات قانون
الإرهاب باطلة.. لأنها مخالفة
للدستور



النشر وخدمات الصحافة والمعلومات

التاريخ:

٢٠ يونيو ١٩٩٢

زيادة مدة الحجز إلى «٧٢» ساعة يعرض المواطنين للإكراه والتعذيب

اللجنة تؤكد: لاحل إلا بالمواجهة السياسية والاقتصادية والدينية

في الوسيلة الأولى المقيدة لما إذا كان هناك قيد يجب وضعه على حرية التنقل للشخص المراد، فإنه من غير الدستوري أن يجرد أمر القبض إلى ٧٢ يوماً، حيث إن ذلك يمثل قبلاً على حرية المواطنين.

وتسودد المذكورة، (إن التتبع منع سلطات الاستثنائية لرجال الشرطة في حق احتجاز أي مواطن لمدة ٧٢ ساعة، في حين أنه كان منصوصاً على عدم زيادة مدة الاحتجاز عن ٢٤ ساعة، ولما أُلغيت المادة من منع هذه السلطات الاستثنائية، فإنه لا يجوز للقبول بهذا، حيث إن مهام رجال الشرطة تقتصر في القبض على المذنبين، وراحتهم إلى النيابة لمباشرة التحقيقات معهم، ومن ثم فإن احتجاز المواطن لمدة ٢٤ أيام دون إجراء أي تحقيقات يعدّ انتهاكاً على حريات المواطنين، حيث يمنهم من حرية التنقل طوال مدة للقبض.

وترى اللجنة أن غاية الشرع حين نص على الاحتجاز لمدة ٢٤ ساعة كانت لفرض طريقة تمنع عرض المتهمين مباشرة أمام جهات التحقيق الاستثنائية، وجاء الشرع في التضييق للجنة، ليسوع من تلك الظروف، وهو أمر غير جائز.

وتقول اللجنة: (إنه لا كان القبض على المواطن بأعمال إرهابية يستلزم ضرورة العرض على النيابة، وبمباشرة التحقيقات بالقبض ممكنة، حتى يتم التعرف على بقية التفتيشات الإرهابية، التي قد يكون منضماً إليها، أو معرفة الدوافع الفردية وراء ارتكاب هذه الأعمال، فإنه يستلزم تقليل مدة التوقيف بالطريقة التي تمنع العرض على النيابة.

تقرير يكتبه:

محمود بكري

التعديلات بأنها تعالف مواد صريحة في الدستور، مما يعنى إمكانية الطعن قضائياً عليها.. وأشارت إلى أن المحكمة الدستورية العليا سوف تصدر.. ولا شك.. أحكاماً تؤكد على صحة النصوص الدستورية في هذه التعديلات. واعتبرت اللجنة أن التتبع الجديد لا يزيد عرض مكانة الإرهابي بقدر ما يؤدي إلى إفساداً تشريع غير مكتمل القوام إلى التشريعات الخاصة في هذا الشأن.

تقييد حرية المواطنين

ولمحت المذكرة ماورد في التعديلات المتعارضة مع المقرر على النص التالي: «التقييد على حريات المواطنين.. وأوردت بهذا الشأن أنه لا كانت غاية الدستور الأساسية الحفاظ على حريات المواطنين ودعمه، سواء كانت تنطوي بحرية الرأي، أو حرية التنقل، أو حرمة الأسرة الشخصية، ولا كانت غاية الدستور لربط هذه الحرية بكفاءة المواطن وإسلامها النقل الذي يهله لأن يكون فرداً منتجاً في المجتمع، فإن التشريع التي يهدف على حريات المواطنين، تنقل في أن أمر القبض الذي تصدره النيابة لمدة سبعة أيام، يجرد أحد أخرى معاقلة نسل إلى ٧٢ يوماً، ولا كانت تحقيقات النيابة هي الوسيلة الأولى لمعرفة ما إذا كان الشخص مداناً في ارتكاب أعمال إرهابية، أو غير محال، وكانت هذه التحقيقات

أثارت التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية استياءاً كبيراً في الأوساط القانونية الحكومية.. حيث أعدت إحدى اللجان القانونية التابعة لرئاسة الجمهورية رؤية معارضة للموقف الحكومي، كما انسحب ثلاثة من أعضاء القانونيين من أعضاء تلك اللجنة احتجاجاً على تلك التعديلات.. وكانت تلك اللجنة قد كتبت بوضع للتعديلات الثلاثة استجابة لطلب اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية، إلا أن وزارة الداخلية رأت أن تلك التعديلات قاصرة على مواجهة الجماعات الدينية، ولا تحقق الغرض المطلوب منها.. وفي ضوء ذلك عكست الحكومة على إعداد التعديلات الأخيرة، وذلك بناء على أمر رئاسة مجلس الوزراء والمخاطبة لعضائها تلك التعديلات في لوبي قانوني، وجرى تكليف وزارة العدل لتقول مسألتى التكليف والموافقة.

وتشير الملاحظات إلى أن اللجنة الدستورية الخاصة بالنيابة لرئاسة الجمهورية أعدت - من جانبها - مذكرة رفعت إلى رئيس الجمهورية تضمنت تقييمها للتعديلات التي أدخلتها الحكومة، وملاحظاتها عليها.. وصفت المذكرة تلك



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ - ١٩٩٢

تجاوزات مؤكدة

وحذرت المذكرة من أن الفهم الخاطيء لزيادة مدة الاحتجاز إلى ٧٢ ساعة قد تؤدي إلى تجاوزات جسيمة من جهات الشرطة، حيث إنه خلال هذه المدة قد يتعرض المعتجز لضغوط نفسية وبدنية للإدلاء بالقول محددة أمام جهات التحقيق المباشرة للتحقيقات.. وعلى الرغم من أن هذه الضغوط قد تتسبب في مدة ٢٤ ساعة.. إلا أنها سوف تكون أحد ضروا إذا عا زادت مدة الاحتجاز إلى ٧٢ ساعة..

وأشارت المذكرة إلى أنه يمكن منح هذه السلطات الاستثنائية للشرطة وتعاضد مع صلب وروح الدستور الذي أكد على ضمانات الحريات العامة للمواطنين.. وأكدت أنه إذا كان القيد على الحرية طبقاً لمبدأ مقننة لم تكن الأفعال والأحرارية.. فإن هذا القيد يجب أن تقتصر به التلبية العامة.. مع ضرورة أن يكون القيد ملائماً لما قرره الدستور بشأن الحريات العامة، خاصة في المادة ١٥٤ منه.. كما أن الطعن الدستوري على هذه المادة سوف توجب إلغاء تلك التعديلات إمام المحكمة الدستورية العليا.

وأشارت المذكرة إلى ضرورة أن تفي مأمورية الضبط القضائي من اختصاص النيابة.. لأن تفويض مأمورية الضبط القضائي لجهات الشرطة يمثل مخالفة صريحة لكل القوانين الأخرى المنظمة لهذه المسألة.. كما أن التوسع في اختصاصات مأمورية الضبط القضائي لرجال الشرطة ليس له ما يبرره حتى في ظل تزايد الجرائم الإرهابية في المجتمع، حيث إن رجال النيابة يمكنهم بالسلطات الممنوحة لهم أن يواجهوا تزايد معدلات الإرهاب في المجتمع.

وأكدت المذكرة على ضرورة أن تفي اختصاصات الشرطة محدودة في نطاق الذي حددها كلاً في القوانين.

حق ضبط التواب

أما بشأن ما ورد في التعديلات من حق ضبط المبلغات في القبض على المتهمين مجلسي الشعب والشورى، فأكندت المذكرة أن ذلك يمثل مخالفة صريحة لتصورم الدستور، وقانون مجلسي الشعب والشورى، الذي يوجب ضرورة الإذن من المجلسين برفع الحصانة عن المفسر المراد إجراء التحقيقات معه، ولا يجوز للنيابة العامة أن تباشر رفع الحصانة على عضو مجلس الشعب.

الوحدوي دون إذن من أحد المجلسين.. وأن الأخذ بهذا التعديل إذا كان يخالف المادة ٩٨ من الدستور، فإنه يخالف أيضاً المادة ٢٥ من قانون مجلس

الشعب الذي لا يوجب اتخاذ أي إجراءات تأنيبية ضد أحد أعضاء المجلس. واعتبرت المذكرة أن الانتهاك لهذا التعديل يقضي تماماً على مبدأ الحصانة لأعضاء مجلسي الشعب والشورى، وهي الحصانة التي كلها المستقر والقانون حتى يمكن العضو من مؤازرة مهام عمله السياسي دون أن يش عطف من رجال الشرطة أو جهات النيابة.. كما أن هذه الحصانة المكفولة لا تستوي في التي تعينه على القيام بانه العديد من المهام النيابية والرقابية دون أن يكون عليه سلطان سوى وإزعه وضمر الأمة الذي انتخبه، وإذا فإن الإبقاء على الحصانة بعد مصالة قانونية لا يوجب أن يؤثر النقاش أو الجدل بشأنها، كما أن أكثر النظم حراسة في الديمقراطيات تدعم مبدأ الحصانة، وتزيد من أهميته، وأيضاً فإن الطعن الدستوري إزاء هذا التعديل له من الحجج والمبررات ما يهيم.

وأشارت مذكرة اللجنة القانونية إلى تضارب التعديلات الخاصة بقانون الإرهاب مع المادة ٥٧ من الدستور، والتي حددت البرامج التي لا تقبل بالبرامج التي تشمل أعضاء مباشرة على الحريات الشخصية، في حين أن التعديلات الجديدة اعتبرت أن جرائم الإرهاب لا تقبل.

وأكدت المذكرة على أن جرائم الأعمال الإرهابية قد لا تشمل في كثير من الأحيان اعتداء مباشر على الحريات الشخصية، وإذا فإنه لا يمكن تعنيها بالجرائم غير المتسامية. وإنما هي في حداد الجرائم المتسامية. ونهت المذكرة إلى أهمية المواجهة السياسية والاقتصادية والدينية لجرائم الأعمال الإرهابية.. لأن التشريع في ذلك لا يمكن أن يكون رادعاً فعلاً والإرهابية دون البحث في السبل والظروف وراء هذه الأعمال، مشيرة إلى أن تشديد العقوبة في قانون المخدرات لم يمنع من انتشار وباء المخدرات في المجتمع. فاصف إلى ذلك، أن روح التعديلات الجديدة تناقض بالشبهة في ارتكاب الأعمال الإرهابية، تعديداً وأعطت لضباط المباحث الحق في احتجاز المواطنين، والقبض عليهم لجرم الشبهة، وبما توافق أدلة وأقران قانونية على ارتكاب المشتبه فيه لهذه الأعمال.



المصدر: العالم اليوم

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢/٧/٢٨

الإعداد: د. محمد مصطفى

في مصر:

لجنة «عدم الدستورية» تطارد التعديلات الجديدة!

فوزية عبدالستار:

القانون الدستوري

ولا نقبل المساس بالحريات

كمال خالد:

سأطعن في دستورية القانون

في أول قضية



المصدر : العالم العربي

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ القاهرة - بهاء الدين حسين:

أقر البرلمان المصري مؤخرا تعديلات قانون العقوبات والحسابات المبرية بالبنوك والأسلحة والشخيرة ثم الاجراءات الجنائية. وجاءت هذه التعديلات بديلا عن تقديم قانون متفصل لمواجهة الارهاب كما كان الاتجاه في البداية.

وتستهدف التعديلات التي تم اقرارها في وقت قياسي مواجهة العمليات الارهابية للتصاعدة التي تنفذها الجماعات الدينية المتطرفة والتي تستمر ولاء الدين لفرض الفكر الماركة الخاصة بقوة السلاح.. وتصل العقوبة إلى الاعدام.

ولكن هل تكفي هذه التعديلات لمواجهة العمليات الارهابية المتصاعدة؟ وهل ستحتاج إلى قوانين أخرى في المستقبل؟ ثم ما مدى دستوريته وهل هي قابلة للظن بعدم الدستورية كما حدث في لقنوني انتخابات مجلس الشعب عامي ١٩٩١ و١٩٨٧. وهل تضاد لجنة عدم الدستورية التعديلات الجديدة؟

كثيرا.. فوزية عبدالستار استاذ القانون بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب يقولون ان أي قانون معرض لمخاطر عدم الدستورية والفيصل في ذلك المحكمة الدستورية العليا.. ولكننا سواء في اللجنة أو المجلس مهمتنا ان نقدم مشروعا بقانون يتفق وأحكام الدستور لأننا ببساطة لا نريد ان نقدم قانونا ونفاجأ بعد فترة بعدم

فوزية عبد الستار

دستوريته مما يؤثر على أداء المجلس بل وأفضالته.. ليس ذلك فقط بل.. والكلام للفقيرة فوزية - فإن ما واجهناه هو - من وجهة نظري - قانون لحماية الحريات وهو ما يؤكده الرئيس مبارك فلماذا يصرخون احترام الدستور - إضافة إلى نقطة أهم

كمال خالسد

تسبق كل ذلك وهي المسؤولية الدينية أمام الله ومصانة الوطن تجعلني ومعنى كل الأعضاء لا نريد أن نشارك في قانون يهافت مصلحة الوطن أو شيمتنا العام.

وتستمر.. فوزية عبدالستار معلقة عن القانون

بولوا لنا في اللجنة التشريعية عددا كبيرا من بعض بنود القانون المقدم من الحكومة: لأنها لا تغفل بأي اعتداء على الحريات أو الحقوق.. إضافة إلى أن القانون الجديد لن يمس أي حقوق مكتسبة أساسا ما يتعلق بالقول بأن يحدد حرية التعبير والمشاركة فالمقصود غير ذلك تماما فلا بد من توفير القصد الجنائي ولا يكفي السلوك الذاتي فقط لأنات جريمة معينة والمقصود «بالترتيب» هو نشر مبادئ الجريمة والأرهاب بين الناس.. من أجل كل ذلك القانون هو أحد الأساليب لمواجهة الظواهر غير القانونية في المجتمع.. ورغم كل ذلك فإن رئيس لجنة الدستورية بالمجلس تعتقد أن هذا القانون بكل مصادره ويؤثره لا يكفي بمفرده لمواجهة أحداث العنف غير العادية فالشريعة من أحد الأدوات ولكن لا تقابل قضايا نبحث عن الأسباب التي تدفع هؤلاء الناس إلى ذلك ونحاول أن ندخل الأسباب الخاصة لا يحدث سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية.

وأخيرا وفيما يتعلق بالتدابير التي تحدث عنها القانون ضد مرتكبي العمليات الارهابية وإبعادهم وعزلهم في مشافي معينة أو تخضع في فوزية أن ذلك ليس جديدا حيث يتم تخييله على الأحداث وهو غير مألوف في التشريعات والأحكام بالوجود في أماكن طويلة تانية.

مخالف للدستور

ويؤكد كمال خالد مدير اللجنة الدستورية

المجلس التي تالفت القانون وأقره - بمحكم أغلبية الحزب الوطني أنه لو صدر له التفرع في أول قضية تنتظر طبقا لهذا القانون فسوف يعلن بعدم دستوريته لأنه من وجهة نظره مخالف تماما للدستور وذلك - كما يعتقد - فسوف يكسب هذه القضية خلال ٢ سنوات ويتوقف الأمر فقط على موافقة الدائرة الخاصة التي تستشعر طبقا للقانون الجديد لحكمة التمييز حيث يلزم الحصول على إذن منها بنظر مدى الدستورية أمام المحكمة العليا - فإذا وافقت سيتم وقف العمل به - نحن الفاصل في دستوريته وقد يستغرق ذلك ما بين عامين إلى ثلاثة.

ويخلص كمال خالد عدم دستورية القانون من - وجهة نظره - في الأتي:

- أنه جاء مخالفا للعديد من مواد الدستور التي تنص على الديمقراطية. وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. والمواد التي كفلها الدستور بتكافؤ الفروع في الحقوق وضمأن حريات المواطن وعدم التمييز عليه إلا بإذن من قاضي التحقيق وكذلك حرية الصحافة.. وحل الاجتماع الخاص. وأن تخضع الدولة للقانون. كل ذلك يهدر القانون الجديد الذي جعل المجلس الاتحادي سبعة أيام قبل العرض على الشريعة وأنه يتبع صلاحيات وسلطات واسعة إلا أن المحكمة التي حاكمته تتنمى للمواطنين. ولكن أن المحكمة التي حاكمته تتنمى للجهاد قات في حينيات حكمها عام ١٩٨٢ أن تأخير تسليم المتهمين للشريعة يجعل المحكمة ترغش



المصدر : العالم العربي

٢٨ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والحقيقة التي انتزعت خلال فترة وجود الكثومين داخل أقسام الشرطة والسجون، ويعتقد كمال خالد أن القانون لن يحل مشكلة الإرهاب بل ربما يزيدنا تعاقبا ويوسع نفوذه ابتداء من مصر لا تعانى رغم أى شيء من الفتنة العرقية أو الأعراس فما يحدث هو حلقه مفرقة من الرغبة المتأججة للانتقام والانتقام للقيام بل بين الشرطة وهذه الجماعات التي لا أوافقها إطلاقا على مبدأ العنف واستخدام الرصاص.

يضيف كمال خالد الخامس أن ما يحدث أيضا هو إساءة لصناعة خطيرة هي الأخذ بالثأر، وما يجب علينا أن نطعم قبل أى شيء هو أن نأى بجهان الشرطة من التورع في خصومة مع أحد أو أن نستعصم على لحد التيارات.. هناك فرق بين القصص الضرورية والفساد عن النفس.. علينا أن نخرج من الجماعات المتطرفة الشعور الذي تولد لديهم خلال وجودهم بالمعتقلات من انتقام وحب للعنف.. وهذه القانون الحالي قد تولد مزيدا من العنف فتجد أنفسنا أمام دراسة في مقاومة الشرطة حينما يشعر بالآخره بأنه محروم من الخدمات وأن مقلته أسهل كثيرا من الذهاب مع الشرطة والقانون في ظل التشريع الجديد.

وختمنا أين كمال خالد يؤكد أن مصر بإمكانها معارضة لها ولا يمكن التخلي عنها إلا بشرط وحدتها الوطنية وهو ما فشل فيه الاستعمار حتى أثناء مقتل بطرس غالى عام ١٩١٠ على يد مسيحي طلبة هو إبراهيم الورداني - وأهل أن نعالج جذور التعسف لأن القانون الجديد لن يحل شيئا.



المؤتمر العام لائتية التدريس بالجامعات يطلب :

وقف التعديدات المركز الأكاديمي الاسرائيلي للتسلل داخل الجامعات المصرية

الإسكندرية - ذكرى كبرى :
وصل استاذة الجامعات المصرية قائلين بالضرورة وحسينات القرائن عظمة
الرهاب الأخير استمرار مسلسل التكرار في تفتيش الزملاء القرائن ضد الزملاء
والجاء العربية على وجهات الترميز ، التي قادها القاء .
لهم الاستاذة في توصيات وقرارات الزملاء العام بابتدائية التدريس أن تقرر الحذف من
شبكة عدم ترميز الترميز المصعة في العمل الوطني للقاء .
أما الزملاء أن تقرر الزملاء في الحركة الأكاديمية التي عليها قرائن تفتيش
والجاء العربية ، أما بتعليم مع الحركة الأكاديمية التي عليها قرائن تفتيش
الجامعات ، والتريستيل بديا في قوائم الجامعات بديا ، وعلى الأمانة السالطة
للتعليم ليعرف الذي تشاء مجلس الشيوخ بالانقلاب حول حكم محكمة التفتيش في قضية
بديا ليعلم ، طلب الزملاء بوقف العمل بالتعديدات ، غير اللامع من سلبية
بديا ليعلم ، وفي أن الانقلاب حول الأقسام بعد تفتيشها لتعلم التفتيش في مصر قريا .
وأما إن كان القاء القاء ، أما القاء قراء من الشعب للقاء في الحصول على
حلولا من خلال القراء العربية ، أما القاء قراء من الشعب للقاء في الحصول على
التعليم بالقتية على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بعدم استيفاء لدى سبي
الزيمر الأكاديمي الاسرائيلي للحصول على شح دراسية لهم في إسرائيل . بسلطوب

الأجراء ، وأوصى الاستاذة بضرورة استمرار الجمعية التي السطال التعليم مع إسرائيل .
طلب الزملاء بضرورة إصلاح نظام في استيفاء الزملاء ، والتفتيش بديا في
الاستمرارية من خلال أعضاء القاء ، وأوصى الاستاذة بضرورة استمرار
والجاء العربية في قوائم الجامعات ، وأوصى الاستاذة بضرورة استمرار
الجامعات ، وأوصى الاستاذة بضرورة استمرار
بديا ليعلم ، وفي أن الانقلاب حول الأقسام بعد تفتيشها لتعلم التفتيش في مصر قريا .
وأما إن كان القاء القاء ، أما القاء قراء من الشعب للقاء في الحصول على
حلولا من خلال القراء العربية ، أما القاء قراء من الشعب للقاء في الحصول على
التعليم بالقتية على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بعدم استيفاء لدى سبي
الزيمر الأكاديمي الاسرائيلي للحصول على شح دراسية لهم في إسرائيل . بسلطوب



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : ٢٩ - يونيو - ١٩٩٢**

مؤتمر نوابي القديس يدين قانون الإرهاب

الأسكندرية - محمد حميدو

ادان مؤتمر نوابي القديس
بجامعة القديس ماريات الخاصة
بالإرهاب والتي اغتيلت للقوات
مؤخراً ووصلها بأنها تشكل خطراً
جسيماً على صلب العمل الجماعي
التعليمي والبحثي وتعارض مع
الحريات الأكاديمية التي كفلها قانون
تنظيم الجامعات ويكبل الأنشطة
الطائفية بجميع صورها الأمر الذي
يخفي من الزه على الانتشاء الوطني
للطلاب وطالب المؤتمر بوقف العمل
بهذه التعديلات لتعارضها مع نصوم
الدستور.



المصدر : الأمانة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩ يونيو ١٩٩٢

كمال الشاذلي

طلبت باعتجاز الشرطة
للمواطن ٧٤ ساعة وليس أسبوعاً

صرح كمال الشاذلي رئيس الهيئة
الديمقراطية للحزب الوطن أنه لم يطلب
بأن تكفىن تعديلات قانون العقوبات
الجنائية المعمول بها في الإقليم أن
يحق للشرطة احتجاز المواطن لمدة
أسبوع دون عرضه على النيابة وقال
كمال الشاذلي أنه رغم أن تكون الفترة
٧٧ ساعة وإن قلصت على ٢٤ ساعة
فلا يفيض المصنف الصومية قد
كثرت مطلقاً الشاذلي بشأن تكون
للشرطة حتى احتجاز المواطن دون
تقديمه إلى النيابة لمدة أسبوع ...



المصدر :

٢١ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نوادى التدريس ترفض قوانين الإرهاب

كتب عامر عبيد:

لكل المؤتمرات أن ظاهرة العنف ترتبط بهشاشة سبوت العامة طرق التدبير، وأبواب للمشاركة الفعالة في العمل الوطني، وشعالت به سبل العيش الكريم، وتمزقت روابط الانتماء بينهم وبين الوطن. وأعرب الأساتذة في اجتماعهم عن أسفهم من أن قانون الإرهاب يشكل خطراً جسيماً على صلب العمل الجامعي، والتمهيلي والبحثي، إذ أنه يتعارض مع الحريات الأكاديمية، التي كفلها قانون تنظيم الجامعات، والتي يستحيل بدونها أن تقوم الجامعات بدورها فضلاً عن أنه يكرس الأنشطة الطلابية بجميع صورها.

وعبر المؤتمر عن استيائه الشديد للموقف الذي اتخذته مجلس

أدان المؤتمر العام لنوادى هيئة التدريس بالجامعات المصرية الإرهاب بكل صوره سواء كان إرهاباً من جانب السلطة أو إرهاباً من جانب الأفراد، وأكد المؤتمر العام أن قانون الطوارئ، وقانون الإرهاب الآخر، هما استمرار لحسك الحكومة في تقنين الإرهاب البوليسي ضد المواطنين، وإضفاء الشرعية على تجاوزات الشرطة التي أدانتها القضاء المصري.

وأدان المؤتمر حوادث الإرهاب الأخيرة لكنه أشار إلى أن تلك الحوادث هي نتيجة قانونية هي نتاج العنف البوليسي للتمثل في ضرب الرمضان في الميدان وحصار القري والأحياء السكنية بقوات الأمن المركزي والقماع، وترويع سكانها.

الهيئة

٢٠٩٢



المصدر : **المجلد ٢١**

٢١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشور والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعب بالانقلاب حول حكم محكمة
التفتش في قضية نقابة المحامين، مما يعد
تهديةا للعمل النقابي، واعتبر للوزير ذلك
لحد اوجه امتحان احكام القضاء التي
دلت الحكومة على ممارستها
كما اعلن الاساتذة إخراجهم من خلال
المرافق في السياسة الزراعية
واستصلاح الأراضي، الامر الذي اسفر
عن تكتلات ضخمة في الاسعار وخلاء
وقص في اسعار السلع الاستراتيجية،
التي تعمل القوت الضروري للشعب.
كما اعلن الاساتذة عن تحفظهم على
شروط القبول بالجامعات الخاصة
(الاعلية) وعدم خضوعها لتقييم للجان
الاعل للجامعات، مما يخشى منه النتائج
على مصداقية الشهادات التي تمنحها،
وكذلك على سمعة الفريجين
ويعم للوزير عن ارتباطه لتوجيهات
وزير التعليم والتنبيه على أعضاء هيئات
التدريس بعدم الرضوخ لافراطات المركز
الاكاديمي الإسرائيلي بتقديم منح ترسية
لهم في إسرائيل، كما اكسد للوزير على
توصياته السابقة بمقاطعة كل صنف
التواصل مع العدو الصهيوني، وعلى
المستوى العربي والإسلامي، فقد عبر
للوزير كذلك عن قلقه للشديد لما ينتج
الشعب الصومالي الحقيقي.



أرهاب السرية.. وأرهاب الإرهاب والتملك

بقلم: د. الشافعي بشير

تعريف الإرهاب

علا الإرهاب قد أصبح ظاهرة مصرية منذ عام ١٩٨١ حتى اليوم.. ولم تكن الحكومة مطلعة في مواجهة هذه الظاهرة.. إذ فُتحت عينها على أفعال الإرهاب والجماعات والمجموعات عن أفعال سلطاتها التي يعتبر أحد أنواع المعارضة السياسية لأفعال الإرهاب والجماعات.. وليس هذا كلاماً للتعريض للمصرية وإنما هو كلام كبار علماء القانونين الذين استقروا على تعريف الإرهاب بأنه الاستعمال للنظم القسرية لوسائل العنف التي تثير الرعب من أجل تحقيق أهداف معينة في مقصدها الإحباط السياسية للمنظمة في الاستيلاء على السلطة أو استمرار الاحتفاظ بها.. ويعبرون مثلاً لذلك بالأحزاب المتطرفة التي تستخدم السلاح والاختلالات لسلطات الحكومة والسيطرة على السلطة.. وكذلك الحكومات التي تمر على عدم تحدي السلطة فعلياً.. ولذا: للأجرام الاستثنائية لقمع المعارضة والاستمرار في الحكم ضد إرادة الشعب مستخدمة كل وسائل العنف بتشكيل الحاكم الاستثنائية وممارسة الاعتقالات العشوائية القسرية والتعذيب النفسي والبدني والتصفية الجسدية بغير الرصاص في القبان مما يثير رد فعل المعارضين بوسائل عنف مضادة تشمل الاضطرابات السياسية.. ولكنه يبدو الإرهاب أفعالاً من أفعال أرباب السلطة وأرباب الأفراد والجماعات كما يحدث في أمريكا اللاتينية وبالقوى دول العالم الثالث.

وفي مصر

ولا يختلف الحال في مصر عما حدث ويحدث في البلاد التي شهدت أفعال الإرهاب والجماعات والحكومات.. فالأعضاء على وزير الداخلية النقيب أسمايل وحسن أبو باها.. ومقتل رئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب.. مع مقتل ضابط مباحث الفهرم ومصرع الدكتور فرج لورد والأعضاء على ضابط الشرطة وخاصة مأمور حرس استقبال إيمان خربة.. وضابط مباحث مينا.. وغير ذلك من حوادث الاعتقالات على السلطة ودمرها تعتبر أفعالاً بالحق الطبي السابق إذ هي استخدام منظم مدني للعنف ضد السلطة بما يثير قلقاً عاماً على أمن البلاد واستقرارها.. وفي المقابل فإن لجم الحكومة في استخدام وسائل العنف المنظم لتقمص التسلل في أعمال الاضطرابات والاضطهاد في السجون والاعتقالات وتخريب بيوتهم وتدمير مصالحهم ثم تعذيبهم وتعذيباً وحشياً يشمل الرعب في مختلف أنحاء الجسم عليه لعلم لاسمية الإنسان وإمكانته وحط من كرامته.. ثم تصعيد عمليات القمع البوليسية بغير القوانين والبرصاص وقتلهم جهاراً نهاراً في الشوارع والازدحام بدماء أنهم متطرفون دون تحقيق واستتواب ومحاكمة.. ثم حصر القرى والأحياء بجدران الأمن الرقابي.. واقتحام البيوت وتعذيب أربابها وتكسير الأثاث بدماء فروع حية الدولة والقضاء على التفرغين والاستيلاء على الأسلحة أو غير ذلك من الأسباب.. كل هذا يمثل أرباباً من جانب الحكومة يتدور تحت الإصطلاح الطبي لأرباب

حكومتها.. حكومة انتقالية.. تنتفي وتختار ما في صالحها هي ولو كان يلحق ضرراً بمصر وشعبها.. ويترك حكومتها ما ليس في صالحهم ولو كان ذلك يوقظ في مصر مصالح عليا في الحاضر والمستقبل.. ولهذا تركت علينا المشاكل والأزمات والخيفات مثل خيفتنا الكبرى في ثورة برشلونة الأولى التي خرجت منها جميع فرقنا الرياضية صفر اليدين مع فضيحة مصرية لدولة السبعة آلاف سنة التي انفتحت أكثر من خمسمائة مليون جنه على الأجهزة الرياضية والأعداد الدورية برشلونة كما قال وزير الرياضة.. ثم كانت النتيجة هزيمة وفشلاً وخيبة كاملة..

قانون الإرهاب

ولأن حكومتنا حكومة انتقالية.. فالتنازل لا يتريد في اتهامها بأنها لا تفكر بأمنها وأمنها فيما يحقق مصالح مصر الحقيقية إذا ما كان الأمر يتعارض مع مصالح لجانها الحكم وحزبها وأعضائها.. ولتعب مصلحة مصر الحقيقية إلى الجحيم.. ولذا في موضوع الإرهاب نلوحج حي معاصر.. فلا ينكر أي مخاض للبلاد أن السنوات الأخيرة تحمل علامات خطر كبير على أمن مصر واستقرارها ورفاهها واستمرارها بسبب اعتزاز مفهوم الأمن لدى المواطن في الداخل ولدى الرقاب لأحوال مصر في الخارج.. فقد زادت حوادث القتل لتقمص الأفراد السلطة والأفراد المواطنين.. في معظم أنحاء مصر من القاهرة إلى دمياط والقويس ومن الصعيد.. وسقط الضحايا من الوزراء والضيباط والجنود جرحى أو قتل كما سقط أكثر من مائة ضحية من المواطنين صرعى رصاص البوليس تحت شعار ضرب الرصاص في المليون والقضاء على المتطرفين والقلاع جنود الإرهاب.. أي إن إطلاق الرصاص أصبح ظاهرة سياسية واجتماعية وجنائية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية.. والمستور من ذلك - إن من واحد - الحكومة والأفراد والجماعات.. ولذا صبح أن يطلق على هذه الظاهرة ظاهرة أرباب.. فإن الحكومة مشاركت فيها بقدر مشاركة الأفراد والجماعات.. وبذلك بدنية عليا قانونية سليمة للتفكير في سياسة حكومية تدمع بحق الإرهاب في البلاد وتحقيق لها الأمن والاستقرار وتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار.. مما يحقق الرخاء للبلاد أكثر مما يحققه قانون الإرهاب الذي أصدرته الحكومة وسيكون مصيره أفضل مثل مصر شانون الطوارئ الذي لم يلق بعد عشر سنوات في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.. كما تشهد بذلك أحوال البلاد منذ حكم الرئيس مبارك.. والقانونية بالقرعة سنوات من حكم الرئيس السادات.. والتاريخ خير سجل وخير شاهد على هذه القارة باستثناء شهر سبتمبر ١٩٨١ الذي شهد الإرهاب الساداتي وشهر أكتوبر الذي شهد الإرهاب الساداد بقتل الرئيس جهاراً نهاراً.



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٨ أغسطس ١٩٩٢

السلطة ضد الأفراد والجماعات.. وهو أرماب خطم يحرك أرماب الأفراد والجماعات كما يثبت من السؤال الكثرين من أعضاء تنظيم الجهاد أو الجماعات الإسلامية المختلفة. إذ كان تهديدهم للعنف يركز على أنه قنصاص من السلطات التي تعلمهم وتهدد أديميتهم وتدمر مصالحهم ثم تطلق عليهم الرصاص في المكان لتقتل زملاءهم كما تقتل الكلاب في الشوارع والمطارات.

إن علماء الاجتماع وعلماء البانسون يسيرون القسولاجس الاجتماعية والأجرامية تفسرنا وألمينا أمينا مخلصا لكي يسلوا إلى الطول السليمة المشككة.. وإذا أردنا أن نعرف ظاهرة الأرماب في مصر فلنعد إلى عام ١٩٧٠ عندما تولى الرئيس السادات الحكم خلفا للرئيس عبد الناصر.. ففي عشر سنوات من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٠ لم تشهد مصر حوادث أرماب ملما شهدت خلال العشر سنوات منذ حكم الرئيس مبارك حتى اليوم..

لما تفسر ذلك؟؟ ما تسير ظاهرة الأرماب المتصاعد في ظل حكم الرئيس مبارك وهي ظاهرة لم تكن موجودة في ظل حكم الرئيس السادات واستثناء الأشره الأخيرة من حكمه والتي شهدت الأرماب الحكومي في شهر سبتمبر والأرماب للفصاء له في شهر أكتوبر ١٩٨١ والسؤال راح شميمه رئيس الجمهورية ذلك؟؟

إن التقسيم العنفي والقانوني السليم لطاهرة الأرماب في فترة حكم الرئيس مبارك يشهد في أن تصاعد أرماب الأفراد والجماعات في السنوات العشر الماضية يواكب تصاعد الأرماب الحكومي من خلال التطبيق المتصاعد لقانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية الأخرى والتي قتل في ظلها أكثر من مائة مواطن برصاص البوليس في الشوارع والمزارع وعذب خلالها الآلاف من المعتقلين تصفا وكلاما..

أيتها الحكومة.. نحن ضد الأرماب.. ولكننا لن نكون مثل كتائب قانون الأرماب الأخير الذين انتقلوا واقتساروا نوما واحدا من الأرماب ووضعوا له أهد الطويات وأقروا له أفسس الإجراءات.. أما النوع الآخر من الأرماب.. وهو الأرماب البوليس الذي تطوع به نظام الحكم في السنوات العشر الماضية وحتى اليوم.. فقد تركوه بلا علاج مثل الطبيب الذي فتح الدمل للملح ليلسط منه الصديد ويتراح المريض ولكنه يترك مكان الجرح دون أن يطهره ويمن مضادات حيوية فيمكن الصديد من جديد ويصم المريض للألم الشديد..

يا حكومة.. إن أرماب الأفراد والجماعات لن يتوقف ظلما تحت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبوليسية السبية له.. فعمل تعدد مؤتمرا عليها ظنيا لإجراء حوار حول أسباب ظاهرة الأرماب وجميع الطول الجفوية لهذه الأسباب حتى نجند بلاندا مخاطر استعمار الأرماب؟ نرجو ذلك.. والله يفتينا جميعا شر لعدوال الأرماب بنوحيه.



قانون الإرهاب .. هل يحل المشكلة ؟

الحكومة المصرية تضع رأسها في الرمال، وتلجأ إلى أسهل الحلول وأبشعها في نفس الوقت، عندما تصدر على عجل قانوناً استثنائياً جديداً يضاف إلى قائمة وترجمانة القوانين سيئة السمعة.

وومناسبة العجلة التي تم بها صياغة وإصدار هذا القانون .. ألا تثير هذه العجلة سؤالاً من السبب في التباطؤ المروع الذي تتعامل به الحكومة المصرية ومجلس الشعب المصري مع قوانين الشريعة الإسلامية الموضوعة في أتراج اللجنة التشريعية لمجلس الشعب منذ سنوات عديدة، وهو سؤال يتداول على السنة الشعب المصري حالياً.

وينشر الحكومة المصرية بأن قانون الإرهاب لن يحل المشكلة بل سيزيدها تعقيداً لأن جذور المشكلة هي تزوير الانتخابات والفساد والسرقة والرشوة المتفشية في القطاعات الحكومية، وغياب الشريعة الإسلامية التي هي مطلب كل مصري مسلم وقيطي.



المصدر : المختار الإسلامي

النشر والإذاعات الصحفية والإعلامات : ١٤٠٩ هـ : ١٩٩٠ م
تعديلات الإرهاب ...

التقديرات
التقديرات
التقديرات

مجلس الشعب على
قوانين العقوبات
والأسلحة وغيرها مثل
الإجراءات الجنائية
بصفة معارضة الإرهاب
تستحق أكثر من وقفة. نحن لا نفهم أن
يقتصر وصف الإرهاب والتطرف وتهديد
الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .. الخ
الواردة في هذه التعديلات على المسلمين
المصريين وهدمهم بون سائر الملل والنحل
الموجودة بحيث يفهم الناس كما يقول
الروميون أن هذه التعديلات أن تطبق إلا
على المسلمين المصريين المتدينين وهدمهم
والذين هم سيكونون موضع الشك والريبة
حتى كل حادثة توصف بالإرهاب . إننا
ببساطة نصل إلى وضع غير مستوحي
فصاؤه أن غير المسلم أو اللاتيني إذا
ارتكب جريمة مهما كانت بشاعتها أو
بساطتها (ونلاحظ أن هذا القانون يغطي
الفكر ذاته) فسيماتب إن عوقب بالقوانين
العادية أما إذا ارتكبها المسلم المتدين أو
لذائع شخصية أو لظروف الاستفزاز أو
الاشتباك الدفاع عن النفس فسيماتب أو
يحاكم وفق تعديلات الإرهاب وفق
الإجراءات أو الإجراءات التي أنشأتها
لكي تنسف ضمانات العدالة والعبء مثل
النص على محكمة مركزية في القاهرة
تحاكم كل جرائم التعديلات حتى الفكرية
والقولية مما يوحى .. كما قال فقهاء
القانون - بشبهة تعيين قضاة بينهم لهذه
المحكمة وإمكانية التأثير عليها أو بمجرد
توقع أن تصدر أحكاماً قاسية وعدم قبول
أحكام البراءة منها !!!

إن حدوث مثل هذه التفرقة الواضحة
على أسس دينية وعقائدية تصل إلى حد
تجريم الفكر الإسلامي بعد وصفه بالفكر
الإرهابي يتناقض مع المستور. ذلك أن

هذه التعديلات بينما تجرم الفكر الإسلامي
تحت شعار أنه إرهابي تسكت عن الفكر
والكتابات الصليبية والعلمانية التي دأبت
في الفترة الأخيرة على إثارة كل مشاعر
العننة الطائفية وتهديد الوحدة الوطنية
والسلام الاجتماعي والتعرض لحرية
الواطنين الشخصية وكلها يجريها القانون
الهديد. نذكر فقط تلك الحملة الفظيعة
والوقحة التي تشنها الأتلام العلمانية ضد
الحجاب والزنى الشرعي الإسلامي في
صحف الحكومة وإعلامها رغم أن ارتداء
الحجاب هو حرية شخصية وحق شخصي
ينفس الماييس التي تحدثت عنها
التعديلات. ونذكر كذلك السلسلة الغريبة من
المقالات التي كانت - ولا زالت - تنشر في
الصحف الحكومية بالبلاد كتاب من الألباط
والتي تهجمت على علماء مسلمين وعلى
أوضاع إسلامية وبالبيت بمنع تدريس
الدين الإسلامي أو الصلاة في المدارس



المصدر : المختار الاسلامي

النشر والخذ مات الصحفية والاعلومات التاريخ : ١٤٠١ هـ / نوفمبر ١٩٨٠

وغيرها بشكل مستقل عن الحكومة ولا تلك السيطرة عليه وهي نشاطات من النوع الذي جرمت التعديلات واعتبرته مأساً بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي إذا صدر عن جماعات شبابية إسلامية؟ فهل ستوجه التطبيقات إلى هذه النشاطات الكتسية المنظمة في هيئة جماعات أم لا؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي يصبح الحديث مرة أخرى عن المساراة والتفرقة الدينية بل الاضطهاد الديني المنظم لأقلية الشعب

ومنح أو تقليل البرامج الدينية في الخليج، فهل يا ترى تنطبق التعديلات الجديدة للإرهاب على هذه الظواهر كما تنطبق على الفكر الإسلامي. إن هناك ظواهر كثيرة على النواحي غير الإسلامية في مصر يمكن أن تطبق عليها هذه التعديلات الواسعة النطاق لو كان الهدف منها حقاً هو العدالة ولو في فرض الظلم، لكننا لا نتوقع أن تنطبق عليها أو تجري الجهات الأمنية أو النيابة على الطريق إليها لأن الهدف المعلن منذ البداية هو هدف ملاحقة الظاهرة الإسلامية وحدها. ومن هذه الأضمار ما نصت عليه التعديلات من عدم جواز تلقي الأموال لممارسة أعمال إرهابية أو التحضير لها من جهات خارجية ولما كان تعريف هذه الأعمال الإرهابية في التعديلات قد وصل إلى مجال الفكر والقول فإننا نتساءر: هل يمكن أن تطبق هذه التعديلات على الذين يتلقون أموالاً وبها فكرياً ومالياً ومعنوياً من مجلس الكنائس الدولي والأفريقي والشرقي الأوسطي لممارسة التنصير أو غيره من النشاطات التي تهدد الوحدة الوطنية عن طريق استفزاز المسلمين في عقيدتهم؟ وإذا كانت ستطبق فهل تستطيع أجهزة الأمن أو الأجهزة الخيالية أن تتصرف في هذه الأمور أم أن الاعتبارات السياسية المعروفة ستفل يديها وتوجهها ناحية المسلمين فقط مما يجعلنا في هذه الحالة نتحدث عن تفرقة دينية غير مستورية. وماذا عن الجماعات الدينية المسيحية التي تنشط حول الكنائس وتقوم بنشاطات شبابية واجتماعية وثقافية



المصدر : المختار الإسلامي

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

المصري.

إننا لا نشك من الحديث من الإرهاب وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن لأن التيار الإسلامي لا يتعامل بهذه النوصيات وبالتالي فلا يشك من تنفيذ العقوبة وأن كان يشك من إهدار الضمانات القضائية الإنسانية العادلة. ولكننا نهتم من تجريم الفكر الإسلامي تحت عبارات مطاطة مضاعفة مثل تهديد حقوق وحريات الآخرين أو تهديد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي... الخ. ونقول إن التيارات غير الإسلامية والعلمانية ترتكب بالفعل أمثال هذه الأفعال التي تم تكليفها وتكليفها على أوسع نطاق وعلى رؤوس الأضهاد وعلى وسائل الإعلام الرسمية مما يرضى بأنها تحظى بتأييد جهاز الحكم. نقول إن هذه التيارات غير الإسلامية تمارس ما شبحت من هذه الأعمال دون أن يتحرك أحد لرفضها أو وضعها بل على العكس فإنه عندما يتحرك التيار الإسلامي لمجرد الرد عليها يوصف بالإرهاب والتطرف حتى وهو

يكتب مجرد مقالات لا يستطيع نشرها. فأي عدالة إذن في أن يُجرم التيار الفكري الإسلامي ويمنع تحت عبارات مضاعفة بينما تترك الحرية للتيارات الأخرى لارتكاب أفعال أو أقوال من تلك التي تنكر الآن على التيار الإسلامي الفكري؟ ماذا من التجمعات العلمانية المنظمة والتي تتبع سبل الفكر الماركسي المبادئ بدكتاتورية الجبريليتاريا أو التجمعات الناصرية الشمولية التي تتأذى بالتسلط والقهر. ومع ذلك فإن هذه التجمعات لا يتناولها أحد بالنقد أو بالتجريم بل تمنح شرعية الوجود القانوني الوطني لكي تواصل دعواتها وفي صدرها الهجوم على الإسلام. أما التيار الإسلامي الذي يطلب مجرد حق الوجود القانوني دون اعتداء على أحد ولكن يتواصل مسيطرة هذا الدين بالإصلاح الاجتماعي والسياسي فإنه ينكر عليه حتى حق التنفس. أي عدالة هذه وهل يتوقعون بعد ذلك إلا الضيق والمضيق... والله من وراءهم محيط.



المصدر: **الرفد**

النشر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ: ١٨ نوفمبر ١٩٩٢

رفض اجراء تعديلات جديدة على

قوانين الارهاب والاحداث

اللجنة الدستورية بمجلس الشعب تحذر من قمع الحركة

السياسية والتجربة الديمقراطية

اعضاء اللجنة يصفون الاسلوب الامني لقمع

الارهاب بأنه أسلوب «العضلات»

كتب - علي خميس

رفضت اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب، اجراء تعديلات جديدة، على قوانين مكافحة الارهاب، وقانون الاحداث، اكد الاعضاء، ان القوانين الحالية كافية لردع المخطرفين ومحاربة الارهاب بالمجتمع. انتقد الاعضاء الحكومة، واتهموها بعدم تطبيق وتنفيذ القوانين الحالية. رفضت اللجنة، النزول بسن الحدث الى ١٦ سنة، بدلا من ١٨ سنة. اكد الاعضاء، تعارض الاقتراح مع اتفاقية الطفل الدولية، التي وافقت عليها مصر. حذرت اللجنة من محاولة قمع الحركة السياسية والتجربة الديمقراطية تحت أي مسمى.

وجه الاعضاء انتقادات الى الاسلوب الامني في التصدي للارهاب، ووصفوا الاسلوب الامني بأنه يعتمد على العضلات، وطالب اعضاء اللجنة بتحويل قانون الاحزاب السياسية، واصطاء الاحزاب حرية الحركة لمواجهة الارهاب. وحذر كمال خالد عضو اللجنة من اتخاذ الاحداث الاخرى ذريعة لتصفية الحسابات مع الاحزاب السياسية، ووضع كل من له خصومة مع الحزب الوطني تحت مظلة الارهاب الفلسطينية، وانتقد كمال خالد من تنقضي سياسة الحكومة، ومطابقتها بالتصدي للمخاطر الارهابية كما تقوم في نفس الوقت بمحاربة الاحزاب في انتخابات المجالس المحلية. واستنكر النائب اعضاء اللجنة في انتخابات الاحزاب بالتصدي للارهاب، وهي فكرة ينفذها دأود مطفيو. ومحتفل عليها الاحتفال بالمرضى بالجفاف، واقامة المؤتمرات. وحذر شهاب الدين داود من مواجهة الامنية لقضية التطرف وطالب بسرعة ايجاد حل سياسي وتعبئة الرأي العام ضد الارهاب. ونشدد اجهزة الامن، التحول عن اعتقال اقرب المتهمين، محذرا بأنها تؤدي الى اتساع دائرة التطرف، والذي يتحول الى ظاهرة دائرية في الصعيد. وحذر الدكتور ابراهيم شحني من تكرار تجربة ايران، واستيلاء الجماعات الدينية على السلطة.

الارهاب .. والردع

وبطء التقاضي

تشكيل محاكم خاصة

لمواجهة الارهاب

الى المرحلة التي ثبوت فيها القضية عندما تبدأ محاكمة المتهمين .. الجريمة ضد المجتمع وأمنه واستقراره وغلبا ما تكون مكرونة بالعنف والاعتقال لأرواح برياء . أخيرا كانت رسامات الغدر التي أوتت بحياة الشهيد علي خالص

اتفاق الجميع على ضرورة مواجهة الإرهاب بالمحسم والردع .. فالخطر يحيط بنا جميعا .. والمضنية تمتعا ولا تفارق بين أحد . ونهذه نمره الجميع .. للتشبيب بكل فئاته يتعامل مع أجهزة الشرطة .. ولكن للأسف نأتي

عندما أصابت عليه انسانيته الا يضرب الارهابي حسن بدران وهو يخطي خلف أجساد اطفاله الذين يصيحون من هول المفجأة . من يجلس .. من يقوم بفرار .. انه القضاء للعامل ..

الضحايا الذي قرره الك سحابة وتمال « ولكم في الضحايا حياة يا أول الأتياب .. من يستطيع أن يقتل من المجتمع من ضرب اقتصاده باعتدائه على السياح الأبرياء .. إنه القضاء العادل .. لكن أين هو الردع .. وكيف يتحقق في ظل قضايا تمررت وسط دهايق المحاكم والأعجب بعض المحاكم .. وبطء قاتل في نظر قضايا الإرهاب .. كيف تكون جميع أجهزة الدولة وبنات القضاء في اتجاه لجسم قضية الإرهاب .. بينما تستمر القضية أكثر من سنتين .. وأبسط مثال على هذا .. قضية اغتيال الدكتور زهراء المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق .. لقد راح دم المحجوب وهو ممثل الشعب .. حين أن يجد الشعب الضحايا المنسب من قتلته .. من يعجز بهذه



قانون الإجراءات مشروخ ويحتاج إلى ترميم

تحقيق :

عادل معوض

٨١/٨٥ وكانت منظرة أمام درائر أخرى وتحققا للعدالة كانت القضية متبوية تماماً أصدرت حكماً رادعاً من الجلسة الأولى .. وأثنى الترحي لكره تنفي على الأعياب المصممين فيما يل :
● أن يعمل القانون بحيث يكون حضور للمصممين مع التهم مسكلاً جوازياً وليست وجوبية فلما أفتت بأن خرج مدافع عن التهم هو لقضية وليس مصممين .

● الفاعل حق به المحكمة الفاعل لولها وليس بالفرامة .. وأثنى استطيع أن أؤكد أن لم يتم قبول طلب به : المحكمة في تاريخ القضاء المصري ولا مرة واحدة وليس هناك داع لهذا الإجراء الذي يطالب أحد القضاة .
● لابد للقانون أن يلزم كل محام أن يصدر كل طلبات في أول جلسة بحيث لا يقدم طلبات أخرى خلال نظر الجلسات حتى لا يوقع مع الدعوى .. أما عن السبب الثاني في تأخر الفصل والنطق بالحكم فيخرج كل هم تفرع رئيس محكمة أمن الدولة لنظر قضية واحدة في أغلب الأحيان باستثناء بعض القضايا التي يتم نظرها في هذه الأيام ولما عدد القضايا فمن الثابت أن عدد القضايا لا مصر لا يتناسب أبداً مع الكم الهائل من القضايا وأما أغلب بزيادة عدد القضايا وليس معنى هذا أن من القاعدة وتدخل عن القضاة يجب الأبناء أو القضاء أن يلقى بمعنى إطلاق من الحالة آل المناطق لفرى الولايات

التأخر في المحاكمات والذي يضيع معه عنصر الروع وقيل المستشار بعد هذا التأخر يرجع إلى الإجراءات والمعوذات الموجودة في قانون الإجراءات الجنائية التي يستعملها المحامون في طلبات التأجيل المتكررة وغير البيرة فعندما يأتي المصممي ويطلب مناقشة شهود الأثبات ومناقشة شهود التلي وهو في الواقع لا يناقش ولا يحاكم ولكنه يكتب وقتاً للتأجيل والتسويق ويأتي بعد ذلك ويطلب تأجيل لتدعيم المستندات .. والقانون يعطيه الحق والحرية في ذلك وعندما ناقشه في طلبه يسرع ويثبت في معرض الجلسة أن المحكمة أخذت بحق الدفاع في المرافعة .. بعد ذلك كله يعلن التسليم والقانون يوجب هذا إخطار نقابة المحامين لنائب محاميين جدد للدفاع عن التهم وفي هذا الإخطار ذكراً قسماً أو اثنين ويوجب المصممي الجديد ويطلب التأجيل للإطلاع أيضاً في دور أو اثنين ويسرع على القضية ستة إلى الأثل على هذا النحو .. وعندما يجهز المصممي للمرافعة يطلب منهم موكله الأصلي ويتصل به .. ويأتي المصممي الموكلاً ويطلب المرافعة وعندما تفتري بتقدم الدفاع يطلب به المحكمة فهذا حق يعطيه له القانون .. وهكذا إلى أن يمر على القضية سنوات ويشمال الناس لما يتأخر الحكم في القضية ؟ ومن الجائز أن يتساما الناس أو يتعاطفون مع المتهمين .. لذا مثلاً أصدرت أحكاماً بالسجن على إرهابيين بتهمة إغراق نوادي فيديو وهو سجيناً وكانت القيام بعمليات تخريب في المجتمع في جلسة واحدة علماً بأن أحداث القضية ترجع إلى عسى

القضايا ١٢ من هو صاحب المصلحة في تشجيع التطرف والإرهاب في بلدنا .. هذه هي قضيتنا في هذا التحقيق !
أجمع رجال القضاء واستاذة القانون على أن الروع المطلوب للإرهاب يحتاج إلى عدالة سريعة .. قال المستشار أحمد صلاح الدين بدور رئيس محكمة الجنائيات يحتاج إلى ثورة للقضاء على بطنه التفاضي ووصلة خاصة في قضايا الإرهاب .. قال الاستاذ الدكتور محمد المنفي استاذ ورئيس قسم القانون العام بجامعة عين شمس .. من يعتدى على سائح يضر بمصلحة المجتمع بأكمله ولابد من انتهاء التحقيقات وإجراء المحاكمات السريعة للمتهمين في غضون أسابيع قليلة .. قال المستشار عبد الحميد محمود المحامي العام الأول ببنية أمن الدولة العليا أن قانون الإجراءات الجنائية به (شقوق) يستغلها المحامون والمتهمون لتعطيل الفصل في

القضايا .. ويوجب سدد هذه الشقوق .. ويقطع مع هذا الرأي المستشار محمد عزت السيد (رئيس محكمة شمال القاهرة) أما المستشاران محمود سلامة ورئيس محكمة أمن الدولة العليا وعبد الله حنفي الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة فلهما رأي آخر .. يرى أن إجراءات المحكمة لا تمنى بطناً في الفصل في قضايا الإرهاب .. لكنها إجراءات لابد منها لكافة حق الدفاع حتى يضمن التفاضي قبل إصدار حكمه .. ونحن نثق بمصممي بأن العدل يجب أن يلزم على أساس سليم .. لكن ليس في قضايا الإرهاب حالة استعجال !

هذا ما يؤكد لنا المستشار أحمد صلاح الدين بدور .. قال : سرعة الفصل في قضايا الإرهاب أهم كثيراً من تشديد العقوبة على المجرمين .. لأن البطل في تحقيق العدالة ظلم على كل من الجنائي والمجني عليه سواء في قضايا الجنائيات أو قضايا المدني .. ولكي نفلز من البراءة وبعد من تشددها لابد من سرعة الفصل في القضايا .. وعن سبب



الأخبار

المصدر :

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

١٩٩٢ ١٠ ١٠

الدعوى ما يلجأ اليه المعلنون في بعض الأحيان من التنازل خلاف بينهم وبين هيئة المحكمة أو النيابة وطريقا الانتساب فتلجأ المحكمة إلى مخاطبة نقابة المحامين لدى محامين آخرين .. ويأخذ المعلنون الجدد وقتا للأخلاق مما يطول أمم الدعوى ..

للحطة اصحاب

ويقرر المستشار محمد عزت السيد رئيس محكمة شمال القاهرة أن مثل هذه القضايا المسماة بقضايا الإرهاب عندما تهاجم إلى ما حكمه من الدولة العليا العادية لأنها تخضع لحكام قانون الإجراءات الجنائية المرسوم بالتصديق التي تكفل حقوق المتهمين بشكل يمكن استغلاله أو استغلاله على نحو يؤدي إلى البطلان في نظر الدعوى ومن الأفضل أن يتم أحالة هذه القضايا الخاصة بالإرهاب إلى ما حكمه لمن الدولة العليا طوارئ، أو إلى المحاكم العسكرية للمحاكمة كشكلا خلاصا .. لأن الإحالة إلى تعدد من هذه القضايا من المحاكم لا تخضع لإجراءات الطعن أمام محكمة القضاء وإنما تخضع لإجراءات أخرى أو التصديق من رئيس الجمهورية أو من القيادة العليا للقوات المسلحة ..

وتحتفل بتمسك لدرج والمصطلح على عدة مراحلة لمراد في يتم أحالة القضية إلى هذه النصوص من المحاكم .. محاكم أمن الدولة العليا طوارئ والمحكمة العسكرية إذا استقر ذلك وبذلك القبول كلى فحسب .. لأنه يتم اختصار الإجراءات التالية لمصدر الحكم ويكون لقراءة في وقت معاصر لا يتكاثف الجرائم .. ويقرر المستشار محمد عزت السيد في حالة أحالة القضايا للدرج الأول من المحاكم وهي المحاكم العادية فإن الترخيص لتطبيق لمراد الفصل أن تلتزم المحكمة ومن الجلسات الأولى لهذه الأحكام رفعية الدفاع والتمثيل مدة معينة لا تتجاوزها المحكمة لنظر القضية ويتم العمل في خلال هذه المدة .. وإذا احتاجت المحكمة استقالة أحد القضاة وقت قصير فلا بأس من مد الفترة أسبوعا أو أسبوعين لإنهاء المحاكمة ومصدر الأحكام .. ومن إجراء رد المحكمة يقول لنا لا رائق على القاء النصوص الخاصة برد القضاء لأن النظام القضائي قائم على حرية المشتكنين التنازل إلى قاضيهم ..

في الثاني الصلاة ا

أما المستشار محمود سلامة رئيس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ فكان له رأي آخر .. يقول له اعتقد أنه ليس هناك شيء في الفصل في قضايا الإرهاب ولكنها إجراءات قانونية لابد منها فالمحكمة لابد أن تتنقل في

ويقرر المستشار عبد الجليل محمود الحامس العام الأول لتطبيق أمن الدولة العليا أي قضية تلتزم النيابة تكون عبارة عن بلاغ من جهة أمنية أو شكوى من الأفراد وتعرض على المسئول في النيابة المختصة ثم توزع على عضو أو أكثر من أعضاء النيابة ليأشرف التحقيق فيها تحت إشراف رئيسه .. بعد انتهاء التحقيق تلتزم مرحلة التصرف في التحقيق وتكون إما بالحفظ وإما بالإحالة للمحكمة المختصة لتحدد لها دائرة نظرها وتاريخ نظر الدعوى وتزلي الدائرة إجراءات المحاكمة .. مشكلة طول الإجراءات وبطء العدالة تتولد في مرحلة المحاكمة ولا تظهر في مرحلة التحقيق فأعضاء النيابة لا يبدون وسعا في استكمال كل جوانب التحقيق وهم حريصون على إنهاءه بسرعة فلم حرية الصراحة إلا أو نهارا لأن هذا واجبههم وهم لا يقصرون في هذا الواجب .. حتى الإجابة المناوبة للنيابة مثل الخبراء الفنيين وبطء الشرعي ومصلحة الأمن الوطني تؤدي عليها بالتصديق والمثابرة المستمرة بينها وبين النيابة وبالسرعة المطلوبة .. تستطيع أن تؤكد أن التأخير في الفصل في القضايا لا يرجع لهيئة المحكمة أو نما يرجع لسوء استغلال الشقوق التي يمنحها قانون الإجراءات الجنائية للمتهمين ويقال الدفاع الملوك عنهم .. كالإصرار على مناقشة شهود معينين وقد يكون ما يشهدون به ليس له تأثير واضح في الدعوى وأيضا سوء استعمال الحق في طلب رد المحكمة فيحدث أن ترحل الهيئة التي تنظر الدعوى إلى محكمة أخرى فذلك طلب الرد فيمكن الرد المحكمة الأصلية أن تواصل نظر الدعوى إلا بعد الفصل في قضية الرد .. أيضا مما يصل الفصل في قضايا أمن الدولة العليا أن الماتصين اعتادوا إيداع العديد من الموقوفين المشككة الخاصة بولاية المحكمة بنظر مثل هذا القضايا والدفع بطلبات قانونية وقرارات جمهورية وفرائين استقرت عليها أحكام القضاء على صحتها وشرعيتها واستوزيتها كشكل الدفع بطلبات قانونية الطوارئ والدفع بطلبات إعلان حالة الطوارئ وعدم اختصاص محكمة الطوارئ بكل هذه الدفوع استقر القضاء على مخالط درجته بداية من المحكمة الدستورية

ومحكمة النقض وأحكام محاكم الطوارئ .. على سلامة هذه الفرائين وشرعيتها .. ولا يوجد في القانون نص يمنع الدفاع من استعمال هذا الحق في الدفوع وهي دفع تستلزم الفصل فيها مبدأ لا تل الخلق في موضوع الدعوى .. أيضا .. مما يصل سير

المقتدة مثلا مدى الحياة وفي البلاد العربية أيضا وكان عددا قليلا في المحاكم المختلطة أكثر من ١٠ سنة

الاعتداء على السياح

أما الدكتور محمد مبرني خري الحامس والإستاد ورئيس قسم القانون يحول عن شمس يقول أنه يجب أن يكون الردع سريعا في قضايا الإرهاب فالردع أهم جانب في العقوبة، ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب ولكم تعلقن .. الذي يعتدي على سائح يضر بمصلحة مجتمع بأكمله ولابد من انتباه الحكومات بسرعة وأجراء محاكمة سريعة وفورية واستمر المحاكمة دون تأجيل مع تقديم فرص الدفاع وتصدر الأحكام في خلال أسابيع قليلة حفاظا على أمن وسلامة المجتمع .. وأنا أرى أنه لابد من تخصيص نواب خاصة لمحاكم أمن الدولة العليا تتفرع تماما مثل هذه القضايا ويحدد لها قدر الصل لإنهاء المكن من المحاكمة وإصدار الحكم .. ومن يمكن أن تضيق لها إجراءات خاصة بها كالمشتراك بعض القضايا العسكرية في المحاكمة بمعنى أن يكون أحد القضايا في هيئة القضاء عسكريا .. أما بالنسبة للإحالة للمحاكم العسكرية فهناك بعض الشكوك في دستورية المحاكم العسكرية لبعض تقسيمات نصوص الدستور نوصي بعدم دستورية مثل هذه الأحكام العسكرية .. أما بالنسبة لرد المحكمة فإنه ثبت بالدليل القاطع أن ٩٩٪ من طلبات الرد تكون وسيلة لإحالة أحد التنازلي وأنا أرجو أن يعمل القانون في هذه الحالة بأن يعطي للمحكمة سلطة الاستمرار في نظر الدعوى إذا استسلمت المحكمة المصدرة منه هو التنازل وإضاعة الوقت وتصدر حكمه برفع الرد ويتم النظر في طلب الرد من محكمة أخرى بعد الحكم إذا كان حكما بالإعدام فلا تلتزم العقوبة إلا بعد الفصل في طلب الرد ..



القضية من بدايتها لكي يضمن
الجاني والمجنى عليه لتحقيق العدالة
فانا عندما استعفي للشاهد أسأله
أمام الجميع ويسأله الدفاع لكي
يضمن المثلهم والمحاكمة تكون علنية
أبداً الحقيقة فنحن حريصون على
عدم أدانة بريء .. ولا يمكن التقليل
من الضمانات فلا بد أن تستمر كالمسألة
ولا يجب أن تؤخذ الضمانات وسيلة
لتعطيل القضايا .
هذه هي إقتراحات رجال القضاء
أسرعة الفصل في قضايا الإرهاب ..
وهذه هي هيبة وأخلاق القاضين
الاجرامات الجنائية رغم تعقيداتها
الاعتراف .. فهل يقوم المستشار للوقوف
سيف النصر وزير العدل بالاستجابة
لآراء رجال القضاء .



Biblioteka Narodna



0304861